الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كليـــــة الآداب
قسم التــــاريخ

مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي –الإسرائيلي من عام ١٩٦٧-١٩٨٧

(دراسة تاريخية)

إعداد الطالب:-

كمال محمد عبد القادر عثمان

إشراف:-

د. أكرم محمد عدوان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ (بحث تكميلي) في قسم التاريخ بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

"سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيم"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيم

سُورَة الْبَقرة: الآية (٣٢)

الإهـــــداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى: -

- روح والدي الطاهرة، الذي لطالما تمنى أن يرى هذه الثمرة تنضج وتقر عينه.
- والدتي الغالية، نبع الحنان والدفء.
- زوجتي، التي وقفت بجانبي، وجهدت لتوفير الراحة والهدوء لي.
- أطفالي، قرة عيني: جهاد، عمر، آلاء، سيف الدين، بهاء الدين، وأخص بالذكر ابنتي حنين التي مافتئت تقدم لي يد العون بجودة خطها.
- أشبال الانتفاضة الذين أعادوا للأمة الكرامة بحجر فلسطين المقدس.
- أمهات الشهداء اللاتي قدمن أبناءهن للشهادة، ليحيا الآخرون.
- كلٌ المارين في ظلام الدجى الحالك، ليروا نور الشمس يأتي بفجر جديد، فجر الحق السماوي، والإسلام العظيم.
- الذين وقفوا في وجه العتاة، ومشوا على الأرض هوناً... إليهم جميعاً أقدم بكل تواضع – نتاج عملي المتواضع – آملاً من ورائه النفع والفائدة.

والله ولي التوفيق

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير من نطق العربية، أشرف الأنبياء سيدنا محمد بن عبد الله، النبي الأمي، الصادق الأمين، وبعد ،،،

أحمد الله – سبحانه وتعالى – وأشكره، أن وفقني إلى إتمام هذه الدراسة على هذه الصورة، التي لولا توفيق الله أولاً، ثم مشورة أهل الفضل، ما كانت لتكون على هذه الصورة.

إن شكر الناس وتقدير جهودهم والاعتراف بفضلهم من شيم الإنسان المسلم، وقد أمرنا بذلك ديننا العظيم ورسولنا الكريم، حيث قال المبعوث رحمة للعالمين: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس. ويقول صلى الله عليه وسلم: "من صُنع إليه معروفاً، فقال لفاعله: جزاك الله خيراً، فقد أبلغ في الثناء".

وانطلاقاً مما تقدم كان واجباً علي أن أقدم شكري، وجزيل امتناني للدكتور أكرم عدوان، المشرف على هذه الدراسة، والذي لم يبخل علي بتقديم النصح والإرشاد والتشجيع أثناء جمع المادة العلمية وكتابة هذه الدراسة.

كما وأخص بالشكر والعرفان الدكتور عبد الناصر سرور أستاذ العلاقات الدولية المساعد بجامعة الأقصى والدكتور أحمد الساعاتي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بالجامعة الإسلامية وذلك بتفضلهما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة.

وأخص بالشكر الدكتورة انشراح نبهان، أستاذة علم الاجتماع بجامعة North taxas، التي قامت بتزويدي بمواقع الانترنت عن مكاتب المجموعة الأوروبية.

وأشكر العاملين في مكتبة جامعة بيرزيت والجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى وجامعة الأزهر، ومكتبة دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث الدولية بغزة، ومكتبة بلدية خان يونس لإمدادهم لي بالمراجع اللازمة لإنجاز هذه الدراسة.

وبعد هذا أشكر كل من مد يد العون والمساهمة في تذليل الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذه الدراسة، والتي ساهمت مع ما بذل من قبل الباحث في إخراجها بصورتها الحالية، التي أرجو أن تكون قد حققت أغراض البحث، ولو بشكل محدود، والكمال لله وحده، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

الباحث

كمال محمد عبد القادر عثمان

المقدمة

بدأت دول غرب أوروبا عام ١٩٥٧ تتجسد في تنظيم إقليمي له موقع متميز بين التنظيمات الإقليمية والدولية المعاصرة، وكانت البداية بتوقيع ست دول معاهدة روما ، هي فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، تحت اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community)، ثم ازدادت دول المجموعة إلى تسع في العام ١٩٧٣، بانضمام كل من بريطانيا والدنمارك وايرلندا، وتوسعت المجموعة، فأصبحت تضم اثنتي عشرة دولة ، حينما انضمت اليونان (١٩٨١) ثم أسبانيا والبرتغال (١٩٨٦).

وفي الوقت الذي تتسع فيه دائرة المجموعة الأوروبية إقليمياً، يلاحظ ازدياد الدور الذي تقوم به هذه المجموعة على الساحة الدولية، من الناحيتين: الاقتصادية والسياسية وخصوصاً في المنطقة العربية التي تعتبر من أهم النظم الإقليمية الدولية التي تعاني من صراعات ومشاكل عدة، الأمر الذي يتطلب تدخلات خارجية وتحديداً من دول الجوار الأوروبي الذي ارتبط بالمنطقة العربية تاريخياً، عبر حلقة متصلة من التفاعلات المتعددة والمتنوعة، وجغرافياً تشكل المنطقة العربية الامتداد الطبيعي من الناحية الجنوبية والشرقية لأوروبا، حيث لا يفصلهما سوى البحر المتوسط.

تعتبر دول المجموعة الأوروبية واحدة من أكبر الكتل السياسية والاقتصادية في العالم، وبما أن الصراع العربي الإسرائيلي يعد من أكبر المشاكل العالمية المعاصرة وأكثرها تعقيداً، ويؤثر على المصالح الغربية والأوروبية خاصة، مما يحتم ضرورة التدخل حفاظاً عليها.

لذا ستحاول الدراسة توضيح طبيعة علاقة دول السوق الأوروبية المشتركة بالعرب من خلال الصراع العربي الإسرائيلي، في محاولة لفهم طبيعة الدور الأوروبي في المنطقة العربية وأسبابه وأبعاده ومحدداته ومدى فعاليته ونتائجه.

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية الدراسة في:-

١- ندرة الدراسات العربية المتعلقة بموقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل شمولي حيث جاءت بشكل منفرد كل دولة على حدة.

٢- تركيز أغلب الدراسات التي تناولت الموضوع تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي على الموقف الأمريكي.

٣- استلزمت الضرورة الأكاديمية والبحثية التركيز على هذا الموضوع، لتتبعه ورصده وتحليله نظراً لأهمية موقع منطقة النزاع العربي – الإسرائيلي ووقوعه ضمن اهتمامات ما يسمى بعلاقة الشمال بالجنوب أو بالمتوسطية.

٤- ندرة الرسائل العلمية العربية التي تناولت هذا الموضوع بينما، استحوذ هذا الموضوع على قدر وافر في الأدبيات والدراسات الأجنبية.

أهداف الدراسة: -

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على: -

١- الكشف عن طبيعة العلاقة بين دول السوق الأوروبية المشتركة والعرب من خلال الصراع العربي – الإسرائيلي خلال الفترة من عام ١٩٦٧ – عام ١٩٨٧.

٢- تفسير وتحليل أسباب التمايز تارة والتقارب تارة أخرى في مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي.

٣- التعرف على مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة أثناء الحروب في المنطقة بدءاً من ١٩٦٧،١٩٧٣ مروراً باجتياح إسرائيل للبنان (عملية الليطاني) عام ١٩٧٨ والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وصولاً إلى الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧.

٤- استعراض مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة من مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، والسلام بين العرب وإسرائيل.

٥- دور دول السوق تجاه أزمات المنطقة العربية وخصوصاً الصراع العربي – الإسرائيلي.

٦- تحديد مساعي دول أوروبا تجاه جنوب وشرق المتوسط (دول الجوار العربي) نظراً لارتباط الأمن الأوروبي بالأمن العربي.

٧- مدى تأثير وانعكاس الاهتمام الأوروبي بالصراع العربي – الإسرائيلي لما له من تداعيات على دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community).

أسئلة الدراسة: -

١- ما موقف السوق الأوروبية المشتركة من الحروب العربية الإسرائيلية؟

٢- كيف تبلور موقف السوق الأوروبية المشتركة من الصراع العربي – الإسرائيلي؟

٣- ما أهداف السوق الأوروبية المشتركة من طرحها لمشاريع التسوية السياسية؟

٤- إلى أي مدى اختلفت مواقف الدول الأعضاء في السوق الأوروبية من الصراع العربي – الإسرائيلي؟

٥- ما العوامل المؤثرة على موقف السوق الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي؟

حدود الدراسة: -

أولاً: حدود الدراسة الزمنية: تبدأ فترة الدراسة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٧ (الانتفاضة الفلسطينية الأولى) وهى مرحلة هامة جداً لما تخللها من كثير من الأزمات ومن أبرزها أزمتي حرب عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣، وزيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل، ومن ثم توقيع معاهدة السلام العربية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩، إضافة إلى اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وأخيراً الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧.

ووقع الاختيار على هذه الفترة كإطار زمني للدراسة لما تتمتع به من أهمية علمية، كما أنها خصبة بتفاعلاتها وتطوراتها الإقليمية والدولية والتي انعكست على واقع السوق الأوروبية المشتركة.

ثانياً: حدود الدراسة المكانية: دول السوق الأوروبية المشتركة، والعالم العربي والكيان الصهيوني.

الدراسات السابقة: -

بدون شك أن كماً هائلاً من الدراسات قد صدر وتناول بالدراسة والتحليل مواقف بعض الدول الأوروبية الفاعلة في السوق الأوروبية المشتركة خلال الفترة المراد دراستها، وتمثل ذلك بالاهتمام المكثف به سواء الكتب أو المقالات أو التحليلات في الصحافة العربية والأجنبية والندوات والمؤتمرات .... إلخ.

وتعتبر هذه الدراسة إضافة أكاديمية أخرى تضاف إلى الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة من قريب أو من بعيد، ولكن تطمح الدراسة أن تتسم بطابع شمولي بمعنى دراسة مواقف الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة مجتمعة وليست كلاً على حدة.

ويوجد العديد من الدراسات على سبيل المثال لا الحصر منها: -

١- **دراسة د. عبد المنعم سعيد بعنوان** : " الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة " (١٩٨٦)تتبعت الدراسة تاصيلاً تاريخياً لنشأة وتطور دول الجماعة الأوروبية وصنع القرار بها ، إضافة إلى سياسات التكامل الأوروبي ، والعلاقات الدولية للجماعة الأوروبية.

٢- **دراسة د. محمد خالد الأزعر بعنوان**: "الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية" (١٩٩١) تناولت الدراسة موقف الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧ ، وتطور موقف الجماعة الأوروبية تجاه قضية فلسطين فيما بين (١٩٦٧-١٩٨٧)، كما طرحت محاور لتطوير موقف الجماعة تجاه قضية العرب المحورية (فلسطين).

٣- **دراسة د. أميرة الشنواني بعنوان**: " السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط " (١٩٨٧) تناولت الدراسة رصد وتحليل موقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه أزمتي الشرق الأوسط ١٩٦٧ – ١٩٧٣. واعتمدت الدراسة على منهج التحليل السياسي ومنهج تحليل الوثائق.

٤- **دراسة د. إبراهيم عوض بعنوان**: "الجماعة الأوروبية والصراع العربي – الإسرائيلي" (١٩٨٦) وتناولت الدراسة تتبع ورصد دور أوروبا تجاه الصراع منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٥، وركزت على تحليل الاعتبارات الأوروبية السياسية والاقتصادية.

٥- **دراسة د. نادية مصطفى بعنوان**: "سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط ١٩٦٧-١٩٧٧" (١٩٨١) فقد ركزت الدراسة على التغير والتحول في مسار السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط.

٦- **دراسة د. بشارة خضر بعنوان**: "أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم" (٢٠٠٣)، وتناولت الدراسة عرضاً تحليلياً لدور أوروبا تجاه فلسطين بالإضافة إلى تركيزها المعمق والمفصل لمواقف دول السوق الأوروبية تجاه مراحل الصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

٧- **دراسة د. الحسان بوقنطار بعنوان**: " السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ (١٩٨٧) ركزت الدراسة على تحليل طبيعة العلاقات الفرنسية – العربية والمصالح التقليدية الفرنسية مع المغرب العربي ودور فرنسا في الصراع العربي – الإسرائيلي، بالإضافة إلى طرح إمكانيات أوروبا المتأرجحة بين التبعية والاستقلال للمظلة الأمريكية.

٨- **دراسة د. أحمد صدقي الدجاني بعنوان**: "الحوار العربي – الأوروبي الفكر والمسار والمستقبل وجهة نظر عربية" (١٩٩٣) تناولت هذه الدراسة ولادة فكرة الحوار العربي – الأوروبي، وطبيعته وأهدافه ومنهجه وموقع القضية الفلسطينية منه، كما عالجت الامكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية في إطار المجموعات الإقليمية، بالإضافة إلى الأزمات التي وقفت حائلاً أمام الحوار العربي – الأوروبي.

٩- **دراسة د. حلمي خضر ساري بعنوان**: "صورة العرب في الصحافة البريطانية (١٩٨٨) وركزت عن الصورة النمطية للعرب لدى الغرب منذ الحروب الصليبية وتطور الصورة في بريطانيا وأمريكا الشمالية بعد الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الأكاديمية والتعليمية.

١٠- **دراسة د. نادية مصطفى بعنوان**: " أوروبا والوطن العربي" (١٩٨٦) ولقد أبرزت الدراسة تطور التورط الأوروبي في المنطقة العربية من السياسات الاستعمارية إلى السياسات الجماعية الأوروبية، وركزت على السياسات الجماعية الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من عام ١٩٦٧ – ١٩٨٥، ومن ثم تطرقت إلى العلاقات الاقتصادية الأوروبية – العربية والمحددات المؤثرة في السياسات الأوروبية في الوطن العربي.

منهج الدراسة: -

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي السياسي، ومنهج تحليل الوثائق، إضافة إلى المنهج التاريخي المقارن نظراً لاختلاف المواقف.

إطار الدراسة: -

تنقسم الدراسة إلى خمسة فصول أساسية، وجاء الفصل الأول بعنوان نشأة وتطور موقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٥٧-١٩٦٧)، وقسم إلى مبحثين الأول: تناول نشأة السوق الأوروبية المشتركة وماهيتها، أما المبحث الثاني، تحدث عن موقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي (١٩٥٧- ١٩٦٧).

وتناول الفصل الثاني، مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي من عام ١٩٦٧ – ١٩٧٣، وسوف يشتمل على مبحثين الأول: مواقف السوق الأوروبية تجاه حرب عام ١٩٦٧، وتداعياتها. أما المبحث الثاني، تناول مواقف دول السوق تجاه حرب عام ١٩٧٣ وتداعياتها.

أما الفصل الثالث، فيتمحور حول الحوار العربي الأوروبي وتداعياته على الصراع العربي – الإسرائيلي من عام ١٩٧٣ – عام ١٩٧٧ وسوف يتناول مبحثين الأول: نشأة وتطور الحوار العربي – الأوروبي، أما المبحث الثاني سيتناول قيود ومعيقات الحوار العربي – الأوروبي.

وجاء الفصل الرابع، بعنوان موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من تطورات الصراع سياسياً وعسكرياً (١٩٧٧-١٩٨٢) وقسم إلى ثلاثة مباحث الأول: تحدث عن موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ حتى توقيع المعاهدة المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩، والمبحث الثاني، تناول دبلوماسية دول السوق الأوروبية المشتركة من يوليو/ تموز ١٩٨٠ (عقب إعلان بيان البندقية) حتى نيسان- إبريل ١٩٨٢ (الانسحاب الإسرائيلي من سيناء (ما قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان).

وأخيراً جاء الفصل الخامس بعنوان: موقف السوق الأوروبية المشتركة منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ حتى الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧، وقسم إلى مبحثين الأول: تحدث عن موقف دول السوق منذ حزيران- يونيو ١٩٨٢ – آذار مارس ١٩٨٤، أما المبحث الثاني تناول تحرك دول السوق منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤ حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

وأخيراً الخاتمة والنتائج.

فهرست المحتويات

قائمة الملاحق

الفصل الأول

نشأة وتطور موقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٥٧-١٩٦٧)

مقدمة:

المبحث الأول :نشأة السوق الأوروبية وماهيتها.

أولاً: نشأة وتطور فكرة التكامل والوحدة وقيام السوق الأوروبية المشتركة.

ثانياً: البناء المؤسسي للسوق الأوروبية المشتركة.

ثالثاً: الطابع السياسي لدول السوق الأوروبية المشتركة.

المبحث الثاني : موقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٥٧-١٩٦٧)

مقدمة:

- موقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي من عام ١٩٥٧-١٩٦٧.

الفصل الأول: نشأة وتطور موقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي(١٩٥٧-١٩٦٧).

مقدمة:-

لقد ارتبطت أوروبا الغربية ومنها دول السوق الأوروبية المشتركة بالمنطقة العربية بعلاقات الجوار الجغرافي، واتسمت هذه العلاقة بالاختلاف والتباين نظراً لعوامل التغير والتطور التي تعرضت لها المنطقة المتوسطية شمالها وجنوبها، وأهم ما يميز هذه العلاقة التدرج في حيثياتها من التبعية العربية الكاملة لأوروبا سياسياً واقتصادياً إلى مرحلة الاستقلال السياسي دون الاقتصادي، ومن ثم مرحلة الاستقلال السياسي النسبي.

ومن هذه المنطلقات كان حرص دول أوروبا دوماً على إبقاء وتدعيم أواصر علاقاتها مع المنطقة العربية، وذلك وفق طبيعة كل مرحلة، وأشكال علاقات تلك الدول مع المنطقة العربية، وبما أن المنطقة العربية تعد من أهم المناطق الإقليمية التي تعاني من مشاكل وصراعات عدة، الأمر الذي يستدعي بوضوح بروز دور العامل الخارجي، وخاصة بالنسبة للصراع العربي – الإسرائيلي، الذي يمثل القضية المحورية للسياسات العالمية تحديداً، مع بداية مرحلة ثنائية القطبية، ومحاولات الدولتين العظميين في المنطقة العربية، الحلول محل دولتي الاستعمار الأوروبي التقليدي (الفرنسي، والإنجليزي)، لذا كان على دول أوروبا الغربية، أن تبدأ محاولاتها جاهده من أجل الاتحاد في محاولة منها للدفع بجهودها الذاتية من أجل تأكيد وجودها العالمي اقتصادياً وسياسياً، كقوة ثالثة بعد القوتين العظميين، وعلى هذا الأساس تبلورت فكرة السوق الأوروبية المشتركة، ومن ثم ظهرت إلى حيز الوجود.

وتحاول الدراسة تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول، والذي جاء بعنوان نشأة السوق الأوروبية وماهيتها، ويتناول تطور فكرة الوحدة الأوروبية وقيام السوق الأوروبية المشتركة.
والمبحث الثاني بعنوان نشأة قضية الصراع العربي _ الإسرائيلي ومواقف دول السوق تجاهها ١٩٥٧-١٩٦٧ ويتناول أولاً: نشأة قضية الصراع العربي – الإسرائيلي وماهيتها وثانياً: وموقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي من عام ١٩٥٧-١٩٦٧.

المبحث الأول:- نشأة السوق الأوروبية وماهيتها:-

أولاً: نشأة وتطور فكرة التكامل والوحدة وقيام السوق الأوروبية المشتركة :

يختلف كثيرون من الكتاب بصدد أصول فكرة التوحيد الأوروبي فيحاول بعضهم إرجاعها إلى قرون عدة، وذلك عندما طرحت فكرة وجود مملكة مسيحية موحدة تضم الدول الأوروبية في القرن الرابع عشر الميلادي، ويتحقق ذلك باتحاد كونفيدرالي بقيادة مجلس أوروبي، يضم رجالاً أمناء وخبراء وحكماء. لقد راودت هذه الفكرة من جديد مفكرو القرن السابع عشر، عندما اقترحوا حفظ السلام في أوروبا عن طريق إنشاء جيش موحد لأوروبا، في حين اقترح المفكر البريطاني "ويليام بن" إقامة برلمان أوروبي أو دولة أوروبية تشكل أساساً لإرساء السلام في أوروبا، وفي القرن التاسع عشر جاء المفكر الفرنسي "برودون"

بنظرة تختلف عما جاء في القرن الرابع عشر ودعا إلى إقامة اتحاد فيدرالي أوروبي منطلقاً من رؤيته للقرن العشرين، الذي رآه عصراً لا تعيش فيه إلا الاتحادات الفيدرالية الكبرى[١].

غير أن هذه الفكرة لم تتبلور إلا بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ وذلك، عندما عقد مؤتمر لمجموعة مفكرين أوروبيين في عام ١٩٢٧م لبحث الموضوع على شرف وزير الخارجية الفرنسي "أرستين بريان"، الذي طرح جزءاً من برنامجه السياسي لأول مرة بأنه يسعى لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية[٢]، وعندما أصبح بريان رئيسا للوزارة في فرنسا[٣] وذلك بعد سنتين من المؤتمر أرسل مذكرة إلى ٢٦ دولة أوروبية يدعوها إلى إقامة اتحاد فيدرالي، ثم قام بخطوة أخرى أمام عصبة الأمم المتحدة في نفس العام عندما اقترح: "أن تنشأ فيما بين الدول الأوروبية، رابطة فيدرالية تضم فيما بينها نظاماً للتضامن المستمر، وتسمح لأطرافها كلما كان ذلك ضرورياً – أن يتدخلوا فوراً ويتدارسوا ويناقشوا ويضعوا تسوية للمسائل التي تشكل مصلحة مشتركة"[٤] ، لكن يمكن القول: أن فكرة الوحدة كانت نتاجاً للحرب العالمية الثانية[٥] التي كانت المحرك الرئيسي لرواد تلك الحركة، ليبحثوا عن آليات جديدة تحول أفكارهم الوحدوية إلى واقع ملموس. حيث أنه يمكن اعتبار الحرب نهاية لمركز السيادة الأوروبية على السياسة العالمية، وهذا ما اتضح في التنظيم الدولي الجديد ممثلاً في الأمم المتحدة، فبعد أن كانت عصبة الأمم تكاد بمجملها تكون منظمة أوروبية، فإننا نجد أن الأمم المتحدة قد بشرت بنظام دولي جديد، بعد سقوط دول كبرى كألمانيا وإيطاليا، عندها ظهر نظاما ًدولياً يعبر بوضوح عن معسكرين متصارعين في النواحي الأيديولوجية والعسكرية والاقتصادية، يرأس كل واحد منهما دولة من خارج القارة الأوروبية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى على حدودها الشرقية، ولها امتداداتها الآسيوية، وهي الاتحاد السوفييتي والاثنتان على طرفي نقيض. فالدولة الأولى تنتمي إلى أيديولوجية غرب أوروبا وتاريخها وتراثها، أما الثانية فهي تمثل خلافاً حاداً وجوهرياً للفلسفة الغربية ونظامها الغربي على كافة المستويات، الأمر الذي يعد تحدياً خطيراً على القارة الأوروبية، وعلى صعيد دولتي الاستعمار الأوروبي التقليدي المتمثل في بريطانيا وفرنسا، ورغم خروجهما في نهاية الحرب منتصرتين، إلا أن دورهما السياسي والاقتصادي أصبح هامشياً بعد حرب السويس عام ١٩٥٦* لتشكل علامة النهاية للنفوذ الأوروبي خارج القارة الأوروبية وبالذات في الوطن العربي[١].

---

[١] عبد المنعم سعيد ، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة** ،ط١، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،حزيران/يونيو ١٩٨٦،ص ٢٦

[٢]Altiero spinelli , "The Growth of the European Movement since the world war II" in: **European Integration**, ed by: Grove Hanines , Baltimore, john Hopkins press, 1957,p.38

[٣] أماني، محمود فهمي،"الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية"، **السياسة الدولية**، عدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠،ص١٢٦.

[٤] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق ،ص ٢٧

[٥]John A.loftus ,"An Inquiry into Feasible Forms of European Inegreation",in: **European Integration** , op.cit,p.106.

* لمعرفة المزيد أنظر: عبد الستار قاسم وغازي الربابعة،" الحرب العربية الإسرائيلية"، في كتاب **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، جواد الحمد، محرر ،ط١ ، عمان دار البشير، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٧، ص ص ٢٧٤-٢٨٨ ،

كما أن الحرب تركت أوروبا ضعيفة ومرهقة اقتصادياً مما أفرز الكثير من المشكلات الاجتماعية السياسية، ومن هنا لا مجال للاستغراب بتملك الأوروبيين شعوراً حاداً بحاجتهم للأمن والتضامن، والسعي من أجل الوحدة، لتحقيق قوة ثالثة في ذلك العالم، وهذه فكرة الرئيس الفرنسي ديغول، وهي بناء أوروبا الغربية مجتمعة تجعلها مستقلة عن الولايات المتحدة وتنظر للمصالح الأوروبية وتحقق طموحاتهم على الحلبة الدولية[٢].

ورغم وجود هذه الدوافع والمشاعر نحو الوحدة، إلا أن الانقسام كان حاداً بين الأوروبيين بالنسبة لفكرة التوحيد الأوروبي، حيث ظهرت في عام ١٩٤٨م وجهتا نظر بصدد هذه القضية:-

وجهة النظر الأولى: الاتحاديين* Unionists، وكان أبرزهم ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الذي عبر عن وجهة النظر هذه في خطابه ألقاه في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، عندما جعل العلاج الأساس لمشاكل أوربا يكمن في التوحيد، أو كما أسماه "إعادة خلق العائلة الأوروبية في ظل بناء يمكن أن يعيش في سلام و أمن وحرية "، كما دعا تشرشل أيضاً إلى بناء نوع من الولايات المتحدة الأوروبية[١]، وركز تشرشل على مشاركة فرنسا وألمانيا في هذا البناء الاتحادي، و لم يغفل تشرشل الأمم الصغرى، وأنه سيكون لها مكان على قدم المساواة في هذا البناء المقترح، و اقترح كخطوة أولى "إنشاء مجلس أوروبا من الدول المستعدة لذلك "ثم ذكر أخيراً أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول الكومنولث، وحتى الاتحاد السوفيتي سوف يكونون أصدقاء لأوروبا الجديدة، وهذا يعني أن بريطانيا ستبقى خارج الاتحاد المقترح، مما أدى إلى خيبة الآمال لدى أولئك الذين أملوا بقيام تشرشل بقيادة أوروبا الموحدة. [٢].

وأيضاً لطيفة محمد سالم ، **أزمة السويس ١٩٥٤-١٩٥٧ جذور، أحداث، نتائج**، الإسكندرية ، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦،ص ص ٢٥٥-٢٧٥ ، وأيضاً أحمد شلبي **موسوعة التاريخ الإسلامي**، مج ٩، ط٤، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٩٩ ،ص ص ٤٨٠-٤٨٥، وأيضاً محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، القاهرة، دار الأهرام للطباعة والنشر ، ١٩٩٦.

[١] عماد جاد، "أوروبا ١٩٩٢:والعرب سياسياً وعسكرياً "، **السياسة الدولية**، عدد ٩٩، يناير ١٩٩٠، ص١٣٧.

[٢] Harold van B.Cleceland **, The Atlantic Idea and Its Eropean Rivals** , First edition , New york , 1966, p.124

* الكونفدرالية: هي تجمع مجموعة من الدول تحت سلطة عامة مع الاحتفاظ ببعض الميادين، والدولة المنضمة للإتحاد الكونفدرالي لا تخضع في كل شئونها لسلطة الهيئة العليا، أنظر: سامي ديبان، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، ط١، أكتوبر، ١٩٩٠، ص٣٨١-٣٨٢.

[١] جان ماركو، "أي غدٍ لأوروبا"، **السياسة الدولية**، عدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤ ، ص ١٢٦ وأيضاً:
Europe after 1945, Archives and heritage,
http://www.diplomatic.gouv.fr/archives.gb/dossiers/schman/module02.html

[٢] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ٢٩.

وجهة النظر الثانية : تبناها الفيدراليين[**] Federalists، وكان أبرزهم أرستين بريان رئيس وزراء فرنسا عام ١٩٢٩، حيث اجتمع الفيدراليون في سويسرا في أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٨م، للبحث في إمكانية توحيد القارة الأوروبية، وكان معظمهم من الشخصيات الهامة في أوروبا، وفي هذا الاجتماع أقروا مسودة برنامج يجسد مبادءهم من أجل أوروبا الموحدة، وأساسه الدعوة إلى إنشاء فوري لدولة فيدرالية تقبل منها كل الشعوب الأوروبية التي تقبل الانتساب إلى الدولة الجديدة، وفي حال قبولها يتم التنازل عن جزء من سيادتها في السياسة والدفاع والاقتصاد إلى هذه الدولة التي بدورها لن تسمح بأن تكون أداة في متناول أي من الكتلتين وأن هذه الوحدة ستكون خطوة نحو الاتحاد العالمي، يمكن القول بوجود خلاف بين وجهتي نظر كل من الاتحاديين والفيدراليين، حيث أننا نرى أن الفيدراليين حاولوا إبقاء مشروعهم خارج الصراع الدائر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أما الاتحاديون فقد رأوا أن الاتحاد الأوروبي ضرورة من أجل تقوية الجبهة الغربية إزاء الاتحاد السوفيتي، أي أن الفيدراليين رأوا في مشروعهم طريقاً للالتفاف حول الحرب الباردة، بينما كان مشروع الاتحاديين استجابة وتأكيداً لها، كما أن النقطة الخلافية الثانية تتمثل في وجهات نظر كل منهما صوب طريق التوحيد، فالفيدراليون تكلموا عن نقل السيادة، أما الاتحاديون فكانوا يدعون تدريجياً إلى التعاون الوثيق بين الدول المشتركة، أي أن الهدف هو إقامة اتحاد بين دول ذات سيادة أكثر من وحدة فيدرالية [١].

١ - مشروع مارشال Marshal Plan [*]

بينما كان الحوار دائراً بين الفيدراليين والاتحاديين، جاءت البداية العملية للتوحيد الأوروبي من خارج القارة الأوروبية، وتحديداً من الولايات المتحدة الأمريكية، وسبب ذلك الظروف القاسية التي عاشتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى حصول الأحزاب الشيوعية على تأييد واسع في الأوساط الأوروبية، خاصة في إيطاليا وفرنسا حيث توجه ما يقارب من ٢٠-٢٥% من أصوات الناخبين إلى هذه الأحزاب في أول انتخابات أجريت بعد الحرب، وبالتالي أصبحت مسألة الإطاحة بالحكومات البرجوازية قيد

[**] الفيدرالية: نظام سياسي يقوم على تخلي مجموعة من الدول عن جزء من استقلالها وسيادتها لصالح سلطة عليا تحكم في ميادين معينة وتترك للدول التي تتكون فيها الفيدرالية ميادين أخرى، وكان النظام الفيدرالي يبني على فكرة الدعوة إلى إقامة ولايات متحدة أوروبية، أنظر: سامي ذيبان، مرجع سابق، ص٣٥٠، وأيضاً إسماعيل صبري مقلد، "وحدة أوروبا في الثمانيات، **السياسة الدولية** "، عدد ٣٤، أكتوبر ١٩٧٣، ص٣٠.

[١] عبد المنعم، سعيد، مرجع سابق، ص٢٩-٣٠.

[*] نسبة الى جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي الذي دعا عام١٩٤٧م إلى إعادة بناء أوروبا بعد التدمير الذي أصابها أثناء الحرب العالمية الثانية عن طريق معونات مالية و عسكرية و قروض استثمارية، أنظر: رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، الهرم، عين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٤، ص٣٠٩. وأيضا: الملحق رقم (١) ص ٣٠٠ حول:

-The Marshall plan, American Historical Documents:1948:Marshall plan,
http://www.all_american_patriots.com/m-mf section tarticle tarticleid-73.html

وأيضاً:

-Lenn scott, “International history 1945-1990” ,in: **the Globalization of world politics. An Introduction to international relation,** ed by: Jone Baylis and steve smith, second edition, oxford university press, January 2001,ed by:jone, p.80 .

الاحتمال، هذا من ناحية[٢] ومن ناحية أخرى ظروف أمريكا الخاصة والتي تتعلق بتضخم آلتها الإنتاجية بسبب ظروف الحرب، دفع بها للسعي في إيجاد تقدم ملموس في اقتصاديات أوروبا الغربية تيسيراً للاستثمارات الأمريكية[١]، وتمثل ذلك في مشروع ضخم يقدم المساعدات المالية لأوروبا الغربية، أعلنه وزير الخارجية الأمريكي في خطاب له في جامعة هارفرد في ٥ حزيران/ يونيو عام ١٩٤٧ مع الرغبة في معاونة دول أوروبا في عملية توزيع تلك المساعدة[٢]، وكان الهدف من هذا المشروع أن تساعد الولايات المتحدة أوروبا الغربية قبل أن ينهار اقتصادها[٣]، وقد استطاعت الدول الرئيسة في غرب أوروبا كألمانيا وفرنسا وبريطانيا بهذا المشروع أن تعيد بناء ما دمرته الحرب من إمكانياتها وطاقاتها[٤].

ومن أجل تنفيذ ذلك المشروع كانت شروط الأمريكيين على النحو التالي[٥]:

١- أن تتفق البلدان الأوروبية فيما بينها حول كمية المساعدة والجزء الذي سوف تحتاجه كل دولة منها.

٢- أن تقوم دول أوروبا بعمل مشترك من أجل إنعاش اقتصادياتها على أن تخفض الحواجز التجارية فيما بينها.

٣- أن تضمن هذه الدول الاعتماد على نفسها في عام ١٩٥٢.

٤- على الدول الأوروبية إنشاء منظمة دولية تقوم بالعمل كوكالة للتعاون بين هذه الدول لكي يتم تطبيق هذا البرنامج.

تعتبر تلك الشروط كانت رسالة أمريكية لدول أوروبا، بأهمية اتخاذ إجراءات عملية باتجاه التوحيد، الأمر الذي سوف يلقي مباركة من قبل الولايات المتحدة على ذلك. وكان مارشال يقصد بمشروعه أوروبا كلها "وكل شئ غرب الأورال"، ولكن الاتحاد السوفيتي سرعان ما أعلن عن رفضه لذلك المشروع، على اعتبار أنه تدخل في سيادته، حيث صرح مولوتوف (وزير خارجية الاتحاد السوفيتي آنذاك) بأن بلاده لا ترى في مشروع مارشال إلا نوعاً من الاستعمار الجديد، أي استعمار الدولار الأمريكي[١]، هذا الموقف يعكس تخوف السوفييت من التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة، إضافة إلى أن تطبيق مشروع كهذا في منطقة شرق أوروبا يعتبر مقدمة لفرض هيمنة أو سيطرة الولايات المتحدة عليها. ونتيجة لرفض الاتحاد

---

[٢] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق ، ص ٣١-٣٢.

[١] حسين فوزي النجار، **أمريكا والعالم**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص ٢٨٩.

[٢] E.N.van Kleffons , the case For European Integration Political Consideration , in: **European Intergration op**.cit,p.83.

وأيضاً ارثر مارويك، **الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين**، ترجمة سمير الجلبي، بغداد ، دار الحرية، ١٩٩٠، ص ٢٧٢-٢٧٣.

[٣] عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسة المعاصرة ١٨٧٠-١٩٦٥**، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت، ص٤٣٧.

[٤] محمد حسنين هيكل ، **آفاق الثمانيات هل تسطيع أوروبا الغربية أن تجد لنفسها دوراً متصلاً متوازنـاً**، ط٥ ، بيـروت ، شركة المطبوعات ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٤

[٥] عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص ٣١-٣٢.

[١] عبد الحميد البطريق، مرجع سابق، ص٤٣٧ وأيضا:

Europe after 1945, **Archives of heritage**, op.cit. p.1

السوفيتي لمشروع مارشال، اتضح أن دول شرق أوروبا لن تشارك في العمل التكاملي الذي يعتمد على المشروع سابق الذكر، ومن ثم فإن فرنسا وبريطانيا عملت على عقد مؤتمر يضم الدول الأوروبية – ما عدا إسبانيا – لوضع خطة، من شأنها أن تكفل التعاون الوثيق بين هذه الدول. ففي حين كانت وجهة النظر الفرنسية تدعم باتجاه إنشاء منظمة قوية ذات استقلال اقتصادي، ولها أمانة دولية وقدرة على اتخاذ المبادرات، الأمر الذي يعني إيجاد منظمة "فوق قومية Super National" تتجاوز السلطات الوطنية، وعلى عكس ذلك وجهة النظر البريطانية التي تريد منظمة لمجرد إرضاء الأمريكيين تقوم على موظفين رسميين من الدول الأعضاء. وانتهى ذلك الخلاف بحل وسط أكثر ميلاً إلى وجهة النظر البريطانية، فتم تكوين اللجنة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، والتي من شأنها أن تمد الولايات المتحدة بقائمة احتياجات الدول الأوروبية"Organization of Eoropean Economic Co-operation-OEEC"."[٢]

تحولت اللجنة الأوروبية إلى وكالة للمساعدة عرفت باسم المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي* [٣]والتي من شأنها تطبيق مشروع مارشال، ولقد أثار هذا التحول الخلاف بين فرنسا وبريطانيا حول تطور المنظمة حسب الآراء السابق ذكرها، فبريطانيا كانت تشعر ولا تزال بأنها دولة عظمى ولها رابطة عالمية هي رابطة الكومنولث**، إضافة إلى كونها إحدى الدول التي لم يتم غزوها في الحروب، كما أنها شاركت باعتبارها دولة عظمى في اجتماعات "يالتا*" لتقرير مستقبل عالم ما بعد الحرب وهذا يعني أن بريطانيا كانت تريد البقاء خارج الساحة الأوروبية وتفضل علاقة خاصة بالولايات المتحدة، لذلك لم تكن مستعدة لقبول منظمة تتجاوز القوميات والسيادة الوطنية للدول الأعضاء، بينما فرنسا على النقيض من ذلك فهي تريد منظمة قوية تضمن وحدة أوروبا، قد تعطي لفرنسا حجماً من خلال تلك الوحدة السياسية العالمية من جديد [١].

---

[٢] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٣٢-٣٣

* فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي أنظر:

Text of statement by paul G. Hoffman on European Economy, october31,1949:speeches and statements paul G. Hoffman, 1948-1952: Economic cooperation Administration.1949-10-**31&documented=50&study collection ind=mp&19 page number=1&for printer=tr.**

[٣] آرثر مارويك، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

** الكومونولث: منظمة تمثل في عضويتها ٣٥دولة وعدد سكانها ١٠٠٠ مليون نسمة حتى عام ١٩٧٦ ولها من الثقل الدولي ما يمثل ¼ سكان العالم، أنظر:

-Shridath S. Ramphal, kte, CMG, QC,"The commonwealth, The EEC, and the international community Dimintion of Global co/operation", **The Royal society for the encouragement of the Arts,** July1976, p.456 .

أما في عام ١٩٩٠ بلغ عدد دولها ٤٩ و سكانها ١٣٠٠مليون نسمة، أنظر:جمال الدين محمد علي، "مؤتمر القمة العاشر لدول الكومونولث"، **السياسة الدولية**، عدد٩٩، يناير ١٩٩٠، ص ص٤٣٤-٤٣٩.

* مؤتمر يالتا عام ١٩٤٥، حيث اجتمع روزفلت وتشرتشل وستالين واتفقوا على أن الشعوب المتحررة في أوروبا ينبغي أن تقيم لنفسها منظمة ديمقراطية تختارها بمحض ارادتها، ويجب إعادة حقوق السيادة وحق تقرير المصير، للمزيد أنظر: عبد الحميد البطريق، مرجع سابق، ص٤١٦.

[١] عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص٣٣.

كما وتجددت المناقشات عند محاولة خلق كيان سياسي، يسعى نحو التوحيد السياسي الأوروبي حيث، أن منظمة التعاون الاقتصادي، هي في الأساس تمثل جسداً اقتصادياً بحتاً، هدفه تطبيق مشروع مارشال، ومن ثم فإن ما هو مطلوب خلق كيان آخر يضمن التعاون السياسي، وهذه هي الفكرة التي كانت حاضرة في ذهن "مونييه"**، حيث كان يعتقد أن الوحدة في القطاعات الاقتصادية تؤدي في النهاية إلى تعاون سياسي(٢).وأهم من ذلك التعاون العسكري، حيث كان هناك مشكلة بالنسبة للشرق الأوروبي سواء لفرنسا أو بريطانيا، وذلك نتيجة اتساع رقعة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، إضافة إلى إمكانية عودة ألمانيا من جديد لتهديد فرنسا، في الوقت ذاته كانت الولايات المتحدة قد وصلت إلى قناعة مفادها بأن مواجهة العالم الاشتراكي والاتحاد السوفيتي تتطلب إحياء القوة العسكرية الألمانية، ومن هنا فإن الموقف الفرنسي يرفض بشكل قاطع عودة ألمانيا المسلحة ما لم تكن ضمانات مطلقة لمنع أي تهديد ألماني لفرنسا، حتى لو أدى ذلك إلى تخليها عن مشروع مارشال بشكل كلي، وفي محاولة من بريطانيا للتوفيق بين المخاوف الفرنسية والرغبة الأمريكية – دعت في ١٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨م كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ودول البينلوكس*(هولندا – بلجيكا – لوكسبورغ) إلى عقد مؤتمر للتعامل مع مشاكل الدفاع المشتركة ، ومن ثم عقد هذا المؤتمر في لندن ما بين ٢٣ شباط/فبراير، و٦ آذار/مارس عام ١٩٤٨م، وتقرر فيه التكامل الاقتصادي بين مناطق الاحتلال الفرنسية والأمريكية والبريطانية في ألمانيا، وإنشاء دولة ألمانيا الغربية الاتحادية على أن تقع ألمانيا ضمن إطار تطبيق مشروع مارشال**، وأخيراً وضعت منطقة

** هو أحد الاقتصاديين الفرنسيين، وأحد رجال الأعمال الذين عرف عنهم بعد النظر، عرض على روبرت شومان وزير خارجية فرنسا فكرة توحيد موارد الفحم والصلب في فرنسا وألمانيا وذلك من شأنه التقريب بين وجهات النظر السياسة، أنظر:
- Thomas Christiansen ,"European and regional integration" in**:the Globalization of World politics , An introduction to regional intergration** , second edition oxford2000 ,p.20..

(٢)Harold van B.Cleve land, **The atlantic Idea and Its European Rivals**, op.cit, p.133

* Benelux: هو اتحاد جمركي عمدت الى انشائه ثلاث دول اوروبية صغيرة هي هولندا و بلجيكا و لوكسمبورغ في عام١٩٤٨، وكان الهدف منه اقامة اتحاد اقتصادي واعادة النشاط الاقتصادي الى ما كان عليه، ويعتبر هذا الاتحاد أول مثال على منظمة اقتصادية فوق قومية أنظر:- Search view European union, **http://ca:encarta.msn.com/text-761579567-1/European-union.html**,p.2. وأيضاً حازم الببلاوي، **النظام الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة، عدد٢٥٧، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو/أيار ٢٠٠٠، ص٢٤٣ وأيضاً أرثرمارويك، مرجع سابق، ص٢٧٢.

** كان من بين الذين استفادوا من مساعدات مشروع مارشال: النمسا وبلجيكا والدنمارك والنرويج وايسلندا وهولندا ولوكسمبورغ وبريطانيا والبرتغال وسويسرا وايطاليا واليونان وتركيا وفرنسا وجمهورية ايرلندا، كما تلقت المناطق العسكرية الغربية الثلاث في ألمانيا قدراً من المعونة، أنظر: كولن باون وبيتر موني، **من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥-١٩٨٠**، ترجمة، صادق إبراهيم عودة، ط١، عمان، دوار الشروق، ١٩٨٤، ص٣٥.

الروهر*** الألمانية وصناعاتها الثقيلة تحت إدارة سلطة دولية، وذلك إرضاء لفرنسا(١) وتم استكمال مؤتمر لندن بمباحثات أعقبته بين مجموعة الدول الأوروبية السابقة نفسها حيث عقدت هذه الاجتماعات في بروكسل بدءاً من ٤ آذار/مارس ١٩٤٨ ، وانتهت بتوقيع معاهدة للدفاع المشترك في ١٧ آذار/مارس من العام نفسه. وقد نصت المادة الرابعة من تلك المعاهدة على أنه في حال تعرض أي طرف من الأطراف المتعاقدة لهجوم مسلح في أوروبا، فإن الأطراف المتعاقدة الأخرى ستقوم تبعاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة****، بتقديم المساعدة العسكرية وأنواع أخرى من المساعدة للطرف المتعرض للهجوم(١)، ومن أجل إرضاء فرنسا ، تضمنت معاهدة بروكسل أن يجتمع مجلس على المستوى الوزاري للدول الموقعة، في أي وقت لمناقشة الخطوات الواجب اتخاذها في حالة عودة ألمانيا للتهديد باتباع سياسات عدوانية(٢)، ولكن الحقيقة أن تلك المعاهدة (بروكسل) لم تكن ذات أهمية إلا من وجهة نظر التأكيد للولايات المتحدة الأمريكية على جدية دول أوروبا في اتباع سياسات دفاعية مشتركة، ومن ثم فإن التطبيق الفعلي لهذه السياسات، قد تم في المفاوضات التي تلت ذلك بين دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والتي انتهت في ٤ نيسان/ابريل ١٩٤٩ بتوقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي لتوحيد الغرب الأوروبي، لمواجهة أي محاولة من جانب الاتحاد السوفيتي لاحتياج غرب أوروبا، أو التسلل إليها، ووقَّع على المعاهدة آنذاك اثنتا عشرة دولة هي دول البينلوكس الثلاث: بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ، إلى جانب فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكندا وإيطاليا والبرتغال والدانمارك والنرويج وايسلندا، وانضمت اليونان وتركيا إليه عام ١٩٥٢، وألمانيا الغربية عام ١٩٥٥، وأصبح عدد دول الأطلنطي ست عشرة دولة تمثل غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا(٣)، ومن أهم أهداف حلف شمال الأطلنطي NATO* الهاجس الأمني الذي كانت تعاني منه دول أوروبا الغربية بعد الحرب(٤) لمواجهة المشكلة الأمنية لغرب أوروبا ، حيث كان هناك حاجة لشكل من

*** يعرف بإقليم وستفاليا في ألمانيا الغربية، ويعد من أهم الأقاليم الصناعية في دول الجماعة الأوروبية حيث ينتج ٣٠% من الفحم و ٢٠% من الصلب في الجماعة الأوروبية، أنظر: محمد متولي، **أوروبا الجديدة: دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاقتصادية**، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٨٨، ص١٩٥.

(١) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٣٤.

**** في أيلول/سبتمبر ١٩٤٤ عقد مندوبو روسيا والولايات المتحدة والصين وانجلترا بواشنطن مؤتمر دومبرتون أوكس Dombor to oaks للبحث في تنظيم السلم بعد الحرب العالمية الثانية وفي ١٩٤٥ كان قد وضع ميثاق المنظمة، أنظر: عبد الفتاح أبو علية، إسماعيل ياغي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط٣، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٩٣، ص٤١٩-٤٢٠.

(١) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص٣٤.

(٣) Len scott, International history 1945-1990 in: **The Globalization of world policies, An introduction to international relation**, op.cit,p.77.

* الناتو(N.A.T.O) اختصار ل North Atlantic Treaty Organization أنظر: عبد الحميد البطريق، مرجع سابق، ص٤٥٢ .

(٤) نجوان عبد المعبود الأشول، "العلاقات الأوروبية الأمريكية بين الاستقلال والتبعية"، **السياسة الدولية**، عدد١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص١١٥.

أشكال التعاون السياسي والاقتصادي بين تلك الدول لارتباط الأبعاد الاقتصادية والسياسية بقضية الأمن نفسها ، إضافة لمواجهة المشكلات التي تركتها الحرب على الساحة الأوروبية ومن أجل حلّ الخلاف حول منهج التوحيد الأوروبي، تكونت في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٧ اللجنة الأوروبية لحركات الوحدة الأوروبية لحل المشكلات بين تلك الدول، وتمت الدعوة من قبل اللجنة إلى عقد مؤتمر موسع، وبناء على مبادرة من تشرشل في "لاهاي" في أيار/مايو عام ١٩٤٨، من أجل بحث السبل اللازمة لدفع أوروبا نحو الوحدة برئاسة Paul Henry Spaak رئيس الوزراء البلجيكي*، وفي هذا المؤتمر حدث انقسام بين الاتحاديين والفيدراليين، ففي حين اتفقوا على ضرورة إنشاء جمعية تمثيلية اختلفوا حول مهمتها، وذلك لأن الاتحاديين رغبوا أن تكون مهمتها استشارية، ويتم اختيارها من برلمان الدول الأعضاء بينما طالب الفدراليون: أن تكون الجمعية ممثلة لبرلمان أوروبا، ليتم اختياره بالانتخاب المباشر، وأن تكون صلاحياتها واسعة، وفي نهاية المؤتمر توصل المشاركون إلى حل وسط وأعلنوا[١]:

١- إدراك الأمم الأوروبية الساعي نحو إقامة اتحاد سياسي واقتصادي يحقق أمنها وتقدمها الاجتماعي

٢- ثم أنه قد آن الأوان لكي تقوم الأمم الأوروبية بالتخلي عن أجزاء من حقوق السيادة من أجل إنجاز العمل الاقتصادي والسياسي المشترك، ومن أجل التكامل والتنمية المناسبة لمواردها المشتركة.

٣- ضرورة المطالبة باختيار جمعية أوروبية من برلمانات الدول المشاركة سواء من أعضائها أو من خارجها لتتولى:-

أ- التعبير عن الرأي العام الأوروبي وتحريكه.

ب- إسداء النصح باتخاذ الوسائل العملية والفورية التي تحقق التوحيد السياسي والاقتصادي لأوروبا.

ج- فحص النتائج الدستورية والقضائية التي سوف تنبثق من خلق هذا النظام الاتحادي أو الفيدرالي ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية.

د- إعداد وتجهيز الخطط الضرورية لتحقيق هذا الغرض

٤- الوعد بأن يكون النظام الفيدرالي أو الاتحادي المقترح مفتوحاً أمام جميع الأمم الأوروبية الديموقراطية والتي تحترم حقوق الإنسان.

لكن العقبة في سبيل تحقيقه تمثلت في رفض بريطانيا حضور المؤتمر بسبب وصول حزب العمال للحكم، والحجة كانت أن المؤتمر جاء بمبادرة من المحافظين، وأنه يضم مجموعة من غير الممثلين للحكومات القومية وغير المسؤولين أمام الجمعيات الوطنية أو البرلمانية لدولهم. وبسبب ما فرضه المؤتمر من نفوذ على الأوساط الأوروبية، نجد أن الحكومة العمالية عادت واقترحت إنشاء لجنة من وزارات الدول الأعضاء للتكامل السياسي الأوروبي، على اعتبار أنها بديلاً لإنشاء الجمعية التمثيلية، وبالنسبة لفرنسا كان لديها الاستعداد لقبول فكرة اللجنة الوزارية، إضافة إلى الجمعية التمثيلية التي يكون لها القوة الحقيقية، لأنها تجتمع

---

* لمعرفة المزيد عن بول هنري سباك، أنظر: جون جنتر، **في داخل أوروبا اليوم**، ترجمة مجموعة اخترنا لك (١١٠)، ص ص٣٠٦-٣٠٨.

[١] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق. ص٣٦ .

مرتين في العام، ويكون لها حقوق التشريع وتأخذ الوزارات بأغلبية الأصوات، لأن التصويت فيها سيكون على أساس فردي لا على أساس تعليمات من حكومات الدول الأعضاء، وفي هذه الحالة فإن مجلس الوزراء المقترح سيقوم بمهمة تنفيذ القرارات التي تصدرها الجمعية[١].

وفي النهاية تم التوصل في كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٩ إلى حل وسط يأخذ بوجهة نظر بريطانيا، حيث أقرّ المؤتمر تشكيل جمعية تمثيلية على أن تكون استشارية، وتكون اجتماعاتها علنية، ودون أي سلطة حقيقية، ومن جهة أخرى تكوَّن مجلس وزراء أوروبا عرف بـــ "The council of Europe" في أيار/مايو عام ١٩٤٩ وكان بإمكان السياسيين البريطانيين أن يحددوا هدف المجلس، وهو تحقيق "وحدة أعظم بين الدول الأعضاء لفرض صيانة المثل والمبادئ التي تمثل تراثها المشترك وتحقيقها وتسهيل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي"، وطريقة المجلس وهي مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وبموجب اتفاقيات وعمل مشترك في المسائل الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية والإدارية وفي المحافظة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية وزيادة إدراكها[٢].

لقد وقعت عشر دول أوروبية غربية على إقامة المجلس الأوروبي وهما، فرنسا وبريطانيا ودول البينلوكس الثلاث، وإيرلندا والدانمارك والسويد والنرويج وإيطاليا، وقبلت فرنسا بذلك، وقدمت الأخيرة تنازلات عدة لرغبتها في كسب بريطانيا إلى جانب العمل الأوروبي، الوحدوي ممثلاً في أي تنظيم حتى ولو كان ضعيفاً، على أن بريطانيا وبمجرد معرفتها بمميزات العمل الجماعي الأوروبي ستسير في اتجاه تقويته وإعطائه سلطات أوسع، ومن جهة أخرى، فإن فرنسا متخوفة من استبعاد بريطانيا بسبب احتمال إعراض الدول الاسكندنافية وايرلندا، وربما إيطاليا عن الاشتراك في منظمة لا توجد فيها بريطانيا و تسيطر عليها فرنسا[٣].

من المرجح أن حرص بعض الدول الأوروبية كفرنسا مثلاً على إرضاء إنجلترا كان من أجل إقرار المجلس الأوروبي ،كونه يعتبر خطوة على طريق الاتحاد الأوروبي.

٢ - مشروع شومان *:

لقد تمخض عن تجربة مجلس أوروبا نتائج متواضعة، إلا أن المجلس كان يتخذ قراراته بالإجماع، كما أن قراراته كانت تمثل مجرد توصيات لحكومات الدول الأعضاء فهي إما ترفضها وإما تأخذ بها ، إضافة إلى احتواء المجلس على الدول المحايدة كالسويد، جعل من قدرة المجلس على اتخاذ قرارات ذات

---

[١] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨ .

[٢] آرثر مارويك، مرجع سابق، ص٢٧٤.

[٣] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٣٩.

* Robert schuman : هو وزير خارجية فرنسا من عام ١٩٤٨- ١٩٥٣ اقترح إنشاء المجمع الأوروبي للفحم و الصلب(ECSS)، أنظر: Thomas Christian sen, “European and regional integration”, op.cit, p.497.

وأيضاً:

Karl W. Deutsch and others**, political community and the North Atlantic Area,** U.S.A, Princeton university, 1957, p.174 .

شأن بالنسبة للسياسة الخارجية أمراً مستحيلا فضلاً عن استبعاد أمور الدفاع بشكل نهائي من جدول أعمال ذلك المجلس، كما أن الطبيعة الاستشارية للجمعية حرمتها من أي قوة حقيقية، وهكذا كان على المؤسسين الأوائل لحركة التوحيد الأوروبي أن يسلكوا طريقاً آخر، فكانت خطوتهم التالية بعيدة عن مشاركة بريطانيا والدول الاسكندنافية، وتمثل ذلك في المجمع الأوروبي للفحم والصلب European Coal and Steel Community (E.C.S.C) الذي أنشأته ست دول أوروبية هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينلوكس الثلاث.ولقد جاء التنظيم الجديد ليجيب على السؤال الذي بقى محيراً لعقول سياسي أوروبا وهو ماذا نفعل بألمانيا؟ حيث أنها بدأت منذ بداية الخمسينات في الانتعاش الاقتصادي بسبب جهد الشعب الألماني والمساعدات الأمريكية، ولم يعد مقبولاً استمرار الإدارة الدولية لإقليم الروهر المهم جداً، هذا الأمر يقلق فرنسا بشكل حقيقي وهذا ما شغل الدبلوماسية الفرنسية وهو كيفية مواجهة المعجزة الاقتصادية الألمانية " لمنعها من تهديد فرنسا والسلام الأوروبي، من جديد، فكيف يمكنها تحقيق ذلك؟[١].

في الواقع إن الإجابات عن هذا السؤال عديدة، منها بقاء ألمانيا ضعيفة لكي لا تهدد الأمن الأوروبي من جديد، أما أكثر الإجابات تطرفاً تمثلت في اقتراح ديغول بفصل إقليم الروهر – مركز الفحم والصلب والصناعات الحربية الألمانية – عن ألمانيا، لكن بريطانيا وأمريكا رفضتا ذلك، لأهمية هذا الإقليم بالنسبة لانتعاش ألمانيا الاقتصادي، بينما كانت الإجابة التي لها أثر في مستقبل التكامل الأوروبي وضعها مونييه (Jean monnet) رئيس مكتب التخطيط الفرنسي، وتبناها روبرت شومان، وزير الخارجية الفرنسي أيضاً وعرفت باسم مشروع شومان في ٩ أيار/مايو عام ١٩٥٠ *،[١] وتقدم شومان باقتراحه التاريخي لإقامة الاتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب (E.C.S.C) وكان الهدف من ذلك إقامة السوق المشتركة[٢]، وأعلن شومان أن الهدف الرئيسي لإقامة هذا الاتحاد سياسياً وليس اقتصادياً، حيث أن قيام مثل هذا الاتحاد بين دول أوروبا، يجعلها تتعاون فيما بينها وتتصرف عن شعورها المعادي لبعضها البعض، وبمعنى آخر أن إقامة الاتحاد سيجعل الحرب بين فرنسا وألمانيا ليس فقط أمر لا يمكن تصوره بل ومستحيل مادياً أيضاً[٣]، كما أنه وضع قطاع الفحم والصلب تحت سلطة أوروبية مشتركة تهدف إلى تحقيق هدفين:

---

[١] عبد المنعم، سعيد، مرجع سابق، ص٣٩-٤٠.

* عرف ذلك الاقتراح التاريخي بمشروع شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك، حيث تم تأسيس الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب و عهد بإدارته إلى سلطة عليا، تختار من شخصيات مرموقة ومعروفة بإستقلالها، كما أنشئت هيئة استشارية من الـصناعيين، والنقابات العمالية والمستهلكين للإشراف على هذه السلطة، أنظر: البيلاوي، مرجع سابق، ص٢٤٤، وأيـضاً أنظـر: وثيقـة مشروع شومان في الملحق رقم (٢) ص٣٠٤ في:

Declaration of ٩ May 1950, **http://europa.eu.int/abc/symbols/9-may/decl-en.htm**

[١] عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص٤٠ .

[٢] Altiero spinelli, The Growth of the European Movement since world war Π,in: **European integration**.op.cit,p.56.

[٣] Karl w. Deutsch. Sidney A. Burrell and others**, political community and North Atlantic Area. International organization in the light of Historical experience**, Green words press, publishers west port, Connecticut copyright 1957, Princeton university press, p.174

الأول، التغلب على عقدة الأمن الفرنسية تجاه ألمانيا عن طريق وضع القطاع الرئيسي الذي يغذي الصناعات العسكرية، وهو قطاع الفحم والصلب تحت سلطة أوروبية مشتركة.

و**الثاني**، بدء عملية تكاملية أوروبية تدريجية تبدأ بقطاع صناعي قوي، مرتبطاً بصناعات أخرى(٤).

لهذه الأسباب رحبت كل من ألمانيا وفرنسا بهذا الاقتراح، وأعطته أهمية كبرى للاعتبارات السياسية الكامنة وراءه، والتي تفوق حسب رأيها النتائج الاقتصادية المترتبة عليه(٥)، لذلك يمكننا اعتبار مشروع شومان الحل الأفضل والأمثل لوضع حد للعداء التاريخي الفرنسي/الألماني، إضافة إلى الجمع بين مصدر قوة كل من البلدين، بخلق منظمة سوق مشتركة، لهذه الاعتبارات استطاع روبرت شومان الحصول على موافقة السياسي الألماني أديناور Adenauer * الذي كان يعلم بدوره أن استمرار العداء بين ألمانيا وفرنسا سوف يشل نهضة بلده، مما سيعيق أي محاولة لإعادة توحيدها(١)، لذا تم إقرار المشروع من جانب الدول الست التي وقعت اتفاقية باريس الخاصة به في ١٨ نيسان/ابريل عام ١٩٥١ وأصبح المجمع الأوروبي للفحم والصلب** European Coal and Steel Community أول تجربة أثبتت نفسها في زمن قصير وسارت نحو التكامل الأوروبي(٢).

ولقد أنشأ للمجمع سلطة عليا أو مجلس للوزراء وجمعية برلمانية ومحكمة عدل، لحل المنازعات داخل المجمع، أما بالنسبة لبريطانيا لم توافق على الانضمام لهذا المؤتمر، ورفضت التوقيع وأعلنت ذلك على لسان رئيس وزرائها العمالي أتلي، حيث أعلن في مجلس العموم البريطاني "أننا لسنا مستعدين أن نقبل مبدئياً، أن أكثر القوى الاقتصادية حيوية في هذا البلد، يمكن أن توضع في يد سلطة ليست مسئولة حيال أي إنسان"(٣).

---

(٤) حسن نافعة،" أوروبا تحتفل بالتوقيع على دستورها بينما الوطن العربي مهدد بالخروج من التاريخ" **المستقبل العربي**، عدد ٣١٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ص١٠ .

(٥) أميره الشنواني، السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراة منشورة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٧، ص٢١.

* أديناور هو مستشار جمهورية ألمانيا الفيدرالية١٩٤٩-١٩٦٣ انضم الى شومان لخلق المجمع الأوروبي للحديد والفحم، أنظر: Thomas Christiansen, “European and Aregional integration”, op.cit, p.497

(١) فريدة جادالحق، "الهوية الثقافية الأوروبية رؤى جدلية"، **السياسة الدولية**، عدد١٥٧ يوليو ٢٠٠٤ ، ص٩٥.

** أنشيء بموجب معاهدة باريس١٩٥١ الموقعة بين فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ أنظر:

-European cool and steel community, **http://cn.wikipedia.org/wiki/European-coal and steel community,** p.1

-Treaty of paris (1951), (**http://en.wikipedia.org/wiki/threaty-of-paris1951**),p.1 وأيضاً

(٢) U Gola Malfa, The Case for Eurpean Integration Economic Consideration in: **European Integration**, op.cit, p.68.

(٣) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٤٢.

إن عدم موافقة بريطانيا أو قبولها بالهدف النهائي المعلن للمشروع، ألا و هو تحقيق الوحدة السياسية لأوروبا بعد أن يكون اندماجها السياسي، قد تم على أكمل وجه لأنها لا ترغب في أن تتقيد في المستقبل بقرارات سلطة عليا فوق الدول(٤).

يتضح أن المشروع كان ذا طبيعة سياسية من الأساس، وتضمن إمكانية إنهاء التنافس التاريخي بين فرنسا وألمانيا، وجعل الحرب بينهما مستحيلة مادياً من خلال طريق يؤدي إلى اتحاد أوروبي، لكن جوهر المشروع كان يقوم على إقامة منظمة تتجاوز سيادات الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالفحم والصلب وإنتاجها، عن طريق التخلص من العوائد والحصص، مع إقامة سوق مشتركة لهذه المنتجات، بحيث يكون لكل مشترك في هذه السوق علاقات متساوية إزاء منتجات هذه الصناعة في أي مكان توجد فيه داخل السوق، وإلغاء أي تمييز يقع على تلك المنتجات بسبب الجنسية، كما أن المشروع بحد ذاته جذاب للدول الأعضاء، لأنه يقوم على حل الكثير من المشكلات، فهو من ناحية يحل مشكلة خوف فرنسا من الصعود الألماني السريع، ومن ناحية أخرى يعطي ألمانيا اعترافاً دولياً ويدخلها للحلبة الدولية مرة أخرى مع نزع صفة المهدد الرئيسي للسلام العالمي.

ومن ناحية ثالثة، لقد أرضى ذلك المشروع الفيدراليين الأوروبيين، الذين خابت آمالهم في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ومجلس أوروبا، والدليل على قولنا ترحيب ألمانيا وفرنسا بالمشروع، أما بالنسبة لإيطاليا ودول البينلوكس الثلاثة، فإن تأييدها للمشروع وانضمامها لعضوية الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب، يدل على أنها رأت في ذلك تحقيقاً لمصلحتها وأهدافها السياسية والاقتصادية، إضافة إلى أن دول البينلوكس وخاصة هولندا التي أنهكتها الحرب، أرادت الانضمام إلى جماعة دولية من أجل تحقيق أمنها العسكري والاقتصادي في مواجهة الدول المجاورة لها، أما عن إيطاليا فقد كانت تشعر بعزلتها السياسية، وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أراد "سينيورجا سبيري " رئيس وزرائها في الفترة من ١٩٤٥-١٩٥٣ أن يعيد الثقة لبلاده في قوتها ومكانتها(١).

ما سبق يوضح أن مشروع شومان، استطاع تحقيق تعايشاً حقيقياً بين كل من فرنسا وألمانيا بعد صراع دام سنوات وعقود طويلة، وذلك بوضع صناعات الفحم والصلب تحت سلطة دولية، الأمر الذي يعني تطبيق سياسة قلع الأسنان الألمانية، إلا أن المناخ الدولي كان يسير باتجاه معاكس لما تم، ففي الفترة التي كان يعاد فيها بناء الاقتصاد الأوروبي عن طريق مشروع مارشال والسير قدما نحو الاندماج الأوروبي، نشبت الحرب الكورية* في عام ١٩٥٠، وهذا يحتم إعادة تسليح ألمانيا، لأنه بات من الواضح تماماً أن أوروبا

---

(٤) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢١.

(١) أميرة الشنواني ، مرجع سابق، ص٢٢

* اندلعت الحرب الكورية عندما دفع الاتحاد السوفييتي بكوريا الشمالية لاجتياح كوريا الجنوبية في يونيو ١٩٥٠، ودعا رئيس الولايات المتحدة آنذاك ترومان لاتخاذ قرار عاجل، بالتدخل المباشر وعرض الأمر على مجلس الأمن، فأدان العدوان وشاركت قوات من بريطانيا وكندا واستراليا ونيوزيلاندا والفلبين وتركيا وعشر دول أخرى في صد العدوان الشيوعي، لكن الولايات المتحدة، اضطلعت بالعبء الأكبر في القتال، أنظر: حسين فوزي النجار، مرجع سابق، ص٢٩٣.

الغربية غير قادرة على حماية نفسها في مواجهة السوفييت، برغم القوة الاقتصادية الهائلة التي تملكها أوروبا ،فألمانيا منزوعة السلاح ودول أوروبا الغربية تسليحهما مازال ضعيفاً ، فكان اقتراح الولايات المتحدة بإعادة تسليح ألمانيا الغربية وإدخالها في حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي أثار المعارضة الفرنسية بشدة ففي خطاب لرئيس الوزراء الفرنسي "رينية بليفان" أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٠ اقترح إنشاء جيش -يعتبر أول محاولات التكامل السياسية الأوروبية– أوروبا موحد تشارك فيه كل دول أوروبا بما في ذلك ألمانيا ، ولم تعارض بريطانيا تلك الفكرة، ولكنها لا تود توريط نفسها في تنفيذها[١] وفي ديسمبر عام ١٩٥٠ أوضح وزراء خارجية الدول الست المشاركة لفرنسا في جماعة الفحم والصلب عن نيتهم في إنشاء منظمة للدفاع الأوروبي (EDC) European Defense Community*، على أن تضم الجماعة لجنة دفاع مشتركة ومجلس وزراء و جمعية برلمانية ومحكمة عدل تكون ذات علاقة وطيدة بجماعة الفحم والصلب[٢]، وبدأت المناقشات في عام ١٩٥١، واستطاعت الدول الست إحداث تقدم سريع في المفاوضات وتم توقيع جماعة الدفاع الأوروبية في أيار/مايو عام ١٩٥٢[٣].

يبدو مما سبق أن الخطوات كانت تسير بشكل حثيث لتحقيق الوحدة الأوروبية، حيث أنه من المنطقي أن يتبع التكامل في مجال الدفاع السير نحو تحقيق التكامل السياسي بنفس الدرجة، لأن ما كان مطروحاً هو إنشاء جهاز يتم بموجبه التحكم الديموقراطي في الجيش الأوروبي المقترح، وقد عبرت هولندا عن منحى آخر، وهو أن التقدم العسكري يجب أن يتوازى مع تكامل القوى في المجال الاقتصادي، وفي النهاية تم الطلب من قبل وزراء خارجية الدول الست في الجمعية البرلمانية للمجمع الأوروبي للفحم والصلب على أن يتم التضامن مع أعضاء الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا، لبحث إمكانية إنشاء سلطة سياسية أوروبية، ففي عام ١٩٥٣ تم إنجاز مسودة لإنشاء الجماعة السياسية الأوروبية(European Political Community)[٤]، وهذه الجماعة تضمنت مشروعاً بفترة انتقالية، يتم بعدها تشكيل مؤسسات جماعة الفحم والصلب إضافة إلى المؤسسات المقترح إنشائها بالنسبة لجماعة الدفاع الأوروبية، بحيث يكون هناك سلطة أوروبية واحدة مسؤولة، وأمام برلمان أوروبي يضم مجلس الشعب وينتخب مباشرة، ومجلس للشيوخ يتم انتخابه من البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، شرط أن يكون هناك مجلس وزراء واحد، و محكمة أوروبية واحدة، بدلاً من التشكيلات المكونة في إطار جماعة الفحم و الصلب و جماعة الدفاع. وبهذا الصدد يمكن القول بأن هذه المرحلة كانت أعلى ما وصلت إليه الدول الأوروبية تجاه التكامل والوحدة، حيث نجحت الدول الست

---

[١] مالك عوني، "السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة .. آفاق التكامل لأوروبا الجديـدة"، **السـياسة الدوليـة**، العـدد١٤٢، السنة٣٦، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٨٨.

* أنظر:الملحق رقم(٣)ص٣٠٦ حول Communaute europeenne de defense, paris, 27 mai 1952,

في **http://mjp.univ-prep.fr/europe/1952 ceda4.html**

[٢] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢٣ .

[٣]Pages of History, Archives and Aheritage,

http://www.diplomatie.gouv.fr/archives.gb/dossiers/schuman/module05.html

[٤] مالك عوني، مرجع سابق، ص٨٩.

فعلياً وبشكل جلي في إحداث تقدم في جانب محدود من التكامل الاقتصادي المتمثل في الفحم والصلب، إضافة إلى توقيع أعضائها معاهدة للتكامل في الميدان الدفاعي، كما عملوا على تأمين الوحدة السياسية بل وأكثر من ذلك كله، ما تضمنته المسودة المقترحة للمعاهدة من دفع التكامل الاقتصادي إلى مرحلة أعلى، بإنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية الحركة للبضائع وعوامل الإنتاج.[١]

لقد حققت الدول الست نجاحاً ملحوظاً في مجال الفحم والصلب، ولكنها أخفقت عند التصديق على الجماعة الأوروبية للدفاع بسبب رفض البرلمان الفرنسي التصديق على ذلك المشروع[٢]، حيث صدقت خمس دول فقط على المعاهدة الخاصة بجماعة الدفاع، وكان البرلمان الفرنسي في ٣ آب/أغسطس عام ١٩٥٤ ، قد رفض المصادقة على اقتراح حكومة منديس فرانك بالموافقة على المعاهدة بأغلبية ٣١٩ صوتاً ضد ٢٦٤ صوتا"[٣]، وبهذا يعتبر مشروع جماعة الدفاع فاشلاً، كما فشلت معه آمال الفيدراليين الذين بدأوا في وضع مشروع لإقامة الولايات المتحدة الأوروبية .

إن مواقف البرلمان الفرنسي تعود إلى:-

معارضته للجزء المتعلق بتجاوز السيادة الموجودة في المعاهدة، ورفض اليسار الفرنسي إعادة تسليح ألمانيا، إضافة إلى رفض اليمين الفرنسي أن يكون الجيش الفرنسي تحت قيادة أجنبية حتى ولو كانت أوروبية، فضلاً عن أن فرنسا لا تحبذ المشاركة الألمانية في تكوين جيش أوروبي دون مشاركة بريطانيا فيه، وسبب آخر للرفض أن فرنسا كانت في ذلك الوقت متورطة في حرب الهند الصينية، مما يعني أن معظم جيشها موجود في جنوب شرق آسيا، فشعرت أن الجيش الأوروبي في هذه الحالة سيعتمد بشكل كبير على الجيش الألماني، ومن ثم فإن المسؤولية الدفاعية عن فرنسا ستقع عليه إذا تعرض أمن فرنسا لأي تهديد، وهذا سيعطي الجيش الألماني الحق بالتواجد مرة أخرى على الأراضي الفرنسية، وهو ما ترفضه فرنسا تماماً لأن ذكريات الاحتلال الألماني للأراضي الفرنسية ما زالت ماثلة في أعين الفرنسيين وهذا مبرر قوي للرفض الفرنسي.[١]

٣ - الجماعة الاقتصادية الأوروبية: -

يعتبر انهيار جماعة الدفاع، الأوروبية ضربة قوية لأولئك الذين حملوا راية التوحيد السياسي الأوروبي، وبنفس القدر أعطى للولايات المتحدة الأمريكية الحق في السماح لألمانيا الغربية وإيطاليا بالدخول في حلف الأطلسي[٢]، والذي كان من أهم أهدافه الهاجس الأمني الذي كانت تعاني منه دول أوروبا الغربية بعد الحرب، وفي هذا الحلف سلمت الدول الأوروبية قيادته للولايات المتحدة حيث رأت العديد من الدول المنضمة إليه، أن هذا الحلف ضمان لأمنها واستقرارها، خاصة أن معظم هذه الدول لم تكن جاهزة أو

---

(١) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٤٤.

(٢) محمد أحمد مطاوع، "تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا"، **السياسة الدولية**، عدد١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص١٠٦.

(٣) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٤٤.

(١) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٤٤-٤٥

(٢) المرجع السابق،ص٤٥

مستعدة لقبول فكرة تولي منظمة أوروبية مسؤولية الأمن والدفاع(٣)، وهنا يتضح أن مشكلة الدفاع عن أوروبا أصبحت مشكلة أطلسية وليست أوروبية، طالما سلمت قيادة الحلف الأطلسي لأمريكا. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٤ **وقعت اتفاقية في باريس***، وذلك على أثر قيام ممثلين عن الحكومات الأوروبية الست إضافة إلى بريطانيا بإنشاء منظمة جديدة عرفت باسم اتحاد أوروبا الغربية " Western European Union –W.E.U" ليحل محل مشروع المجموعة الأوروبية للدفاع، وتوسع ليشمل المنهزمين القدماء الإيطاليين والألمان(٤)، وينظر لهذه المنظمة على أنها تنظيم عسكري على نظام محدود ومنبثق عن حلف شمال الأطلسي، وبموجب الاتفاقية ضمت ألمانيا لعضوية الحلف الأطلسي(٥).ولقد إتخذت هذه المنظمة اتخذت شكلاً دفاعياً مع إبقاء القرارات الأساسية بيد الحكومات القومية، كما أنها وضعت قيوداً على إمكانيات التوسع العسكري الألماني وحرّمت عليها الأسلحة الذرية والبيولوجية والكيماوية.(٦)

من الواضح أن انضمام ألمانيا لحلف الأطلسي قد كبّل بقرارات صارمة، وهذا ما يطمئن الجانب الفرنسي ويقلل من المخاوف الفرنسية إزاء عودة الألمان، لإعادة التسلح وتهديد فرنسا بشكل خاص والقارة الأوروبية بشكل عام، ويبدو أيضاً أن هذه الاتفاقية كان متفقاً عليها من قبل جميع الدول المشاركة فيها.

إجمالاً، كان عام ١٩٥٤م بصفة عامة نكسة لحركة التوحيد الأوروبي، ولكن في عام ١٩٥٥م بدأت تظهر أفكار جديدة نتيجة المبادرة التي اتخذتها دول البينلوكس الثلاث، حيث تقدمت بمذكرة تدعو إلى إنشاء سوق مشتركة، وعمل محدد في الطاقة الذرية والمواصلات، وكانت هذه الدول قد بنت فكرتها على أنه من الصعب تحقيق الوحدة السياسية، ومن ثم فلا مفر من إيجاد سياسة على المدى القصير أو المتوسط، تؤدي إلى تحقيق التكامل الشامل وعلى مراحل، بحيث تمهد كل مرحلة للمرحلة التالية لها باتجاه تحقيق الهدف السياسي، بمعنى أن المطروح كان توسع دول أوروبا في التجربة الناجحة لمجمع الفحم والصلب، لتشمل المجال الاقتصادي، لذلك طرحت مفكرة دول البينلوكس الثلاث إنشاء مؤسسات تضمن بموجبها قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتم بحث هذه الدعوة في اجتماع لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء في المجمع الأوروبي للفحم والصلب الذي عقد في مسينا "Messina" * بصقلية في يونيو/حزيران ١٩٥٥، وفي هذا

---

(٣) نجوان عبد المعبود الأشول، "العلاقات الأوروبية الأمريكية"، مرجع سابق، ص١١٤.

* أنظر:ملحق رقم (٤) ص٣٠٩ حول 1954 Paris Agreement,

في **http://www.wen.int/Treaty.htm**

(٤) بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ط١، ترجمة منصور القاضي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/ يوليو ٢٠٠٣، ص٤٢٢.

(٥) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢٣.

(٦) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٤٦.

* لقد اجتمع وزراء خارجية الدول الأوروبية الست (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ) في مسينا لمناقشة الاقتراح الداعي إلى إنشاء سوق مشتركة بينهم، أنظر: إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص٣٣.

أنظر الملحق رقم(٥) ص٣١٤ : The Messina Declaration (1955)

في h**ttp://www.eu-history: leiden univ.n1/index.php3?**

الاجتماع تكونت هئيتان جديدتان، هما الجمعية الأوروبية أو (السوق المشتركة) وEuratom أو (الجمعية الأوروبية للطاقة الذرية)(١)، كما أيدوا تحقيق المزيد من الاندماج والتقارب فيما يتعلق بالطاقة الذرية وإنشاء صندوق استثمار أوروبي(٢)، وفعلاً قامت لجنة برئاسة بول هنري سباك "Spaak"، التي شكلت بناءً على طلب الدول الست، ودعيت بريطانيا لحضور اجتماعاتها، على اعتبار أنها عضو في اتحاد غرب أوروبا، إضافة إلى توقيعها اتفاقية انتساب لجماعة الفحم والصلب في عام ١٩٥٧، وعقدت لجنة سباك أول اجتماع لها في تموز/يوليو سنة ١٩٥٥، وفي بداية المداولات حدث انقسام بسبب الموقف البريطاني، حيث اقترحت بريطانيا إنشاء منظمة تجارة حرة "European Free Trade Association (E.F.T.A)" ، بينما مالت الدول الست إلى إنشاء اتحاد جمركي، وهذا ما كان مقرراً في اجتماعات مسينا "Messina"(١)، لذلك انسحب المندوب البريطاني من اللجنة بسبب تحفظات بريطانيا على فكرة جماعة تعلو على سيادات الدول الوطنية فضلاً عما عرف عن بريطانيا من علاقات خاصة بالولايات المتحدة(٢) ولكن سباك قرر المضي قدماً في مشروعه ، وبدعم من الفيدراليين في اللجنة الذين كانوا يرغبون في خلق مؤسسات فوق قومية قوية جداً، لاعتقادهم بإمكانية تحقيق إنجازات أكبر من مجرد التكامل الاقتصادي(٣)، ففي عام ١٩٥١ شاركت فرنسا، ألمانيا الغربية، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ في إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (European Coal and Steel community E.C.S.C)(٤)، وفي ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ تم التوقيع على اتفاقية روما*، بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية " European Econnomic Community E.E.C" بين الست دول السابق ذكرها(٥)، كما تم تأسيس الجماعة الأوروبية

---

(١) جون جنتر، مرجع سابق، ص٣١٠-٣١١ .

(٢) الشنواني، مرجع سابق، ص٢٢ .

(١)European Economic community, Colombia Encyclopedia, six Edition. 2001, **www.bartleby.com/65/eu/EuropnEC.html**

(٢) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص٢٤٥.

(٣) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٤٨.

(٤) Bjorn Hettne, **Development theory and the three worlds**, second edition, 1995, Totten ham, London, p.223.

* أنظر: الملحق رقم (٦) ص٣١٦ حول Treaty of Rome

في **http://en.wikinipedia.org/wiki/TreatyofRome.**

(٥) T.o. Lloyd, **Empire welfare state, Europe, 1960-1992, They 'Never had its so good'(1957-1961)**, Forth edition, oxford, 1993, p.346.

وأيضاً بشير نافع "أوروبا الغربية من الحرب الباردة إلى سنوات عدم اليقين والعيش في خطر"، **قراءات سياسية**، العددان الثاني والثالث، تامبا، مركز دراسات الإسلام والعالم، ص١٨٧، وأيضاً حسين أبو النمل، "أبعاد الاتفاقية الجديدة بين السوق الأوروبية المشتركة وإسرائيل"، **شؤون فلسطينية**، عدد٤٤، نيسان/إبريل١٩٧٥، ص٤٤، وأيضا شريف الشوباشي، **هل فرنسا عنصرية؟ إشكالية الهجرة العربية و الإسلامية في أوروبا**، الإسكندرية، مطابع الأهرام، قليوب، ص١٩٩.

للطاقة الذرية "Euratom"** بنفس العام[٦] بشكل رسمي وبشكل فعلي، بدأ تشكيل المجموعة في الأول من كانون الثاني عام١٩٥٨ [١]، وابتداءً من أول يوليو ١٩٦٧ نجحت الدول الست في دمج المجموعات الثلاث في منظمة أوروبية واحدة، تحت اسم "الجماعة الأوروبية [٢]"European Community، حيث تعتبر هذه الدول الأعضاء المؤسسين للسوق الأوروبية المشتركة[٣]، وبذلك أصبحت السوق المشتركة وجماعة الطاقة الذرية حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها إطلاقاً، ووضعت اتفاقية روما إجراءات دقيقة بهدف توفير حرية الحركة أمام السلع ورؤوس الأموال والخدمات والعمالة والأشخاص داخل السوق المرتقبة، لأن فكرة العمل عن خلق اقتصاد أوروبي مشترك يقوم على أساس السوق الموحدة[٤].

ويشير مفهوم الجماعة الاقتصادية إلى كون الرابطة التي اختارتها الدول الأعضاء تعد رابطة اقتصادية، حيث ركزت المعاهدة الموقعة في روما في نصوصها على تخفيض تدريجي، ثم على إلغاء كلي للتعريفات الجمركية بين الدول الست، وإنشاء تعريفات محددة في التجارة مع جميع الدول الأخرى[٥]، ورغم ذلك نجد أن البعد السياسي للجماعة أخذ الأهمية الكبرى على الدوام ،وهذا ما عبر عنه د. والتر هالشتين*، قائلاً :" إننا لا نعمل بالتجارة ، ولكننا نعمل بالسياسة"[٦]، ومما يدلل على الطابع السياسي للجماعة الأوروبية، طبيعة تكوينها السياسي الذي يتمثل في وجود أصول سياسية مثل المجلس الأوروبي ومجلس الوزراء والمفوضية الأوروبية ومحكمة العدل والبرلمان الأوروبي[٧]، فالمجلس الوزاري يمكنه اتخاذ القرارات من صميم السياسة الوطنية للدول الأعضاء في المجموعة، بل وأكثر من ذلك فالبرغم من أن العمل السياسي

** هي اختصار ل European Atomic Energy Community وهي منظمة دولية أسست في ٢٥ مارس ١٩٥٧، أنظر : Euratom, **http://en.wikipedia.org/wiki/Euratom,** p.1

[٦] إبراهيم عبد الحميد عوض، "الجماعة الأوروبية والنزاع العربي الإسرائيلي"، **السياسة الدولية**، عدد٨٣، يناير ١٩٨٦، ص٣٧، وأيضاً: The relaunch of Europe and the treaties of Rome, Archives and Heritage**,** **http://www.diplomatie.gouv.fr/archives.gb/dossiess/schuman/module06.html**

[١] روبرت كانتور، **السياسة الدولية المعاصرة**، ترجمة حسن الطاهر، القاهرة، ص١٧٣، وأيضاً عمرو الشوبكي ،" استراتيجيات الوحدة الأوروبية" **السياسة الدولية**، عدد١٥٧، يوليو٢٠٠٤، ص٩١، وأيضا، ناصر حامد "الآثار الإقتصادية لتوسع الإتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، عدد١٥٧، يوليو٢٠٠٤، ص١٠١.

[٢] عبد المنعم سعيد "العرب والجماعة الأوروبية١٩٩٢"، **السياسة الدولية**، عدد٩٩، يناير ١٩٩٠، ص٩٨ وأيضاً ناصر حامد، مرجع سابق، ص١٠٠ .

[٣] Frank E. Hugett, **The land Question and European society, Modern Times**, London, Great Britain, Thomes & Hudson ltd 1975, p.120 .

[٤] راجية إبراهيم صدقي، "الجماعة الأوروبية: مشروع أوروبا ١٩٩٢"، **السياسة الدولية**، عدد٩٩، يناير ١٩٩٠، ص١٠٢.

[٥] جماعة من العلماء السوفيت، **موسوعة موجز تاريخ العالم**،ج٢، مج٣ ، ترجمة محمد عيناتي ، ط١، بيروت، دار الفارابي، آذار ١٩٩٠، ص٢٢٧ .

* هو رئيس هيئة السوق المشتركة ويعمل أستاذا للقانون، يتكلم الفرنسية والألمانية والإنجليزية بطلاقة، أنظر: جون جنتر، مرجع سابق، ص٣١٧-٣١٨ .

[٦] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٢٥.

[٧] رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص٣٠٣.

المنوط بالجماعة الاقتصادية الأوروبية يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المنتمية إليها، وعليه فيمكن القول أن الهدف النهائي للذين بنوا فكرة التوحيد الأوروبي، ارتكزوا على الروابط الاقتصادية الوثيقة بين الدول الأعضاء تمهيداً لوحدة سياسية مستقبلاً .

يتّضح أن النجاح عن طريق التكامل والاندماج الاقتصادي يشجع على التكامل السياسي، ويزيل الكثير من العقبات أمامه، لذا فقد أدركت الجماعة الأوروبية أهميته، وبالتالي سعت إلى تحقيقه، ولكن الهوة كبيرة ما بين حجم ما تحقق من تحول أوروبا إلى كتلة اقتصادية واحدة، وبين ما تحقق عن طريق تحولها إلى كتلة سياسية واحدة لا يزال كبيراً جداً[١]، فقد بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ نشأتها محاولاتها للعمل بشكل موازٍ لتحقيق الوحدة السياسية خاصة في مجال تنسيق المواقف تجاه المشكلات والقضايا السياسية الخارجية، ولكن الرئيس ديغول رفض أي محاولة لأي شكل من أشكال الاندماج الذي من شأنه التأثير على السيادة الوطنية، وكان يرى في السوق تنظيماً بين الدول وليس فوقها، فهي تمثل الأوطان الأوروبية وليست إلغاء للوطنيات الأوروبية[٢].

من المعتقد أن كراهية ديغول لمظاهر السياسة التي تعلو وتؤثر على القومية، يعود إلى خشيته من انعكاسها على استقلالية القرار الفرنسي في مجال السياسة الخارجية.

انسجاماً لما سبق يتضح أن:

فكرة إنشاء أوروبا الموحدة قديمة قِدم السوق الأوروبية المشتركة منذ توقيع اتفاقية روما ١٩٥٧، حيث جاء في ديباجتها*: "أن مهمة المجموعة، هي تحقيق الترابط بين الأنشطة الاقتصادية داخلها عن طريق إنشاء السوق المشتركة، والسعي للتقارب السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء، لتحقيق الاستقرار السياسي لهذه الدول ورفع مستوى المعيشة فيها، وإقامة علاقات أكثر توثقاً بين الدول الأعضاء[٣].

وبهذا الصدد يمكن استعراض أهم الأهداف التي وضعتها السوق الأوروبية:-

فبعد توقيع معاهدة روما، أخذت دول السوق تعمل بشكل دؤوب، لتحقيق أهدافها في إقامة منطقة واسعة ذات سياسة اقتصادية مشتركة، تشكل قوة إنتاجية تتناسب مع حجمها في التوسع ورفع مستويات

---

[١] حسن نافعة و آخرون، موقف القوى والتجمعات الدولية الأخرى من القضية الفلسطينية ، في كتاب **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، أحمد يوسف أحمد، محرر، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣، ص٢٣١.

[٢] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص٢٤٥.

* ديباجة: هي مقدمة القانون، ولكن تستخدم الكلمة أيضاً للإشارة إلى استخدام اللغة بشكل جميل حتى يبرر الإنسان أفعاله وأقواله، والديباجة هي بمثابة القناع الذي يخبئ الحقيقة، أنظر: عبد الوهاب المسيري،"الحركة الصهيونية ومشروعها السياسي" هامش رقم (١)" في كتاب **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط١، جواد الحمد، محرر، عمان، دار البشير، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧، ص١٥٤.

[٣] أماني محمود فهمي، مرجع سابق، ص١٢٦.

المعيشة، وتنمية العلاقات الحسنة بين الدول الأعضاء، بمعنى آخر، أن يشعر الأوروبيون في كل مكان في أوروبا بأنهم كتلة واحدة[١].

أهداف السوق :

تهدف السوق إلى تدعيم اقتصاديات الدول الأعضاء وتوثيق العلاقات بينها ورفع مستويات المعيشة وذلك عن طريق[٢]:-

١- الاتحاد الجمركي.

٢- الوحدة الاقتصادية الكاملة.

٣ - الوحدة السياسية الأوروبية .

وتحقيقاً لذلك دعت اتفاقية روما إلى التخلص من الجمارك وسياسة الكوتا "Quota"، والعقبات التي تحول دون إقامة معاملات تجارية بين الدول الست في فترة تتراوح بين ١٢-١٥ عاماً على ثلاث أو أربع مراحل، كما تم وضع تعرفة جمركية خارجية موحدة تجاه الدول غير المشتركة في السوق الأوروبية في فترة ١٢-١٥ عاماً، وتحقيق التكامل والوحدة عبر عقد اتفاقيات تجارية بين هذه الدول، كما عملت الدول الأعضاء على إلغاء القيود عن انتقال الخدمات والعمل، رؤوس الأموال، وإقامة مشاريع تجارية بين الدول الست، وأن تكون المدفوعات حرة، كما عملت على إلحاق المستعمرات الافريقية السابقة للدول الست، ومقاطعاتها لدول السوق الأوروبية بشكل دائم، إلا إذا رفضت المستعمرات أو المقاطعات[٣] .

يفهم من ذلك أن السياسة الجمركية لدول السوق ستطبق على المجموعة الملتحقة، وتطبق معاملاتها بالمثل للدول الست الأعضاء، إلا إذا تطلب التقدم الاقتصادي لتلك الأقطار أو المستعمرات عكس ذلك، كما خصصت معاهدة روما التفضيلية مجالاً لدول شمال إفريقيا، للالتحاق بالسوق الأوروبية كالمغرب وليبيا وتونس[١]، أعتقد أن المعاملة التجارية التفضيلية لدول أفريقيا تحكمها وجود علاقات تاريخية واقتصادية بحكم الجوار الجغرافي.

كما قامت اتفاقية روما على أسس تنسيق السياسات النقدية، وتنسيق الأسعار، وإقامة قواعد للمنافسة على أسس تكون بعيدة عن التعصب القومي، وتخصيص اعتمادات مالية استثمارية تتمثل في :-

أ- بنك الاستثمار الأوروبي وهدفه تسهيل عمليات التوسع الاقتصادي في المجموعة وخلق موارد جديدة[٢].

---

[١] Sir Paul Reilly, Ma,"Designing for the European Market", **The Royal, society for the encouragement of arts, Manufactures and commerce Journal, university of Manchester**, July 1976, P.444 .

[٢] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢٤.

[٣] المرجع السابق،ص٢٤.

[١] جلال أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/يونيو ١٩٨٠، ص٥٧ .

[٢] رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص٢٠٢.

ب-صندوق التنمية ويهدف إلى تشجيع الاتحاد الاقتصادي في المستعمرات والمقاطعات التابعة للدول الست[٣].

كما يتم بموجب اتفاقية روما تنسيق التشريعات الخاصة بالشئون الاجتماعية والعمالية، والعمل على تسوية أجور العمال للأعمال المتشابهة داخل السوق، لتوحيد طرق وكميات الدفع للساعات الإضافية[٤]، وتطلبت الاتفاقية إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي، لتحسين فرص التوظيف أمام العمال، ورفع مستوى معيشتهم، إضافة إلى وضع سياسة زراعية مشتركة[٥]، وقد تم تنفيذ تلك الأسس بدءًا من يناير عام١٩٥٩[٦].

٤ : منطقة التجارة الحرة (EFTA) Eurpean , Free Trade Association:

بالرغم من انسحاب بريطانيا بنهاية عام ١٩٥٥ من لجنة سباك "Spaak Committee" استمرت الدول الست في السير إلى الأمام، مما جعل البريطانيين يشعرون بأنهم أساؤوا التقدير على تصميم تلك الدول على التواصل قدماً نحو التكامل فيما بينها، لذلك بدأت بريطانيا منذ تموز/يوليو عام ١٩٥٦ محاولاتها لدى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي لدراسة اقتراح بريطانيا، والذي يدعو إلى إنشاء منظمة للتجارة الحرة*. بين دولها تحظى بقبول الدول الست التي مضت في طريقها باتجاه إنشاء سوق مشتركة فيما بينها، وجرت دراسة للموضوع من قبل منظمة التعاون الاقتصادي، وانتهت في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٦، ونشرت في كانون الثاني/يناير١٩٥٧، وتوصلت هذه الدراسة إلى إمكانية إنشاء منظمة للتجارة الحرة مع السوق المشتركة في نفس الوقت، واستغلت بريطانيا تلك الفرصة، ومن ثم دعت إلى مباحثات داخل منظمة التعاون الاقتصادي لإنشاء منطقة تجارة حرة صناعية بين الدول المكونة للمنظمة، وفعلاً بدأت المباحثات في آذار/مارس عام ١٩٥٧، واستمرت حتى تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، في لجنة ضمت ممثلين عن حكومات أوروبا تحت رئاسة البريطاني ريجنالد موانيع، واستمرت اللجنة في بحث الموضوع إلى أن فشلت تماماً في نهاية ١٩٥٨م ويعزى الفشل في ذلك إلى نواحٍ عدة [١]:-

١- **من الناحية السياسية:** شك الدول الست في تحرك بريطانيا، حيث فُسِّر الاقتراح البريطاني بإنشاء منظمة تجارة حرة بهدف تحطيم السوق المشتركة.

٢- **من الناحية الاقتصادية:** إصرار بريطانيا على أن تكون منطقة التجارة الحرة في السلع المصنعة فقط، مما يعطيها ميزات أكبر، لأن صادراتها المصنعة كان لها معاملة تفضيلية في دول الكومنولث، وبالتالي ستحصل حسب المشروع المقترح – على معاملة تفضيلية في أوروبا أيضاً، أما بالنسبة للسلع الزراعية، استبعدها

---

[٣] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢٥.

[٤] المرجع السابق، ص٢٥.

[٥] رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص٣٠٢.

[٦] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢٦.

* منظمة التجارة الحرة تشمل بريطانيا وسويسرا والنمسا والبرتغال وثلاث دول اسكندنافية وهي: السويد والنرويج والدنمارك، أنظر: جون جنتر، مرجع سابق، ص٣١٥، وأيضاً جان ماركو، مرجع سابق، ص١٢٧.

[١] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٤٥.

المشروع، وهذا يعني أن السلع الزراعية في أوروبا وخاصة فرنسا وإيطاليا لن تحظى بالمعاملة التفضيلية بعينها داخل السوق البريطانية، التي تحصل على السلع الغذائية بأسعار منخفضة فعلاً من دول الكومنولث.

٣- وأخيراً أدت المناقشات بين الحكومات إلى تكوين تفاهم بين ست دول أوروبية أخرى وهي بريطانيا – السويد – النمسا – سويسرا – الدانمارك – النرويج، حيث قررت في أوائل ١٩٥٩، المضي قدماً في إقامة منطقة التجارة الحرة بتشجيع الاتحادات الصناعية فيها، كما لحقت البرتغال بالمناقشات في شباط /فبراير عام ١٩٥٩، وفي ٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٠، وقعت اتفاقية استوكهلم لإنشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة* "European, Free Trade Association (EFTA)" وهكذا انقسمت أوروبا الغربية إلى كتلتين تجاريتين(١).

يبدو أن المنطقة الحرة كانت مناسبة تماماً لمصالح بريطانيا، وذلك لأن التركيز كان على السلع الصناعية باستثناء بعض الحالات لبعض السلع الزراعية، كما أن بريطانيا أصبحت تحتفظ لنفسها بمعاملة تفضيلية من قبل الكومنولث لا في الصناعة فقط، بل وفي الزراعة كذلك.

٥ - توسع الجماعة الاقتصادية الأوروبية من ست دول إلى اثنى عشرة دولة:-

لقد حققت السوق الأوروبية نجاحات كبيرة باتجاه التكامل، والوحدة الأوروبية، حيث أصبحت هي الأساس في هذه العملية، ويمكننا ترجيح ذلك بسبب إطار العمل الذي وضع في الاتفاقية التي بموجبها تم إنشاء السوق، إلا أن السوق الأوروبية واجهت مشاكل عدة من الركود، لكنها لم تلبث وأن أثرت على دول أخرى في أوروبا الغربية، والتي سارعت للانضمام للمجموعة الاقتصادية، فبريطانيا التي ظل سياسيوها وكبار وزرائها حتى أواخر عام ١٩٥٩، لا يتوانون عن الإفصاح عن عدم موافقتهم اللحاق بالجماعة لعدة أسباب منها: رابطة الكومنولث، النظام الزراعي البريطاني، وعدم ثقتهم بالمؤسسات فوق القومية، إلا أنه أصبح واضحاً لدى البريطانيين منذ ١٩٦٠، أنهم بدأوا باستخدام سياسة جديدة حيث أنهم بدأوا منذ عام ١٩٦١، يفكروا في اللحاق بالجماعة وذلك عندما أعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان، عن رغبة بريطانيا للانضمام لعضوية الجماعة ** على أن تحقق العضوية مصالح دول الكومنولث، وكذلك دول منطقة

---

* للمزيد أنظر:

- Sema kalaycioglu, "Regional Economic-co-operation in the Middle East, persceptions Journal of international Affairs", September-November 1996.V1-No.3, **http://www.mafhoum.com/press3/101E16.htm** , p.1 .

وأيضاً: - Eurpean Economic community, **http://en.wikipedia.org/wiki/European-community, p.1.**

وأيضاً: - Richard T. Griffiths, http**://www.eu-history.leidenuniv.n1/index.php**

(١) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص٢٤٥.

** لقد تقدمت بريطانيا بالطلب الأول للإنضمام للجماعة في أغسطس ١٩٦١، و الثاني في نوفمبر ١٩٦٦ و كان نصيب الطلبين الرفض بسبب معارضة فرنسا تحت حكم الجنرال ديغول لإنضمام بريطانيا على اعتبار أنها لم تنظم أمورها الإقتصادية

التجارة الحرة، ومما يدل على نجاح الجماعة الأوروبية في سنواتها الأولى تقدم ثلاث دول - وهي النرويج وايرلندا والدانمارك - بطلباتها للانضمام للمجموعة، وذلك بعد تقديم بريطانيا طلب الانضمام، ولكن محاولات بريطانيا فشلت بشكل تام بسبب معارضة الرئيس الفرنسي ديغول لها عام ١٩٦٣ [1]. إن مبررات المعارضة الفرنسية لانضمام بريطانيا للمجموعة، تكمن في رؤية فرنسا في أن المجموعة وجدت فرصتها لرفع مكانتها بين دول العالم بقيادتها للدول الست، وهذا ما دعاها منذ بداية ١٩٥٩ إلى توسيع أعمال الجماعة لتشمل الشؤون السياسية، وهذا ما اتضح في توقيع معاهدة الإليزية* Elysee Treaty في عام ١٩٦٣، التي عززت المصالحة بين فرنسا وألمانيا في عهد أديناور[2]، ويمكن لهذه السياسة من وجهة النظر الفرنسية أن تؤدي إلى اتحاد سياسي يتم به التكامل في المجال الدفاعي والثقافي والسياسة الخارجية ، وهذا الاقتراح لا يختلف مع اتفاقية روما بل متمشياً مع أهدافها فهي تسعى إلى اتحاد وثيق بين دول أوروبا، إلا أن المشكلة تمثلت في أن باقي الدول الست وتحديداً هولندا، لم تشعر بارتياح في تعاملها في المجال السياسي تحت سيطرة فرنسا، وكانت ترغب في أن يتم ذلك بعد مشاركة بريطانيا وليس قبلها، وهذا أدى إلى زيادة شكوك فرنسا في تواجد بريطانيا المنافس الرئيس لها، لذلك كانت ترفض دائماً طلب بريطانيا بالانضمام للمجموعة وتكرر الرفض الفرنسي لبريطانيا في الانضمام للمجموع مرة أخرى في عام ١٩٦٧، عندما قررت الحكومة العمالية بزعامة هارولد ويلسون الانضمام مرة أخرى للجماعة ومعها إيرلندا والنرويج والدنمارك ورفض ديغول ذلك لنفس السبب[3]، كما كان لديغول مبررات أخرى للرفض فيما يتعلق بالعلاقات البريطانية/ الأمريكية والعلاقات الفرنسية/الأمريكية، المتوترة آنذاك بسبب خروج فرنسا من المنظمة العسكرية للحلف الأطلسي عام١٩٦٦[4]، وذلك بعد رفض فرنسا تبعية أوروبا للولايات المتحدة. وكان ديغول يعتقد بأن بريطانيا ستمثل حصان طرواده الأمريكي داخل الجماعة الأوروبية، وهذا سيفقدها استقلالها الذاتي في الشؤون العالمية[1].

الداخلية، ولم تقرر إعطاء الأولوية لكونها دولة أوروبية قبل أن تكون حليفة لأمريكا ، أنظر: وجيه شنري، "بريطانيا وعضوية السوق المشتركة"، **السياسة الدولية**، عدد٢٦، أكتوبر ١٩٧١، ص٨٣.

[1] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار**، ط١، ترجمة جوزف عبدالله، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول/سبتمبر١٩٩٣، ص١٥٠ .

* أنظر: الملحق رقم (٧) ص ٣١٨ حول De'claration communeet traite sura coorperation franco-allemande (ditt'Elys'ee) paris, 22Januer1963/,

في **http://www.dfjw.org/reseau/fondam/traite63.html**

[2] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٢.

[3] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٥٤.

[4] أندريه فونتين، **فترة من الإنفراج الدولي ١٩٦٢-١٩٨١**، ترجمة موسى الزعبي، دمشق، مطبعة الجاحظ، ١٩٨٨، ص٩٥ وأيضاً براين بوند، **الحرب والمجتمع في أوروبا ١٨٧٠-١٩٧٠**، ترجمة سمير عبدالرحيم الجلبي، بغداد، دار المأمون، ١٩٨٨، ص٢٢٦، وأيضاً: غسان سلامة"أوروبا والشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **قضايا فلسطينية** ،غزة وزارة التخطيط و التعاون الدولي، عدد صفر، صيف١٩٩٥، ص٧٤، وأيضاً:

- Harold van B. Cleveland, **The Atlantic Idea and Its European Rivals**, op.cit, p.32.

[1] نجوان عبد المعبود الأشول، مرجع سابق، ص١٦.

نستطيع القول: بأن السوق الأوروبية ورغم العقبات والصعوبات التي واجهتها إلا أنها استطاعت أن تحقق الأهداف الاقتصادية التي وضعتها، حيث نجحت في إدماج الجماعة الاقتصادية (الفحم والصلب، والطاقة الذرية) في مؤسسة واحدة، وكان ذلك بموجب معاهدة الدمجMerger Treaty في بروكسل في ٨ نيسان/ابريل عام ١٩٦٥، ووضعت قيد النفاذ في١ تموز /يوليو عام ١٩٦٧، كما تم في يوليو/تموز عام ١٩٦٨، استكمال الاتحاد الجمركي بين الدول الست التي نجحت في تكوين سياسة زراعية مشتركة[٢].

"Common Agricultural Policy CAP" وهذا الأسلوب يعتمد على اتخاذه من قبل السوق الأوروبية المشتركة والذي يعني الاعتماد على التدخل وتوفير الإعانات للمزارعين رغم اعتمادها مبدأ الحرية الاقتصادية وإزالة العقبات أمام التدفقات[٣]، من المهم القول: بأن محاولات الدول الست التي اندرجت تحت السياسة الزراعية المشتركة هي التي خلقت المنطقة التجارية الحرة[٤].

وبعد تخلي ديغول عن السلطة في نيسان/ابريل عام ١٩٦٩، أصبحت الطريق ممهدة لاستقبال أعضاء جدد، حيث تم في المؤتمر المنعقد في لاهاي في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٩، الموافقة على السماح بدخول أعضاء جدد بعد موافقة جورج بومبيدو الرئيس الفرنسي، وبالفعل تمت المفاوضات بين كل من بريطانيا والدنمارك وأيرلندا والنرويج، وأخيراً تم الاتفاق على قبول هذه الدول في حزيران/يونيو عام ١٩٧٠[٥]، ووقعت اتفاقية الانضمام بين الجماعة والدول الأربع في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٢ [٦]،وصادق البرلمان البريطاني والدنماركي والأيرلندي على المعاهدة، لكن النرويج تراجعت عن الانضمام بعد استفتاء عام رفض فيه شعب النرويج دخول الجماعة[١]، وأصبحت الجماعة تضم تسع دول منذ الأول من يناير عام ١٩٧٣، بعد انضمام المملكة المتحدة (بريطانيا) وأيرلندا والدنمارك[٢]، ثم أصبحت تضم عشر دول بدءاً من أول كانون الثاني/يناير عام ١٩٨١ بعد انضمام اليونان,* ومنذ عام ١٩٨٣ بدأت المفاوضات بين الجماعة

---

[٢] Merger Treaty, **http://en.wikipedia.org/wiki/Merger-Treaty**, p.1 .

وأيضاً : ناصر حامد، مرجع سابق، ص١٠٠-١٠١.

[٣] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص٢٤٥.

[٤] Frank E. Huggett, **The land Question and European society**, London, thames and HuDson Ltd, 1975, p.157 .

[٥] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٥٥.

[٦] Pages of History, **Archives and heritage**, **http://www.diplomatieouv.fr/archives.gb/dossiers/schuman/moduler07.html**

[١] Alan clark," Foreign policy", in: **France today**, ed by: J.E.flower, Methuen, six edition, London and Newyork, 1987, p.11 .

[٢] Noel Branton, **Economic organization of Modern Britain**, second edition, university of Manchester, Institute science & technology, 1979, p.179 .

* تجدر الإشارة إلى أنه بعد انضمام اليونان الى السوق أصبح المصطلح السياسي الذي يطلق على المنظمة الإقليمية الإقتصادية السياسية هو "أوروبا العشر"، أنظر: نازلي معوض أحمد، "السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية"، **السياسة الدولية**، عدد٧٣، يوليو١٩٨٣م، ص٣٥.

وكل من إسبانيا والبرتغال بدءاً من عام ١٩٨٦، حيث أُعلن انضمامهما ليصبح عدد أعضاء الجماعة اثني عشرة دولة[٣].

ما سبق يبين أن أوروبا نجحت في تحقيق العديد من أهدافها خاصة في تجربة التكامل والتوحيد الأوروبية، كما نجحت في نقل أوروبا الغربية من منطقة صراع فرنسي ألماني إلى منطقة تعاون وتعايش سلمي لم يعد فيه استخدام السلاح بين دول أوروبا الغربية ممكناً، إضافة إلى ذلك إحداث تنمية اقتصادية في أوروبا نتيجة لإنشاء الجماعة الأوروبية، فضلاً عن اتساع دول المجموعة لتضم اثنى عشر عضواً، وهذا يعني مضاعفة عدد الأعضاء، الأمر الذي يعتبر دليلاً آخراً على النجاح، إلا أن إنجازات المجموعة الأوروبية في المجال السياسي بقيت أقل مما كان متوقعاً من قبل مؤيدي حركة التوحيد الأوروبية، حيث أن المؤسسين الأوائل لحركة التوحيد كانوا يرون تأسيس الولايات المتحدة الأوروبية ليصبح لها دور رئيسي في العالم، إلا أنه ونتيجة لعوامل سياسية وتاريخية، وجدت أوروبا نفسها مضطرة للسير في الطريق الاقتصادي، لتحقيق الوحدة السياسية التي بدورها يمكن لها أن تضمن سياسة خارجية مشتركة لدول المجموعة.[٤]

كما أننا نجد أنه ومنذ وقت إخفاق مشروع ديغول المتعلق بالاتحاد السياسي الذي بقى إلى أن اجتمع رؤساء الدول والحكومات الست المشتركة في الجماعة الاقتصادية في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٩ في لاهاي*، حيث اتفقوا على تفويض وزراء الخارجية من أجل الاتفاق على الطرق المثلى، لتحقيق تقدماً في التوحيد السياسي في ضوء ظروف التوسع للسوق المشتركة، وهذا ما حدث فعلاً حيث أعد وزراء الخارجية تقريراً حول هذا الموضوع ونوقش وصودق عليه في اجتماع رؤساء الدول والحكومات الست في بروكسل في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٠، وأوضح التقرير أن التقدم تجاه عمل موحد في السياسة الخارجية من شأنه تشجيع تطور المجموعة ومساعدة الأوروبيين عن إدراك وفهم مسؤولياتهم المشتركة فيما بينهم وبشكل أكبر وتناول التقرير موضوعين[١]:-

١-أكد على تبادل المعلومات والاستشارات المنتظمة وتحسين التفاهم المتبادل فيما يخص العلاقات الدولية.

٢-تشجيع التنسيق بين الآراء وتوحيد المواقف الأمر الذي من شأنه تقوية التضامن بين الحكومات.

---

[٣] نرمين الهواري، "الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط" **السياسة الدولية**، العدد ١٤٢، السنة٣٦، أكتوبر ٢٠٠٠، ص١٠٥، وأيضا: صلاح سالم زرنوقة، "توسيع عضوية الإتحاد الأوروبي[الواقع والتحديات]"،العدد١٤٢ **السياسة الدولية**، السنة٣٦، أكتوبر٢٠٠٠،ص٨٣، وأيضا: عمرو الشوبكي، "استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية"، **السياسة الدولية**،العدد١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص٩٢، وأيضاً:غسان الشهابي،"علاقة السوق الأوروبية المشتركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: خلفيات و آفاق"، **صامد الاقتصادي**، عدد ٩٤، عمان، دار الكرمل، تشرين أول- تشرين ثاني - كانون أول ١٩٩٣، ص١٩٤.

[٤] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٥٦-٥٧

* كان مؤتمر لاهاي قد عقد في ١٩٦٩م بين رؤساء حكومات دول في أوروبا الغربية، و تمت الموافقة فيه على قرار بوجوب التشاور السياسي بين الدول الست الأعضاء في السوق المشتركة إضافة إلى إنجلترا تمهيداً للتنسيق بين مواقفها من القضايا العالمية الهامة، أنظر: محمود عبد المنعم مرتضى، "الاتجاهات السياسية الجديدة للسوق الأوروبية المشتركة"، **السياسة الدولية**، عدد٢٦، القاهرة، السنة السابعة، أكتوبر ١٩٧١، ص٦٧.

[١] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٥٧-٥٨.

وبعد انضمام كل من بريطانيا والدنمارك وإيرلندا للجماعة بعد توقيع معاهدات الانتساب في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، وبعد أن أصبحت هذه البلدان الثلاثة أعضاء فعليين في أول كانون الثاني/يناير١٩٧٣، تم لقاء بين رؤساء الدول والحكومات أعضاء الجماعة الأوروبية الموسعة للمرة الأولى في باريس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٢، وذلك بناءً على دعوة من رئيس الحكومة الفرنسية، وتم الاتفاق على إعلان شملت مقدمته على "أنه يجب على أوروبا أن تكون قادرة على إيجاد مكانة لها تتكافأ مع مواردها الإنسانية والثقافية والمادية، إنها يجب أن تؤكد بحزم على أدائها في العلاقات الدولية بما يتناسب مع رسالتها في العالم من أجل التقدم والسلام والتعاون[٢]"، كما تضمنت المادة (١٤) من الإعلان أن رؤساء الدول والحكومات "وافقوا على أن يبدأ فعلياً التعاون السياسي بين الدول الأعضاء في الجماعة في شؤون السياسة الخارجية ويجب أن يكثف على كل المستويات، وعلى وزراء الخارجية في المستقبل أن يتقابلوا أربع مرات في العام بدلاً من مرتين، من أجل هذا الغرض، وأن يعتبروا أن الهدف من تعاونهم هو التعامل مع المسائل التي تتعلق بمصالحهم الراهنة، وأن يتخذوا – كلما كان ذلك ممكناً– مواقف مشتركة طويلة ومتوسطة المدى، أخذاً في الاعتبار ظروف السياسية الدولية"[١].لقد ساهمت قمة باريس في وضع أعضاء الجماعة على أول الطريق نحو توحيد السياسات الأوروبية الخارجية، إلا أن ذلك لم يصل إلى الهدف المطلوب، أي أن يتم ذلك من خلال مؤسسات الجماعة بشكل رسمي،ولكنها كانت تتم من خلال لقاءات وزراء الخارجية للتعاون السياسي،واللجنة السياسية المكونة من ممثلين لوزراء الخارجية في دول الجماعة الأوروبية، التي تعقد من أجل متابعة قضايا محددة وتناقش في عاصمة الدول التي تشغل مقعد الرئاسة في الجماعة،وبمعنى آخر يتضح لنا الفصل بين العمل في مجال التكامل السياسي الذي ظل منوطاً بالحكومات القومية ومجالات التكامل الواقعة في إطار عمل الجماعة الأوروبية،ولكن رغم ذلك نستطيع القول بأنه يصعب الفصل بين الأمور السياسية والأمور الاقتصادية والاجتماعية،وهذا ما عزز من سير الجماعة قدماً باتجاه ممارسة وتعزيز التنسيق في المجال السياسي في السياسات الخارجية لأعضاء الجماعة،إلا أن الوحدة السياسية بشكل كامل تبقى صعبة التحقيق[٢].

ثانياً: البناء المؤسسي للسوق الأوروبية المشتركة:-

لمعرفة عملية صنع القرار داخل الجماعة الأوروبية، وتوضيح ديناميتها لابد من تناول المؤسسات الأساسية في الجماعة وسلطات كل منها وهي كما يلي :-

١- المجلس الأوروبي European council

---

[٢] المرجع السابق، ص٥٨.

[١] عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص٥٨.

[٢] المرجع السابق،ص٥٨-٥٩.

لقد أنشئ المجلس الأوروبي عام ١٩٤٩[٣]،ويعتبر أعلى سلطة في دول السوق الأوروبية المشتركة وهناك مجلس أوروبا Concil Europe، وعلينا ألا نخلط بين المؤسستين فالأول: هو إحدى الهيئات التي تصنع القرار في الجماعة الأوروبية، أما الثاني: فهو الاسم الرسمي لمنظمة مستقلة تضم معظم الدول الأوروبية بعضويتها[٤]،ويضم المجلس الأوروبي رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء[٥] الذين يجتمعون ثلاث مرات سنوياً اما في عاصمة الدولة العضو الذي تشغل رئاسة مجلس الوزراء أو في بروكسل مقر الجماعة الأوروبية الرئيس[١]. ولفهم ظروف نشأة المجلس الأوروبي وتطوره يمكننا تناول مرحلتين حتى فترة هذه الدراسة:-

المرحلة الأولى: تزامنت مع نشأة الجماعة الاقتصادية وحتى عام ١٩٧٤، حيث لم يكن أي وجود فعلي سواء من الناحية الرسمية أو الشكلية لجهاز على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في أي هيكل تنظيمي للجماعات الأوروبية الثلاث، إلا أن إصرار ديغول وسعيه الدؤوب على وجود جهاز سياسي يقود مسيرة الوحدة الأوروبية، ويمتلك زمام تحديد ورسم السياسات العليا للجماعات الأوروبية، ويعمل على ضبط عملية التكامل بشكل كلي أدى إلى إدراك أهمية دور مؤتمرات القمة، وما يمكن أن يقوم به لمعالجة المشكلات التي تواجه الجماعات الأوروبية، وبعدما بدأت الاجتماعات تتكرر خاصة أثناء الفترة تلت تنحى الجنرال ديغول عن السلطة في فرنسا عام ١٩٦٩، عندها شعرت دول أوروبا بحجم الفائدة في حسم القضايا الهامة بطريقة أفضل ما تستطيع القيام به مؤسسات أخرى لكن هذه الاجتماعات لم تكن منتظمة إلى أن عقدت قمة الجماعة الأوروبية في باريس (٩-١٠دسيمبر عام ١٩٧٤) ونظراً لأن هذه القمة كانت أول قمة تعقد، خاصة بعد انضمام بريطانيا للسوق المشتركة، أصبح الأمر سهلاً إلى حد ما للتقدم خطوة للأمام نحو تقنين دورية انعقادها[٢].

المرحلة الثانية: فقد بدأت بقمة باريس عام ١٩٧٤ وامتدت حتى صدور قانون أوروبا الموحدة الذي أعطى المجلس عام ١٩٨٦ وبطريقة رسمية صيغة قانونية[٣]. وفي هذه المرحلة بدأت اجتماعات قمة الجماعة تنتظم وتتحول إلى جهاز أعلى لصنع السياسات، كما اتخذت قمة باريس بمبادرة مشتركة من الرئيس الفرنسي، جيسكار ديستان ومستشار ألمانيا هلمت شميدت قراراً بعقد القمة الأوروبية بصورة منتظمة وبشكل دوري كل أربعة أشهر،

---

[٣]EN. van Kleffense,"The case for European Integration: political consideration",in: **European Integration**, op.cit, p.84 .

وأيضا: فريدة جاد الحق، "الهوية الثقافية الأوروبية: رؤى جدلية" **السياسة الدولية**، عدد١٥٧، يوليو٢٠٠٤، ص٩٦ . وأيضا: محمد علي السقاف "اليمن و الاتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، عدد١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، ص١١٥.

[٤] حسن نافعة ،" البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، عدد ١٥٧، يوليو٢٠٠٤، ص٧٩.

[٥] المرجع السابق، ص٧٩.

[١] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٦٢.

[٢] حسن نافعة ، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص٨٠.

[٣] محمد سعد أبو عامود، "البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، عدد١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٧٧.

كان هذا الانتظام اعتباراً من عام ١٩٧٥، ولم تظهر صلاحيات المجلس الأوروبي إلا بعد صدور " إعلان شتو تجارت" في نهاية قمة ١٩٨٣، حيث ظهرت لأول مرة وفي وثيقة رسمية غير ملزمة.حدد ذلك الإعلان صلاحيات المجلس كالتالي[٤]:

١- إعطاء عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.

٢-رسم وبلورة السياسة العامة التي ستقود العمل في مؤسسات الجماعة الأوروبية وتحديد الرابطة التي ستسير عليها عملية التعاون السياسي الأوروبي.

٣- مناقشة كل الجوانب التي تتعلق بإقامة اتحاد أوروبي.

٤- العمل على تمهيد الطريق لضم قطاعات جديدة لعملية التكامل الأوروبي.

٥- التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.

لقد ميز إعلان شتوتجارت السابق بين دور المجلس الأوروبي، ومهمته تنشيط التعاون بين دول الجماعة الأوروبية في الناحية السياسية،وبين دوره كأعلى هيئة لصنع القرار في أوروبا ففي الحالة الأولى، يمارس المجلس الأوروبي دوره كمنتدى للحوار وجهاز للتنسيق بين حكومات دول متساوية في السيادة،أما في الحالة الثانية،يمارس دوره باعتباره مجلساً تبعاً لما نصت عليه اتفاقية روما،بمعنى آخر،باعتباره مجلساً للجماعات الأوروبية،ولكن على مستوى القمة[١]. أما بالنسبة لتشكيل المجلس، فقد نص الإعلان على أن المجلس الأوروبي يضم رؤساء الدول والحكومات ورئيس المفوضية الأوروبية يعاونهم وزراء الخارجية وعضو من المفوضية[٢].

٢ - مجلس الوزراء Council Of Ministers

يأتي على قمة عملية صنع القرار في الجماعة بهدف التنسيق بين الخطط الاقتصادية العامة للدول الأعضاء، مع اتخاذ القرارات الضرورية للعمل بالاتفاقات والمعاهدات المؤسسة للجماعة[٣]،ويتكون المجلس من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو، وعادة ما يكون الممثل وزير الخارجية،ورئاسة المجلس تكون بالتناوب مع الأعضاء لمدة ستة أشهر ويعقد المجلس اجتماعاته عادة في بروكسل[٤]. وكان يوجد قبل يوليو ١٩٦٧ ثلاثة مجالس وزراء للجماعات الأوروبية الثلاثة، ولكن في ١٨ أبريل عام ١٩٦٥ وقعت معاهدة لإدماج مجالس الوزارات الثلاثة في مجلس واحد وبدأ التنفيذ في أول يوليو ١٩٦٧[٥].

فيما يتعلق بمحاور اهتمامات المجلس فهي متنوعة حسب أهمية الموضوعات، فإذا كانت الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال عامة ومهمة وغير فنية، فإن المجلس يقتصر على وزراء

---

(٤) حسن نافعة ،" البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق ، ص٨٠.

(١) حسن نافعة، " البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق ، ص٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص٨٠.

(٣) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٦٣ وأيضاً W.H. Balekjian, **Legal Aspects of Foreign Investment in the European Economic community, objectives and Institutions of the European Economic community in their Relevance to foreign Investment,** Manchester, February, 1967, p.11

(٤) محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص٧٧.

(٥) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢٦.

الخارجية، وإذا كانت الموضوعات تتعلق بالسياسة الزراعية فإن المجلس يقتصر على وزراء الاقتصاد والمالية وهكذا[١]. كما يصدر المجلس قراراته تبعاً للحالات المختلفة التي تعرض عليه، حيث يتم التصويت داخله إما بالأغلبية البسيطة أو الأغلبية الموزونة أو الموصوفة، أي التي يراعى فيها الوزن السياسي والاقتصادي والسكاني لكل دولة من دول السوق[٢]، أو بالإجماع[٣]، ويتناوب أعضاء المجلس رئاسته لمدة ستة شهور تبعاً للحروف الهجائية للدول الأعضاء وللمجلس سكرتير عام، يتم تعيينه بقرار عام[٤]، ومن مهام المجلس الأوروبي التشريع والشئون المالية والاتفاقات الدولية[٥].

٣ - المفوضية الأوروبية The European Comission*

تعتبر المفوضية إحدى أهم المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي، فقد شهدت تطوراً كبيراً عبر سنوات طويلة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، فقد أُنيطت السلطة التنفيذية في السوق المشتركة بالمفوضية[٦]، فقبل عام ١٩٧٣ كانت المفوضية تتكون من ٩ أعضاء (عضوان لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وعضو واحد لكل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) وبعد توسيع اللجنة ١٩٧٣ أصبح عدد الأعضاء ١٣ عضواً [٧] وفي عام ١٩٨٥ بلغ عدد أعضائها ١٤ عضواً كل منهم تعينه حكومته لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، شريطة ألا يزيد عدد الممثلين عن كل دولة عن عضوين، وعادة تتكون الهيئة من عضوين من كل دولة من الدول الكبار (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) وعضو يمثل دولة من الدول الأخرى[٨]، وبلغ أعضاؤها منذ أول يناير ١٩٨٦ سبعة عشر عضواً تعينهم الحكومات باتفاقها المشترك[١] ولا يملك مجلس الوزراء أي حق لإقالة أي عضو من أعضاء اللجنة (المفوضية)، بيد أن البرلمان الأوروبي

---

[١] حسن نافعة،البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص٨١.

[٢] عبد المنعم محمد داود، **مجلس تعاون دول الخليج و محاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص٣٠.

[٣] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢٦.

[٤] عبد المنعم محمد داود، مرجع سابق، ص٣١.

[٥] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢٧.

* هناك مسميات أخرى للمفوضية كاللجنة الأوروبية أو الهيئة الأوروبية أو الهيئة التنفيذية حسبما تم طرحها في العديد من الأدبيات.

[٦] إسماعيل صبري مقلد، "وحدة أوروبا في الثمانينات"، **السياسة الدولية**، عدد٣٤، القاهرة، أكتوبر١٩٧٣، ص٣٣.

[٧] W.H. Balekjian, **legal Aspects**, op.cit, p.11 .

[٨] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٧١.

[١] عبد المنعم محمد داود، مرجع سابق، ص١٧.

يملك حق التصويت لإسقاط أو جعل اللجنة تستقيل[٢] لأن البرلمان له سلطة على الهيئة[٣]، في عام ١٩٨٥ كانت تنتخب المفوضية رئيساً وخمسة نواب لمدة سنتين قابلة للتجديد[٤].

أما في عام ١٩٨٦ أصبح عدد نواب الرئيس ستة، يتم اختيارهم من بين الأعضاء لمدة سنتين قابلة للتجديد[٥]، ويرأس كل نائب من النواب إدارة عامة تعني بمجال معين، ومدة كل منهم أربع سنوات، ويعتبر رئيس المفوضية شخصية رئيسية ويحضر اجتماعات القمة الأوروبية[٦].

أما عن صلاحيات المفوضية فيمكن إجمال وظائفها في أربع وهي[٧]:

١. **التشريع**: فالمفوضية هي التي تخطط للسياسة، وتقوم بمبادرة طرحها على المؤسسات المعنية داخل الجماعة، خاصة مجلس الوزراء حيث يوجد اتصال بينها وبين مجلس الوزراء، وتقوم بإعداد كافة المقترحات اللازمة للحفاظ على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي ، لأنها المسؤولة عما هو مطلوب لإنجاح العملية التكاملية.
٢. **التنفيذ**: المفوضية هي المسؤولة عن تنفيذ القوانين التي تشرع أو القرارات التي تصدر وهذا من أهم وظائفها.
٣. **المتابعة والرقابة**: المفوضية هي الحارس والضامن لتنفيذ أحكام المعاهدات والتأكد من التزام الدول بقوانين الجماعة واتباع قرارها، ومن حقها إحالة المخالفات سواء من الحكومات أو الهيئات والشركات أو الأفراد إلى المحكمة الأوروبية، كما يمكنها اقتراح عقوبات على أي جهة من تلك الجهات لحملها على احترام تعهداتها إذ يمكننا القول أن المفوضية تعتبر بمثابة نواة الحكومة الأوروبية.
٤. **الوساطة**: تتوسط المفوضية بين المصالح القومية والمتصارعة من خلال الحكومات القومية ومن خلال مجلس الوزراء.

مما سبق نستنتج أن الهيئة التنفيذية (المفوضية) تعتبر الكيان التنفيذي والخدمة المدنية لدول السوق الأوروبية المشتركة، وبما أنها مستقلة في أعمالها عن الدول الأعضاء، إذن لا يتوقع أن يتلقى أعضاؤها تعليمات من أي دولة، إضافة إلى أنه لا يجب أن يكون للدول تأثير على هؤلاء الأعضاء.

٤ - محكمة العدل الأوروبية:-

لقد تطلب إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية إيجاد جهاز قانوني يقوم على تطبيق المعاهدات وتفسيرها والعمل على ضمان عدالة القوانين، ويتولى ذلك محكمة العدل التي تم إنشاؤها في لوكسومبورغ[١]

---

(٢) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢٧.

(٣) محمد سعد أبوعامود، مرجع سابق، ص٧٧.

(٤) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٧١.

(٥) عبد المنعم محمد داود، مرجع سابق، ص١٧.

(٦) محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص٧٧.

(٧) حسن نافعة،البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص٨٢.

(١) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٩٥

حيث مقره[٢]، وأنشأت كجزء من مؤسسات الفحم والصلب، والتي خدمت الجماعة الاقتصادية واليوراتوم منذ ١٩٥٨، وتعمل المحكمة بالمراجعة القانونية لأعمال المجلس والحكومات والأعضاء والهيئة، بالنظر إلى التزاماتهم في الجماعة، وفي حال مخالفة أي حكومة معينة أو مؤسسة لشروط المعاهدات، عندها يمكن تقديم الشكاوي من قبل المؤسسات أو الأفراد أو الحكومات في ظروف معينة، وتكون المحكمة مفوضة بسماع قضايا أخرى تختص بالعقود التي تبرمها الجماعة وعند حدوث خلاف في الآراء حول تفسير المعاهدات يمكن الطلب من المحكمة تقديم تفسير لها[٣]

مكونات المحكمة:

في بداية نشأة السوق كان عدد أعضائها سبعة واثنين من المحامين العامين Advocate General، وكاتب عدل وعدد من موظفي الدول الأعضاء[٤]، ثم أصبح عدد القضاه (أحد عشر) يعاونهم أربعة محامين عموميين[٥]، ويعين هؤلاء لمدة ست سنوات من قبل حكوماتهم وقابلة للتجديد[٦]، ثم أصبح اعتباراً من أول يناير ١٩٨٦ عدد القضاة ثلاثة عشر يعينون بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء، وست محامين وكاتب المحكمة وعدد من الموظفين من الشخصيات المعروفة بكفاءتها ونزاهتها واستقلالها[١].

وظائف محكمة العدل الأوروبية:

تنظر في القرارات المتخذة من قبل الهيئة التنفيذية (المفوضية) ومجلس الوزراء وحكومات الدول الأعضاء والمنظمات الخاصة، وتنظر في الاستئنافات المرفوعة من الدول الأعضاء أو من الهيئة التنفيذية (المفوضية) أو مجلس الوزراء أو المواطنين أو المؤسسات، ويمكن للمحكمة إلغاء القرارات الصادرة عن المحاكم الوطنية، وتعتبر قرارتها ملزمة لكل الأطراف بما في ذلك الدول الأعضاء، ويلاحظ أن المحكمة لم تستخدم من قبل الدول الأعضاء لحل أي نزاع رئيسي بينها، حيث يفضل حل النزاعات بشكل خارج أروقة المحكمة، وتتمتع المحكمة بنفوذ قوي في المسائل الفنية والاقتصادية، أما في المسائل السياسية فإن تأثيرها ضعيف[٢].

٥ - الجمعية أو البرلمان الأوروبي: "The European Parliament"

تأسس البرلمان الأوروبي عام ١٩٥٧ وأسندت له صلاحيات استشارية، ولكن التعديلات التي أدخلت على معاهدة روما والتشريعات الأخرى أعطته صلاحيات تشريعية ومالية محدودة، ويتكون من (١٤٢)

---

[٢] W.H. Balekjian, **Legal Aspects of Foreign Investments in the European Economic community**, op.cit, p.12 .

[٣] عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص٩٦.

[٤] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٢٧.

[٥] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٩٦.

[٦] عبد المنعم محمد داود، مرجع سابق، ص٥٩.

[١] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص٧٨.

[٢] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص٩٨.

عضواً، يقوم بتعيينهم البرلمانات الأوروبية للدول الأعضاء حيث كانت مهمتها تعيين نواب البرلمان من بين أعضائها تبعاً للإجراء الذي تحدده كل دولة[٣].

وقد أقر البرلمان الأوروبي مشروعاً يقضي بإحلال طريقة الانتخاب المباشر لأعضائه بدلاً من التعيين،من جانب البرلمانات للدول الأعضاء وزيادة عدد أعضاء البرلمان الأوروبي إلى ٤٢٦[٤]، وتجدر الإشارة إلى أن قرار الانتخابات المباشرة كان قد صدر في تاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦، وهو يعبر بكل وضوح عن احترام الرأي العام لدى الجماعة الاقتصادية الأوروبية [٥].

مهام البرلمان الأوروبي:

إن أهم المهام المنوطة به هي دراسة الاقتراحات المقدمة من مجلس الوزراء واللجنة، ويعتبر البرلمان مؤسسة مشتركة بين السوق الأوروبية ومؤسسة الطاقة الذرية، والهيئة العليا للفحم والصلب[١].

ثالثاً: الطابع السياسي لدول السوق الأوروبية المشتركة: -

يرى كثير من المراقبين أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية تحقق أهدافاً اقتصادية وتجارية فقط، ويتجاهلون الطابع السياسي للسوق، رغم وجود المظاهر السياسية لها والتي أنيطت بها طبقاً لاتفاقية روما ١٩٥٧، ويعود ذلك إلى عدم فهم الطبيعة الأساسية للسوق إضافة إلى السياسة البريطانية وموقعها من دول السوق، قبل انضمامها لها حيث اعتبرتها مجرد جماعة اقتصادية ذات شأن اقتصادي تجاري لا غير، ولكن المدقق في الأمر يستطيع أن يرى أن دول السوق عندما أقامت اتحاداً جمركياً بينها يدرك أنه يحتاج إلى هدف سياسي ليحميه من الضغوط والمصالح القومية التي من شأنها الوقوف أمامه. كما أن وجود مؤسسات للجماعة الأوروبية سواء كانت تنفيذية أو برلمانية يؤكد الطابع السياسي لدول السوق، ومما يؤكد على ما تم طرحه التصريح الصادر في يوليو عام ١٩٦١ في بون بعد اجتماع قادة دول أوروبا الست "لقد اجتمع رؤساء حكومات ألمانيا الاتحادية وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولكسمبورغ، ومعهم رئيس وزراء خارجية هولندا تملؤهم الرغبة الصادقة، لتأكيد القيم الروحية والتقاليد السياسية التي تكون كيانهم المشترك، وتوحدهم نحو هدف واحد يشترك فيه الأوروبيون لضمان الحرية والسلام في العالم ولتحقيق الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم بين المجتمع الأوروبي أملاً في السير نحو تحقيق الوحدة الأوروبية" [٢].

وعند اجتماع رؤساء حكومات دول السوق الأوروبية التسع لأول مرة في باريس يومي ١٩و٢٠ أكتوبر عام ١٩٧٢، صدر عن المؤتمر بيان عبارة عن وثيقة شاملة حددت التعاون بين دول السوق بعد

---

[٣] المرجع السابق، ص٨٣.

[٤] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص٧٨.

[٥] المرجع السابق، ص٧٨.

[١] W.H. Balckjian, **legal Aspects of foreign Investment in the European Economic community**, op.cit, p.11 .

[٢] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٣١.

توسيعها خاصة في الميادين التجارية والاقتصادية والنقدية، كما قررت الدول الأعضاء العمل على إنشاء اتحاد اقتصادي نقدي، لتقوية الجماعة الأوروبية لضمان التنمية والتقدم الاجتماعي والاستقرار، وذلك لإنهاء التفكك والخلاف والروح الانفصالية للدول بلا استثناء، وأهم ما جاء في البيان الجانب الذي يخص الوحدة السياسية الأوروبية، حيث أشار إلى أن الجماعة الأوروبية تؤكد أن بناء أوروبا عن طريق تحقيق أهدافها السياسية، يبلور وجود الشخصية الأوروبية كما يعزز مكانتها في الشئون الدولية ككيان مميز واحد، يعمل على تحقيق توازن دولي أفضل في إطار ميثاق الأمم المتحدة(١).

إن تصريح بون عام ١٩٦١ واجتماع دول السوق التسعة في باريس عام ١٩٧٢، والبيان الصادر عنه يبرز وبشكل قاطع الطبيعة السياسية لدول السوق، وينفي المزاعم التي تقول بأنها مجرد كتلة اقتصادية.

- في نهاية المبحث وبعد أن تم طرح فكرة وتطور الوحدة الأوروبية التي أفضت عن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما ١٩٥٧، وبعد استخلاصنا للدور السياسي الذي تسعى إليه دول المجموعة الاقتصادية (السوق المشتركة) منذ قيامها، يمكننا الاستنتاج بأن دور تلك الدول إزاء العالم العربي ما هو إلا تعبير عن طابعها السياسي، والذي يمكنها من القيام بدور فعال لو توفرت لها الإمكانيات لحل المشاكل السياسية العالمية، ومنها منطقة العالم العربي وما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني.

---

(١) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٣٣.

المبحث الثاني:- موقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٥٧-١٩٦٧)

مقدمة:

قبل الخوض في مواقف دول السوق في الفترة من ١٩٥٧-١٩٦٧، لابد من العودة إلى مواقف دول أوروبا الغربية منذ مطلع القرن الثامن عشر حيث طرحت فكرة توطين اليهود في فلسطين من قبل فرنسا وتحديداً بعد قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩ التي ساوت في تشريعاتها بين اليهود وغيرهم، وظهر ذلك في رسالة نابليون بونابرت إلى اليهود في عام ١٧٩٩، التي تضمن إقامة دولة لهم في فلسطين[١]، وفيما بعد رعت الأميرة "أوجيني" زوجة نابليون الثالث عام ١٨٦٦ فكرة التوطين لتصب في خدمة أهداف فرنسا تجاه قناة السويس[٢]، وتصاعدت حدة التنافس فيما بعد بين الدول الأوروبية حول دعم فكرة وطن قومي لليهود في فلسطين إلى أن نجحت بريطانيا في إصدار وثيقة وعد بلفور*، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر١٩١٧[٣]، واحتلالها لفلسطين ثم انتدابها عام ١٩٢٢، حتى تم عرض القضية الفلسطينية من قبل بريطانيا على الأمم المتحدة، وبإنهاء الانتداب عن فلسطين أوفدت هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ لجنة دولية خاصة إلى فلسطين لدراسة المسألة الفلسطينية عرفة بلجنة الأونسكوب[٤] Untied Nations Special Committee on Palestine، واقترحت أغلبية اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية، والأخرى يهودية، كما

---

[١] إيمان عبدالقادر، "أوروبا الغربية و الدولة الفلسطينية"، **صامد الاقتصادي**، عدد١١٨، عمان، دار الكرمل للنشر و التوزيع، تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٩، ص٢٤.

[٢] محمد خالد الأزعر، "**الجماعة الأوروبية و القضية الفلسطينية**"، ط١، عمان، دار الجليل، ١٩٩١، ص٥٢.

* أنظر: وثيقة وعد بلفور في **الموسوعة الفلسطينية**، ط١، ج١، دمشق، ١٩٨٤، ص٤١٦.

[٣] بيان نويهض الحوت، **فلسطين القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين١٩١٧**، بيروت، دار الاستقلال، ١٩٩١، ص٤٧٢. وأيضا: أحمد سعيد نوفل، المؤامرة الإستعمارية الصهيونية على فلسطين في كتاب **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص١٧٣. و أيضاً: جورج أنطونيوس، **يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية** ط١، ترجمة ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، بيروت، دار الهدى، ص٣٦٤، وأيضا: عمر الديراوي، **الحرب العالمية الأولى عرض مصور**، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢، ص٥٢٥-٥٢٦.

[٤] إيمان عبد القادر، مرجع سابق، ص٢٤.

وأوصت بوضع القدس تحت حكم دولي خاص، وأقرت الجمعية العمومية بأغلبيتها هذا الاقتراح مما أدي في النهاية إلى قيام إسرائيل في ١٥ مايو/أيار١٩٤٨[٥]. حيث رأت الدول الاستعمارية في الصهيونية الركيزة التي يمكن الاعتماد عليها في إحكام السيطرة على العالم العربي[١]. واستمرت كافة أشكال الدعم للكيان الصهيوني من قبل دول أوروبا، فصدر البيان الثلاثي في مايو/أيار١٩٥٠ عن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والذي تعهد بحماية الكيان الإسرائيلي، إضافة إلى دعم فرنسا للبرنامج النووي الإسرائيلي[٢].

فضلاً عن إمداد إسرائيل بالسلاح والأموال من قبل ألمانيا أيضاً التي قامت منذ عام ١٩٥٣ بالشروع في تقديم التعويضات عن الأضرار التي سببتها حقبة العهد النازي لليهود[٣]. واستمر الدعم الأوروبي إلى أن اشتركت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة. في عام ١٩٥٦ الذي كان نتائجه احتلال إسرائيل قطاع غزة للمرة الأولى فضلاً عن سيناء.

استكمالاً لما تم طرحة حول الدور الأوروبي في بلورة وتطور مأساة القضية الفلسطينية وبالتالي بروز ما يسمى بمشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي، فان عدد كبير من الأدبيات اعتبر أن مفهوم أزمة الصراع العربي – الإسرائيلي يدور حول المواقف الناجمة عن قيام إسرائيل باحتلال أجزاء من أراضي كلاً من مصر وسوريا والأردن، بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، عقب عدوان ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ورفضها الانسحاب من هذه الأراضي وعدم اعترافها بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني[٤].

- موقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي(١٩٥٧-١٩٦٧) :-

هنا يجدر بنا الاشارة إلى أننا سوف نتناول مواقف دول السوق من الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من ١٩٥٧-١٩٦٧ أي حتى قبل حرب حزيران/ يونيو - الموقعة على اتفاقية روما في ١٩٥٧- كل على حدة، لكي تتضح لنا الصورة بشكل يمكننا من معرفة حقيقة وأبعاد هذه المواقف وأسبابها وخلفياتها باستثناء الموقف البريطاني، لأن بريطانيا لم تكن في هذه الفترة قد وقعت اتفاقية الانضمام لدول السوق، كما أن الدراسة سوف لن تتطرق إلى الموقف الموحد لدول السوق في هذه الفترة لعدم تبلور موقف جماعي لهذه الدول حتى هذه الفترة، كما ويجب التنويه إلى ضرورة تناول مواقف تلك الدول حتى عام ١٩٥٧ نظراً لأن التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧، لم تكن إلا امتداداً لما قبلها.

١- الموقف الفرنسي من الصراع العربي الإسرائيلي من ١٩٥٧-١٩٦٧:-

---

[٥] المرجع السابق، ص٢٤.

[١] حسن العلكيم، "الأبعاد الدولية للصراع العربي الاسرائيلي" **شؤون فلسطينية**، عدد١٩٨، أيلول/سبتمبر١٩٨٩، ص٥٧.

[٢] إيمان عبدالقادر، مرجع سابق، ص٢٤.

[٣] محمد خالد الأزهري، "الرأي العام الأوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة(١٩٤٨-١٩٨٨)"، **شؤون عربية**، تونس، جامعة الدول العربية، آذار/مارس١٩٨٩، ص١٢٩-١٣٠.

[٤] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٨٣.

لقد تمت الإشارة إلى أن فكرة التوطين اليهودي بفلسطين بدأت من فرنسا إبان حكم الإمبراطور نابليون بونابرت ١٧٩٩، ولكن الفشل الذي منيت به فرنسا في عكا حال دون تنفيذ ذلك الأمر، وأكملت بريطانيا الدور الاستعماري إلى أن وصلت القضية الفلسطينية إلى قرار التقسيم ومن ثم إقامة الدولة اليهودية بها عام ١٩٤٨.

فالمتتبع للموقف الفرنسي من قرار التقسيم وإقامة الدولة اليهودية، يجد أن فرنسا منذ البداية كانت في تنافس مع بريطانيا لإنشاء دولة يهودية، لأنه في حال نجاح بريطانيا في تبني الدولة اليهودية يعني أنها ستكون تحت الراية البريطانية، كون الشرق الأوسط ومجاله الحيوي وقناة السويس، بقى جزءاً من النظام الاستعماري البريطاني[١]، لذا كان لفرنسا موقف من قرار التقسيم، حيث أيدت فرنسا استبداله بمشروع الوصاية الذي طرحته الولايات المتحدة ، والذي لم يعمر طويلاً.

ولقد صوت مندوب فرنسا مع الجانب العربي، عند مناقشة قرار التقسيم في اللجنة الفرعية، والذي يدعو إلى طرح "النزاع" على محكمة العدل الدولية للنظر فيما إذا كان لمنظمة الأمم المتحدة الحق في فرض مشروع التقسيم ضد مشيئة سكان فلسطين وموافقتهم[٢]، غير أن الوفد الفرنسي صوت في الأمم المتحدة إلى جانب قرار التقسيم نتيجة للضغط المتعاظم على المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة، كما في النهاية تماشت فرنسا مع الموقف الأمريكي والبريطاني حيث وقعت معهما على البيان الثلاثي عام ١٩٥٠، والقاضي بالتزام الدول الثلاثة بحماية أمن ووجود إسرائيل [٣]. ويعود التردد الفرنسي إلى خشية فرنسا من إغضاب العرب، الأمر الذي يهدد مصالحها في شمال إفريقيا العربي هذا من ناحية، واحترامها للموقف الكاثوليكي للفاتيكان من ناحية أخرى، والذي لم يعترف بإسرائيل آنذاك، حيث كانت تعبئة لدى بعض الأوساط الكاثوليكية بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، حيث أبدى بابا الفاتيكان آنذاك بيوس الثاني عشر اهتماماً نسبياً بشأن المهجرين المسيحيين بتقديم مساعدات إغاثة، ولقد اصطدمت جهوده المبذولة بعودة اللاجئين برفض إسرائيل الصارم، وهذا ما أدى إلى إحجام الفاتيكان عن الاعتراف بدولة إسرائيل نتيجة لتشريد ٧٥% من مسيحيي فلسطين وأقلقها عدم نجاحها في تدويل القدس، فأزعجها انتهاك اليهود لممتلكات الكنائس، ومجمل ذلك أدى إلى استياء البابا[١]، فضلاً عن التشهير بالممارسات الصهيونية، وكان هذا موقف الحزب الاجتماعي المسيحي في بلجيكا، وفريق الشهادة المسيحية في فرنسا وصحيفة La Croix، وفي مقياس أقل صحيفةLe Figaro، التي كتب فيها فرنسوا مورياك (Francois Mauriac) مقالة جاء فيها: "إنه القانون في هذا الزمن، أنه ما إن تتخلص مجموعة بشرية مضطهدة من مضطهديها حتى تضطهد بدورها، واقتلع اليهود من فريق شتيرن،

---

[١] Peter calvo coressi, Britain and the Middle East, in: **political Dynamics in the Middle East**, ed by: paul X. Hammond and sidneys. Alexander, Newyork, p.433 .

[٢] محمد عبد السلام كريم، موقف الدول الخمس الكبرى من قرار التقسيم، **صامد الاقتصادي**، عدد ١١٤، عمان، دار الكرمل، تشرين الأول/ تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٩٨، ص١٦٥.

[٣] نادية مصطفى، "**أوروبا والوطن العربي**"، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص٥٨.

[١] يوسف أيوب حداد، **هل لليهود حق ديني أو تاريخي في فلسطين**، ج٢، ط١، بيروت، بيسان للنشر، ١٩٨٦، ص٤٠-٤١.

بالإرهاب الذي نشروه، ما يقارب من ستمائة ألف كائن بشري من أرضهم منهم مائة ألف مسيحي ... ومن المهم بأسرع ما يمكن أن تعود هذه الجماهير إلى منازلهم"[٢].

لو تفحصنا الأمر لوجدنا أن القدس والأماكن المقدسة هي التي تحرك بشكل خاص الأوساط الكاثوليكية للبلدان اللاتينية في أوروبا بدفع من الفاتيكان، حيث طالب البابا عام ١٩٤٨ وعام ١٩٤٩، بتدويل القدس والأماكن المقدسة، والتزمت بالموقف البابوي كل من الصحف والأحزاب الكاثوليكية[٣]. فضلاً عن أن مسألة الأماكن المقدسة لم يحسم أمرها وبقى مصيرها غير محدد، وهذا يرجح التردد الفرنسي في الاعتراف بدولة إسرائيل حيث جاء متأخراً عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

ما سبق يعبر عن موقف فرنسا من قرار الاعتراف بإسرائيل ولكن حدث تحول في السياسة الفرنسية تجاه دعم إسرائيل، حيث قامت بتزويد اليهود والعصابات الصهيونية بالأسلحة سراً، إضافة إلى إعداد المحاربين وتهريب المهاجرين اليهود، ومن المؤكد أن الفرنسيين افتتحوا معسكرات تدريب متطوعين، قرب مارسيليا لنقلهم إلى جبهات القتال في فلسطين، وهذا ما أكده إرنست بيفن عند وصف تهريب اليهود على السفن الفرنسية في فترة الاتفاق الفرنسي/البريطاني على وقف تصدير اليهود إلى فلسطين، والأمثلة على أعمال كهذه يصعب حصرها، إلا أن أهمها الأزمة التي انفجرت وأحدثت تأزماً بين وزارتي الخارجية الفرنسية والبريطانية، حين كان الوزير البريطاني في فرنسا وتمكنت الباخرة "President wor Filed" من الهروب من الحراسة والانطلاق بما تحويه من مهاجرين يهود على ظهرها[١]، هذا إضافة إلى العلاقات الوطيدة، بين إسرائيل والجمهورية الرابعة الفرنسية التي ساعدت إسرائيل بقوة في برنامجها النووي، بعد أن وقعت فرنسا مع إسرائيل في عام ١٩٥٣ اتفاقية الأبحاث النووية[٢]، وبالفعل تم بناء أول مفاعل نووي إسرائيلي في ديمونة في صحراء النقب بمساعدة فرنسية، كما وصل التحالف الفرنسي البريطاني- الإسرائيلي مداه في مؤامرة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦[٣]، مما ساهم في تدعيم العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية على حساب العلاقات الفرنسية – العربية، ولكن ما هي دوافع التحول في السياسة الفرنسية (إيجابياً) لصالح إسرائيل؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من طرح الأسباب التالية:-

فمن جهة كان الوضع السياسي لفرنسا في انهيار تام في الشرق والغرب على حد سواء، حيث فقدت سوريا ولبنان، وكانت تواجه مشاكل وصعوبات كبيرة في شمال إفريقيا أثناء اندلاع الثورة الجزائرية، وكانت مساندة بعض الأقطار العربية للثورة آنذاك وخصوصاً مصر، يمثل مصدر توتر كبير في العلاقات الفرنسية

---

(٢) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤١١-٤١٢.

(٣) المرجع السابق، ص٤١٢.

(١) محمد عبد السلام كريم، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٢) نجود أحمد، **الموقف الدولي إزاء أزمة الحرب العربية الإسرائيلية عام١٩٦٧**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص٩٦.

(٣) فايز صالح أبوجابر، **القومية العربية و الدول الكبرى**، عمان، الرائد، ٢٠٠٠، ص١٨٢.

- العربية، كما أن العداء المشترك بين فرنسا وإسرائيل للاتجاهات القومية، أدى إلى القطيعة بين فرنسا والوطن العربي بشكل عام ومصر بشكل خاص، ومن ثم رجحت كفة التقارب مع إسرائيل على حساب العرب.

وكانت هناك اعتبارات تتعلق بالمناخ الدولي وتدفع باتجاه تحالف عضوي بين رؤساء فرنسا وإسرائيل على حساب العرب، ففي تلك الفترة اشتد التنافس بين القوتين العظميين ولم تستطع الولايات المتحدة أن تكون القوة الغربية الوحيدة التي تساند إسرائيل. وتعتبر فرنسا في ذلك الوقت أكثر دول أوروبا الغربية ملاءمة للقيام بهذا الدور، بسبب عدائها لمصر لمساعدتها لثورة الجزائر[٤] مما جعل فرنسا تفكر جدياً في التخلص من عبد الناصر (وذلك من وجهة نظر مصلحتها الوطنية) خصوصاً بعد رفض عبد الناصر مطالب وزير الخارجية الفرنسي بينو بإيقاف المساعدات المصرية للثورة الجزائرية[١]، وعندما أعلن الرئيس عبد الناصر في ٦ تموز/يوليو ١٩٥٦ عن تأميم قناة السويس استغلت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل هذا الموقف الخطير، وأعلنوا العدوان على مصر بهدف الاستيلاء على قناة السويس[٢]، وهنا اعتقد أن اشتراك فرنسا بالعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ كان عبارة عن محصلة لنتائج تأثير كل الاعتبارات السابق ذكرها.

استناداً لما تم طرحه سابقاً، يتضح أن مسار العلاقات الفرنسية العربية طوال فترة الخمسينات أخذ بعداً تصاعدياً حاداً وعدائياً واضحاً للقضايا العربية، إلى حد وصفت القيادة الفرنسية الرئيس عبد الناصر بأنه شيطان عبر وسائل الإعلام[٣].

لقد استمر التدهور في العلاقات الفرنسية – العربية حتى عودة ديغول للسلطة عام ١٩٥٨ وقيام الجمهورية الخامسة، حيث بدأت مرحلة جديدة اختلفت في سماتها ودوافعها وظروفها عن السياسة السابقة، وبدأ تحسن تدريجي في العلاقات الفرنسية – العربية وهذا ما كان واضحاً إلى حد ما في الموقف الفرنسي من أحداث حزيران/ يونيو ١٩٦٧[٤].

يمكن القول: أنه طرأ تقارب تدريجي في العلاقات الفرنسية – العربية واتضح ذلك منذ عام ١٩٦٢ أي بعد استقلال الجزائر، لكن لم يكن على حساب إسرائيل فاستمر بيع السلاح لإسرائيل، هذا من جهة ومن جهة أخرى، شهدت الفترة الممتدة من ١٩٦٠-١٩٦٦ ازدياد حجم تصدير السلع الاستثمارية لإسرائيل، واحتلت فرنسا المرتبة الثانية بعد ألمانيا الغربية في استيراد السلع الاستهلاكية من إسرائيل[٥] وهذا يتناقض

---

[٤] لطيفة محمد سالم، **أزمة السويس١٩٥٤-١٩٥٧، جذور.أحداث.نتائج**، الاسكندرية، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص١٥١.

[١] أحمد وهبان، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٥، ص٩٥.

[٢] جلنار النمس، "السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي"، **شؤون فلسطينية**، عدد١١٠، يناير، كانون الثاني١٩٨١، ص١٠٣.

[٣] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين**، مرجع سابق، ص٤١٧.

[٤] نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٦٤.

[٥] يوسف شبل، **تجارة إسرائيل الخارجية**، سلسلة دراسات فلسطينية، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير، عدد٦٠، ابريل١٩٦٩، ص٦١.

مع موقف فرنسا في فترة إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧، حيث رفضت طلب إسرائيل بالانضمام إلى السوق المشتركة حفاظاً على مصالحها وعلاقاتها مع دول المغرب العربي، والتي سوف تتأثر صادراتها من الحمضيات إلى دول السوق في حالة حصول إسرائيل على ميزات أكبر مما تحصل هي عليه[١].

أما على صعيد العلاقات الفرنسية – العربية يمكن القول: بأنه منذ عام ١٩٦٥، بدأ التقارب الحقيقي مع العرب خاصة مصر، وكان أبرز صورة له بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام ١٩٦٣، حيث قام المشير عبد الحكيم عامر بزيارة إلى باريس في تشرين الأول/ أكتوبر١٩٦٥، وأعقب ذلك تقارب على الصعيد الثقافي الاقتصادي، كذلك عادت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وكل من سوريا والأردن والسعودية عام ١٩٦٢ ، ومع العراق عام ١٩٦٣ ،وفي المقابل لم يقم أي مسئول فرنسي بزيارة إسرائيل من ١٩٦٣-١٩٦٦ حيث أخذت أهمية إسرائيل كسوق للسلاح الفرنسي تنخفض، بسبب فتح سوق السلاح الأمريكي أمام إسرائيل[٢].

مما تقدم يتضح أنه قد حدث تقارب في العلاقات الفرنسية – العربية منذ عام١٩٦٦م ويؤكد طبيعة علاقة فرنسا بكل من إسرائيل والعرب، فهي علاقة قائمة على التوازن الذي سارت عليه فرنسا منذ عام ١٩٦٦ لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية من نفط وتجارة وغيره، إضافة إلى مصالحها السياسية من نفوذ وسلطة ودور في المنطقة إلى جانب القوتين العظميين ، إذن يمكن القول بأن الفترة السابقة لعام ١٩٦٧ كانت فترة تأسيسية للسياسة الفرنسية تجاه العالم العربي، وأن انفجار أزمة عام ١٩٦٧ كانت اختباراً فعلياً حقيقياً للدبلوماسية الفرنسية فكيف تعاملت فرنسا مع هذا الاعتداء الإسرائيلي على البلدان العربية في حزيران عام ١٩٦٧ .. هذا ما سوف يتم طرحه في الفصل الثاني عندما نتناول موقف دول السوق الأوروبية من حرب عام ١٩٦٧.

٢ - الموقف الألماني:-

لقد تعاطف الألمان مع الصهاينة منذ ١٩١٧، وهذا ما أوضحه وزير خارجية بريطانيا بلفور لمجلس الوزراء حيث أخبر أعضاءه: "ان الحكومة الألمانية تسعى بكل الوسائل لكسب عطف الصهاينة"[٣]، ورغم ذلك لم تشارك ألمانيا الغربية في إنشاء دولة إسرائيل أو في أي مشروعات غربية لتنظيم الدفاع عن المنطقة، كما أنها لم تتورط في قضية حرب السويس عام ١٩٥٦، إلا أنها لم تستطع استغلال ما تتمتع به من جاذبية لدى الأقطار العربية، كما فشلت في إرساء أساس لسياستها في المنطقة نظراً لظروفها الخاصة ،ومن هنا كان

---

(١) محمد صفوت قابل، "العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة"، **شؤون فلسطينية**، عدد١٩٨، أيلول/سبتمبر، ١٩٨٩، ص٨٢.

(٢) نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٦٤.

(٣) عبد الرحمن صبري، "علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي" في كتاب **الحركة الصهيونية والصراع العربي الإسرائيلي في مائة عام دروس الحاضر وآفاق المستقبل**، مجموعة من الباحثين، معهد دراسات الوحدة العربية، ١٤-١٥مايو/ايار ٢٠٠٠، ص٩٦.

التردد والغموض في السياسة الألمانية والذي جعلها عاجزة عن المبادرة، كما واجهت ألمانيا الغربية صعوبات كثيرة في علاقاتها مع البلدان العربية نتيجة لعدة مواقف اتخذتها ألمانيا الغربية والتي تعتبر مضادة للعرب، ومساندة لإسرائيل والتي بدورها تركت آثاراً كبيرة على تطور العلاقات الألمانية العربية، ومن هذه المواقف منح التعويضات لإسرائيل والاعتراف بها دبلوماسياً، وصولاً إلى قطع العلاقات بين ألمانيا الغربية والدول العربية عام ١٩٦٥[١]، وسيتم تناول هذه المواقف فيما بعد، ولكننا نود أن نوضح قبلها أسباب اتخاذ ألمانيا الغربية لهذا المواقف، فمواقف الألمان وسياساتهم تجاه المنطقة العربية تعد ردة فعل للتقارب العربي مع ألمانيا الشرقية(الديموقراطية)، فهي من جهة عليها مواجهة استحقاقات المشاكل التي خلفتها النازية، ومشاكل العلاقات بين الشرق والغرب ومشاكلها مع الدول الغربية، خاصة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن جهة أخرى عليها مواجهة مشكلة تقسيم ألمانيا ومصير وحدة البلاد.

يُعتقد أن ألمانيا اتخذت المواقف السابقة تجاه العرب نتيجة لهذه الأسباب، إضافة إلى مبدأ "هالشتين"، والذي ينص على أن إقامة أي علاقة مع جمهورية ألمانيا الديموقراطية (الشرقية) من قبل دولة ثالثة تعتبر عمل غير ودي، ويعطي لألمانيا الاتحادية (الغربية) الحق في فرض عقوبات تصل إلى قطع العلاقات مع الدولة الثالثة[٢]، ومن خلال هذا المبدأ نجحت ألمانيا الغربية في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول يقارب المائه، ولم يكن لتلك الدول بطبيعة الحال علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية، وارتباطاً بهذا المبدأ قطعت ألمانيا الغربية علاقاتها الدبلوماسية مع يوغوسلافيا عندما أقامت الأخيرة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية وذلك على سبيل المثال لا الحصر[٣]. وبخصوص قضية التعويضات، لقد طالب اليهود الألمان بتعويضهم عن الضحايا اليهود الذين سقطوا على أيدي النازية، وأعلنت ألمانيا عن استعدادها للاستجابة لطلبات المنظمات الصهيونية بتقديم التعويضات لليهود، وكان ذلك تعبيراً عن مصلحة ألمانيا الغربية في تدعيم وجود إسرائيل، بوصفة حلاً للمشكلة اليهودية التي تفجرت بعنف في أوروبا منذ القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، ففي مارس عام ١٩٥١م أعلنت إسرائيل أنها الدولة التي تمثل "الشعب اليهودي"، ولذا يحق لها الحصول على تعويضات عن تضرر اليهود على يد النازية في أوروبا[١]، وفعلاً تم التوقيع في أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ على اتفاقية لوكسمبورغ*، وثم الاعتراف بإسرائيل من قبل أديناور مستشار ألمانيا الغربية "الاتحادية"، وتم فيها دفع التعويضات لإسرائيل[٢] ولقد حدد أديناور توقيع الاتفاقية بالإضافة

---

[١] نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٤٨.

[٢] سامي مسلم، **صورة العرب في صحافة ألمانيا الإتحادية**، أطروحة دكتوراه منشورة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص٥٥.

[٣] ليلى موسى، أحمد وهبان، **حلف شمال الأطلنطي، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصلحة، ١٩٤٥-٢٠٠٠**، الإسكندرية، الجامعة الجديدة، ٢٠٠١، ص٢٠٦-٢٠٧.

[١] عبد الرحمن صبري، مرجع سابق، ص٢٩٨.

* للمزيد أنظر: وجيه عتيق، **السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية، ١٩٥٢-١٩٦٥**، القـاهرة، دار النهـضة، ١٩٩٠، ص ص ٣٤٧-٣٥١.

[٢] سامي مسلم، مرجع سابق، ص٥٥.

إلى جانبها "الأخلاقي"، بالسعي إلى إعادة التأهيل للتحرر والاندماج بالغرب[٣]، وهذا يبرهن على رغبة ألمانيا في حل مشاكلها مع دول الغرب الأمر الذي يحتم على ألمانيا دفع ما عليها من استحقاقات تجاههم.

كما تعهدت ألمانيا بدفع ٣٠٠٠ مليون مارك لإسرائيل لتوطين نصف مليون يهودي هاجروا إلى إسرائيل، ونص الاتفاق على تقديم ألمانيا الغربية ٦٠ قطعة بحرية للأسطول التجاري الإسرائيلي، كما قدمت مشروعات الري وخطوط المياه وإقامة الطرق وشبكات الاتصالات والبنية الأساسية[٤].

وكان بدء تنفيذ برنامج التعويضات السابق ذكره في عام ١٩٥٣، قد ساعد إسرائيل على تخطي أزمتها وتقوية صناعاتها، وأسهم في الوقت نفسه برفع قدرة إسرائيل على استيعاب المزيد من المهاجرين[٥]، ولقد شكلت المساعدات الألمانية في عام ١٩٥٤ ما يعادل ٣٠% من الموارد الإسرائيلية في ذلك العام[٦]. وعليه يمكن اعتبار التعويضات الألمانية ركيزة أساسية في تطور الاقتصاد الإسرائيلي.

وفي عام ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي على مصر، أعلنت ألمانيا تأييدها التام لقرارات الهيئة الدولية التي أدانت العدوان على مصر، بالرغم من أنها لم تكن آنذاك عضواً في الأمم المتحدة، وقد طالب المتحدث الرسمي باسم الحكومة الألمانية في بيان صريح له بالوقف الفوري للعدوان المسلح على الأراضي المصرية وقناة السويس، وانسحاب القوات المعتدية دون قيد أو شرط، كما أدان المستشار الألماني أديناور العدوان على مصر أمام الصحافة العالمية من العاصمة الفرنسية باريس، ففي الأيام الأولى من شهر نوفمبر ١٩٥٦ و صل المستشار الألماني باريس، لبحث تطورات الأزمة في الشرق الأوسط مع فرنسا و خرج من الاجتماعات وعبر عن رأيه بضرورة قبول الفرنسيين و الإنجليز فوراً وقف إطلاق النار، ومغادرة الأراضي المصرية في أسرع وقت كما أعلن متحدث باسم الحكومة الألمانية في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ بأن موقف حكومته من أزمة السويس ينطلق من الحياد التام بين الأطراف المتنازعة، وفي عام ١٩٥٧ قررت ألمانيا الغربية دفع التعويضات لإسرائيل، وافترضت أن الأقطار العربية ستحافظ على علاقاتها معها لضمان الروابط الاقتصادية و التكنولوجية القائمة بين الطرفين[١].

وفي عام ١٩٦٥ كشف النقاب عن صفقة الأسلحة الألمانية لإسرائيل[٢]، كما أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين بون وتل ابيب، إلا أن أخطر ما انطوت عليه التعويضات هو قيام ألمانيا الغربية ببناء الصناعات الحربية الإسرائيلية، وذلك بفضل المعونات الفنية والمادية التي قدمتها لإسرائيل، وبخاصة منذ عام ١٩٦٠، وذلك بمقتضى اتفاق سري بين أدينار وبن غوريون بتكليف وضغط من الولايات المتحدة[٣].

---

[٣] المرجع السابق، ص٥٦.

[٤] عبد الرحمن صبري، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

[٥] جلنار النمس، مرجع سابق، ص١٠٣-١٠٤.

[٦] عبد الرحمن صبري، مرجع سابق، ص٢٩٨.

[١] وجيه عتيق، مرجع سابق، ص١٣٠.

[٢] نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٤٩-٥٠.

[٣] عبد الرحمن صبري، مرجع سابق، ص٣٠٠.

أما على الصعيد الاقتصادي وبعد محاولات إسرائيل الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة فقد أيدت ألمانيا محاولات إسرائيل الانضمام للسوق، وكانت ألمانيا أكثر دول السوق تجارة مع إسرائيل ودعمتها اقتصادياً بمنحها ١٦٠ مليون مارك ألماني سنوياً(٤)، ولكن نظراً لرفض إيطاليا إنضمام إسرائيل من أجل حماية إنتاجها من الحمضيات من ناحية، وعدم رغبة دول السوق، وخصوصاً فرنسا من تدهور علاقاتها مع الدول العربية من ناحية أخرى، تم تجميد النظر في الطلب المشار إليه(٥)، ويفسر البعض أن كل ما حصلت عليه إسرائيل على الصعيد العسكري والتجاري من ألمانيا، كان بسبب عقدة الذنب لدى الشعور الألماني(٦).

ولقد نجم عن صفقة الأسلحة والعلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وألمانيا رد فعل عربي، تم باعتراف العرب بجمهورية ألمانيا الديموقراطية (الشرقية)، وكان رد فعل ألمانيا الاتحادية قطع العلاقات مع مصر عام ١٩٦٥ تطبيقاً لمبدأ هالشتاين(١).

نستنتج مما سبق، أن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين ألمانيا والأقطار العربية بدأت تضمحل تدريجياً طيلة الستينيات، في المقابل تطورت العلاقات الألمانية الإسرائيلية في مجال التسليح حتى حلول حرب عام ١٩٦٧، فكيف أصبحت العلاقات الألمانية العربية إبان حرب عام ١٩٦٧ وما بعدها؟ هذا ما سوف تتناوله الدراسة بالرصد والتحليل في الفصول اللاحقة.

٣ - الموقف الإيطالي: -

تعتبر إيطاليا أول دولة وأجبرت على تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن النظام الإيطالي الجديد لم يقاوم هذه التصفية التي تمت بسرعة إضافة إلى أن هذه الخطوة حظيت بتأييد الرأي العام الإيطالي(٢)، كما أنه من الثابت أن إيطاليا أحجمت عن المشاركة في أي من المشروعات الأوروبية لتنظيم الدفاع الغربي عن الشرق الأوسط، ولم تشارك مباشرة في الخطوات التي اتخذتها القوي الكبرى والتي أدت إلى إنشاء إسرائيل(٣).

بعبارة أخرى يمكن القول بأن إيطاليا ومنذ البداية كانت غير راغبة أو غير قادرة على تأكيد وجود سياسي لها في المنطقة.

ومنذ نشأة السوق الأوروبية المشتركة فعلياً ١٩٥٨ كان الموقف الإيطالي من محاولات إسرائيل للانضمام لعضوية السوق رافضة بشكل دائم، حيث عارضت أن يتعدى الارتباط مع إسرائيل اتفاقية تجارية لمدة سنة قابلة للتجديد، وكان هذا الموقف المتحفظ تجاه العلاقات مع إسرائيل نتيجة تخوفها من إيجاد منافس

---

(٤) محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص٨٢.

(٥) يوسف شبل، مرجع سابق، ص٦٠-٦١.

(٦) محمود اللبدي، "التضامن العالمي والانفتاح الأوروبي على القضية الفلسطينية"، **شؤون فلسطينية**، عدد٩٩، شباط/فبراير ١٩٨٠،ص٧١.

(١) جمال الدين بيومي، "مصر والإتحاد الأوروبي{الواقع و الأفاق}" **السياسة الدولية**، عدد١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٩٥.

(٢) Piere Rondot, Western Europe and the Middle East, in : **Political Dynamics in the Middle East**, op.cit, p.454 .

(٣) نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٤٧-٤٨.

لمنتجاتها في دول السوق، فإيطاليا بدأت في تطوير صناعة للأسمدة خاصة بها، وتوسعت في إنتاج البيض والدواجن والحمضيات وهي من سلع التصدير الإسرائيلية فبعد عام ١٩٦٢، طالب مندوب إيطاليا الاقتصار على عقد اتفاق تجاري لمدة سنة مع إسرائيل يمكن تجديده، وحق كل الطرفين في إنهاء مفعول تلك الاتفاقية عن طريق الإبلاغ إلى الطرف الآخر رغبته هذه قبل ثلاثة شهور من انتهاء أجلها السنوي[٤].

إذن ظروف إيطاليا وخروجها الاستعماري المبكر من الوطن العربي، وتأكيد الرأي العام الإيطالي لذلك، ومصالحها الاقتصادية هي التي كانت وراء اتخاذها لهذه المواقف الرافضة لانضمام إسرائيل للسوق المشتركة

٤ - مواقف دول البينلوكس (بلجيكا ، وهولندا ، ولوكسمبورغ):-

موقف بلجيكا:-

لقد كان وزيرها الأول بول هنري سباك (Paul Henri Spaak)، قد قبل بعد أن عارض مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة، على مضض تصويت بلده على توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين إلى دولتين، وكان ذا بعد نظر، حيث أشار في ٣ حزيران/يونيو ١٩٤٨ (عند مناقشة مجلس الشيوخ موازنة وزارة الخارجية إلى الخطر الذي تمثله الدولة اليهودية على العالم العربي)، قائلاً: "إنني مقتنع بأن إنشاء دولة يهودية مع هجرة غير محدودة لليهود يمثل بالنسبة للعالم العربي مسألة حساسة جداً وخطيرة، لأنه من الأكيد أن اليوم الذي تصبح فيه فلسطين يهودية مكتظة باليهود ستظهر نزعة أولية: التوسع في فلسطين العربية، ثم نزعة أخرى، إذا استمرت الظاهرة في التوسع على حساب البلدان العربية"[١].

وبضغط من بول هنري سباك ترددت بلجيكا طويلاً قبل اعترافها بإسرائيل، في حين كان في المقابل هناك أنصار أكثر توجها للاعتراف السريع مثل الحزب الليبرالي والحزب الشيوعي،لذا عندما قررت إسرائيل في أيار/مايو ١٩٤٩، طلبها الانضمام إلى الجمعية العامة، امتنعت بلجيكا عن التصويت، وبين المندوب البلجيكي بالفعل، أن تدويل الأماكن المقدسة ومصير اللاجئين العرب وتعيين حدود الدولة اليهودية لم تجد لها حتى اليوم حلاً.

لقى هذا الامتناع في الأوساط الكاثوليكية وصحيفة Libre Belgigue ترحيباً ومباركة، بينما انتقدته بشده الصحافة البلجيكية الموالية للصهيونية، كالصحافة الليبرالية أو الشيوعية، وكذلك أعضاء لجنة الشئون الخارجية في المجلس النيابي، وتم الاعتراف رسمياً بإسرائيل من قبل بلجيكا من الناحية القانونية في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، مع هولندا ولوكسمبورغ، وحرصت وزارة الخارجية على بيان أن "الحكومة البلجيكية لا تتوخى الحكم سلفاً في قرارها الاعتراف قانوناً بهذه الدولة على حدود الإقليم الذي ستمارس سيادتها فيه[٢]"، وهذا يعني أن بلجيكا لا توافق على توسيع إقليم إسرائيل بعد عام ١٩٤٨، أو أنها سوف تتخلى عن موقعها التقليدي بالنسبة لتدويل القدس، إضافة إلى ذلك فإن بلجيكا ستجعل من مسألة كهذه فكرة تعود إليها

---

[٤] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص٨٢.

[١] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين منذ الحروب الصليبية حتى اليوم** ، مرجع سابق، ٤١٢-٤١٣.

[٢] المرجع السابق، ص٤١٣.

دائماً في منظمة الأمم المتحدة خلال عام ١٩٥٠م، وتقدمت بلجيكا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠م بمشروع حول القدس مبنى على مبدأ الجسم المنفصل الذي دافع عنه الفاتيكان، ولكن المشروع البلجيكي لم يحصل على الأكثرية اللازمة، حيث أيده ثلاثون صوتاً وعارضه ثماني عشر دولة، وامتنعت ثماني دول عن التصويت، وعارضته أمريكا والاتحاد السوفيتي، وبهذا فشل المشروع البلجيكي(١).

من الواضح أن الموقف البلجيكي الرسمي يختلف تماماً عن الموقف الحزبي ممثلاً في الاشتراكيين والليبراليين والشيوعيين، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الموقف الرسمي كان مسانداً بل ومبنياً على موقف الفاتيكان تجاه الأماكن المقدسة، وخاصة القدس، إضافة إلى بعد النظر الذي كان يتمتع به الوزير الأول هنري سباك، الذي رأي في إقامة الكيان الصهيوني سبباً في إحداث أزمة في المستقبل بين العرب وإسرائيل، كما أن التركيز على المسيحية حول القدس له مدلولاته، وهو أن بعض الدول خاصة اللاتينية لا يروق لها السيطرة على تلك الأماكن المقدسة من قبل اليهود أو غيرهم، فكل ما يعنيهم هو حرية العبادة للمسيحيين، في المقابل إن الأحزاب السابق ذكرها كانت أكثر اهتماماً بمستقبل إسرائيل منهم بمصير الفلسطينيين، وفي النهاية تم الاعتراف الرسمي القانوني، من قبل بلجيكا بإسرائيل، وأعتقد أن ذلك كان بسبب الضغوط الأمريكية عليها الأمر الذي أدى إلى رضوخها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الموقف البلجيكي من الصراع على الصعيد الاقتصادي يعد مؤيداً لانتساب إسرائيل للسوق الأوروبية، وتعتبر بلجيكا الدول الثانية في السوق الأوروبية التي تستورد من إسرائيل(٢)، وتمثل المركز الثالث بعد ألمانيا وهولندا بالنسبة لتصدير السلع الاستثمارية لإسرائيل(٣).

موقف هولندا ولكسمبورغ :-

لقد اعترفت الدولتان بإسرائيل في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ مع بلجيكا(٤)، إلا أنه لم يكن لهاتين الدولتين في الفترة من ١٩٤٥ حتى١٩٦٧ دور مهم في قضية الصراع العربي الإسرائيلي. ورغم أن السياسات الخارجية لدول أوروبا الغربية، باستثناء بعضها تشترك بسمات مشتركة وهي: عدم وجود التزامات سياسية مباشرة في المنطقة، ومن هنا فإن المصالح الأوروبية الأساسية هي مصالح اقتصادية، مع أنه في الحقيقة تحوز بعض الدول الأوروبية مثل (بلجيكا وهولندا سويسرا والدول الاسكندنافية) على نفوذ سياسي محدود، إلا أن أهميتها الحقيقية تبرز على المستوى الثقافي والاقتصادي وهذا بعكس دول أوروبية أخرى تورطت سياسياً بدرجة أكبر في المنطقة العربية مثل فرنسا وبريطانيا بسبب قضايا تصفية الاستعمار في مصر وسوريا وشمال أفريقيا والخليج، حيث أنه استغرق بالنسبة لفرنسا حتى منتصف الستينيات وبالنسبة لبريطانيا حتى نهاية الستينيات، وحتى بداية السبعينات في الخليج(١).

---

(١) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين**، مرجع سابق، ص ٤١٣- ٤١٤.

(٢) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٥٧-٥٨.

(٣) يوسف شبل، مرجع سابق، ص٦١.

(٤) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين**، مرجع سابق، ص٤١٢-٤١٣.

(١) نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٤٦.

أما على المستوى الاقتصادي وقضية اعتراف هولندا بإسرائيل، عبر عنه وزير خارجيتها في ٣٠ أب/ أغسطس ١٩٦٧ قائلاً: "أن هناك أسباباً سياسية تحدد موقف هولندا من انتساب إسرائيل للسوق، فهولندا لا تريد أن تعتبر متدخلة بشكل مباشر أو غير مباشر في الصراع العربي الإسرائيلي، كذلك فهي لن تصوت على انتساب إسرائيل للسوق، وإن كل ما توافق عليه هو تعديل الاتفاق التجاري معها دون أن يصل إلى مستوى الانتساب"[٢]، ولقد اختلف موقف لكسمبورغ عن هولندا، حيث أن لوكسمبورغ تؤيد انتساب إسرائيل للسوق الأوروبية المشتركة[٣].

نستنتج مما سبق أن هولندا ولوكسمبورغ لم يكن لديهما دور سياسي كبير، وإن كان فهو محدود جداً، نظراً لحجم تلك الدول الصغيرة بالنسبة لبريطانيا أو فرنسا، وهذا ما يفسر أن الدول الصغير عادة لا تهتم بأمور السياسات العليا مثل الدول الكبرى، وغالباً ما تتبع الدول الصغيرة الدول الكبيرة في القرارات الدولية، فالأمر لا يعينها كثيراً بقدر ما يهمها مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ما سبق يعبر عن مواقف دول البنلوكس الثلاثة حتى قبل عام ١٩٦٧م، أما عن مواقفهم في عام ١٩٦٧م وما تلاها من أحداث وعن كيفية تلك المواقف، هل بقيت كما هي أم تغيرت، هذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الأول من الفصل الثاني.

---

[٢] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٥٨.

[٣] المرجع السابق، ص٥٧.

الفصل الثاني

مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي/الإسرائيلي من عام ١٩٦٧-١٩٧٣

مقدمة:

- المبحث الأول: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه أزمة الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧ وتداعياتها.

أولاً: حرب عام ١٩٦٧.

ثانياً: موقف الأمم المتحدة من حرب عام ١٩٦٧.

ثالثاً: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه حرب عام ١٩٦٧.

رابعاً: الموقف الموحد لدول السوق المشتركة تجاه حرب عام ١٩٦٧.

- المبحث الثاني: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه أزمة الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣ و تداعياتها.

أولاً: أهداف الحرب من وجهة نظر الأطراف العربية المشاركة فيها.

ثانياً: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة من حرب عام ١٩٧٣.

ثالثاً: الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية المشتركة من حرب عام ١٩٧٣.

مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من عام (١٩٦٧-١٩٧٣)

مقدمة:

إن المتتبع للموقف الأوروبي خاصة دول السوق المشتركة تجاه منطقة الشرق الأوسط، بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ يجد أنها قد انطوت على نفسها حتى فترة عام ١٩٦٧م، و ذلك بعد انسحاب دولتي الاستعمار التقليدي المتمثل في فرنسا وبريطانيا، تاركة المجال للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي لملء الفراغ رغم أن انجلترا احتفظت ببعض المواقع في منطقة الخليج العربي إلا أنها انسحبت منها في عام ١٩٧١م.

ولو نظرنا إلى سياسة هذه الدول سواء أكانت الرسمية منها أو الرأي العام بشكل عام قبل عام ١٩٦٧م يتضح أنهما يميلان إلى تأييد إسرائيل إلى حد كبير وذلك لعدة اعتبارات منها القرابة الأيديولوجية والاقتصادية مع أوروبا، ومنشأ مواطنيها، وشعور الأوروبيون بعقدة الذنب تجاه اليهود والدور الذي قامت به الجماعات اليهودية في أوروبا، إضافةً إلى أن إسرائيل تمثل في نظر الغرب نظاماً ليبرالياً غربياً، فضلاً عن الموقع الإستراتيجي لإسرائيل واعتبار الغرب لها كموقع متقدم في منطقة الشرق الأوسط سيكون بمثابة الحارس أو الضامن للمصالح الغربية في المنطقة، كل ما سبق جعل الدولة العبرية تحظى باهتمام بالغ من الغرب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم ينل العرب حتى عام ١٩٦٧، ذلك الاهتمام غير أنه اعتباراً من عام ١٩٦٧م فصاعداً، بعد أن تغلبت المصلحة على الصداقة عند شعور الأوروبيين بالتهديد الفعلي لمصالحهم، و بعد اطمئنانهم على ربيبتهم "إسرائيل" و استقرارها في المنطقة، بدأ الانعطاف و التغيير في مسار السياسات الخارجية الأوروبية وخاصة عقب حرب عام ١٩٧٣ وهذا ما ستوضحه الدراسة في هذا الفصل في ضوء مبحثين:المبحث الأول: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة من حرب عام ١٩٦٧ وتداعياتها، وسيتناول هذا المبحث أولاً: حرب عام ١٩٦٧، وسيتطرق إلى أهداف إسرائيل من شن هذه الحرب، ومقدماتها، ومجرياتها ومن ثم نتائجها، وثانياً سيستعرض المبحث موقف الأمم المتحدة من حرب عام ١٩٦٧، وثالثاً: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه حرب ١٩٦٧، ورابعاً: الموقف الموحد لدول السوق المشتركة من حرب ١٩٦٧.أما المبحث الثاني: فلقد جاء بعنوان مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه حرب عام ١٩٧٣، وتداعياتها، وسيتناول هذا المبحث أولاً: أهداف الحرب من وجهة نظر الأطراف العربية المشاركة فيها والإعداد لها، ومجرياتها ومن ثم نتائجها وثانياً: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة من أزمة حرب عام ١٩٧٣، وثالثاً: الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية المشتركة من حرب عام ١٩٧٣.

المبحث الأول: - مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الحرب العربية الإسرائيلية عام١٩٦٧ وتداعياتها

أولا: حرب عام ١٩٦٧:-

منذ انتهاء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، لم تحقق إسرائيل سوى القليل من أهدافها التي يمكن حصرها في فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، إضافة إلى أن عدوان ١٩٥٦م جعل إسرائيل تعاني من مشاكل استراتيجية غير محلولة بحيث بقيت سوريا و الأردن خارج دائرة القتال، ولم يكن أمام إسرائيل أي مبرر لاحتلال مرتفعات القنيطرة في الهضبة السورية أو الضفة الغربية مما يعني أن إسرائيل ستنتظر عشر سنوات أخرى لتنفيذ مخططاتها[١].

وهنا تتطلب الدراسة عرض لأهم الأهداف الإسرائيلية لشن الحرب:-

- **تنفيذ مخططات التوسع**: وذلك باحتلال المزيد من الأراضي من أجل توفير مساحات الأراضي تلبي حاجات المستقبل، حيث كان هناك قناعة لدى قادة إسرائيل بعدم كفاية الأراضي التي تم اغتصابها عام ١٩٤٨م[٢].
- **فتح مضائق تيران**: التي أمر الرئيس عبد الناصر بإغلاقها، حيث اعتبرت إسرائيل إنهاء حصار المضائق هدفاً رئيسياً، وفسر على أنه محاولة خنق، والدول ذات السيادة لا يحق لها أن ترضى بخنق الدولة[٣]، كما اعتبر رئيس الوزارة الإسرائيلية ليفي أشكول إغلاق المضائق "خرقاً واضحاً للقانون الدولي واعتداء على إسرائيل"، ونقلت اليونايتد برس أن إسرائيل ستحارب لفتح القناة[٤].
- **تحويل مياه نهر الأردن**: حيث عملت إسرائيل على إقامة مشاريع مائية لتحقيق أقصى استغلال للمياه المتوفرة، وكان من ضمنها مشروع بحيرة الحولة الذي تم في الخمسينيات، ومشروع تحويل مياه نهر الأردن الذي أصبح معروفاً لدى العرب عام ١٩٦٣م، واحتجت الدول العربية على ذلك المشروع، ودعا الرئيس عبد الناصر لعقد قمة عربية لدراسة الوضع، وتم عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في كانون الثاني/يناير١٩٦٤، و خرج القرار بتحويل مياه تهر الأردن عبر مرتفعات الجولان لتعبر شرق الأردن عبر قناة تصب من جديد في مجرى النهر، و لكن إسرائيل قامت بضرب أي إنجاز على الأرض يسعى لتحويل مجرى النهر، وبدأت تفكر في العمل على السيطرة على منابع نهر الأردن لتبقى المياه في مأمن من التهديد العربي[١].
- **إنهاء العمل الفدائي المسلح**: لقد اعتبرت إسرائيل العمل الفدائي سبباً رئيسياً في حرب ١٩٥٦م، و أنه توقف نتيجة لها، ولكنه اندلع ثانية بعد ١٩٦٥م و أخذ يتصاعد، وكانت حجة إسرائيل الأساسية

---

[١] عبد الستار قاسم، غازي الربابعة، "الحروب العربية - الإسرائيلية" في كتاب **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، جواد الحمد، محرر، ط١، عمان، دار البشير، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧، ص٢٨٨.

[٢] المرجع السابق، ص٢٨٨.

[٣] ابرهام وغنر، **القرار الإسرائيلي، دراسة للقرار الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧-١٩٧٣**، ترجمة ميخائيل الخوري، ط١، بيروت، دار القدس، ١٩٧٨، ص١٢٥.

[٤] الهيثم الأيوبي، "إغلاق مضائق تيران - السبب والذريعة"، **شؤون فلسطينية**، عدد٢٢، حزيران/يونيو١٩٧٣، ص٣٥.

[١] عبد الستار قاسم غازي الربابعة، مرجع سابق، ص٢٨٩.

في ارتكابها حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م[٢] ومن الجدير بالذكر أن هذا التصاعد قد بدأ خاصة بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤م في اجتماع القمة العربية في الإسكندرية[٣].

- **التدهور الأمني على الجبهة السورية**: حيث وقع صدام مسلح على الحدود الإسرائيلية السورية في نيسان/ ابريل١٩٦٧م واشترك فيه الطيران والدبابات والمدفعية وبدأت الأزمة بالتصاعد ابتداءاً من يومي ١١ و١٢ مايو بالتهديدات الإسرائيلية لسوريا بالغزو، واحتلال دمشق إضافة إلى إسقاط النظام السوري[٤].

مقدمات الحرب

بدأت إسرائيل - في بداية عام ١٩٦٦ - بالحصول على صفقات كبيرة من الأسلحة، وقد قامت القيادة الموحدة * بإجراء دراسات لهذه الصفقات وما يمكن أن ينتج عنها، وقد وضعت القيادة الموحدة ثلاثة احتمالات، وكان الاحتمال المهم من هذه الاحتمالات هو قيام إسرائيل بشن حرب على العرب لتدمير قواتهم المسلحة وإيقاف نموها منذ بداية صيف ١٩٦٦م ولغاية ثلاثة سنوات أو خمس على أكثر تقدير، ويبدو أن القيادة الموحدة كانت تخطط شيئاً والقيادة السياسية شيئاً آخر، حيث جرى التوقيع على اتفاق عسكري ثنائي بين مصر وسوريا في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٦م كما اجتمعت القيادة السياسية بين مصر والعراق في ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٧ وانضم العراق لهذه الاتفاقية، وبدأ بإرسال قواته إلى الجبهة الأردنية، دون استشارة القيادة الموحدة التي لم تؤخذ بعين الإعتبار، وتم الإعداد للمعركة من خلال الصحافة والإذاعة، ورغم أن القيادة الموحدة أعدت التوصيات اللازمة لافشال مخططات العدو، ولكن الخلافات العربية حالت دون ذلك وبدأت التحرشات الإسرائيلية، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٦م هاجم الإسرائيليون قرية السموع بالخليل بحجة ضرب وتأديب الفدائيين الفلسطينيين الذين يهاجمون مواقع إسرائيلية، وأدى ذلك إلى قتل حوالي (٢٠٠) شخص، فضلاً عن هدم العديد من المنازل، كما قامت طائرات إسرائيلية بإسقاط طائرتين مصريتين في سيناء، وأسقطت ست طائرات سورية على الجبهة السورية[١].

وكان القادة الإسرائيليون يتظاهرون بالرغبة في حل القضية سلمياً وفي الوقت نفسه كانت الاستعدادات للحرب جارية على قدم و ساق لمهاجمة سورية، حيث أعلنت وزارة الدفاع الاسرائيلية التعبئة

---

[٢] غازي حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٣-١٩٨٨**، دمشق، دار دانية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٣، ص١٠٨.

[٣] Sami Mussallam, "Diplomatic History of the Middle East, Diplomacy and Conflict Resolution in the Middle East", Palestinian Academic society for the study of International Affairs-Jerusalem,p.5 **http://www.pasia-org/seminars/97/Diplomacy/4.htm**

[٤] فوبليكوف وآخرون، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧-١٩٧٠**، ج٢، موسكو، دار التقدم، ص١٣١.

* تم إنشاؤها على أثر انعقاد مؤتمر للزعماء العرب في القاهرة في ١٢تشرين الثاني/نوفمبر١٩٦٤لتعمل على إنشاء وتنسيق الوسائل المركزية المشتركة لمواجهة أي تهديد من جانب اسرائيل وكانت تحت قيادة الفريق علي علي عامر، أنظر: أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص٨٥.

[١] عبد الستار قاسم وغازي الربابعة، مرجع سابق، ص٢٩١-٢٩٢.

العامة يوم ١ حزيران مما يؤكد عزم اسرائيل على شن الحرب ونتيجة لتصاعد حدة التوتر على الجبهة السورية و مع استمرار العمل في مشروع تحويل مياه نهر الأردن حصلت الحكومة على موافقة من اللجنة الأمنية للكنيست للتحرك عسكرياْ ضد سوريا و ذلك في ١٩ أيار ١٩٦٧م[٢]، الأمر الذي أثار مصر وأعلنت أنها تلتزم باتفاقية الدفاع المشترك بينها وبين سوريا في عام ١٩٦٧م وبالفعل بدأت مصر وسوريا والأردن في يونيو١٩٦٧م بحشد قوّاتها على الحدود الإسرائيلية[٣]، وبدأ العرب يطلقون التهديدات ضد إسرائيل، والوعود للشعوب العربية بتحرير فلسطين، في الوقت الذي كانت إسرائيل تستغل هذه التهديدات لاستدرار تعاطف الرأي العام العالمي لصالحها.

مجريات حرب عام١٩٦٧م:

استمر التصعيد من الجانب العربي، ولم تلبث الأحداث أن تتابعت بشكل متسارع بعد استيلاء مصر في ٢١ مايو/ أيار على مراكز قوات الطوارئ الدولية* في شرم الشيخ، بعد أن طلبت من يوثانت U_thant الأمين العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية وأعلن "الرئيس عبد الناصر" في اليوم التالي (٢٢ مايو) قراره بإغلاق خليج العقبة ومضائق تيران أمام السفن الإسرائيلية[١] ونتيجة لازدياد التوتر بدأت القوات العربية الراغبة في مساندة مصر في الوصول إليها مثل القوات السودانية والكويتية، وعقد الأردن مع مصر اتفاقية دفاع مشترك يلتزم بموجبها بمحاربة إسرائيل حال نشوب الحرب[٢].

وفي صباح ٥ حزيران ١٩٦٧م عند الساعة السابعة والنصف قامت الطائرات الإسرائيلية بهجوم خاطف على القواعد الجوية المصرية واستطاعت تدمير عدد كبير من الطائرات وهي جاثمة على الأرض كما ألحقت أضرار كبيرة بالمطارات المصرية[٣].

وتزامن القصف الجوي مع تدفق القوات الإسرائيلية إلى ساحل غزة وسيناء، حيث اشتبكت هذه القوات مع قوات جيش التحرير الفلسطيني في ساحل غزة، وواجهت مقاومة عنيفة، و مع الجيش المصري في سيناء، ورغم استبسال الجيش المصري إلا أنه لم يستطع الصمود لانكشافه أمام الطيران الإسرائيلي،

---

[٢] المرجع السابق ، ص٢٩٢.

[٣] Gray Tuchman, 101:"The six Day war", April 15-2002 Posteld: 11:30A.MEDT(1530 GMT), CNN.com/word, **http://archives:CNN.com .**

* وضعت قوات الطوارئ الدولية في سيناء في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م بعد أن أجبرت كل من فرنسا و بريطانيا و اسرائيل على الخروج من مصر بضغط من الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة الأمريكية بهدف حماية و إرساء السلام، أنظر:

Alan James,"UN Peacekeeping and the Arab-Israeli conflict", Diplomacy of conflict Resolution in the Middle East (op.cit).p.8

[١] محمود منسي، **فرنسا وإسرائيل**، القاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٩٤م، ص٢٢٢ وأيضاً إبراهيم ميرغني، "الصراع **الإقليمي في منطقة البحر الأحمر**"، **سلسلة أوراق استراتيجية (البحر الأحمر)**، **المعطيات الاستراتيجية والمضامين الأمنية**، ط١، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، إبريل١٩٩٨م، ص٤٤.

[٢] عبد الستار، الربابعة، مرجع سابق، ص٢٩٣.

[٣] Gray Tuchman, (op.cit),P.1

فاستشهد منهم الآلاف و أسر آلاف آخرون[٤]، ويقدر البروفيسور "كينيــث ســتين" Kenneth stein أســتاذ الدراسات الشرق أوسطية والإسرائيلية أن ضحايا الجانب العربي بلغ قرابة ٢٥,٠٠٠ ضحية[٥].

بناءً على ما سبق يمكن القول: بأن المعركة مع مصر قد حسمت خلال الساعات الأولى من الهجــوم الإسرائيلي، وانتهى الوضع على الجبهة الأردنية إلى نفس المصير، حيث دمرت معظم الطــائرات الأردنيــة على أرض المطارات وبقيت القوات الأردنية المتواجدة غرب النهر دون غطاء جوي، ودار قتال بري محدود في منطقتي القدس وجنين، وانهار الجيش ظهر اليوم الثاني، وتراجع شرقاً نحو خط الدفاع الثاني وهــو نهــر الأردن، أما على الجبهة السورية فقد تعرضت المطارات والطائرات السورية لهجوم إســرائيلي جــوي عنــد الظهر تقريباْ، وألحقت بها خسائر جسيمة، وكان القتال البري محدود بسبب تشتت القوات الإســرائيلية علــى عدد من الجبهات، وبعد إنهاء إسرائيل لمهامها على جبهتي مصر والأردن كثفت هجومهــا علــى مرتفعــات الجولان واستطاعت أن تتسلق المرتفعات وتحتلها في اليوم السادس للحرب[٦].

نتائج حرب عام ١٩٦٧م: -

١. احتلت القوات الإسرائيلية صحراء سيناء، و الضفة الغربية و مرتفعات الجولان الــسورية، وأعيــد فــتح مضائق تيران[١]، وبمعنى آخر لم يعجز الجانب العربي عن دحر إسرائيل فحسب، بل عجز عن الدفاع عمــا بحوزته، وهكذا بدل أن يتحرر الجزء من أرض فلسطين الذي أقيمت إسرائيل عليه، وقع الجزء الآخر في يد الدولة الغاصبة و احتل جيش إسرائيل أراضي عربية أخرى[٢].

٢. تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين و السوريين، حيث نزح مئات الآلاف من الفلــسطينيين إلــى شــرق الأردن و هرب أغلب سكان مرتفعات الجولان الذين قدّر عددهم حينه بحوالي ثمانين ألف نسمة، لم يبــق منهم إلا سكان خمس قرى فقط[٣].

٣. سيطرة إسرائيل على مياه نهر الأردن، حيث أن احتلالها لمرتفعات الجولان أدى إلــى ســيطرتها علــى منابع نهر الأردن[٤].

---

[٤] عبد الستار قاسم، غازي الربابعة، مرجع سابق، ص٢٩٣.

[٥] Gray Tuchman, (op.cit),P.1

[٦] عبد الستار قاسم، غازي الربابعة، مرجع سابق، ٢٩٤.

[١] أبراهام وغنر، مرجع سابق، ص ١٦١ وأيضاً:

Gray Tuchman, (op.cit),P.1.

[٢] فيصل الحوراني، "الارض المحتلة الانتفاضة والتسوية السياسية"، **رؤية**، عدد٣، فلسطين، الهيئــة العامــة للاســتعلامات، تشرين أول٢٠٠٠، ص١٤.

[٣] عبد الستار قاسم والربابعة، مرجع سابق، ص٢٩٥.

[٤] أبراهام وغنر، مرجع سابق، ص١٦٢.

٤. وصول إسرائيل إلى حدود جديدة بعيدة عن الأماكن السكنية، وهي حدود اعتبرتها إسرائيل قابلة للدفاع عنها، وتشكل خطوطاً يمكن أن تدور حولها معارك بعيدة عن مدنها و مستوطناتها، كما كشفت عن ضعف القيادات العربية و انعدام التنسيق بينها، وكان نتيجة ذلك ما يلي:

- تدمير القوة العسكرية العربية لكل من مصر والأردن وسوريا[٥].
- تعتبر نكسة ٥ حزيران خطوة الاستسلام الأولى التي قلبت الموازين في المنطقة العربية، حيث وافق "الرئيس عبد الناصر" على مشروع "روجرز" وزير الخارجية الأمريكي عام ١٩٧٠م، وهذا يعني قبول الدول العربية الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أرض فلسطين في ٤ حزيران/ ١٩٦٧[٦].

٥. تحول النظام القطري إلى نظام إقليمي شرق أوسطي، يتعامل مع إسرائيل المحتلة على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والذي يفترض انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة[١].

ثانياً: موقف الأمم المتحدة من حرب ١٩٦٧م:-

اجتمع مجلس الأمن في ٦ حزيران و أصدر قراره بوقف القتال، ولكن اسرائيل رفضت الاستجابة، فأعاد المجلس الكرة يومي ٧ حزيران و ٩ حزيران، و لم يتوقف القتال إلا بعد وصول القوات الاسرائيلية للمناطق التي أرادت احتلالها، ورفضت الولايات المتحدة أن يتضمن مشروع وقف اطلاق النار دعوة القوات المتحاربة للعودة الى الأماكن التي كانت فيها قبل الحرب، وعلى أثر ذلك صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ الذي يدعو الى عودة العرب الفارين من الحرب الى بيوتهم، ويدعو إسرائيل إلى تسهيل عودتهم، ولكنهم لم يعودوا حتى الآن[٢].

أما بالنسبة لحل النزاع فقد تقدمت عدة دول بمشاريع قرارات و كان أهمها المشروع الأمريكي، والمشروع البريطاني، ونلاحظ أنه عندما طرح المشروع الأمريكي وافقت عليه إسرائيل لأنه يحقق كل اغراضها دون الأخذ بعين الإعتبار المطالب العربية، ومن ثم رفضه المندوب السوفيتي، لأنه يسمح لاسرائيل بالاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة لأية مدة تريدها، ويحق لها إقامة حدود جديدة لنفسها، وسحب جيوشها إلى المسافة التي تريدها فقط، إضافة إلى أن المشروع الأمريكي لم يتحدث عن عدم جواز احتلال أية اراضي أو ضمها بالقوة العسكرية، أما المشروع البريطاني الذي صاغه "اللورد كارادون" نجد أنه لقي موافقة من قبل مجلس الأمن بالاجماع نظراً "لأنه متوازن و منصف لكلا الطرفين" كما عبر عن ذلك "اللورد كارادون"، وأصبح مشهوراً باسم قرار مجلس الأمن رقم٢٤٢*[٣].

---

[٥] عبد الستار قاسم وغازي الربابعة، مرجع سابق، ص٢٩٥.

[٦] منير محمد نجيب، **الحركات القومية الحديثة في ميزان الإسلام**، ط٢، الزرقاء، مكتبة المنار، الزرقاء ١٩٨٣، ص٢٧٥.

[١] كلوفيس مقصود، "الغرب والصراع العربي الصهيوني" في كتاب **العرب ومواجهة اسرائيل، احتمالات المستقبل**، ط١، مجموعة باحثين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ص٩٤.

[٢] عبدالستار قاسم وغازي الربايعة، مرجع سابق، ٢٩٥.

* لقد تم التصويت على قرار ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢م، أنظر:

Resolution 242 (1967) of 22 November 1967, security council selected Documents Regarding Palestine,

ثالثاً: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة من أزمة حرب عام ١٩٦٧م:-

لقد اتخذت دول السوق الأوروبية المشتركة مواقف فردية مختلفة و متباينة من الصراع العربي- الإسرائيلي عام ١٩٦٧ حسب تطور مراحل الصراع وتصاعده، واقتربت أو تباعدت مواقفها عن مواقف الدولتين العظيمتين - الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي - بدرجات متفاوتة دون أن تتخذ هذه الدول فيما عدا فرنسا سياسة واضحة المعالم تميزت بالاستقلالية إلى حد ما. لذلك ارتأت الدراسة تقسيم هذا المبحث إلى:-

- أولاً: الموقف الفرنسي والإيطالي على اعتبار الاثنتين من دول البحر المتوسط،
- ثانياً: الموقف البريطاني والألماني ودول البينلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ).
- ثالثاً: الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية من الأزمة.

موقف فرنسا و ايطاليا من حرب عام ١٩٦٧م:-

١ - الموقف الفرنسي:

لقد بدأ الجنرال "ديغول" يتجه بسياسة إيجابية تجاه الدول العربية على الرغم من معارضة الأحزاب السياسية، خاصة الحزب الاشتراكي الذي كان له السبق في دعم إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨م، مروراً بما قام به الاشتراكي "غي موليه"، رئيس الوزراء الفرنسي مع بريطانيا بتنظيم العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، هذه الأحزاب الإشتراكية ومنها الحزب الفرنسي الذي اعتبر عدوان عام ١٩٦٧م بمثابة "حرب دفاعية عادلة"(١)، فقد كان الحزب الإشتراكي الفرنسي يساند اسرائيل بطريقة واضحة وثابتة وغير مشروطة لما للحزب من قاعدة انتخابية يهودية لا يستهان بها، إضافة إلى لعب الإعلام الصهيوني دوراً كبيراً في صفوف الفرنسيين عامة والإشتراكيين خاصة، حيث صورلهم قيام دولة اسرائيل وكأنه أمر عادل من جهة، ينصف حقوق الشعب اليهودي الذي أُضطهد أبشع اضطهاد، ومن جهة أخرى يكمل مشروع خلق دولة "اشتراكية ديمقراطية"(٢)، وواجه ديغول أيضاً معارضة من قبل وسائل الإعلام والصحف والشخصيات العامة والنواب والشيوخ الذين كانوا متحمسين للعدوان(٣).

---

http://www.palestineCenter-org/cpap/documents/ resolution242.html

(٣) ليلى سليم القاضي، "تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي- الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٧٢"، **شؤون فلسطينية** عدد٢٢، مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، يونيو١٩٧٣، ص١٠٣-١٠٤.

(١) مصطفى جفال، "فرنسا اليسار و القضية الفلسطينية"، **شؤون فلسطينية**، بيروت مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، عدد١١٦، تموز ١٩٨١، ص٣٩.

(٢) جيروم شاهين، "حول السياسة الخارجية لليسار الفرنسي والقضية الفلسطينية"، **شؤون فلسطينية**، عدد٧٤/٧٥، بيروت مركز أبحاث منظمة التحرير، كانون الثاني/يناير، شباط-فبراير١٩٧٨م،ص١٠٨-١٠٩.

(٣) مروان البرغوثي، العلاقات الفرنسية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٩٧م، ط١، رسالة ماجستير منشورة، أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٩م، ص٦٢-٦٣.

يمكن القول: بأن هذا التوجه العدائي الواسع النطاق ضد العرب كان محصلة للدعم العربـــي للجزائـــر أثنـــاء حرب التحرير، الأمر الذي أدى إلى ضياع الجزائر من قبضة فرنسا التي كانت تعتبرها جزءاً منها[٤].

وهنا تطرح الدراسة التساؤل التالي: بالرغم من محدودية التأييد الداخلي لتوجهات ديغول الجديدة والايجابيـــة تجاه العالم العربي، ما هي دوافع ديغول من وراء هذا التوجه؟

يبدو أن حرب ١٩٦٧م هي التي دفعت بالجنرال "ديغول" لتغيير مواقفه، وبدأ ذلك كما هو معتقد بعـــد انتهاء قضية الجزائر، وتنامي المصالح التجارية الفرنسية مع الدول العربية التي بدأ يتضح بلا شـــك الـــوزن العربي دولياً بزعامة "الرئيس عبد الناصر"، وتأثير العرب في منظمات كمنظمة عدم الانحياز ومنظمة العـــالم الاسلامي، ومنظمة الوحدة الافريقية، إضافة إلى ذلك أن اسرائيل بدأت تعقد اتفاقيات وتحالفات استراتيجية مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يتناقض مع السياسة الفرنسية الديغولية، وفي ضوء هذه العوامل بـــدأت فرنـــسا بسياسة التقارب مع العرب.

أما عن الموقف الفرنسي من أزمة حرب عام ١٩٦٧م ترتئي الدراسة ضرورة الإشارة إلـــى موقـــف فرنسا من الأزمة قبل نشوب الحرب مباشرة، ومن ثم ستتناول موقفها بعد انـــدلاع الحـــرب، ولقـــد درســـت الحكومة الفرنسية قبل الحرب الموقف في الشرق الأوسط، وقدم "كوف دي مورفيل" وزيـــر خارجيتهـــا فـــي اجتماع مجلس الوزراء تفاصيل حقيقية تتعلق بالملاحة في المضائق[١]، وكانت المخـــابرات الفرنـــسية هـــي مصدر المعلومات التي كانت تعلم بالحشود الإسرائيلية على الحدود العربية، وترجح بـــأن إســـرائيل ســـتقوم بتوجيه الضربة الأولى ضد مصر وسوريا والأردن، وانتهى الوزير إلى نتيجة وافق عليها "ديغول" ومفادهـــا أن "إغلاق المضائق لا يمثل خطورة على إسرائيل، وبالتالي لا يبرر القيام بأعمال حربية"[٢]، وهنـــا يبـــدو أن الوزير الفرنسي قلل من أهمية إغلاق المضائق، ويتضح أن فرنسا كانت لا ترى في الحـــرب حـــلاً للأزمـــة وترفضها من حيث المبدأ، كما أنها لا ترى أي مبرر لشن الحرب من قبل إسرائيل علـــى العـــرب والعكـــس صحيح.

ولكن لو عدنا إلى مخاوف "ديغول" لوجدنا أنها تستجيب لمنطق فحواه أن كل حرب مـــن شـــأنها أن تكرس الثنائية القطبية، سواء تعلق الأمر بمواجهة بين القوتين عبر حلفائهما، أم باتفاقهما، ففي كلتـــا الحـــالتين سيزيد ذلك من تأثير القوتين، وبالتالي سيقلص من توجه فرنسا الساعي نحو عالم أكثر توازنـــاً بعيـــداً عـــن الاستقطاب الدولي في ظل القطبية الثنائية[٣].

---

[٤] Len Scott, International History 1945-1990 in: **the Globalization of world politics**. **An introduction to international relations,** ed by: John Boylis and Steve Smith, second edition, oxford university press edition, January.2001, p.78 .

[١] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٤٠.

[٢] أحمد سعيد نوفل، "قراءة في موقف ديغول من القضية الفلسطينية"، **شؤون فلسطينية**، عدد٢٠٩، بيروت، مركـــز أبحـــاث منظمة التحرير الفلسطينية، أب/أغسطس١٩٩٠، ص٣٣.

[٣] الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، رســـالة دكتـــوراه منـــشورة، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/ابريل١٩٨٧، ص١٥٥، وأيضاً نجود أحمد، مرجع سابق، ص١٠٠.

وعلى اثر ذلك نصح "ديغول" وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان بعدم شن الحرب على العرب مؤكداً أن فرنسا ستحمل من يطلق الرصاصة الأولى المسئولية، و قال ديغول لأبي إيبان في باريس أثناء لقاء معه في ٢٤ آيار/ مايو ١٩٦٧م: "لو هوجمت إسرائيل فإننا لن نسمح بتدميرها، ولكن إذا بدأتم الهجوم فسندين عملكم، وبالرغم من قلة شعبكم إلا أنكم منظمون ومجندون ومسلحون أكثر من العرب، وأنا لاشك عندي بأنه لو استدعى ذلك فإنكم ستحققون نصراً سياسياً: ولكن بعد ذلك تجدون أنفسكم مرتبطين بالأرض، ومن جهة القانون الدولي وازدياد المشاكل ستصبحون محتلين"(١)، ولكن من الملاحظ أن فرنسا لم تصدر بياناً رسمياً بموقفها من الأزمة والملاحة، حيث صرح المتحدث باسم الحكومة الفرنسية عقب اجتماع مجلس الوزراء في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٦٧م ببيان مقتضب، لم يتضمن أية إدانة للقرار المصري باعتباره عملاً عدوانياً(٢)، وفي اليوم التالي من لقاء "ديغول" "بأبي إيبان" أبلغ الرئيس الفرنسي مجلس الوزراء إن على فرنسا أن تقف موقف الحياد تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وأعلن عن تخليه عن البيان الثلاثي لعدم ملائمته للوضع في المنطقة، لذا دعت فرنسا إلى ضرورة إجراء مباحثات رباعية لاعتقادها أن لا حل بدون مشاركة الإتحاد السوفييتي، وفي ٢ حزيران/يونيو ١٩٦٧م أعلن "ديغول" أن فرنسا لن تنحاز لأي دولة وتعتبر أن لكل دولة الحق في الحياة وترى الخطر في بدء الحرب وبناءً على ذلك فالدولة التي تستخدم السلاح في البداية لن تحظى بمساندة فرنسا(٣).

وعقب هذا الحديث أرسلت باريس برقيتين إحداهما إلى "كوسيجين"* و الأخرى إلى الرئيس "عبد الناصر" أكد فيهما ديغول أن إسرائيل لن تعلن الحرب وأعلن وزير الإعلام الفرنسي أن الحكومة الفرنسية قررت أن تقترح اجتماعاً للدول الأربع الكبرى، وطلب "موريس كوف دي مورفيل" من وزير القوات المسلحة الكف عن إرسال مهمات عسكرية إلى اسرائيل بدون موافقة وزارة الخارجية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قرر كبار المسئولين في وزارة الخارجية إصدار الأوامر فوراْ بوقف ارسال شحنات الأسلحة إلى إسرائيل، ولكن بعد مساعي عاجلة تم التوصل إلى حل وسط: وهو أن تقوم فرنسا كما كانت تفعل فيما مضى- بتزويد اسرائيل بكل ما وعدت به مندوبها- وهكذا فشلت المحاولة الأولى لوقف شحنات الأسلحة إلى اسرائيل وقفاً تاماً، كان هذا موقف فرنسا في الأيام القليلة السابقة على نشوب الحرب في الشرق الأوسط.

ولما علم الجنرال ديغول أن الحرب بين العرب وإسرائيل قد نشبت استولى عليه الغضب الشديد والقلق العميق، ويعود ذلك الغضب الى أن اسرائيل لم تأخذ بنصائحه وقد قال بأسى (لجورج بومبيدو بعدما

---

(١) مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص ٥٩-٦٠.

(٢) نادية مصطفى، "السياسة الفرنسية والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٧م الأبعاد والمحددات"، **الفكر الاستراتيجي**، عدد ١٣-١٤، بيروت، معهد الإنماء العربي، ص٨٧.

(٣) أحمد نوفل، "قراءة في موقف ديغول"، مرجع سابق، ص٣٣.

* أليكس كوسيجين Kossigin كان رئيس الوزراء السوفييتي إبان أزمة ١٩٦٧م، أنظر: محمود منسي، **فرنسا وإسرائيل**، مرجع سابق، ص٢٢٨.

استدعاه فوراْ إلى قصر الإليزيه): "إنهم لم يصغوا إلى نصيحة فرنسا"[١]، أما القلق فقد كان سببه خشية "ديغول" من تفاقم الأزمة وتطورها إلى مواجهة بين الدولتين العظيمتين الولايات المتحدة التي ستقف إلى جانب إسرائيل والاتحاد السوفييتي الذي سيقف إلى جانب العرب، الأمر الذي قد يؤدي إلى حرب عالمية[٢].

وكان من رأي "ديغول" أن على فرنسا بذل كل جهودها لوقف القتال أو على الأقل تحديد نطاقه، وفعلاْ تصرفت فرنسا لتحقيق هذا الهدف بإصدارها بلاغاً رسمياً بعد أن عقد الجنرال "ديغول" مؤتمراً في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧م أنحى باللائمة على اسرائيل لبدئها الحرب، وأعلن وقف شحن الأسلحة إليها، ورفضت القبول بأي تغيير نتيجة للحرب[٣]، ويبدو أن قرارات فرنسا بوقف شحنات الأسلحة لإسرائيل يعود إلى رغبة فرنسا في ردع اسرائيل والتوقف عن العدوان.

وفي يونيو تسلم كوسيجين رسالة من "ديغول" أعرب "ديغول" في رسالته عن قلقه البالغ من أجل السلام العالمي في أعقاب أحداث الشرق الأوسط وكرر "ديغول" اقتراحه السابق بضرورة عقد لقاء بين الدول الكبرى لحل المشكلة وإجبار الأطراف المعنية على وقف إطلاق النار والانسحاب داخل حدودها.[٤]

وفي اليوم الرابع من الحرب أعلن وزير الخارجية الفرنسي "جوبير" من على منصة الجمعية العمومية للأمم المتحدة عن استعداد فرنسا للعمل على تهدئة الحرب، ومنع اندلاعها من جديد "وبوسعنا تقديم اقتراحات تؤدي إلى حل سلمي شرط أن يوافق عليه الجميع وأن يوافقوا فعلاْ على إقامة سلام عادل ودائم، وإني واثق بأن أصدقاءنا الأوروبيين لهم نفس الرغبة"[٥].

تأسيساً لما سبق، يمكن الاستنتاج بأن فرنسا بدأت تطرح نفسها كوسيط بين الطرفين المتنازعين باعتبارها ستكون مفوضة من قبل دول السوق الأوروبية المشتركة، كما أن فرنسا تريد حلاً نهائياً للصراع العربي- الإسرائيلي وليس هدنةً مؤقتة، إضافة إلى حل كل قضايا الصراع، ومن هنا يمكن للوساطة الأوروبية إبراز دور كتلة السوق المشتركة كقوة سياسية فعالة إلى جانب القوتين العظميين.

وفي السياق ذاته لعبت فرنسا دوراً هاماً في إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الذي يضع أسساً للتسوية في الشرق الأوسط، حيث كان لهذا القرار تفسيران: التفسير الإنجليزي الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من أراضي محتلة، أما التفسير الفرنسي الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة،

---

(١) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٤١-١٤٢.

(٢) Len Scott, “International History 1945-1990”,op.cit,P.82 .

(٣) إيمان عبد القادر، "أوروبا الغربية والدولة الفلسطينية"، **صامد الإقتصادي**، السنة٢١، العدد١١٨، تشرين الأول-تشرين الثاني-كانون الأول١٩٩٩م عمان، دار الكرمل، ص٢٤.

(٤) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٥) أحمد نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، ط١، الكويت، كاظمة ١٩٨٤م، ص ٢٤٢.

وهنا يوجد فرق شاسع في التفسيرين[1]، وأيدت فرنسا القرار الدولي ٢٤٢ وطالبت بتطبيقه، وذهبت بعيداً عندما طرحت من جانبها مشروعاً لحل مشكلة الشرق الأوسط وهو:[2]

١. تنفيذ عاجل من قبل إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي المحتلة في حرب حزيران/يونيو١٩٦٧م وإعلان عربي بإنهاء الحرب والاعتراف بإسرائيل.
٢. تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على عدة مراحل.
٣. تبني مبادئ عامة بالنسبة للمشكلات الأساسية في الصراع العربي-الإسرائيلي كمصير اللاجئين العرب من حرب ١٩٤٨م، ووضع الفلسطينيين والقدس.

ما سبق كان يعبر عن سياسة الجنرال "ديغول" وموقفه من الصراع العربي- الإسرائيلي وهنا يمكن القول: بأن الموقف الفرنسي قد حدث به تقدم وتطور كبير تجاه الصراع وخاصة القضية الفلسطينية خلال العشر سنوات التي قضاها "ديغول" في الحكم، فمن ناحية أفادت سياسة "ديغول" فرنسا ومصالحها، ومن ناحية أخرى خدمت قضية الكفاح العربي الفلسطيني العادل الذي يخوضه الفلسطينيون منذ أكثر من أربعين عاماً، والسؤال هنا، لماذا أفاد العرب من هذه السياسة؟

من المعتقد أن السبب يكمن في أن فرنسا من أولى الدول الكبرى التي كانت سباقة إلى تفهم قضايا العرب، وبما أنها من الدول التي تتمتع بأهمية كبرى على الساحة الأوروبية، ولها وزنها، بدأ العرب والمسئولون الفلسطينيون بتوثيق علاقاتهم معها، ومما لاشك فيه أن ديغول استطاع تثبيت الخط السياسي لفرنسا والذي اختارته من الصراع العربي- الإسرائيلي، وفي وقت كانت معظم دول أوروبا تميل إلى إسرائيل، وتتبنى مواقفها على حساب العرب، غير أن التحول الذي صحب السياسة الفرنسية في فترة حكم ديغول من القضية الفلسطينية، وانتقاده لإسرائيل في وقت كان يعتبر انتقادها من المحرمات في قواميس الدبلوماسية الغربية، رغم أن الوقت لن يتيح الفرصة لديغول لتطوير سياسة بلاده من الصراع العربي - الإسرائيلي، نجد أن خلفاءه ساروا على نهجه بنفس الخط السياسي لإدراكهم أنه سيخدم مصالح بلدهم، فعندما أصبح "بومبيدو" رئيساً لفرنسا ظن الصهاينة أن فرنسا الديغولية سوف تتغير نظراً لعلاقة بومبيدو الوطيدة بأسرة "روتشيلد"، حيث عمل الرئيس الجديد مع تلك الأسرة في فترة من الفترات، ومن المعروف أن هذه الأسرة يهودية[1]، وهناك سبب آخر جعل الصهاينة يتفاءلون وهو إعلان "بومبيدو" فور انتخابه مباشرة أن فرنسا مستعدة للعودة عن الحظر الانتقائي على شحن الأسلحة الاسرائيلية، إضافة إلى إبداء فرنسا مرونة أكثر من السابق عندما طلب الجانب الاسرائيلي عقد اتفاق تفضيلي في اطار السوق الاوروبية المشتركة، حيث تم التوقيع على هذا الاتفاق في عام ١٩٧٠[2].

---

(١) مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص٦١.
(٢) أحمد سعيد نوفل، "قراءة في موقف ديغول"، مرجع سابق، ص٣٥.
(١) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٤٣.
(٢) مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص٧٠.

غير أن "بومبيدو" في أول مؤتمر صحفي عقده في عام ١٩٦٩م أكد التزامه بالخط الذي وضعه من قبله الجنرال ديغول في هذه الكلمة: "على فرنسا أن تدافع عن مصالحها المعنوية والمادية"، وهي مصالح ضخمة فيما يتعلق بحوض البحر المتوسط، وترجع بصفة خاصة الى العلاقات الودية القديمة التي تربطها بالدول العربية، لهذا كانت سياستنا ومازالت قائمة على مناشدة الحكمة أولاً، وعلى بذل محاولات في سبيل تسوية تتيح لدولة إسرائيل الحياه في سلام داخل حدود معترف بها ومضمونة، وفي الوقت نفسه حلاً للمشاكل الإنسانية والسياسة النابعة عن وجود الشعب الفلسطيني وعن حقوقه"[٣].

فالمصالح الفرنسية التي أكد عليها "بومبيدو" في منطقة البحر المتوسط تشمل المصالح التجارية والصناعية والثقافية، وهذا ما أدى بفرنسا إلى توسيع دورها في المنطقة[٤].

ولكن السؤال هنا، هل قصد "بومبيدو" فعلاً حلاً لمشاكل الفلسطينيين في ظل إتاحة الحياة لإسرائيل؟ فالتصريح نفسه يتناقض مع بعضه البعض ولا يعبر عن موقف حازم تجاه الصراع، وهذا ما عبر عنه "جان دوبير" من جبهة التقدم الفرنسية في مقال له في لوموند بتاريخ ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ عندما فسر سياسة الرئيس بومبيدو قائلاً: "قامت حكومة بومبيدو بانتهاج

سياسة متموجة لم تؤد لا لتهدئة الاسرائيليين ولا لطمأنة العالم العربي الذي لا يرى في هذه السياسة صلابة السياسة السابقة وبعد نظرها"[1].

وتعليقاً على ذلك يمكن القول: بأن سياسة بومبيدو ورغم إعلانه التمسك بسياسة سلفه ديغول بالنسبة للصراع العربي- الإسرائيلي إلا أنها اختلفت، فمثلاً ديغول اتبع مع اسرائيل سياسة حظر الأسلحة الجزئي في البداية و انتهى إلى الحظر الشامل، أما بومبيدو ورغم أنه منع تدفق شحنات الأسلحة لأطراف النزاع إلا أن الحظر على الأسلحة لإسرائيل عاد جزئياً وذلك بقرار من مومبيدو[2].

---

(٣) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٤) Alan Clark,"Foreign policy", in: **France today,** ed by: J.E.Flower, Methuen, co ,U.S.A, NewYork, six edition 1987, p.112 .

(1) داود تلحمي، "القوى السياسية والمسألة الفلسطينية"، **شؤون فلسطينية**، عدد١٦، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، عدد١٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، ص٨١.

(2) المرجع السابق،ص٨١

أخيراً تطرح الدراسة تساؤلاً وهو، هل استمرت السياسة الفرنسية تجاه المنطقة عام ١٩٧٣م كما كانت عليه عام١٩٦٧م؟ هذا ما سيتم التطرق إليه عند تناول مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه أزمة حرب عام ١٩٧٣م.

٢ - الموقف الإيطالي:

اتصف موقف إيطاليا قبل أزمة حرب عام ١٩٦٧م بالحياد، لأنها لا تحتل مكانة كبرى في العالم كفرنسا أو بريطانيا، ولأنها أول دولة أوروبية أجبرت على تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يقاوم النظام الإيطالي الجديد هذه التصفية التي تمت بسرعة، كما حظيت بتأييد الرأي العام الإيطالي[٣]، وهناك مبررات أخرى للموقف الحيادي الإيطالي منها:

اعتبار ايطاليا أحد أهم مراكز حلف الاطلنطي نتيجة موقعها المتميز على البحر المتوسط، هذا من جانب، ومن جانب آخر، لإيطاليا علاقات تقليدية مع الدول العربية التي تطل معها على البحر المتوسط، الأمر الذي يجعلها تتطلع الى تبوء مكانة خاصة في العالم العربي، كما أنها بحاجة إلى النفط العربي اللازم لصناعاتها[٤].

كما توجد عوامل أخرى للحياد الإيطالي تجاه الصراع العربي/الاسرائيلي رغم تناقضها، حيث أن ايطاليا خرجت بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية بعد انهيار الفاشية لتواجه اتهاماً عالمياً، على اعتبار أنها الدولة الثانية بعد ألمانيا النازية التي تسببت في قمع اليهود واضطهادهم، لذلك كان المطلوب من الحكام الايطاليين الذين تولوا الحكم منذ عام ١٩٤٥م أن يؤكدوا على مشاعرهم الطيبة تجاه اليهود، وقد انقسمت ايطاليا بعد الحرب إلى تيار مؤيد للعرب يمثله

فانفاني(A.Fan fani)، وتيار مؤيد لإسرائيل يمثله الديمقراطيون المسيحيون، والاشتراكي بيترو نيني (Pietro Nenni) والرئيس سارغات (Saragat)[١].

ولقد استغلت الصهيونية عقدة الذنب الايطالية لصالحها، فكانت تعمل على دعم نفوذها في هذه الدولة من ناحية، وتعمل على خدمة مصالح دولة اسرائيل من ناحية اخرى، لذلك نشهد تغلغلاً كبيراً للنفوذ الصهيوني في ايطاليا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث استطاع اليهود أن يصلوا إلى أعلى المستويات في الحياة العامة، كما بذلوا أقصى جهودهم في صفوف الأحزاب الإيطالية خاصة المساندة لهم، غير أن البعض يفسر إدعاء إيطاليا بالحياد ضمن سياسة اوروبا الغربية التي اعلنت حيادها تجاه أطراف النزاع إبان حرب ١٩٦٧م لذلك فإن حياد إيطاليا يعتبر سلبي، لأنه مكن اسرائيل من استمرار احتلالها للأراضي

---

(٣) نادية مصطفى، **أوروبا في الوطن العربي**، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦م، ص٤٧.

(٤) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٤٥.

(١) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٢٨.

العربية[٢]، مما يؤكد ما سبق بأن شعور المسئولين الايطاليين سواء حزبيين أو حكوميين تجاه اليهود كان مؤيداً لقضاياهم، حيث يوجد إجماع في ايطاليا على الاعتراف بحق دولة اسرائيل في الوجود في العالم العربي، وقد أكد ذلك رئيس وزراء ايطاليا "ألدومورو" عام ١٩٦٥م، حينما قال: إن المحافظة على السلام في الشرق الأوسط غير ممكن دون احترام حقوق دول المنطقة واحترام حق كل دولة من هذه الدول"[٣]، ويتضح من كلام "ألدومورو" الموقف الإيطالي من الدولة اليهودية، مما يدلل على مدى الهيمنة الصهيونية على الزعماء الايطاليين، الأمر الذي يجعل ايطاليا تحرص كل الحرص على بقاء هذه الدولة، وهذا ما يُفهم من تصريح "ألدومورو" أنه لا يمكن أن يكون سلام في منطقة الشرق الأوسط إلا إذا أتيح لدولة إسرائيل البقاء.

وعندما أغلقت مصر مضائق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية ساد الاستياء في اوروبا بشكل عام، وذلك لأهمية الملاحة لأوروبا، وكانت إيطاليا من أشد المتحمسين لمبدأ حرية الملاحة في مضائق تيران، بسبب تطلعاتها إلى الأسواق العالمية، حيث أنها تخشى من بقائها دولة مغلقة داخل البحر المتوسط[٤].

وفي نهاية مايو عام ١٩٦٧ كانت حكومة ايطاليا منهمكة في بذل قصارى جهودها لاقناع الاطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط بعدم القيام بأي عمل من شأنه أن يهدد الأمن والسلام العالمي، يتضح مما سبق أن الموقف الرسمي في ايطاليا يشير إلى اتخاذ سياسة الحياد تجاه النزاع في الشرق الأوسط*، رغم أن مواقف الأحزاب كالديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين الذين تميزت بالتحيز الشديد لإسرائيل، والسؤال هنا ما الذي أدى بالموقف الرسمي الإيطالي أن ينحو إلى سياسة الحياد؟

من المعتقد أن ايطاليا اتخذت ذلك الموقف لعدم استطاعتها اهمال مصالحها الاقتصادية والنفطية في الوطن العربي، حيث رأت بأنها تضررت بشكل كبير بعد إغلاق قناة السويس نتيجة لحرب ١٩٦٧م، الأمر الذي أدى بحكومة إيطاليا إلى الربط بين محاولة إقرار السلام في المنطقة العربية وضرورة تسوية القضية الفلسطينية بشكل يضمن حقوق الفلسطينيين، وبنفس القدر الأخذ بعين الاعتبار ضمان الأمن الاسرائيلي، كما انشغلت ايطاليا بمستقبل مدينة القدس، وارتأت الحل في عدم ضمها من قبل اسرائيل، إضافة إلى ذلك مساهمة بعض القوى اليسارية - وليست كلها حيث أن جزء منها كان من أشد المتحمسين لإسرائيل - في إثارة الاهتمام بالقضية المحورية للصراع (الفلسطينية)، كما روجت لاقتراح "الدولة الديمقراطية" لحل القضية الفلسطينية[١].

---

[٢] محمد خالد الأزهري، "قضية الشعب الفلسطيني بين القوى السياسية والرأي العام في المجموعة الاوروبية"، **شؤون عربية،** عدد٤٤، تونس، جامعة الدول العربية، ص٩٩.

[٣] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٤٦.

[٤] المرجع السابق، ص١٤٦.

* يشمل مصطلح الشرق الأوسط حسب التعريف البريطاني المشرق العربي كمصر، السودان، ايران، تركيا، أفغانستان، وشبه الجزيره العربية، ماعدا شمال أفريقيا أما الشرق الأدنى يشمل نفس الأقطار باستثناء إيران وأفغانستان، أنظر:
Sami Massallam, “Diplomatic History of the Middle East”, (op.cit),p.1

[١] إيمان عبد القادر، مرجع سابق، ص٢٥.

يبدو أن خيار الحياد ينبع من ناحيتين الأولى: تتمثل في العلاقات الإيطالية التقليدية مع منطقة البحر المتوسط: والثانية نظرة ايطاليا لاسرائيل على أنها تمثل قاعدة متقدمة لوقف التوغل السوفييتي في منطقة الشرق والغرب، وهذا كان موقف معظم دول أوروبا.

ومن الدلائل على سياسة الحياد الإيطالية عند نشوب حرب ١٩٦٧م، ومنها رفض الحكومة الإيطالية ابان أزمة الملاحة في مايو توقيع البيان الذي دعت إليه بريطانيا وأمريكا للدول البحرية لمنح اسرائيل الحق في المرور بخليج العقبة، وقد سارعت حكومة ايطاليا بإبلاغ ذلك إلى مصر[٢]، وتلتها في ذلك اسبانيا التي شكلت حرب ١٩٦٧م منعطفاً في موقف الحكومة الاسبانية والرأي العام، وبدأت تتبلور حركة تضامن مع الشعب الفلسطيني[٣]، لذلك نجد ايطاليا عند اشتعال الأزمة وجهت نداءها لكل من مصر وإسرائيل عن طريق سفيرها وأيضاً إلى مجلس الأمن تطالب فيه بوقف القتال، وأطلق على هذا النداء..."نداء السلام"[٤].

ومن الملاحظ أن إيطاليا ورغم جهودها الحيادية تجاه النزاع إلا أن تحركها داخل الأمم المتحدة كان مسايراً للموقف الأمريكي في الغالب، كما أنه ونتيجة للضغوطات التي كانت قد تعرضت لها الحكومة الإيطالية من الأحزاب الموالية لإسرائيل نجد أن مجلس الوزراء الإيطالي حث على التصويت ضد مشروع القرار السوفييتي المقدم إلى مجلس الأمن، والذي يدعو الأمم المتحدة إلى إدانة إسرائيل، ويطالب بانسحابها من الأراضي العربية، كما قررت الحكومة الإيطالية أن يترأس رئيس الوزراء وفد بلاده لدى الأمم المتحدة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بدلاً من وزير الخارجية، وقد ألقى "ألدومورو" خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية في يوم ٢١ يونيو ١٩٦٧م، وأوضح فيه الأسس التي أقامت عليها حكومة بلاده موقفها من أزمة الشرق الأوسط، والتي تتمثل في أن اعتراف إيطاليا باسرائيل مستمد من اعتراف هيئة الأمم المتحدة بها، الأمر الذي يعني أن على الجمعية العامة أن تؤكد مرة أخرى ما جاءت به المادة الأولى والثانية من الميثاق أن من حق كل دولة عضو في المنطقة في الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية والحماية من أي تهديد[١]، هذا الخطاب يؤكد أن ايطاليا تشير إلى أن إسرائيل كانت هي الدولة المهددة من الطرف العربي، وأنها قد مارست حقها المشروع في الدفاع عن نفسها، وفي هذا السياق يمكن رؤية ايطاليا الحيادية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي كالتالي[٢]:-

١. ترى الحكومة الإيطالية ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة إلا أن هذا الانسحاب غير كافٍ، وأن على الأمم المتحدة أن تتفادى الرجوع إلى مثل هذه الحالة، وذلك بخلق الظروف الضرورية لإجراء تسوية تحمي الشرق الأوسط والعالم كله من خطر اشتعال الحرب، وهنا يبدو أن موقف إيطاليا من الانسحاب من الأراضي المحتلة الذي اعتبرته ضرورة يتنافى مع موقفها الحيادي المعلن.

---

(٢) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٣) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٤) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٤٨.

(١) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٤٨-١٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص ص١٤٩-١٥١.

٢. تعتبر إيطاليا مشكلة اللاجئين قضية إنسانية يتطلب حلها بالشجاعة والكرم، وأنها من أهم عوامل عدم الاستقرار في المنطقة.

٣. بالنسبة للممرات المائية تعتبر مشكلة حيوية كما حددها رئيس الوزراء الإيطالي، وتهم العالم و خاصة ايطاليا، لذا يجب حماية حرية الملاحة بالقوانين الدولية.

٤. أما عن الأماكن المقدسة ترى إيطاليا أنه لابد من إقامة وضع خاص لهذه المشكلة يضمن حرية التردد عليها.

٥. بالنسبة لاسرائيل، تعتبر حكومة ايطاليا أن من أهم شروط إقرار السلام يتمثل في خلق الظروف التي ستؤدي إلى اعتراف العرب بدولة اسرائيل، و يمكن تسوية النزاع بين الأطراف المعنية من خلال مفاوضات حرة تجري بينهما.

٦. أيدت ايطاليا قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧م لرؤيتها بوجود كل العناصر المطلوبة لتسوية النزاع بالطرق السلمية.

ومن منطلق هذه الرؤية ظلت ايطاليا طوال عام ١٩٦٧م مؤيدة لمهمة السفير جونار يارنج (Gunar Jarring).

يتضح لنا مما سبق تذبذب الموقف الايطالي من أزمة حرب عام ١٩٦٧م، و يبدو أن ايطاليا كانت تميل لمساندة اسرائيل لعدة اعتبارات وهي:-

- خشيتها من تولي الدول الكبرى إيجاد التسوية خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي يعني تهميشها و تجاهل مصالحها.

- تأثير الأزمة الذي انعكس على اقتصادياتها على أثر إغلاق قناة السويس.

- تعطيل مصالح ايطاليا في الشرق الأوسط لذلك فهي معنية بحل سلمي عبر منظمة الامم المتحدة، لذلك أيدت قرار ٢٤٢، واعتبره المسئولون الإيطاليون الحل الأمثل لايجاد تسوية للأزمة، وهذا يعني لايطاليا عدم انفراد الدول الكبرى بحلول في المنطقة على حساب مصالحها.

- ولكن في نهاية عام ١٩٦٨م و منذ بداية عام ١٩٦٩م بدأت عوامل تستجد و تنعكس على السياسة الخارجية الإيطالية، وتمثل ذلك في مشروع الدول الأربع الكبرى* بعقد اجتماعات خارج نطاق الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، وكانت إيطاليا تأمل في المشاركة في هذه التسوية، وأن تكون في مقدمة دول أوروبا التي ستساهم في تقرير سياسة البحر المتوسط بحكم أنها قادرة أكثر من غيرها من دول أوروبا على

---

* في ١٧ كانون الثاني اعلنت الحكومة الفرنسية أنها اقترحت عقد اجتماع بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا بالتعاون مع الأمين العام لهيئة الأمم بهدف البحث عن الطرق المناسبة التي تمكن هذه الدول من المساهمة في احلال سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، أنظر: ليلى سليم القاضي، "تقرير حول مشاريع لتسويات السلمية للنزاع العربي- الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٨٢م"، **شؤون فلسطينية**، عدد ٢٢، مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، حزيران/ يونيو١٩٧٣م، ص١٠٦.

ربط مصالح العالم العربي بالمصالح الغربية نظراً لعلاقات الجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية لإيطاليا مع منطقة الشرق الأوسط(١).

واتضح فيما بعد وجود اختلاف بين المصالح الأمريكية في المنطقة والمصالح الإيطالية، مما أدى إلى بدء الحكومة الإيطالية بالقيام بسلوك يتسم بالاستقلال عن الولايات المتحدة الحليفة لإسرائيل، وهذا ما عبر عنه وزير خارجية ايطاليا "بيتر ونيني" المشهور هو وحزبه الاشتراكي الحاكم بالتحيز إلى جانب إسرائيل في تصريحاته في ٩ يناير عام ١٩٦٩م، ووضع الأسس التي يراها كفيلة بإيجاد تسوية للأزمة وهي(١):-

١. تأييد ايطاليا المطلق للمنظمة الدولية ومبعوثها السفير جونار يارنج (Gunar Jarring).
٢. حمل إسرائيل عن طريق المنظمة على تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢.
٣. التقليل من تصعيد العداء بين الجانبين العربي والإسرائيلي.

إذن يتبين مما سبق أن الموقف الإيطالي بدأ يشهد تغيراً ملحوظاً منذ بداية مطلع عام ١٩٦٩م، حيث لم تعد ايطاليا تضع مبدأ المفاوضات المباشرة بين العرب والإسرائيليين ضمن أولويات سياساتها في المنطقة، التي أملت عليها التحرك الاقتصادي بضرورة إعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية.

وفي نهاية شهر ابريل ١٩٧٣م شرعت ايطاليا بتقديم مقترحاتها التي تتضمن جوانب سياسية واقتصادية، وهذا ما صرح به رئيس وزرائها "جوليو أندريوتي"، ونوقشت هذه المقترحات مع الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" آنذاك وكذلك "كورت فالدهايم" أمين عام الأمم المتحدة، ومن بين ما تضمنته هذه المقترحات اقتراح من قبل مؤسسة تضم ما يقرب من ٣٧ شركة دولية في الولايات المتحدة وايطاليا وفرنسا وسويسرا - ومقرها لندن - بشق قناة ثانية من بورتوفيق على البحر الأحمر إلى البحر المتوسط تبعد ٢٠ ميلاً شرق القناة الحالية وقد رفضت مصر هذا الاقتراح لأنه يكرر التاريخ الاستعماري.

ومن الطبيعي أن مثل هذا الاقتراح الإيطالي لا يمكن تطبيقه دون إحلال السلام في المنطقة العربية، فكيف يمكن للطرف العربي عامة والمصري خاصة الموافقة على ذلك المشروع وفيه خدمة كبيرة للمصالح الغربية في ظل مواقفهم المتذبذبة تجاه العرب والمساندة لإسرائيل، لهذا حرصت ايطاليا دائماً على تطبيق القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والتي تعتبر الأداة المثلى لإقامة التسوية السلمية، وفي هذا السياق اقترحت ايطاليا عن طريق رئيس وزرائها تقديم مساعدات اقتصادية واجتماعية للدول العربية وخاصة مصر(٢)، كما اقترحت على مصر مشروعاً آخر لإعادة فتح القناة للملاحة وتوسيعها لأنها في حالتها الراهنة لا تسمح بمرور إلا الناقلات التي حمولتها ٤٨٠ ألف طن كحد أقصى.

ونظراً للتحول في الموقف الإيطالي ومحاولاتها الوقوف موقف الحياد تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي بعيداً عن السياسة الأمريكية، فمن المؤكد أنها ستواجه صعوبات ومشاكل عديدة لا طاقة لها بها،

---

(١) Pierre Rondot, "Western Europe in the Middle East", in **Political Dynamics in the Middle East,** ed by :Poul Y. Hammond and sidneys, Alexander, America Publishing company, Inc. NewYork 1972, p.452 .

(١) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٥٢-١٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٣.

وفي ظل هذه الظروف يصعب عليها الحفاظ على موقفها المحايد إزاء الصراع لوحدها لذا فإن جماعة السوق الأوروبية المشتركة ربما تكون الإطار الأفضل الذي يتيح للمسئولين الإيطاليين اتخاذ السياسة التي تتفق ومصلحة بلدهم تجاه صراع الشرق الأوسط، وبالتالي تستطيع دول أوروبا مجتمعه الحفاظ على مصالحها بعيداً عن الهيمنة الأمريكية، وعندها يمكن لدول غرب أوروبا القيام بدورها الحضاري والاقتصادي والثقافي على المسرح الدولي وهذا ما فعلته ايطاليا وهذا ما سوف يتم التطرق إليه عند تناول موقف دول السوق الموحد تجاه أزمة حرب عام١٩٦٧.

إذن نستطيع القول: بأن ايطاليا قد انتهجت سياسة الحياد ولكنه "منقوص" أي سلبي بالنسبة لقضايا العرب، كما حرصت ايطاليا على تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة مراعاة لاعتبارات أهمها: مصالحها في الشرق الأوسط، وخشيتها من استفراد الدول الكبرى بالحل السلمي وبالتالي تهميشها، وشعورها بأنها الأحق في القيام بدورها في المنطقة ولكن السؤال المطروح هو هل واصلت إيطاليا نهجها الحيادي إبان أزمة حرب عام ١٩٧٣م؟ هذا ما سوف يتم التعرف عليه من خلال المبحث الثاني.

موقف بريطانيا و ألمانيا الغربية و دول البينلوكس من أزمة حرب عام ١٩٦٧.

١ - الموقف البريطاني:

بالرغم من أن بريطانيا لم تكن عضواً في دول السوق الأوروبية المشتركة أثناء أزمة حرب ١٩٦٧م، إلا أن الدراسة ترتئي ضرورة الإشارة إلى موقفها نظراً لأهميته، والدور المتوقع منها بعد انضمامها لدول السوق.

فبريطانيا من الناحية الجغرافية لا تعتبر في عداد الدول المتوسطية، غير أنها ولأكثر من سبب شعرت بذلك منذ القرن الثامن عشر، إضافة إلى أن وجود قوات عسكرية لها في منطقة جبل طارق ومالطة وقبرص أعطاها هذا الانطباع، وانضمامها إلى دول السوق الأوروبية المشتركة يعطي قوة إضافية لمنطقة البحر المتوسط، ومع ذلك نجد أنها لم تتخذ موقفاً مشابهاً للموقف الفرنسي من أزمة حرب عام ١٩٦٧م، حيث انه من المرجح أنها لا ترغب في الابتعاد عن الولايات المتحدة فهي دولة أطلسية أكثر منها أوروبية، كذلك تريد الحفاظ على علاقات ودية بين العرب وإسرائيل في آن واحد لتقوم بدور الوسيط بينهما(١).

---

(١) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٥٥.

فالموقف البريطاني قبل اندلاع حرب عام ١٩٦٧م يختلف عنه بعدها، فقبل الحرب صـــرح أباإيبـــان بـــأن: "هارولد ويلسون رئيس حكومة بريطانيا كان من بين رؤساء الحكومات الذين اجتمع بهم خلال رحلته، وكـــان ويلسون الوحيد الذي لم يحاول تهدئته (أي: أباإيبان) أو صرف نظره عن الحرب"[١].

ويتفق رأي رئيس حكومة بريطانيا مع موقف البرلمانيين في بريطانيا ففي مقـــال نـــشرته صـــحيفة الغارديان قبيل الأزمة في الثاني من حزيران/يونيو ١٩٦٧م لتغطية النقاش البرلماني وقــف اللـــورد آفـــون (Lord Avon) بصراحة مع إسرائيل، متهماً العرب "بذبح الجـــنس المـــضطهد" اليهـــود[٢]، هـــذا الموقـــف البريطاني قبل الأزمة، أما بعد اندلاع الأزمة ألقى وزير خارجية بريطانيا "جورج براون" بياناً سياسياً هامـــاً جاء فيه: "أنه لا يمكن الوصول إلى تسوية لأزمة الشرق الأوسط إلا عن طريق منظمة الأمم المتحـــدة" هـــذا الموقف عكس ما تنادي به اسرائيل وهو أن يتم ايجاد تسوية عن طريق المفاوضات المباشرة مع العرب، كما جاء في بيان وزير الخارجية أن بريطانيا لا توافق على الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات بـــين الـــدول وأن مجلس الأمن هو المخول برسم سياسة تحقيق السلام الدائم في المنطقة[٣].

وتحدد الموقف البريطاني تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال مشاركة بريطانيا في صياغة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، والذي تعتبره بريطانيا أكبر قاسم مشترك، وتعتبره متـــوازن ومنـــصف لكلا الطرفين على حد تعبير اللورد كارادون الذي صاغ القرار[٤].

لذلك نجد أن بريطانيا تتمسك بالقرار وتدافع عنه، غير أن المدقق في نـــصوص القـــرار يـــستنتج أن القرار الذي قدمته بريطانيا، يعمل لصالح الكيان الصهيوني، علـــى حـــساب القـــضية الفلـــسطينية والـــشعب الفلسطيني لأنه فرض على الدول العربية القبول باسرائيل دولة مساوية لحقوق الدول العربيـــة مـــع التمتـــع بالحقوق الشرعية للدول، رغم إشارة القرار في بعض بنوده إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين[٥].

يتضح لنا من خلال حرب ١٩٦٧ ومشاركة بريطانيا في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الانحياز البريطاني لاسرائيل هذا من ناحية ولكن في المقابل أكدت بريطانيا عقب حرب ١٩٦٧ عدم اعترافها بالقدس كعاصـــمة لاسرائيل وأضافت بأنها لن تنقل سفارتها من تل أبيب الى القدس[١].

يبدو أن بريطانيا تتجه نحو قيامها بدور الوسيط بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط لـــضمان مصالحها.

---

[١] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٥٥.

[٢] حلمي خضر ساري، **صورة العرب في الصحافة البريطانية، دراسة اجتماعية للثبات والتغيير في مجمل الصورة،** أطروحة دكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص٢٣١.

[٣] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٥٥.

[٤] ليلى القاضي، مرجع سابق، ص١٠٤-١٠٥.

[٥] إيمان عبد القادر، مرجع سابق، ص٢٤، وكذلك جلنار النمس، "السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي"، **شؤون فلسطينية**، عدد١١٠، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير، كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ص١٠٥.

[١] بيان الأربعاء: لاءات أوروبا الثلاث في القدس، أنظر:

http://www.Albayanco.ae/2002/11/08/sya/31.htm, 1426/4/9.

وبدأت بريطانيا تغير موقفها تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧١م ذلك العام الذي انتهى فيه النفوذ البريطاني بخروجها من قواعدها في الخليج، الأمر الذي أدى إلى تدارسها للموقف سعياً لإبقاء دور لها في المنطقة الى جانب الولايات المتحدة، وهذا ليس بغريب على السياسة البريطانية التي عرفت بحنكتها وخبرتها الاستعمارية التي تميزت بنجاح زمن التنافس الاستعماري[٢].

من المرجح أن الموقف البريطاني تغير لأن فرنسا بدأت محاولاتها لقيادة أوروبا في المنطقة العربية، وبالطبع لن يكون هذا الدور القيادي إلا على حساب بريطانيا.

لهذه الأسباب سابقة الذكر قررت الحكومة البريطانية المحافظة الجديدة لإدوارد هيث منذ ١٩٧١م الاقتراب من الموقف العربي وفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي أثار حفيظة قيادة حزب العمال والذي بعث بزعيمه ويلسون إلى إسرائيل لإعلان ثبات موقف حزبه منها[٣].

وهنا يتضح من خلال الدراسة أن الأحزاب تلعب دوراً محورياً في السياسة الداخلية والخارجية للدول الأوروبية، الأمر الذي ينعكس بدوره على قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، والسؤال هنا هو ما الذي حذا بالسياسة البريطانية إلى تغيير موقفها من قضايا الشرق الأوسط رغم معارضة الأحزاب كحزب العمال؟

هذا التغيير ناجم عن أن الحزب المؤيد لإسرائيل أصبح خارج الحكومة البريطانية ليحل محله حزب المحافظين، إضافة إلى أن الحكومة البريطانية أدركت مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط و التي ارتأت بريطانيا أنها ستتأثر كثيراً إذا ما بقيت على موقفها المساند لإسرائيل.

كما أن أحزاب المعارضة تختلف في تقديرها للسياسات الخارجية عن الحزب الحاكم فكثيراً ما نجد أحزاباً متشددة في سياساتها وعند وصولها للحكم تأخذ صورة أكثر واقعية مما كانت عليه سابقاً.

أخيراً لقد تناولت الدراسة الموقف البريطاني من أزمة الصراع عام ١٩٦٧م فماذا كان موقفها من أزمة حرب عام ١٩٧٣؟ هل اتخذت بريطانيا نفس الموقف في الأزمتين أم تغيرت سياساتها؟ هذا ما ستوضحه الدراسة في المبحث الثاني.

٢ - موقف ألمانيا الغربية:

لقد كان أول موقف اتخذته حكومة ألمانيا الاتحادية من التوتر الذي سبق حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ فيما أعلنه "فيلي براندت" وزير خارجية ألمانيا الاتحادية آنذاك في ١٩٦٧/٥/٣١م في مؤتمر صحفي" أوضح " أن حكومة بلاده لا ترغب في التدخل في النزاعات الإقليمية، وأن الحياد لا يعني الوقوف على قدم المساواة، ففي حالة تطور الأزمة إلى صراع بين الشرق والغرب فإن ألمانيا الاتحادية ستقف الى جانب الغرب، وأيد براندت مبدأ حرية المرور لكل السفن في البحار، وهذا الموقف يعني تأييده لاسرائيل في حرية المرور في خليج العقبة وقناة السويس، وأشار إلى أن بلاده "لا تتحمل أية مسئولية في هذا التطور، ولكنها

---

[٢] Len scott, “International history 1945-1990”, op.cit, P.76.

[٣] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب/أغسطس ٢٠٠١، ص١٥٨.

لا تستطيع أن تبقى بعيدة أو غير مبالية حينما يتهدد السلام، وقال: إن تأثيرنا محدود، وسوف أسعى بالوسائل التي لدي كرئيس للدبلوماسية الألمانية للحيلولة دون انفجار الأزمة الشرق أوسطية"[1].

وعندما اندلعت الحرب أعلن الناطق الرسمي باسم حكومة ألمانيا الاتحادية كونراد آلزا أن بلاده ستلتزم بالحياد التام في هذه الحرب، وأعلن المستشار "كيزنغر" أمام البندستاغ الألماني (البرلمان) في ١٩٦٧/٦/٧م بأن حكومته ملتزمة بعدم التدخل في الحرب، غير ان المدقق في تصريحات فيلي براندت يستطيع أن يستنتج انحياز ألمانيا الغربية إلى جانب إسرائيل، رغم إعلان المسئولين عن الحياد وعدم التدخل، فتأييد فيلي براندت لمبدأ حرية الملاحة لكل السفن و المقصود هنا اسرائيل تحديداً يدل دلالة واضحة على الانحياز لاسرائيل.

هذا على الصعيد الرسمي أما على صعيد الشعب الالماني لم يكن هناك أي إلتفات من قبل الرأي العام الألماني للشعب الفلسطيني، أما بالنسبة للأحزاب الألمانية فجميعها أيدت اسرائيل فيما عدا "الحزب القومي" الصغير نسبياً الذي هاجم العدوان الاسرائيلي في حزيران/يونيو١٩٦٧م، وعلى أثرها تعرض لحملة كبيرة من الاتهامات "الجاهزة" بأنه معادي للسامية ووصف بالنازية الجديدة[1].

من الواضح أن تأثير الدعاية الصهيونية وعقدة الذنب المزعومة تجاه اليهود كانت مسيطرة على الألمان تجاه الصراع العربي الاسرائيلي.

- لكن السياسة الخارجية الألمانية شهدت تغيراً ملحوظاً فيما بعد في العلاقات الألمانية العربية في عهد حكومة الائتلاف الاشتراكي - الليبرالي برئاسة فيلي براندت ونائبه فالترشيل (١٩٦٩-١٩٧٤)، حيث اتجهت السياسة الألمانية الى تبني سياسة منسجمة مع سياسات دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية إزاء الصراع العربي الاسرائيلي، وساهمت في صياغة بيان ايار/مايو ١٩٧١ أو ما يعرف بوثيقة شومان التي أكدت على انسحاب اسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو١٩٦٧ بناءً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ورحب العرب بهذا الموقف الأوروبي[2].

٣- موقف دول البينلوكس:

تُعد هذه الدول صغيره في المجموعة الأوروبية إلا أن تأييدها لاسرائيل في حرب ١٩٦٧م بلغ ذروته نظراً للفكرة الطاغية فيها عن تعاون العرب والفلسطينيين مع النازية في الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى أن هذه الدول ترى في اسرائيل على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، لذلك بقيت هذه الدول مهتمة باسرائيل ومصالحها، فهولندا: أصرت على موقفها المؤيد لاسرائيل في حرب ١٩٦٧م، وأعلنت ذلك عبر وزارة دفاعها، وفي بيان رسمي أن "طائرات عسكرية اسرائيلية قد نقلت عتاداً حربياً من قاعدة هولندية الى

---

[1] علي محافظة، **مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٠م**، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آب/أغسطس، ٢٠٠١، ص١٥٠.

[1] محمد خالد الأزهري، "الرأي العام الأوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة (١٩٤٨-١٩٨٨)"، **شئون عربية**، عدد٥٧، تونس، جامعة الدول العربية، اذار/مارس١٩٨٩، ص١٣١.

[2] علي محافظة، مرجع سابق، ص١٥٦.

اسرائيل"[٣] غير أن الدبلوماسية البلجيكية أظهرت استياءها من سياسة اسرائيل التوسعية في قمة لاهاي عام ١٩٦٩[٤]، وفي فبراير/شباط عام ١٩٧٢م كان موقف الوفد البلجيكي حول مسألة اللاجئين يتمثل في اقتراح خطة واسعة لتوطينهم في الدول العربية، غير أن الهولنديين تحفظوا على هذا الاقتراح[٥].

ولكن هل بقي الموقف الهولندي مؤيداً لإسرائيل في أزمة حرب عام ١٩٧٣م كما كان في أزمة حرب ١٩٦٧م؟

وماذا عن موقف بلجيكا والدنمارك ولوكسمبورغ هل استمرت مواقفها بالاهتمام بمصالح اسرائيل في عام ١٩٧٣م؟ هذا ما ستجيب عنه الدراسة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

رابعاً:الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية المشتركة من أزمة حرب عام ١٩٦٧:-

بعد انطلاق الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥م، كان الموقف الأوروبي من قضية العرب المحورية (فلسطين) يعتمد على أن يتم تصفيتها نهائياً منذ عام ١٩٤٨م، ونجحت عقدة الذنب الأوروبية تجاه اليهود بالتغلغل في صميم المجتمع الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى اختفاء مشكلة فلسطين، وذلك بسبب حملات التضليل التي قامت بها الأوساط الإعلامية الصهيونية لدى الرأي العام الأوروبي، مما أدى إلى تقلص القضية الفلسطينية إلى مشكلة "لاجئين"، تظهر مرة واحدة في السنة على جدول أعمال الأمم المتحدة باعتبارها مسألة منبثقة عن الصراع العربي-الإسرائيلي، وكانت الحكومات الأوروبية مخطئة في تقديرها لمدى ارتباط قضية فلسطين بالصراع في الشرق الأوسط، مما كلفها خسارة الكثير من نفوذها في المنطقة العربية.

وبرغم الأهمية التي كانت تحظى بها القضية الفلسطينية في العلاقات العربية، نجد أنها لا تمثل في العلاقات الأوروبية العربية سوى العامل السلبي الذي يشكل عبئاً على مصالح أوروبا الاقتصادية، فكانت أوروبا تنظر إلى هذا العامل بحذر نظراً لما يشكله من تهديد لمصالحها في المنطقة على المدى البعيد، الأمر الذي يعني أن مصلحة أوروبا تكمن في تطويق حركة التحرير العربية، والطريق إلى تحقيق ذلك بدعم إسرائيل لمعرفة أوروبا التامة بأن العامل الفلسطيني سيكون المفجر في المنطقة في حال قيام حركة وطنية مستقلة تلتف حولها الجماهير العربية، لذلك فعندما أسست منظمة التحرير الفلسطينية تعاملت مع الدول الأوروبية على ضوء مواقفها من قضية فلسطين، وتم قطع العلاقات العربية مع بعض الدول الغربية كألمانيا الغربية مثلاً لمواقفها المؤيدة لإسرائيل وبقيت دول أوروبا تنظر للمسألة الفلسطينية على أنها قضية "لاجئين" ،حتى أنه يمكن القول أنه في عام ١٩٦٥م كانت كلمة فلسطين مشطوبة من الملفات الأوروبية[١].

---

(٣) جلنار النمس، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٤) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٥) محمد خالد الأزهري، قضية الشعب الفلسطيني بين القوى السياسية والرأي العام الأوروبي، **شئون عربية**، عدد٤٤، تونس، جامعة الدول العربية، ديسمبر١٩٨٥، ص٩٩.

(١) أحمد سعيد نوفل، **العلاقات العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص١٧٨-١٧٩، وأيضاً محمد خالد الأزهري،" الرأي العام الأوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة ١٩٤٨-١٩٨٨"، مرجع سابق، ص١٣٠.

وتدل هذه المواقف الأوروبية على أن دول أوروبا لم تكن تعرف الكثير عن قضية فلسطين قضية العرب الأولى، إلا بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة عام ١٩٦٥م، وبدأت نضالها ضد إسرائيل، وامتد أثر العمليات لاحقاً إلى أوروبا نفسها حيث أصبحت ساحة لتنفيذ العمليات ضد الاسرائيليين، عندها بدأ الأوروبيون يدركون مدى تأثير قضية فلسطين خاصة بعد أن تيقنوا من الزخم الجماهيري لها لدى الأوساط الشعبية العربية، الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً للمصلحة الأوروبية على المستوى الإقليمي.

إذن يمكن القول: أن أوروبا حتى عام ١٩٦٧م لم تكن لها سياسة جماعية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وربما فضلت عدم الدخول في مشاكل المنطقة العربية السياسية لشعورها بصعوبة التعامل مع المنطقة بين التزامها بأمن إسرائيل من ناحية وبين مصالحها مع العالم العربي من ناحية أخرى[١]، ولكن قبل تناول المواقف الأوروبية المشتركة ينبغي الإشارة إلى ما أثبتته الدراسة في الفصل الأول بأن عملية التكامل الاقتصادي تقود إلى التكامل السياسي[٢]، وبالتالي اتضح أن دول السوق لا تعمل فقط في الاقتصاد وإنما في السياسة أيضا بمعنى أخر أن دول السوق الأوروبية ذات طبيعة سياسية، وهذا ما اتضح من خلال تصريح يوليو ١٩٦١م في مدينة بون الذي صدر عن قادة دول اوروبا الست، وبهذا الصدد قرروا ضرورة تنسيق السياسات وايجاد سياسة مشتركة لتحقيق الوحدة السياسية الأوروبية، وبهذا الخصوص تعتبر أزمة الشرق الأوسط المشكلة السياسية الأولى التي رأت دول السوق الأوروبية اتخاذ سياسة مشتركة حيالها.

واتخذ البرلمان الأوروبي لدول السوق أول قرار في ٢ يونيو ١٩٦٧م بخصوص قضية الصراع العربي – الإسرائيلي بمناشدة حكومات الدول الأعضاء لدعوة وزراء خارجيتها لعقد مؤتمر في أسرع وقت ممكن من أجل بحث تمثيل الجماعة الأوروبية في مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل، وتضمن القرار الاعتراف بإسرائيل وتحديد الحدود الآمنة لكل دولة في المنطقة وحرية العبادة، وحرية الملاحة في العقبة والسويس وحل مشكلة اللاجئين[٣].

لكن موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي عاد ليحظى باهتمام متزايد في العواصم الأوروبية خاصة في الدول الأعضاء في السوق المشتركة، حيث بدأت باتخاذ المبادرات التي بدأت في عام ١٩٦٩م مع اقتراح ديغول بإجراء المحادثات الرباعية التي اعتبرها كإطار لحل

---

[١] سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، ط١،عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣، ص١٧١.

[٢] Thomas Christiansen,"European and regional integration" in**: the Globalization of world politics** ,op.cit , p.507 .

[٣] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٦٣.

النزاع العربي - الإسرائيلي، والذي يمكن اعتباره أول طرح سياسي واجرائي لفكرة عقد المؤتمر الدولي الذي سيصار إلى بلورته فيما بعد[١].

وهنا يبدو أن الأوروبيون أرادوا طرح أنفسهم كشركاء في تسوية النزاع لإنزعاجهم من تصرفات اسرائيل في منطقة جنوب المتوسط، الأمر الذي يهدد المصالح الأوروبية، ففرنسا وأسبانيا - مثلاً - تعتبران أكبر شريك لدول المغرب الثلاث، وايطاليا أهم شريك لليبيا وسوريا ولبنان ومصر[٢].

ولكن على الرغم من فشل مبادرة ديغول السابقة في اشتراك الاتحاد السوفييتي و الأوروبيين في حل النزاع بسبب تعنت الرئيس الأمريكي نيكسون خشية أن ينمو نفوذهما في الشرق الأوسط، إلا أننا نجد أن البذرة التي أطلقها ديغول تنمو تدريجياً في إطار السياسة الأوروبية، وهذا ما سيتضح من خلال الدراسة وذلك بعد أن بدأ يتبلور هذا الإتجاه في اطار قمة لاهاي خلال ديسمبر عام ١٩٦٩م، و اتفقت الدول الأعضاء في السوق الأوروبية على التنسيق السياسي فيما بينها من أجل اتخاذ موقف موحد تجاه مختلف المشاكل العالمية إلا أنهم لم يخرجوا بقرار مشترك بهذا الخصوص[٣]، لكن وزراء الخارجية ناقشوا المواضيع التي تتعلق بأزمة الشرق الأوسط، ومؤتمر الأمن الأوروبي والعلاقات بين دول غرب أوروبا والكتلة الشرقية[٤].

وتعني الدراسة هنا بالموقف حيال أزمة الشرق الأوسط، فما الدوافع التي أدت بدول السوق لاتخاذ موقف موحد حيال المشاكل العالمية وخاصة أزمة الصراع العربي - الإسرائيلي؟

من المعتقد أن أوروبا أرادت أن ترسم لنفسها سياسة تحافظ بها على كيانها لتدافع عن مصالحها تجاه العملاقين سواء في مجال التنافس أو الصراع.

والسؤال الأخير الذي يطرح نفسه هو ماذا أرادت أوروبا من الاجتماعات التي عقدها وزراء خارجية دولها في لاهاي ديسمبر ١٩٦٩؟

يمكن القول: أنها أرادت أن تنتقل من مرحلة التعاون الاقتصادي الى مرحلة التعاون السياسي وهذا ما كان الهدف من توقيع معاهدة روما ١٩٥٧م التي تهدف الى تحقيق التكامل والاندماج للأوروبيين.

إجمالاً لقد ارتأت دول المجموعة السير قدماً في خطين متوازيين أولهما توسيع المنظمة بدخول أعضاء جدد إليها وعلى رأسهم بريطانيا وثانيهما اتخاذ خطوات عملية من أجل تدعيم أسس التعاون والوحدة سواء السياسية أو النقدية.

نستطيع القول: أن اجتماع لاهاي كان أول اجتماع لدول أوروبا الغربية ويعتبر أول خطوة عملية جادة من تلك الدول لتحقيق الوحدة السياسية.

---

[١] حسين حجازي،"الصراع العربي الأوروبي على الشرق الأوسط من نابليون بونابرت إلى مؤتمر برشلونة، شراكة بين ضفتين"، **قضايا فلسطينية**، عدد١، مركز الأبحاث في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، غزة، خريف ١٩٩٥م، ص١٠.

[٢] Werner Weidenfeld, and Josef Janning, **Global Responsibilities:Europe in Tomorrow's world**, ed by :Neuparth Bertelsman Foundation Publishers, Gutershoh 1991,p.80.

[٣] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص١٥٧.

[٤] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٦٣.

ومن أجل السير قدماً في خطوات التوحيد اجتمعت لجنة برئاسة وزير خارجية بلجيكا "دافنيـــونDavignon" بناءً على طلب رؤساء الحكومات، وخرج الوزير بتقرير عرف "بتقرير دافنيون"* وتم الاتفاق على:

- أن يجتمع مديرو الادارات السياسية في وزارات الخارجية الست مرة كل ثلاثة أشهر.
- أن يجتمع وزراء الخارجية أنفسهم كل ستة شهور.

وتهدف الاجتماعات الى بحث المشاكل السياسية الخارجية ومناقشتها والخروج بموقف موحد لـــدول الـــسوق حوها.

- في حال المشاكل العاجلة يمكن عقد اجتماعات طارئة على أساس أي من المستويين السابقين.
- أن يجري تنسيق العمل بين سفراء الدول الست لدى الدول الأخرى(١).

وتعود أهمية نظرية "دافنيون" إلى وضع سياسات خارجية مشتركة وهي نقطة تحـــول الـــى مرحلـــة جديـــدة للجماعة الأوروبية غير أن نقطة الضعف بها تتمثـــل فـــي عـــدم وجـــود الإلـــزام الجمـــاعي(٢) Binding Commitment، وهذا ناتج عن عدم وجود أي سياسة جماعية مشتركة لأوروبا، وقـــد عبـــر عنـــه هنـــري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة في مطلع السبعينات في معرض حديثه عن أوروبا متسائلاً "عنـــدما أريد الحديث لأوروبا، مع من سأتكلم"(٣).

وتوالت الاجتماعات والمناقشات حول قضية الشرق الأوسط في اجتماع مجلس اتحاد غرب أوروبـــا في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ في لوكسمبورغ، برئاسة وزير خارجيتها "غاستون ثورن" وأســـفرت عـــن وجود توافق في الآراء، حول ضرورة تحرك اسرائيل وتخليها عن موقفها المتعنت(٤)، وكان اجتمـــاع آخـــر لوزراء خارجية السوق في ميونيخ في ١٩ تشرين الثاني/نـــوفمبر ١٩٧٠ برئاســـة وزيـــر خارجيـــة ألمانيـــا الاتحادية، وكان يهدف الى دراسة مسألتين هامتين: مؤتمر الأمـــن والتعـــاون الأوروبـــي، ونـــزاع الـــشرق الأوسط(١)، أي أن الاجتماع يهدف الى ضرورة اتخاذ دول أوروبا مواقف موحـــدة وعلـــى رأســـها قـــضية الصراع العربي الاسرائيلي.

ومن الجدير بالذكر أن مواقف دول السوق كانت تعاني من تشتت وتباين بشأن الحرب موزعين بـــين الموقف الفرنسي لديغول الشهير الرافض للحرب وبين الطرف الألمـــاني والهولنـــدي المعـــروفين بـــدعمها لوجهات النظر الاسرائيلية(٢).

---

* أنظر: Lerapport de Luxembourg (rapport Davignon), the European prospect, في الملحق رقم (٨) ص ٣٢٢ في **http://www.ellopos.net/politices/davignon.htm.**

(١) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٦.

(٣) Thomas Christianson, Eulopean and regional integrationg op.cit, p.509 .

(٤) جلنار النمس، مرجع سابق، ص١٠٥.

(١) علي محافظة، مرجع سابق، ص١٦١.

(٢) عاطف أبو سيف ،"القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي"، "**رؤية**" الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، السنة الثانية، العدد العشرون، تموز ٢٠٠٢، ص٢٧.

لذا لا مجال للاستغراب حول الاختلاف في المواقف التي اتخذت بحق القضايا العربية وخاصة فلسطين. فمن المعتقد أن هذه الاختلافات تعود إلى أن ألمانيا مازالت تعاني من قضية المحرقة وتأنيب الضمير، كما إن نتائج الحرب العالمية الثانية ستنعكس بالتالي على مواقف دول كهولندا والدنمارك، ومواقف دول كبلجيكا ولوكسمبورغ ستبقى خاضعة لاعتبارات مختلفة وهي دول صغيرة وتختلف مصالحها عن مصالح الدول الكبرى... وهذا ما سنراه عند استعراض مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة.

ويمكننا إضافة أسباب أخرى لاختلاف المواقف الأوروبية من النزاع في الشرق الأوسط فهناك دول متوسطية (تطل على البحر المتوسط) وهناك دول تطل على بحر الشمال، الأمر الذي يبين وجود اتجاهين في سياسة دول السوق فالاتجاه الأول: تتزعمه فرنسا وتؤيده ايطاليا، ويرى أن على الجماعة الأوروبية القيام بدور أكثر إيجابية وفعالية في تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط.

حيث ترى فرنسا ذلك نظراً لمعرفتها التامة بأهمية النفط العربي، وهذا ما اتضح في مذكرات الجنرال ديغول قائلاً: "إن الأهمية الكبرى الاستراتيجية والسياسية لمناطق النيل والفرات ودجلة والبحر الأحمر والخليج (الفارسي) هما الآن بسبب البترول الذي له قيمة اقتصادية من الدرجة الأولى"(٣).

وفي حديث آخر لديغول مع السفير اللبناني السابق في باريس جورج نقاش عام ١٩٦٦ حيث قال له: "إن كون مائه مليون عربي يعيشون فوق نصف احتياطي العالم من النفط أمر لا يمكن تجاهله"(٤).

ما سبق يبين مدى إدراك فرنسا لأهمية الشرق الأوسط، وكذلك لا يمكننا الفصل بين أهمية البترول العربي لفرنسا عن تطور موقفها السياسي من الصراع العربي - الإسرائيلي، إضافة إلى أن المصالح الفرنسية تكمن في تحسنها مع مائة مليون عربي آنذاك، وذلك أفضل من الإبقاء على علاقاتها مع ثلاثة ملايين اسرائيلي الذين لا تستفيد منهم فرنسا، بل العكس انهم يشكلون عبئاً عليها لأن فرنسا تقدم لهم المساعدات.

أما الاتجاه الثاني: تتزعمه ألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا، وهذا الاتجاه يعارض قيام دول السوق بجهد مستقل في حل أزمة الشرق الأوسط، ومن الثابت أن اختلاف المواقف يعود الى اختلاف مواقع الدول على الساحة الدولية، حيث أن فرنسا وايطاليا تعتبران دولاً متوسطية وبالتالي فإن تأثير الصراع يؤثر بشكل مباشر عليها إضافة الى أن فرنسا تنتهج سياسة مستقلة عن الدولتين العظميين، وهذا هو نهج ديغول الرئيس الفرنسي السابق والتي استمرت السياسات الفرنسية لاحقاً باتباعه.

أما بالنسبة لألمانيا وبلجيكا وهولندا فموقعها في قلب القارة الأوروبية، وبالتالي فإن التطورات في المتوسط لا تزعجهما كثيراً إلا في حال تعرض مصالحها الاقتصادية للخطر، كما أن ألمانيا لا تريد التورط في اتخاذ مواقف قد تغضب الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي، فهي تهدف الى الاستفادة من الموقف الراهن دون الرغبة في تحمل المسئوليات.

---

(٣) أحمد سعيد نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٤) المرجع السابق، ص١٥٧.

يتضح مما سبق مدى الاهتمام الأوروبي بأزمة الصراع العربي - الاسرائيلي في معظم اللقاءات والزيارات الرسمية بين رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية، ورغم أن معظم النقاط التي تم مناقشتها كان طابعها سياسي إلا أنها لا تخلو من المسوغات الاقتصادية التي تعتبر بدورها العامل الأساس وراء اتجاه أوروبا لاتخاذ مواقف مشتركة.

- وثيقة شومان Schuman عام ١٩٧١م:

لقد تم عقد أربعة اجتماعات في يناير ١٩٧١ من قبل دول السوق الأوروبية في باريس لبحث أزمة الشرق الأوسط، وكان لفرنسا النصيب الأكبر، حيث بذلت جهوداً كبيرة لحث المجموعة الأوروبية الى تبنى سياسة ايجابية تجاه الصراع، وأثمرت هذه الجهود إلى اصدار بيان أيار/مايو ١٩٧١م السرى، الذي صدر عند الاجتماع الثاني لوزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية، ويعتبر هذا البيان أولى المحاولات للتعبير عن موقف دول المجموعة الأوروبية لتبني موقف موحد تجاه الصراع العربي الاسرائيلي[١]، ولقد سمي هذا البيان وقتها بوثيقة السوق الأوروبية المشتركة[١]، ومن الجدير بالذكر أن هذا المشروع أو الاقتراح قد جاء بعد فشل فرنسا في الاقتراح الذي قدمه ديغول على أثر عدوان ١٩٦٧م، والذي يدعو إلى مشاورات الدول الأربع أو المحادثات الرباعية، وعقد لقاء بين وزراء الخارجية الأوروبية بتاريخ ١١مايو/ أيار١٩٧١م، حيث تقدمت فرنسا بواسطة وزير خارجيتها بمشروع وثيقة "شومان" نسبة إلى وزير الخارجية الفرنسي[٢].

وقد حددت وثيقة شومان موقف الحكومات المشتركة من خمسة مشاكل وهي كالتالي:-

١. **مضيق تيران وخليج العقبة**: حيث اتفقت تلك الدول على تحويل هذه المضائق إلى ممر مائي للملاحة الحرة، كما انه يجب أن تضمن التسوية السلمية المعتمدة على قرار مجلس الأمن حرية المرور في المضائق على أن تضمن الأمم المتحدة حرية المرور عن طريق وضع قوات الأمم المتحدة فيه لفتره محددة.

٢. **قناة السويس**: يجب ضمان حرية المرور في القناة لجميع الدول بما في ذلك إسرائيل، كما يعتقد موقعوا الوثيقة أن من الأفضل أن تأخذ التسوية السلمية في الاعتبار ميثاق القسطنطينية عام ١٨٨٨م* ويفضل أن تتنازل مصر عن جميع اجراءات التمييز منذ أية قضية معينة أو شحنة، وفي حال وقوع نزاع يحال الى محكمين برعاية مجلس الأمن.

---

[١] حسن العلكيم، الأبعاد الدولية للصراع العربي الاسرائيلي، **شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، أيلول/سبتمبر ١٩٨٩م، ص٧٢.

[١] جلنار النمس، مرجع سابق، ص١٠٥.

[٢] مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص٧٢.

*تم توقيع هذه الاتفاقية بين كل من فرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا - المجر وايطاليا وأسبانيا وهولندا وتركيا، وجاء فيها أن قناة السويس ستكون حرة ومفتوحة دوماً ، سواء أكان ذلك وقت الحرب أم السلم لجميع البواخر التجارية والحربية دون تمييز في الأعلام، للمزيد، أنظر: لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** ،ط٧، ترجمة عفيفة البستاني، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٠، ص٢٢٧.

٣. **المناطق المجردة من السلاح**: تنص الوثيقة على اقامة مناطق "مجردة" ومناطق "عازلة" على جانبي الحدود، ويوضع في المناطق المجردة مراقبون دوليون غير مسلحين، وتوضع في النقاط العازلة قوات مسلحة للأمم المتحدة بحيث يخضع المراقبون لإشراف مجلس الأمن، ويعمل بهذه التدابير مدة خمس سنوات وعلى مجلس الأمن تعيين مركزاً وتمويل لمراقبي الأمم المتحدة وقواتها ولمجلس الأمن وحده الحق في تخفيف هذا التدبير أو تصعيده، أو وإلغائه أما المناطق المجردة من السلاح والحدود ترى الدول الأعضاء ضرورة عقد اتفاقية عامة تقضي عدم الموافقة على امتلاك الأراضي عن طريق الحرب، اضافة الى ضرورة سحب القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط حرب الأيام الستة، وإدخال تعديلات طفيفة – إن أمكن - فيما يتعلق بالحدود يتفق عليها الطرفان والعمل على إيجاد طريقة للضمانات الجماعية[٣].

٤. **القدس**: اقترحت الوثيقة بعد تأييد الدول الست الأعضاء تدويل القدس والأماكن المقدسة.

٥. **قضية فلسطين**: ترى دول السوق أن حلها يتوقف على ارادة السكان المعنيين بإجراء استفتاء بين السكان[١].

يتضح من الوثيقة أنها لوحت ببداية عهد جديد في اطار العمل الأوروبي السياسي المشترك لأن الاتفاق عليها يعد بمثابة الإثبات على قدرة الشركاء الأوروبيين على اتخاذ قرار مشترك من قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، رغم اعتبار ذلك حداً أدنى للاتفاق الأوروبي، في المقابل لم تكن هذه المبادرة ذات جدوى كون حكومة ألمانيا الاتحادية لم تعتبرها آنذاك سوى ورقة عمل عادية و تمهيدية بانتظار قرارات لاحقة، ولكن المهم في الأمر هنا قضيتين:

أولا: أصبح بإمكان الدول الأعضاء في السوق الأوروبية الاتفاق على تصريح مشترك رغم افتقاره إلى الأبعاد العملية.

ثانياْ: لقد تأثر الموقف الأوروبي المشترك بموقف الدولة التي تمثل رمزاً للاستقلال في أوروبا داخل الجماعة وهي فرنسا[٢]، ومن المعتقد أن هذه الوثيقة قد سببت القلق الشديد للجانب الاسرائيلي لأن التنسيق الأوروبي يعتبر تمهيداً لابتعاد الدول الصديقة عن مواقفها الداعمة والمؤيدة، وهكذا يمكن القول: بأن وثيقة شومان تعتبر بداية لاهتمام دول السوق إجمالاً بالقضايا العربية اضافة الى اهتمامها بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وحقوق الفلسطينيين.

ولكن هنا يبرز سؤال هام وهو ما الذي دعا بأوروبا إلى تغيير مواقفها حيال القضايا العربية بعد أن كانت منسية تماماً ومشطوبة من الأجندة السياسية الأوروبية حتى عام ١٩٦٧م؟

من المعتقد أن المحاولات الأوروبية المتكررة للدخول بقوة إلى المشاركة في حلبة الصراع العربي الاسرائيلي يعود الى المنظمات المسلحة الفلسطينية وهجماتها على الساحة الأوروبية، والتي ازدادت منذ

---

[٣] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٧١-١٧٢.

[١] نائلة القلقيلي ،"الهوية الفلسطينية واعتراف المجتمع الدولي"، **رؤية**، فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، السنة الثانية، عدد٢٢، أب/أغسطس٢٠٠٣، ص٢١.

[٢] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص١٥٧.

انطلاق الثورة الفلسطينية وتأسيس منظمة التحرير عام ١٩٦٤م بهدف اسماع الصوت الفلسطيني للعالم، ولا داعي لسردها هنا ولكن نكتفي بحادثة عملية ميونيخ الشهيرة في ألمانيا الاتحادية ضد الفرقة الأولومبية الإسرائيلية ١٩٧٢م، الأمر الذي أكد لحكومات أوروبا ضرورة التدخل في إحلال تسوية. ففي تعقيب للرئيس الفرنسي جورج بومبيدو في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢م على حادثة ميونيخ قال: "إن الإرهاب الفلسطيني الذي تدينه الحكومة الفرنسية بشدة لا يمكن أن ينتهي ما لم تحل القضية الفلسطينية"(٣)، وكرر رئيس الوزراء الايطالي جوليو أندريوتي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢م" أن لا يجب إدانة جميع "اللاجئين" الفلسطينيين بل الذين يمارسون أعمال العنف"(١) وذكر وزير خارجية بلجيكا رغم إدانته لعملية ميونيخ في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢م "ضرورة مساهمة المجتمع الدولي في إزالة الأسباب التي تدفع إلى أعمال بائسة". كما وأبدى استعداده للمساهمة في حال التوصل الى اتفاق سياسي بشأن الشرق الأوسط في حل المشكلة الأليمة للاجئين الفلسطينيين(٢).

نلاحظ من خلال التصريحات السابقة أن العمل الفدائي المسلح بدأ يستفز الأوروبيين وكان بمثابة جرس الصحوة للأوروبيين من الغفوة تجاه القضايا العربية.

ولهذه الأسباب بدأت الخطوات الحثيثة من قبل دول أوروبا للتحرك، والتدخل في احلال التسوية السلمية، فبعد التوقيع على وثيقة شومان استمرت الاجتماعات المتتالية من قبل دول غرب أوروبا، ففي ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢م اجتمع وزراء خارجية الدول التسع* في لاهاي لمدة يومين للنظر في التعاون فيما بينهم في شئون السياسة الخارجية، وأهم ما دار حوله الاجتماع ما يلي(٣):

١. مؤتمر الأمن الأوروبي.
٢. المسألة الألمانية.
٣. أزمة الشرق الأوسط.

أما بخصوص الشرق الأوسط فقد اتفق المجتمعون على اتخاذ موقف موحد في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستجري بعد شهر واحد أي في سبتمبر عام١٩٧٢م الخاصة بأزمة الشرق الأوسط، واستمرار تأييد القرار ٢٤٢.

تقرير لجنة الشئون السياسية للسوق الأوروبية وقرار البرلمان الاوروبى الصادر فى ١٥ مارس ١٩٧٣م بشأن الشرق الأوسط:

(٣) محمد خالد الأزهري، "موقف المجموعة الأوروبية من الكفاح الفلسطيني المسلح"، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٥٨،١٥٩، في مركز أبحاث منظمة التحرير، أيار/حزيران - مايو/يونيو١٩٨٦م، ص٤٥.

(١) محمد خالد الأزهري، "موقف المجموعة الأوروبية من الكفاح الفلسطيني المسلح"، مرجع سابق، ص٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص٤٥.

* وهي فرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وبريطانيا والدنمارك وايرلندا.

(٣) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٧٦.

لقد ناقش البرلمان الاوروبي تقرير لجنة الشئون السياسية "Political Affairs Committee" في ١٥ مارس ١٩٧٣م للسوق الاوروبية المشتركة المقدم من "ماريو سيلبا" Mario Scelba ممثل ايطاليا كونه مقرراً عن الموقف في الشرق الاوسط وجاء في التقرير ما يلي(٤):

١. ان جماعة السوق الأوروبية المشتركة مسؤولة بصفة خاصة عن حفظ السلام في الشرق الأوسط لذا عليها ان تأخذ مكانها في العالم كقوة سلام وتسعى لارساء دعائمه.
٢. دعا التقرير حكومات دول السوق لإتخاذ سياسة مشتركة تجاه الشرق الاوسط.
٣. أشار التقرير إلى قرار مجلس الامن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م باعتباره أساساً لتحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع وحث دول السوق على تقديم كل مساهمة لتنمية الدول التي عانت من العدوان اقتصادياً واجتماعياً.
٤. ان الجماعة الأوروبية مدعوه للقيام بدور قيادي في منطقة الشرق الأوسط نظراً لموقعها الجغرافي والروابط الاقتصادية والثقافية التي تربطها بالعالم العربي، إضافة إلى مصالحها الضخمة في هذه المنطقة.

يمكن التوصل إلى أن معظم المواقف التي اتخذتها دول السوق الاوروبية المشتركة بدت بارزة على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أعلنت كلها تقريباْ موقفها الحيادي بين طرفي النزاع ويعتقد أن هذا الموقف كان بسبب خوف هذه الدول على مصالحها الاقتصادية الكبيرة في المنطقة، إضافة إلى المخاوف الأمنية التي أثارها تفاقم حدة النزاع بين العرب و اسرائيل في منطقة حوض البحر المتوسط وجنوبه الشرقي أو بمعنى آخر ظلت الجماعة الأوروبية تعطي الأولوية للأبعاد الاقتصادية على البعد السياسي في علاقاتها مع العرب، لكن حرب عام ١٩٦٧م أبرزت الأهمية الحيوية للبعد السياسي، وشهدنا تطوراً صاعداً في الموقف الأوروبي من الصراع العربي - الإسرائيلي خاصة في بداية السبعينات تحديداً فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وبشكل تدريجي، واتضح ذلك في قمة لاهاي عام ١٩٦٩م الذي يمكن اعتبارها نقطة الانطلاق الأوروبي نحو الشرق حيث إتفق خلالها الشركاء الأوروبيون في دول السوق على تنسيق المواقف الا انهم لم يتفقوا على ادانة الطرف الاسرائيلي، ثم تبلور الموقف المشترك وأصبح أكثر وضوحاً بعد اعتماد وثيقة شومان ١٩٧٠م التي طالبت بانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وتدويل القدس وجعل الضفة الغربية منطقة منزوعة السلاح والاهتمام بمسألة (اللاجئين العرب).

هذا ما تناولته الدراسة من تطورات للمواقف الأوروبية المشتركة من حرب عام ١٩٦٧م، وتداعياتها فهل استمرت هذه التطورات في السياسة الأوروبية تجاه قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي لصالح العرب أثناء حرب عام ١٩٧٣م وتداعياتها – أم العكس - هذا ما سوف يتم تناوله في المبحث الثاني للدراسة.

---

(٤) المرجع السابق، ص١٧٦-١٧٧.

المبحث الثاني: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣م وتداعياتها:

بعد حرب عام ١٩٦٧م اتخذت الدول العربية قراراً بإعادة بناء قواتها المسلحة بهدف "إزالة آثار العدوان"، حيث اجتمع القادة العرب في الخرطوم مباشرة بعد الحرب وكان قرارهم "لا صلح، لا مفاوضات، لا اعتراف"، وقرروا رصد الاموال اللازمة لمساعدة دول المواجهة، واستمرت في نفس الوقت الجهود الدبلوماسية لحل النزاع، فطرحت العديد من المبادرات والمشاريع، وبقي العرب مصرين على ما تم طرحة في الخرطوم، كما أن اسرائيل تصر على أن لا حل للنزاع إلا بمفاوضات ثنائية مباشرة بينها وبين العرب تنتهي بالاعتراف بها.

أولاً: أهداف الحرب من وجهة نظر الأطراف العربية المشاركة فيها:

لم تكن حرب تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣م حرباً تحريرية، أي تهدف الى تحرير الأرض المحتلة عام ١٩٦٧م أو لتحرير فلسطين، بل كانت حرباً تحريكية محدودة الأبعاد من أجل الخروج بالمنطقة من حالة الجمود السياسي التي غرقت فيها المنطقة منذ حرب حزيران ١٩٦٧م، وقد عبر عن ذلك بوضوح هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة بقوله: "لا بد من تسخين الأجواء السياسية قبل بدء المفاوضات"[١] أو "جعل" وضع ملائم للتفاوض ممكناً"[٢].

يتضح ذلك من خلال تصريحات للرئيسين السادات وحافظ الأسد، فقد أوضح الرئيس السادات وبرر ذلك بأن أية قيادة لا تستطيع أن تضع خطة تتجاوز الظروف والإمكانيات وإن مجرد تحريك المشكلة يكفي لايقاظ العالم كله[٣] وهذا يدل على أن السادات بهذا الطرح يضع في حساباته الظروف والامكانات الدولية.

كما اعتبر الرئيس السوري حافظ الأسد حرب عام ١٩٧٣م وسيلة من وسائل السلام بالنسبة للعرب يلجئون اليها عندما لا يكون أي سبيل آخر لاستعادة حقوقهم[٤].

- الإعداد لحرب عام ١٩٧٣م:

بدأت الاستعدادات للحرب بالتنسيق بين مصر وسوريا مع علم الأردن بالخطوط العريضة لما تخطط له سوريا ومصر، ولقد سعت كل من مصر وسوريا الى تأمين الجناح الأردني، بوعد من الملك حسين بحشد قواته على حدود فلسطين، وعدم السماح لجيش إسرائيل بالدخول إلى سوريا من الجنوب داخل الأراضي

---

(١) محمود اللبدي، "التضامن العالمي والانفتاح الأوروبي على القضية الفلسطينية"، **شؤون فلسطينية**، عدد٩٩، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، فبراير/شباط، ١٩٨٠، ص٧٥.

(٢) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٢٨١.

(٣) عبد الستار قاسم، غازي الربابعة، مرجع سابق، ص٢٩٨.

(٤) نجدت زريقة، **الحق العربي والأثافي الثلاث**، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٢، ص٣٢٠.

الأردنية، كما اتفقت الدولتان مع لبنان خشية توغل الاسرائيليين لسوريا عن طريق مرج عيون، ولــم تعــرف حكومات كل من الأردن ولبنان وبغداد موعد نشوب الحرب[١]، ولقد كان ضمن الاستراتيجية العليا للــدول التي خاضت الحرب تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي، وذلك بعمل عسكري يهدف إلى إلحاق أكبر قــدر مــن الخسائر بالعدو، وإقناعه بأن مواصلة احتلال الاراضي العربية يفرض عليه ثمناً باهظاً لا يقدر على دفعه.

مجريات حرب ١٩٧٣:

لقد بدأ الزحف العربي يوم السادس من تشرين الأول/ أكتــوبر ١٩٧٣م[٢]، حيــث نجحــت القــوات المسلحة المصرية من عبور قناة السويس الى سيناء، و تمكنت بعد عملية اقتحام ناجحة في الــساعة الثانيــة ظهراً من الاستيلاء على استحكامات العدو، وتسلل ليلة الخامس على السادس من تشرين الأول رجــال مــن الجند المجهولين الى الشاطيء الشرقي من قناة السويس، وكان هدفهم إغلاق الأنابيــب التــي تنقــل الــسائل الملتهب الى سطح مياه القناة، وتبع الجند رجال الصاعقة المصرية للعمل خلف خطوط التحصينات المعاديــة حال مرور الطائرات الحربية الصوتية على الارتفاعات المنخفضة المخصصة لها، ثم عبرت مائتــا طــائرة مصرية على ارتفاع كاد يلامس الساتر الترابي (٢٣م) الذي أقامته اسرائيل أما حصون بارليف، وبعد خمــس دقائق فقط من عبور الطائرات فتح زهاء ثلاثة ألاف مدفع هاون نارهم باتجــاه الحــصون[٣]، كمــا أقيمــت الجسور العائمة، واستعمل الجنود مضخات المياه لتدمير الحاجز الرملي الذي أقامته إسرائيل علــى الجانــب الشرقي للقناة، وفي خلال خمس وأربعين دقيقة كانت استحكامات خط بارليف محاصــرة، وكانــت تعليقــات الخبراء العسكريين أن قوات مصر ستباد وستدمر الجسور التي أقاموها إلا أن الأمور جــرت علــى عكــس توقعات المحللين، حيث استطاع الجيش المصري تحرير مساحة واسعة على خط قناة السويس، وتــم تــدمير خط بارليف، وفي المقابل اندفع الجنود السوريون وجنود التحرير الفلسطيني وتــسلقوا ســفوح جبــل الــشيخ واحتلوا مواقع محصنة وسرعان ما شارفت القوات السورية على بحيرة طبرية وأصبع الجليل.

ولقد كانت معركة الجولان ملحمة حقيقية، فاستنجدت اسرائيل بالولايات المتحدة، وفقدت جولدا مــائير رئيس الوزراء الاسرائيلي القدرة على السيطرة، وأخذت تبكي، وهبت أمريكا لنجدة اسرائيل بمد جسر جــوي بين أوروبا وإسرائيل، وتم التركيز على جبهة الجولان لأنها تشكل خطراً على الأماكن الــسكنية الإســرائيلية لقرب السوريون منها[١]، وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ حدث اختــراق عــسكري إســرائيلي حيــث استطاع الإسرائيليون العبور إلى الضفة الغربية لقناة السويس عبر جسر أقاموه عبر البحيــرات عنــد نقطــة الدفرسوار، وحاولت إسرائيل احتلال السويس لكنها فشلت، وحاصرت الجيش الثالث المصري، واســتطاعت

---

[١] عبد الستار قاسم، غازي الربابعة، مرجع سابق، ص٢٩٨.

[٢] سعيد، حمود، "حرب تشرين الأول المجيدة والثورة الفلسطينية"، **شؤون فلــسطينية**، عــدد ٢٨، كــانون الأول/ ديــسمبر ١٩٨٣،ص٤.

[٣] حمدان حمدان، **عقود من الخيبات كيف وصلنا إلى هنا؟** ط١، د.م، بيسان للنشر، تشرين الاول١٩٩٥، ص٥٧٦.

[١] عبد الستار قاسم، غازي الربابعة، سابق، ص ٣٠٥-٣٠٦.

قطع الإمدادات عنه مما أحدث إرباكاً بالجبهة المصرية[٢]، الأمر الذي كان له تأثير كبير في قبول مصر لقرار وقف إطلاق النار رقم ٣٣٨ * الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣م، وبموجب هذا القرار توقفت الحرب، حيث دعا مجلس الأمن الدولي جميع الأطراف في القتال الدائر الى وقف إطلاق النار والإنهاء الفوري لكل نشاط عسكري في المواقع التي يحتلونها، وذلك في مدة لا تتجاوز ساعة من لحظة إقرار المجلس لهذا القرار، كما دعا القرار إلى البدء في تطبيق قرار المجلس رقم ٢٤٢ الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر للعام ١٩٦٧م، وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[٣].

وعلى صعيد الجبهة السورية استطاعت إسرائيل استعادة كل ما خسرته من أراضٍ، وحققت تقدماً داخل الأراضي السورية حتى وصلت قوات اسرائيل على بعد حوالي ٢٥ كيلو متر من دمشق، واستدعت سوريا للقيام بهجوم عسكري مضاد لأن الاتحاد السوفييتي أقام جسراً جوياً بينه وبين سوريا غير أن سوريا فوجئت بقبول مصر وقف اطلاق النار[٤].

نتائج حرب عام ١٩٧٣م:

١. لقد فشل العرب في تحقيق أهدافهم و التي تتمثل بإزالة عدوان ١٩٦٧م، [٥].

٢. استخدام البترول من قبل العرب كسلاح استراتيجي، حيث تم حظره عن بعض دول أوروبا، وارتفعت أسعاره، الأمر الذي دفع بدول السوق الأوروبية المشتركة لاستخدام نفوذها، وبدء محاولاتها الدخول بقوة من أجل ايجاد تسوية سلمية[٦].

٣. حطمت الحرب أسطورة الجيش الذي لا يقهر بإظهارها أن جيش اسرائيل ليس محصناً تحصيناً كاملاً[١].

لقد أدت حرب أكتوبر الى تحريك الأزمة وإعادة مشروعات التسوية السلمية، وهذا ما كانت تهدف إليه الحرب أساساً، وهذا يوضح أن العرب تخلوا عن مفردات قمة الخرطوم الرافضة للصلح والاعتراف والتفاوض مع اسرائيل[٢].

---

(٢) المرجع السابق، ص٣٠٦.

* للمزيد، أنظر: **http://www.PalestineCenter.org/cpap/document/resolution338.html**

(٣) صلاح العقاد، **السادات وكامب ديفيد، الاتفاقات وأصولها التاريخية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، المطبعة الفنية، د.ت، ص١٢١.

(٤) عبد الستار قاسم،غازي الربابعة، مرجع سابق، ص٣٠٦.

(٥) المرجع السابق، ص٣٠٧.

(٦) Sami Musslam, op.cit .P.3

(١) فيصل حوراني، "الأرض المحتلة الانتفاضة والتسوية"، **رؤية**، العدد الثالث، تشرين أول ٢٠٠٠، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، ص١٧.

ثانياً: موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من حرب عام ١٩٧٣:

لقد تباينت مواقف دول غرب أوروبا واختلفت حيال أزمة عام ١٩٧٣م تبعاً لموقع ومصالح كل دولة من الدول، لذا سيتم أولاً: تناول الموقف الفرنسي والإيطالي لتقارب وجهات نظرهم بالنسبة للحرب، وثانياً: سيتم تناول الموقف البريطاني، والألماني ودول البينلوكس أيضاً لتشابه مواقفهم إلى حد ما، ومن ثم سيتم ثالثاً: تناول الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية من حرب عام ١٩٧٣م باعتباره موقفاً جماعياً موحداً.

موقف فرنسا وإيطاليا:

١. الموقف الفرنسي:

لقد استمرت فرنسا على سياستها تجاه الشرق الأوسط، ويتضح ذلك من خلال تصريح وزير خارجية فرنسا ميشيل جوبير يوم اندلاع حرب أكتوبر، حيث أعلن في تصريح أثار اسرائيل قائلاً: "دعني أسألك سؤالاً هل من يحاول أن يضع رجليه في بيته يعتبر معتدياً؟"[٣].

وأوضح الوزير أن بلاده متمسكة بسياستها تجاه الشرق الأوسط، والتي حددت منها الطرف المعتدي في حرب عام ١٩٦٧م، وهو الجانب الصهيوني، كما أوضح الوزير "ميشيل جوبير" في اجتماعه بالسفراء العرب في باريس في ١٩٧٣/١٠/٨م أن بلاده لا تزال متمسكة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يقضي بانسحاب قوات العدو الصهيوني من كل الأراضي التي احتلتها في عدوان يونيو عام ١٩٦٧، وعند مناقشة قرار وقف إطلاق النار رقم ٣٣٨ مع تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في مجلس الأمن، أوضحت فرنسا أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ يجب أن ينفذ طبقاً للمفهوم الفرنسي الذي يعني الانسحاب الكامل من جميع الأراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧[١].

كما استمرت فرنسا في فرض حظر الأسلحة أثناء حرب ١٩٧٣م، مثلما كانت عليه الحال عام ١٩٦٧م، عندما اتخذ الجنرال ديغول قراره بفرض حظر جزئي على تصدير الأسلحة لدول الشرق الأوسط مصر والأردن وسوريا وإسرائيل قبل حرب يونيو بيومين[٢]، ثم فرضت حظراً شاملاً بعد اتخاذ ديغول القرار الشهير في ٣ يناير ١٩٦٩م على تصدير الأسلحة لإسرائيل[٣].

---

[٢] جمال عبد الجواد، "السياسة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي"، **شؤون عربية**، العددان ٣٣-٣٤، تونس، جامعة الدول العربية، تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الأول/ديسمبر١٩٨٣، ص٢٥٧.

[٣] أحمد سعيد نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص٢٤٢، وكذلك مروان البرغوثي، مرجع سابق٧٣.

[١] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٤٤.

[٢] أحمد نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية**، ص١٦٧.

[٣] المرجع السابق، ص١٧١.

إضافة إلى ذلك منعت فرنسا الطائرات الأمريكية المشتركة في الجسر الجوي من التحليق فوق أراضيها لإمداد إسرائيل بالسلاح، وكان هذا قرار معظم الدول الأوروبية - ما عدا البرتغال - التي كانت تستورد معظم نفطها من أنغولا وإيران[٤].

ينبغي الإشارة هنا إلى أن المواقف التي اتخذتها فرنسا تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، قد انعكست إيجابياً عليها، فعندما استخدم العرب النفط كسلاح استراتيجي تم حظره على دول أوروبا باستثناء فرنسا وبريطانيا، وهذا ما يوضح لنا أن التغيير الذي حدث في المواقف الفرنسية الديغولية قد عاد بالفائدة على فرنسا، كما تدفقت الأموال العربية إليها بعد حرب أكتوبر، وتم توقيع عشرات الاتفاقات مع العالم العربي، وهذا يعني ربط المصالح الفرنسية بالعرب، الأمر الذي سيؤدي الى عدم قدرة فرنسا على تجاهل هذه المصالح لأجل اسرائيل.

٢. الموقف الإيطالي:

عندما نشبت الحرب في ٦ تشرين الأول/أكتوبرعام١٩٧٣م، صرحت ايطاليا بأنها لم تستخدم أية قاعدة لديها لحلف الأطلنطي في إرسال طائرات أو سلاح لإسرائيل، كما و أن إيطاليا حريصة على ألا تقوم بأي عمل يؤدي إلى زيادة التوتر في الشرق الأوسط، وكانت إيطاليا تؤيد منذ بداية الحرب قيام الأمم المتحدة بالعمل على إيجاد تسوية سريعة عادلة لإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط[٥]، ولقد اتخذت إيطاليا هذه المواقف بسبب شعورها بمسئولياتها تجاه الأقطار المجاورة لها في منطقة شرق المتوسط إضافة إلى تاريخها العريق مع الشرق الأوسط[٦].

كما رفضت إيطاليا تحليق الطائرات الأمريكية المشتركة في الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل فوق أراضيها، ورفضت الهبوط فيها، وأعلنت أنها لن تلتزم بتأييد سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[١].

موقف بريطانيا وألمانيا الغربية ودول البينلوكس:

١. الموقف البريطاني:

اتخذت بريطانيا موقف الحياد عند نشوب أزمة حرب عام ١٩٧٣م، وأعلنت الحكومة البريطانية منذ الساعات الأولى للقتال، وقف تصدير الأسلحة إلى أطراف النزاع مع العلم بأن صادراتها من الأسلحة لإسرائيل تفوق كثيراً ما تصدره لمصر والدول العربية، وتنصلت بريطانيا من الاشتراك في الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل، ولم تسمح للطائرات الامريكية المتجهة لإسرائيل بالطيران فوق أراضيها، إضافة الى ذلك طلبت من الدولتين العظميين الامتناع عن تصدير السلاح الى الدول المعنية في الشرق الأوسط، وذلك عندما تقدمت أمريكا وروسيا بالمشروع المشترك الأمريكي السوفييتي بوقف إطلاق النار في ٢٢ أكتوبر عام

---

[٤] نادية مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص٨٧.

[٥] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٥٤.

[٦] Pierre Rondot, op.cit, p.452.

[١] أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٥٤.

١٩٧٣م، كما طالب مندوب بريطانيا الدائم في مجلس الامن يوم ٢٣ أكتوبر بتأييد مشروع القرار الخاص بإيجاد مراقبين دوليين للأمم المتحدة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار في مصر[٢].

هذه المواقف تتطلب أن تفصل أوروبا نفسها عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي عن مساندة اسرائيل، لذلك نجد ان بريطانيا رفضت أيضاً طلب هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي بالدعوة - في مجلس الأمن - إلى وقف إطلاق النار لأن السادات كان يرفض ذلك في بداية الحرب، كما لم تساند بريطانيا وفرنسا بشكل خاص الولايات المتحدة في رفضها لمبادرة السادات الداعية الى إرسال قوات سوفيتية - أمريكية لمراقبة وقف اطلاق النار في سيناء[٣].

ما سبق يعبر عن بداية تفهم بريطانيا للحق العربي، والذي أصبح واضحاً في ضوء مقارنته بموقف اسرائيل المستهتر بالمساعي والجهود السلمية الدولية، لذلك نجد أن رئيس الوزراء البريطاني جيمس كالاهان يقول: "بأنه لا تسوية في الشرق الأوسط إلا إذا نصت هذه التسوية على ايجاد شخصية للشعب الفلسطيني"[٤].

ولكن هذا التفهم البريطاني حيال القضايا العربية إن كان حقيقياً، فإنه لا يعفيها من تحملها المسئولية التاريخية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي والتي ساهمت هي به على إثر خلقها لإسرائيل.

٢. الموقف الألماني:

انتهجت ألمانيا سياسة متوازنة في علاقاتها مع العرب وإسرائيل، حيث سعت لإقامة علاقة ودية مع الطرفين، ولا شك أن طبيعة علاقاتها تختلف من طرف إلى آخر، ففي حين تعتبر العلاقة مع اسرائيل علاقة دولتين ذات ثقافة غربية مشتركة، وقريبتان في المستوى العلمي والتقني بينما العلاقات العربية الألمانية هي علاقة بين دولة صناعية من ناحية ودولة نامية من ناحية أخرى، إضافة إلى الخلاف في نظم الحكم، فألمانيا دولة ديمقراطية والدول العربية يسودها الحكم الشمولي، لكن سياسة الحياد المعلن الألمانية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ظل غطاء للانحياز لإسرائيل حتى حرب تشرين أول/أكتوبر١٩٧٣م، إلا أنه بعد اندلاع الحرب ظهرت الأبعاد الدولية الواسعة للصراع العربي الإسرائيلي، خاصة بعد استخدام العرب النفط كسلاح، وصنفوا الدول الى عدوة كأمريكا وجنوب افريقيا وهولندا، وصنفت بريطانيا وفرنسا وأسبانيا كصديقة، أما ألمانيا وايطاليا اعتبرت محايدة، وذلك لأن ألمانيا الاتحادية طلبت من الولايات المتحدة وقف شحنات الأسلحة لإسرائيل من وعلى أراضيها مدعية أن ذلك لا يتفق وسياسة الحياد[١].

كما أعلن المستشار الألماني آنذاك فيلي براندت أن بلاده مستعدة للتشاور مع الدول الأوروبية للوصول إلى موقف موحد إزاء مشكلة الحرب و أن ألمانيا رغم حيادها في هذا الخصوص إلا انها لا تستطيع

---

[٢] المرجع السابق، ص١٦٠.

[٣] نادية مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص٨٧-٨٨.

[٤] محمد خالد الأزهري، "قضية الشعب الفلسطيني بين القوى السياسية والرأي العام في المجموعة الأوروبية"، مرجع سابق، ص١٠٢.

[١] علي محافظة، مرجع سابق، ص١٧١.

أن تقف ساكتة أمام هذه التطورات[٢]، ومن الجدير بالذكر أن الموقف الألماني بدأ يتغير منذ مطلع السبعينات، لأنها تحررت من الضغوط الأمريكية إلى حد كبير، وبدأت تتطلع الى الانفتاح على الصعيد العربي، إضافة الى أن اليسار الألماني منذ السبعينات أخذ يوجه انتقاداته للسلوك الاسرائيلي التوسعي في الأراضي المحتلة[٣].

- موقف دول البينلوكس تجاه أزمة حرب عام ١٩٧٣م:

١. الموقف الهولندي:

من الثابت أن هولندا اتخذت نفس الموقف إزاء الصراع العربي الاسرائيلي سواءً في حرب ١٩٦٧م أو في حرب ١٩٧٣م، ففي الحرب الأخيرة أعلنت تأييدها لإسرائيل، وفتحت مكاتب للهولنديين وغيرهم من مختلف الجنسيات للتطوع للسفر لاسرائيل، الأمر الذي حذا بالعرب لقطع امدادات البترول عنها لاعتبارها من الدول العدوة للعرب[١].

كما رفضت هولندا السماح لبريطانيا وفرنسا بالحديث باسم الجماعة في مجلس الأمن لأنهما اتهمتا مصر وسوريا بخرق الهدنة الفعلية[٢] أما عن بلجيكا واللوكسمبورغ، فقد بقيتا في حالة اهتمام بمصالح اسرائيل[٣].

ثالثاً: الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية المشتركة من حرب عام ١٩٧٣:

لقد لعبت الدبلوماسية الفرنسية دوراً كبيراً في تنشيط وإبراز الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، حيث استمرت فرنسا في اتصالاتها مع دول أوروبا لإقناعها بإتخاذ قرار سياسي موحد تجاه قضية العرب المحورية (فلسطين)، وكان ذلك بعد فشل وثيقة شومان في مهامها والتي وافقت عليها الدول الست التي لم يتم الالتزام بها، إلا أن حرب أكتوبر١٩٧٣م تختلف عن حرب يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لأوروبا، فبعد تخفيض انتاج النفط وارتفاع أسعاره ثم حظره على بعض الدول التي كانت مؤيدة للموقف الاسرائيلي علانية كهولندا مثلاً، أدى إلى خشية أوروبا على مصالحها التي بدأت تلعب دوراً نشطاً من أجل عدم السير في فلك السياسة الأمريكية، وبالفعل تحقق النجاح للدبلوماسية الفرنسية بإصدار البيان المشترك لدول السوق التسع في ١٣ أكتوبر ١٩٧٣م.

ودعا البيان إلى وقف إطلاق النار وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[٤]، حيث أن موقف الجماعة الاوروبية اقتصر أثناء حرب أكتوبر على المراقبة حتى صدور هذا البيان[٥].

---

(٢) أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٣) إيمان عبد القادر، مرجع سابق، ص٢٥.

(١) علي محافظة، مرجع سابق، ص١٧١.

(٢) نادية مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص٨٨.

(٣) محمد خالد الازهري، "الرأي العام الأوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة(١٩٤٨-١٩٨٨)"، مرجع سابق، ص١٣٤.

(٤) أحمد سعيد نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية**، مرجع سابق، ص٢٤٢، وكذلك: أميرة الشنواني، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٥) أوروبا والصراع العربي الإسرائيلي من الغياب والتردد إلى المشاركة الشعبية، أنظر:

غير أن فرنسا لم تكتفِ بذلك البيان فحسب بل رأى وزير خارجيتها جوبير ضرورة اتخاذ موقف أكثر تأثيراً واستقلالاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا الصدد يقول جوبير:

"إن بيان الدول التسع الذي صدر في ١٣ من هذا الشهر يجب أن يتبعه عمل حازم، يمر من خلال وجود فرنسا وبريطانيا كعضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي"[١].

- بيان بروكسل ٦ نوفمبر ١٩٧٣م*:

وتوالت البيانات من قبل المجموعة الأوروبية، فأصدرت بياناً آخر عرف ببيان بروكسل في ٦ نوفمبر عام ١٩٧٣م، ويعتبر هذا البيان أول اسهام أوروبي أساسي في تصور حل لمشكلة تهم أوروبا بصورة مباشرة، ويعد بمثابة ميثاقاً أوروبياً، عمقت المواقف الأوروبية المتتالية ما فيه من مبادئ، ولقد لعبت فرنسا في إصداره دوراً كبيراً في محاولة منها للتغلب على الخلافات الأوروبية ومواجهة الضغوط الأمريكية التي تحاول الحد من فعالية الموقف الأوروبي الموحد[٢].

من الواضح أن دول السوق المشتركة أرادت من وراء إصدار هذا البيان تأكيد وإثبات وجودها على الساحة الدولية أو بمعنى آخر كان وسيلة لإسماع الصوت الاوروبي.

- قرارات دول السوق الأوروبية في بيان بروكسل الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٧٣م:

لقد أقرت دول السوق الأوروبية في هذا البيان:

١. ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن ٣٣٩ و ٣٤٠ لعام ١٩٧٣م، وحثت حكومات المجموعة التسع قوات الطرفين المتحاربين على ضرورة الرجوع الفوري للمواقع التي كانت تحتلها يوم ٢٢ أكتوبر، الأمر الذي سيمكن في النهاية من الوصول إلى مفاوضات لبلوغ السلام.

٢. تطبيق قرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م بمجمله و ٣٣٨ لعام ١٩٧٣م[٣].

كما حددت المجموعة أربع نقاط تقوم عليها اتفاقية السلام.

---

http://www.albayan.ca.ae/albayan/2005/05/10/sya/47.html

[١] أحمد نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية**، مرجع سابق، ص٢٤٤.

* أنظر : Letter dated 6 November 1973 from permanent Representative of Denmark to the united Nationc to the security – General

في الملحق رقم (٩) ص ٣٢٨ نقلاً عن أحمد صدقي الدجاني ، **الحوار العربي الأوروبي ووثائق** ، **وجهة نظر عربية** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ١٩٧٦، ص ص١٧١-١٧٣.

[٢] نادية مصطفى، "السياسة الفرنسية والصراع العربي الاسرائيلي١٩٦٧-١٩٧٧، الأبعاد والمحددات"، **الفكر الاستراتيجي**، العددان ١٣-١٤، بيروت، معهد الإنماء العربي، نيسان/ابريل، تموز/يوليو١٩٨٥، ص٩٧.

[٣] بيان الأربعاء لاءات أوروبا الثلاث في القدس: **http://www.albayan.op.cit**

٣. وهم يعتقدون أن اتفاقاً للسلام يجب أن يكون قائماً على أربع نقاط[٤]:
١- عدم الاستحواذ على الأراضي بالقوة.
٢- ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ حرب ١٩٦٧م.
٣- إعادة السيادة والسلامة الإقليمية لكل دول المنطقة واستقلالها وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.
٤- الاعتراف بأنه لدى اقامة سلام عادل ودائم يجب أن يؤخذ في الإعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

يتضح من البيان تميز موقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية عن موقف منظمة الأمم المتحدة التي لم تتكلم في القرار ٢٤٢ سوى عن قضية اللاجئين فقط، بينما البيان سابق الذكر جاء أكثر تطوراً عن تلك المنظمة، وتحدث لأول مرة عن حقوق مشروعة للفلسطينيين واعتبارها أحد أهم الشروط التي يمكن أن يستند عليها أي اتفاق سلام.

٤. كذلك تذكر الدول أنه وفق القرار رقم ٢٤٢ يجب أن تشمل التسوية السلمية ضمانات دولية والحكومات ترى أن هذه الضمانات سوف تصبح أكثر فعالية بإرسال قوات لحفظ السلام إلى المناطق المنزوعة السلاح المذكورة في الفقرة ٢ جـ من القرار ٢٤٢ والحكومات متفقة على أن هذه الضمانات لها أهمية رئيسية لحل الموقف العام في الشرق الأوسط وهي تحتفظ لنفسها بحق تقديم المقترحات بهذا الشأن.

٥. تذكر بهذه المناسبة، بكافة الروابط التي توجد منذ عهد قديم بين دولها ودول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط، وهي تعيد في ذلك تأكيد نصوص إعلان مؤتمر قمة باريس الصادر في ٢ أكتوبر عام ١٩٧٢م، والتي تذكر أن الجماعة مصممة على أن تتفاوض مع هذه الدول في إطار اقتراب شامل متوازن لعقد اتفاقات معها[١].

كما ولم يرد في البيان ما يشير إلى تضامن دول السوق مع هولندا التي قررت الدول العربية المنتجة للبترول وقفه عنها لمساندتها لاسرائيل في حرب ١٩٧٣، ويعتقد أن البيان لم يشر لهولندا تجنباً من دول السوق لإغضاب العرب، غير أن هذا البيان لم يرضِ إسرائيل لأن إسرائيل تعتبر هذا البيان الأوروبي تدخلاً خارجياً في شئونها، نظراً لأن أوروبا أيدت في البيان استعدادها للمشاركة في عملية السلام، اضافة الى اعتراف البيان بأهمية الضمانات الدولية، وهذا ما يرفضه الجانب الاسرائيلي بشكل دائم، لأنها تحرجه في الأوساط الدولية، فضلاً عن اعتراف البيان بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وبعد بيان بروكسل اقترح الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو عقد مؤتمر أوروبي في كوبنهاجن يومي ١٤ و١٥ ديسمبر عام ١٩٧٣، ووافق وزراء خارجية دول السوق الأوروبية عليه، ليناقش الموضوعات التي لم يتم التوصل فيها الى اتفاق بين وزراء الخارجية وفي مقدمتها كيفية مواجهة أزمة الطاقة الناجمة عن الدول

---

[٤] جمال عبد الجواد، "السياسة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي"، **شؤون عربية**، عدد٣٣-٣٤، تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الأول/ديسمبر١٩٨٣، ص٣٥٦.

[١] أحمد نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية**، مرجع سابق، ص٢٤٦، وكذلك أميرة الشنواني، سابق. ص١٧٩-١٨٠.

العربية المصدرة للبترول، والقاضية بتخفيض إنتاج البترول العربي بنسبة ٢٥%، وحظر تصدير البترول الى هولندا، اضافه الى مناقشة موضوع علاقة دول السوق بالولايات المتحدة.

مؤتمر قمة كوبنهاجن الأوروبي ١٤/١٥/كانون الأول/ديسمبر١٩٧٣م:

بناءً على دعوة الرئيس بومبيدو لعقد مؤتمر أوروبي، تم عقد اجتماع لدول السوق الأوروبية المشتركة في كوبنهاجن في ١٤/١٥ ديسمبر١٩٧٣، وتم بهذا المؤتمر اقرار مبدأ الاسهام الأوروبي المشترك في حل مشكلة الشرق الاوسط و مبدأ الترابط بين الاستقرار الاقتصادي و تسوية النزاع في المنطقة تكفل السلام(١).

وتبين أن غالبية دول السوق مترددة في التضامن مع هولندا أو ألمانيا الغربية اللتين جاهرتا بالدعوة الى التنسيق مع الولايات المتحدة لتشكيل جبهة موحدة لمواجهة ضغوط الدول العربية النفطية، إلا أن فرنسا قاومت هذا الاتجاه، ومن الجدير بالذكر أن أربعة وزراء عرب من الجزائر وتونس والامارات العربية والسودان حضروا جلسات مؤتمر كوبنهاجن، حيث قدموا لكوبنهاجن ليسلموا الرؤساء الأوروبيون الرسالة التي وجهها اليهم مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر، ولقد لقي الوفد العربي ترحيباً من كل من فرنسا وبريطانيا بينما انتقدته ألمانيا الغربية وهولندا اللتان دعتا إلى حضور الإسرائيليين أيضاً بالمثل، كما طالبا بايجاد وكالة مشتركة لحل ازمة الطاقة، وكان ذلك اقتراح هنري كسينجر وزير خارجية أمريكا آنذاك، ولكن فرنسا وبريطانيا رفضاه لأنه سيثير العرب، وبالتالي سيؤثر على المصالح الأوروبية، وسيضر بالاستقلال الأوروبي كونه اقتراحاً أمريكياً، ولم يسفر هذا المؤتمر عن موقف موحد من كافة القضايا المطروحة نظراً للخلافات التي سادت بين المشاركين(٢).

وأصدر المؤتمر بياناً حول القضايا التي تناولها، كما أعلن زعماء الدول التسع ترحيبهم بعقد مؤتمر للسلام في جنيف لتحقيق تسوية عادلة ودائمة في أقرب وقت ممكن، وأبدوا استعدادهم لتقديم كل عون للبحث عن السلام وإحلال التسوية، وأيدوا حق كل دولة في المنطقة بالوجود بما فيهم اسرائيل، ودعوا الى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة(٣).

وأهم ما نتج عن هذا المؤتمر ولادة فكرة الحوار العربي الأوروبي(١)، وهذا ما سوف تتناوله الدراسة بالشرح و التحليل في الفصل الثالث من الدراسة.

يتضح من خلال استعراض الدراسة لمواقف دول السوق من حرب تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٣ حدوث تحول هائل كما وصفه البعض(٢)، في وجهات نظر الأوروبيين حول الصراع العربي الإسرائيلي

---

(١) حسام الخطيب، "الحوار البرلماني العربي الاوروبي، **شؤون فلسطينية**"، عدد٢٩٩، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير، شباط/فبراير، ١٩٨٠، ص١٧٠.

(٢) أحمد نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية**، مرجع سابق، ٢٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص٢٤٨.

(١) علي محافظة، مرجع سابق، ص١٧٨. نادية مصطفى، "السياسة الفرنسية والصراع العربي الاسرائيلي"، ١٩٦٧-١٩٧٧، مرجع سابق، ص٩٧، وأيضاً: نادية مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص٩٣.

وقضية فلسطين، وهذا ما اتضح بعد إعلان كوبنهاجن في نوفمبر ١٩٧٣م الذي اضاف تعديلات على وثيقة شومان، فقد اعترف بشعب فلسطين وحقوقه كما اتفق على المطالبة بمحادثات سلام بضمانات دولية، وتجدر الإشارة إلى أن إعلان كوبنهاجن وضع حد لخلافات دول السوق على صعيد التصريحات، ومثال ذلك عندما اعتبرت هولندا بعد اندلاع حرب ١٩٧٣م أن مسئولية الحرب تقع على الجانب العربي.

وبدأت تتبلور سياسات جماعية لادراك أوروبا بقدرتها على لعب دوراً محورياً تجاه تسوية الصراع، ويمكن استنتاج عوامل هذا التحول في أن أوروبا لا تريد أن تترك الساحة العربية للدول الكبرى، كما ترى بأنها قادرة على القيام بما يناط بها الى جانب الدولتين العملاقتين، إضافة إلى أهمية البحر المتوسط بالنسبة لأوروبا فهو يشكل الحد الجنوبي لها والذي أصبح مرتعاً للأسطولين الأمريكي والسوفييتي مما يهدد كيان أوروبا وأمنها، كما أن البحر المتوسط يعتبر معبر أوروبا إلى أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، فضلاً عن مصالحها في قناة السويس، وأخيراً كونها أكبر مستهلك للنفط العربي وهنا يتضح بداية ربط الاقتصاد بالسياسة وذلك لأن النفط أصبح له مغزى سياسي كبير.

بناءً على ذلك سوف تتناول الدراسة في الفصل الثالث بداية دخول دول السوق الأوروبية المشتركة إلى المنطقة العربية عن طريق الحوار العربي – الأوروبي الذي انطلق عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهنا تطرح الدراسة التساؤلات التالية وهي:-

هل استطاعت دول السوق تحقيق أهدافها من خلال الحوار العربي – الأوروبي؟ وإلى أي حد نجحت في تحقيق ذلك؟

هل واجه الحوار العربي – الأوروبي أية عراقيل ؟ وهل تغلبت دول السوق عليها ؟ وإلى أي مدى ؟ وكيف ؟ وما النتائج التي تمخض عنها الحوار؟

ستحاول الدراسة الإجابة عن هذه التساؤلات في ضوء تناول موضوع الحوار العربي - الأوروبي في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

---

(٢) أحمد نافع، **أوراق عربية، فلسطين وهموم أخرى**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص٢١٩.

الفصل الثالث

الحوار العربي - الأوروبي وتداعياته على الصراع العربي - الإسرائيلي من ١٩٧٣-١٩٧٧

مقدمة:

المبحث الأول: نشأة وتطور الحوار العربي - الأوروبي.

أولاً: مفهوم الحوار العربي - الأوروبي (EAD).

ثانياً: جذور الحوار.

ثالثاً: أطراف الحوار.

رابعاً: أهداف الحوار.

خامساً: مراحل الحوار ومستوياته.

سادساً: تطور نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في دول أوروبا الغربية.

المبحث الثاني: معوقات الحوار العربي- الأوروبي

أولاً: موقف القوتين العظميين من الحوار العربي – الأوروبي.

ثانياً: مشاكل التعاون السياسي الأوروبي الخاص بالصراع العربي – الإسرائيلي.

ثالثاً: الرأي العام الأوروبي وتأثيره على الحوار العربي – الأوروبي.

رابعاً: العلاقات الأوروبية – الإسرائيلية وسياسة التوازن.

خامساً: الخلافات العربية – العربية.

سادساً: اختلاف الأهداف العربية – الأوروبية تجاه الحوار.

سابعاً: تعامل أوروبا مع العرب.

ثامناً: هيكل الحوار.

الفصل الثالث: - الحوار العربي الأوروبي وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي(١٩٧٣ - ١٩٧٧)

مقدمة: -لقد انطلق الحوار العربي الأوروبي في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، واستند بدوره إلى العلاقات التاريخية التي ربطت دول حوض المتوسط في شرقه وشماله وجنوبه، وعلى الرغم من تقلب هذه العلاقات ما بين التفاهم والخلافات من ناحية إلى حد الغزو على مدى عشرات السنوات من ناحية أخرى، ورغم ذلك كان العرب دوما سباقين إلى طلب الاستقلال، وبعد نيله دأبوا على السعي لإقامة علاقات متبادلة و متكافئة مع دول أوروبا، وإقامة حوار يخدم المصالح المشتركة للطرفين(العربي والأوروبي)، غير أن البلاد العربية ظلت في نظر الأوروبيين ليس أكثر من خزانات نفط تزودهم بالطاقة، حتى جاءت حرب تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣، واتخذ العرب قراراً بتخفيض إنتاج النفط بنسبة ٥% شهرياً، وفرض حظر كامل على صادراته إلى الدول التي اعتبرت في نظر العرب عدوّة كالولايات المتحدة الأمريكية و هولندا لانحيازهما الكامل لإسرائيل، فضلاً عن شعور أوروبا بالخطر المحدق بمصالحها، إضافة إلى ضعف موقفها على المستوى الاستراتيجي مقارنة بالدول العظمى، حيث أن أي صراع في المنطقة سيعرض مصالحها للخطر، لذا وجدت أوروبا أنه لا بد من القيام بدورها في المنطقة العربية بما يتناسب مع ما أراده العرب سياسياً، ويساهم في حل الصراع العربي الإسرائيلي شريطة ألا يتناقض ذلك الدور مع إرادة الأوروبيين اقتصادياً في كل الأحيان وسياسياً في بعض الأحيان. وهكذا انطلق الحوار لسنوات، وعقدت لأسباب مختلفة عدة اجتماعات، كما مر الحوار بمجالات تراوحت ما بين التقارب أحياناً والتباعد والغياب أحياناً أخرى.اتساقاً مع ما تم طرحه سيتناول هذا الفصل مبحثين، الأول: بعنوان نشأة وتطور الحوار العربي الأوروبي، حيث سيناقش مفهوم الحوار، جذوره ومسبباته، أطرافه، أجهزته، مطالب كل جانب منه، ومن ثم مراحله على مستوى الخبراء والسفراء، كما ستتطرق الدراسة إلى العقبات التي واجهت الحوار وكيف تم التغلب عليها، ومواقف الأطراف - سواء كانت العربية أو الأوروبية - من تلك العقبات وما تمخض عن اجتماعات الحوار بمختلف أنواعها.أما في المبحث الثاني: فسوف تتناول الدراسة القيود والمعوقات حيث سيتم التطرق إلى الموقف الأمريكي من الحوار والموقف السوفيتي، ومشكلات التعاون السياسي الأوروبي فيما يتعلق بالسياسات الخارجية ثم سيتم التطرق إلى الرأي العام الأوروبي وتأثيره على الحوار العربي الأوروبي، كما ستتطرق الدراسة إلى تحليل العوامل التي أدت إلى تأييد الرأي العام الأوروبي لإسرائيل، وذلك بناءً على الصورة النمطية العربية لدى الأوروبيين، إضافة إلى تحليل طبيعة العلاقات الأوروبية الإسرائيلية في ظل سياسة التوازن التي اتبعتها أوروبا في المنطقة، ثم الخلافات العربية العربية، وأثر انعكاساتها على طبيعة الحوار،واختلاف الأهداف العربية الأوروبية في النظر إلى الحوار، مروراً بتعامل أوروبا مع العرب وصولاً إلى تحليل هيكلية الحوار نفسه.

المبحث الأول : نشأة وتطور الحوار العربي الأوروبي:

عند اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وما نتج عنها من تطورات، أدت إلى شعور الأوروبيين بأهمية القيام بدورهم في المنطقة، خاصة بعدما استخدام العرب النفط كسلاح استراتيجي، حيث وظف في خوض العرب للمعركة، وكان ذلك القرار بمثابة ميلاد الحوار العربي الأوروبي، وهنا يمكن القول: بأن العلاقات الأوروبية العربية مرت بأطوار عدة بدءاً من التعاون القائم على تبادل المنفعة مروراً بالنزاعات والحروب والهيمنة إلى تحمل أوروبا مسؤولية زرع إسرائيل في المنطقة وصولاً إلى استعمار الوطن العربي حتى مجيىء حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ التي أثبتت للأوروبيين أهمية التعاون مع الجانب العربي من أجل الحفاظ على مصالحهم التي تتطلب وضع حد لمحاولات العملاقين اللذان بدءا محاولاتهما الجادة لملء الفراغ الذي تركه الاستعمار الأوروبي في الوطن العربي، الأمر الذي من شأنه تعزيز دور العملاقين على حساب تهميش بل تغييب الدور الأوروبي في المنطقة، وبناءً على ذلك جاءت الدعوة للحوار بين الجانبين العربي والأوروبي.

أولاً: مفهوم الحوار العربي الأوروبي(The Euro-Arab Dialogue (EAD:

يعد الحوار العربي الأوروبي صورة من صور الانفتاح على العالم الخارجي، ومبادرة دبلوماسية من أجل تخفيف القطبية الثنائية (Bipolar) على العلاقات بين الشعوب والأمم، وفي هذا وذاك دافع للأمة العربية لأن تلعب دوراً جديداً على الصعيد الدولي يتماشى مع خلفيتها الحضارية، وقدراتها المالية، وتطلعاتها السياسية والدبلوماسية[١]، ويرى البعض أن الحوار الذي لجأت إليه دول السوق الأوروبية المشتركة في ظروف ما بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ و إدراك الدول الأوروبية أن الدولتين العظميين تتصرف كل منهما باتصال مباشر مع الأخرى وباستقلال عن حلفائها الغربيين[٢]، وكانت الدول الأوروبية قد اتخذت ذلك الإجراء(الحوار) بعد أزمة النفط في ١٩٧٣ عندما شعرت بخطر نقص الطاقة[3]، وعليه فقد مثل الحوار العربي الأوروبي مظهراً من مظاهر العلاقات الدولية في منتصف السبعينات وصورة من صور"دبلوماسية المؤتمرات" التي صممت لاكتشاف وسائل وطرق تعاون دولي إقليمي بين الجماعة الأوروبية وجامعة الدول العربية[٤].

تأسيسا لما سبق، فإن الحوار عبارة عن نوع من الدبلوماسية الجماعية بين الطرفين حيث سعى كل منهما إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف، وبذلك يمكن القول: بأن الحوار يمثل مرحلة من مراحل التطور في العلاقات العربية الأوروبية، بينما يرى تايلور أن الحوار نظام بين الجماعة الأوروبية والجماعة العربية تمت صياغته لتحري سبل تحقيق مشاركة إقليمية بين الطرفين[١]، وذلك نظراً لأن العلاقات العربية الأوروبية

---

[١] بطرس بطرس غالي،"تقديم ملف حوار حول الحوار العربي الإسرائيلي"،**السياسة الدولية**،عدد٤٩، يوليو ١٩٧٧،ص٢٢٢

[٢] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص١٨٠.

[٣]Bat Ye'or," Eurabia and Euro-Arab Antisemitism"
http://www.front/page/mag.com/Articles/ReadArticle-asp2ID=12857.p.2

[٤] محمد خالد الأزعر، **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص١٥٤

[١] محمد خالد الأزعر، المرجع السابق، ص١٥٤

تلعب دوراً هاماً للجانبين على مختلف النواحي سواء التاريخية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية بالنسبة للأوروبيين(٢).

ثانياً: جذور الحوار العربي الأوروبي:

لقد ظهرت فكرة الحوار قبل الأزمة النفطية التي أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣، ففي عام ١٩٦٩ قال الفيلسوف اللبناني رينيه حبشي في كتابه بعنوان مثير" أيها الشرق أين هو غربك؟" بدل أن يفهم الغرب أن مصلحته المباشرة هي دعوة الشرق إلى تعاون نشيط، بغية حوار يمكنه أن يبلغ يوماً مستوى الكرامة المتساوية...بدل أن يقدّر أنه لا يمكن اقتلاع القوميين من جغرافيتهم وتاريخهم، وأنه من أجل كسب ثقتهم من الأجدى دفعهم إلى محبة واقعهم، وإلى استعادة الثقة بتاريخهم...بدل ذلك يطلق الغرب العنان لعقدة تفوقه..."(٣).

كما وتنسب عبارة" الحوار العربي الأوروبي" إلى ميشيل جوبير(Michel Jobert) والرئيس الفرنسي بومبيدو(Pompidu) الذي تحدث فيه، في تموز/يوليو ١٩٧٣ مع الرئيس الحبيب بورقيبة(٤)، الأمر الذي أدى إلى نشأة اهتمام جديد لبناء علاقات عبر البحر المتوسط ضمن إطار ما أطلق عليه اسم الحوار، و لتبرير هذا الاهتمام أثيرت العديد من الأفكار القيمة كالتاريخ والجغرافيا، وأوجه التقارب الثقافي، والتراث الديني، والسياسة، والاستراتيجية، والتكامل العالميٍ المتعاظم، وزيادة الاهتمام بالبحرٍ، غير أنه مما لا شك فيه أن أحد أهم العوامل ذات التأثير الحاسم في ذلك كان نشوء ظاهرة لم يسبق لها مثيل وهي ظاهرة البترودولارات(٥)، نتيجة لهذه الاعتبارات لعبت العلاقات العربية الأوروبية دوراً هاماً لدى العالم العربي(٦).

هنا يمكن القول: بأن الاهتمام الأوروبي بمشاكل العالم العربي و تطلعات شعوبه لا يكاد يذكر

قبل حرب ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بالمقارنة مع اهتمام أوروبا بمصالح إسرائيل، لذا فإن مكانة الصراع العربي الإسرائيلي تعتبر ثانوية في اهتمامات دول السوق الأوروبية المشتركة وعليه فإن الدول الأوروبية منذ اجتماع قمة لاهايٍ عام ١٩٦٩ لم تخرج بموقف موحد تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن الوثيقة السرية التي تم اعتمادها من قبل دول أوروبا في بون عام ١٩٧١ لم تتضمن إجماعاً لهذه الدول بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي، بل وتنصلت هذه الدول منها تحت الضغط الإسرائيلي، وبرغم

---

(٢)Euro-Arab Cooperation Conference, **http://www.alshindagah.com/may/cooperation:htm,p.1**

(٣) بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص٩٤.

(٤) المرجع السابق، ص٩٤.

(٥) محمد سيد أحمد، "الخلفية الفكرية للحوار"، **السياسة الدولية**، عدد٤٩، يوليو ١٩٧٧، ص٢٢٦.

(٦)Euro-Arab Cooperation Conference, op.Cit.p.1.

النداءات العربية لأحداث تقارب عربي أوروبي على إثر حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ لم تلق هذه النداءات آذاناً صاغية من قبل دول أوروبا، إلى أن كان رد الفعل العربي باستخدام النفط كسلاح استراتيجي عام ١٩٧٣ [١]، وعندها وجدت أوروبا نفسها في مواجهة كابوس من ثلاث حقائق هي[٢]:

- ان سلاح البترول العربي بدأ يشكل قوة ضاربة بالنسبة للعرب وخطيرة على دول أوروبا.
- ان أوروبا شبه غائبة عن مسرح السياسة الدولية وليس لها أي وزن سياسي فيها.

و بدأ استخدام النفط كسلاح عندما أعلن وزراء البترول العرب في اجتماعهم في الكويت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ اتخاذ الأقطار المصدرة للنفط قرارها الأول برفع أسعار النفط[٣]، وفي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ أعلنوا أن دولهم ستدعم المجهود الحربي المصري والسوري وذلك بتخفيض إنتاج كل دولة عربية مصدرة للنفط ٥% شهرياً إلى أن تنسحب إسرائيل إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧، كما اتخذ العرب قراراً بحظره بشكل كلي عن الدول التي تساند إسرائيل[٤]. الأمر الذي يعني أن العرب قرروا تحويل فكرة استخدام النفط كسلاح إلى واقع ملموس، حيث قرروا قطع إمداداته عن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب موقف حكومتيهما المنحاز إلى إسرائيل والمساند لها، وهكذا ومع أن سعر برميل النفط لم يزد على ثلاثة دولارات في السابق، فإنه ارتفع في خلال أسبوعين فقط إلى سبعة عشر دولاراً، وبهذه الخطوة التي اتخذها العرب مر العالم بأول أزمة نفطية oil crisis في التاريخ المعاصر،

ولا ريب في أن الكثير من الألمان لا يزالون يتذكرون أيام الآحاد التي منع فيها المواطنون في ألمانيا من استخدام سياراتهم الخاصة[١].

كما قرر وزراء البترول العرب في ٤ نوفمبر ١٩٧٣ زيادة نسبة التخفيض إلى ٢٥% إضافة إلى ازديادها بنسبة ٥% شهرياً[٢].

وهذا يدعونا إلى توضيح أهمية استخدام سلاح البترول العربي ضد الغرب ، أي تأثيراته الهامة على دول أوروبا حيث يمكن إجمالها كالتالي:-

---

(١) Sami Masslam , "Diplomatic History of the Middle East", op.cit, p.3.

(٢) إسماعيل خليل، الخلفية التاريخية للحوار، **السياسة الدولية**، عدد ٤٩، يوليو ١٩٧٧، ص ٢٢٣.

(٣) سمير كنعاني، " الموقف الأمريكي من أزمة النفط و محاولة تفجير منظمة الأوبك من الداخل"، **شؤون فلسطينية**، عدد٣٩، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، ص ٤٤.

(٤) Jamie Galzov, “Bat Ye'or interview on Eurabia,”.
http://www.jihadwatch.org/dhimmiwatch/archieves/003264.php,p.2

وكذلك يحيى رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، ج٢، ط١، القاهرة، دار المحروسة،١٩٩٦، ص ١٧.

وكذلك بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص ٩٤.

(١) كولن كامبل وآخرون، **نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، عالم المعرفة، عدد ٣٠٧، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، رجب ١٤٢٥، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ١٦٩.

(٢) يوميات الحوار، **السياسة الدولية**، عدد ٤٩، يوليو ١٩٧٧،ص٢٥٧، وكذلك رهف بدوي، سلاح النفط العربي و صلته بالقضية الفلسطينية،**شؤون فلسطينية**، عدد ٤٧، تموز/ يوليو١٩٧٥، ص١٠٦.

١- لقد عوملت الدول الأوروبية على ثلاث مستويات مختلفة وهي: أولاً :- المقاطعة، وتعني حرمان الدولة من كافة احتياجاتها من البترول سواء الخام أو المكرر كهولندا، وثانيها : الدول المفضلة وهي التي تحصل على احتياجاتها من البترول، و عوملت وفق ذلك مثل فرنسا وبريطانيا، وثالثها : الدول المحايدة، وهي التي تحصل على احتياجاتها البترولية تبعاً لمعدلات شهر سبتمبر ١٩٧٣ مع اقتطاع نسبة التخفيض المقررة، وطبق ذلك على بقية الدول التسع.

٢- أدى استخدام سلاح البترول إلى تضخم في الاقتصاد الأوروبي، الأمر الذي زاد من الأزمة الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول.

٣- إن رفع أسعار البترول أدى إلى ما يسمى بنقل الثروة من المجتمعات الصناعية المتقدمة ومنها أوروبا الغربية إلى الدول المنتجة للبترول، ومنها عدد من الدول العربية.

٤- أن الآثار الاقتصادية السلبية لأزمة الطاقة ، أدت إلى إحداث صعوبات و أزمات سياسية و اجتماعية داخل دول الجماعة الأوروبية.

٥- أدى استخدام سلاح البترول في حرب ١٩٧٣ إلى زيادة القدرة على توجيه ضغوط سياسية على دول الغرب، وأصبح استخدامه وارداً في حال نشوب حرب جديدة في المنطقة العربية.

٦- كان للحرب آثارها على العالم العربي في تغيير صورته بحيث تعاظمت إمكانياته الاقتصادية العديدة صناعياً و زراعياً بقدرة مالية قادرة على استغلال هذه الإمكانيات[٣].

كما أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تراجع بعض معدلات النمو الصناعي الأوروبي الأمر الذي أدى بدول المجموعة إلى طرح فكرة التعاون بين الدول المتوسطية وخصوصاً العربية

والمساهمة في عمليات التنمية الواسعة في الدول العربية بسبب زيادة العائدات البترولية[١] حيث أن أوروبا لا بد لها من التعامل مع العرب نظراً لأنها أهم شريك تجاري للدول المتوسطية ودول الشرق الأوسط[٢].

- ساهم ارتفاع أسعار النفط في إحداث خلل في ميزان المدفوعات لدى الدول الأوروبية[٣].

تأسيساً لما سبق، يمكن القول بأن هذه التأثيرات على دول السوق الأوروبية أدت إلى توجهها من خلال تحركين، الأول، ضمان إمدادات البترول في حالات الأزمة، والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة من خلال الوكالة الدولية للطاقة التي شاركت فيها ثماني دول من دول الجماعة باستثناء فرنسا في أول الأمر والتي عادت مرة أخرى بعد اجتماع الرئيس الأمريكي فورد والرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في جزر المارتينيك في ديسمبر ١٩٧٤ إلى قبول التنسيق مع مواقف الدول المستهلكة للطاقة، والتي تجمعها الوكالة، والثاني،

---

(٣) عبد المنعم سعيد،"الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"،**السياسة الدولية**،عدد٤٩، يوليو١٩٧٧، ص٢٣٠.

(١) ناظم الجسور،" جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات الأوروبية العربية"، **شؤون عربية**، عدد٩٩، أيلول ١٩٩٩، ص٩.

(٢)Werner Weidenfeld, Josef Janning, **Global, Responsibilities, Europe in Tomorrow's World.ed**, by: Brigitte Neuparth, op.cit, p.7.

(٣) حسين أبو النمل،"على هامش الحوار العربي الأوروبي"، أوروبا الغربية والعرب و إسرائيل، **شؤون فلسطينية**، عدد ٤٨، آب/ أغسطس ١٩٧٥، ص٦١.

التحرك نحو العالم العربي لتلاشي الآثار الأخرى الناجمة عن استخدام سلاح البترول، وعلى رأسها نقل الثروة، بحيث يتم إعادة تدوير رؤوس الأموال العربية مرة أخرى إلى السوق الأوروبية، سواء باستيراد السلع والبضائع والخدمات[٤] أو بمشاركة الجانب الأوروبي في المشروعات العربية بالتكنولوجيا والخبرة الفنية حيث يعتمد العرب على دول أوروبا في هذه المجالات[٥]، و هذا كان أهم المطالب العربية من الجانب الأوروبي والذي يتمثل في الاقتراب من التكنولوجيا العلمية الغربية[٦].

في ضوء ما سبق اتضح لأوروبا الغربية –خاصة دول السوق- أن المدخل إلى العالم العربي لابد أن يبدأ بحل أزمة الشرق الأوسط، لذلك أصدرت دول المجموعة التسع ومن خلال اجتماعات وزراء خارجية المجموعة للتعاون السياسي بيان بروكسل Brussel في ٦ نوفمبر ١٩٧٣[٧].

وفي هذا السياق ستكتفي الدراسة هنا بطرح أهم المواقف التي وردت فيه، والتي تعتبر تقدماً في مواقف دول السوق عن مواقفهم السابقة من حيث أن البيان يعتبر أول موقف علني اتخذ من قبل دول السوق في تقديم مقترحات بخصوص إجراءات السلام في الشرق الأوسط، كما أنه أكد رفض هذه الدول لضم إسرائيل للأراضي بالقوة، كما طالبها بوضع نهاية لاحتلال الأراضي المحتلة، وذكر أن الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين يجب أخذها بعين الاعتبار عند إقامة سلام دائم وعادل.

يتضح مما سبق التقدم في مواقف دول السوق في هذا البيان تجاه قضية الشعب الفلسطيني التي تحولت إلى حد ما عن وجهات النظر السابقة، والتي كانت تنظر فقط إلى مشكلة الشعب الفلسطيني على أنها مشكلة لاجئين. غير أن الاعتراف بهذه الحقوق ظل غامضاً ودون تحديد لمعناها، إضافة إلى ذلك تحدث البيان عن الروابط التي تربط بين دول الجماعة وبلدان"جنوب وشرق البحر المتوسط"، الأمر الذي يعني أن دول السوق هنا تساوي بين إسرائيل والدول العربية في إطار ما يسمى بالنهج المتوسطي الشامل للجماعة القائم على أساس سياسة التوازن*[١].

وإزاء هذا التطور الملموس الذي أظهره البيان الأوروبي من القضايا العربية أصدرت الدول العربية التي اجتمعت في مؤتمر قمة الجزائر يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ بياناً موجهاً إلى أوروبا الغربية[٢] (في ٢٩

---

[٤] عبد المنعم سعيد،"الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

[٥]Jamie Galzov. op.cit, p.2

[٦]Bat Ye'or, “Eurabia and Euro-Arab Antisemitism”, op.cit,p.2.

[٧]Ibid, p.3.

* يشير مفهوم التوازن إلى رغبة الجماعة في إعطائه لكل من العرب وإسرائيل في آن، بحيث تسمح الجماعة لنفسها بالقول أنها لم تحاسب طرفاً على حساب الطرف الآخر، أنظر محمد خالد الأزهري، "محددات المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٨٩"، مرجع سابق، ص٦٤.

[١] عبد المنعم سعيد،"الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

[٢]B at Ye'or, op.cit, p.3.

تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٣، وكان استجابة لما ورد في البيان الأوروبي والذي اعتبره الجانب العربي تطوراً في مواقف دول الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية[٣].

وبناءً على ذلك دعا مؤتمر قمة الجزائر إلى حوار مع دول الجماعة لمبادلتها موقفها المتقدم نسبياً[٤]، ومن الواضح أن البيان الأوروبي يعبر عن انشغال دول السوق الأوروبية بالإسهام في إيجاد تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، كما حدد البيان في النقاط الأربع الأولى تصور هذه الدول للوصول إلى الحل، حيث عبرت النقطة الأخيرة فيه عن إحساس دول السوق التسع للروابط التي تربطها بالعرب، الأمر الذي يحتم على الطرفين تبادل العلاقات وتطويرها كل مع الجانب الآخر،

مما يشكل انعكاساً للأبعاد التاريخية والثقافية بينهما[١].

ومن ثم توالت الاتصالات بين دول الجماعة التسع والدول العربية بعد إعلان المبادرة الأوروبية ومن بين هذه الاتصالات كانت زيارة وفد وزراء عربي إلى كوبنهاجن في ١٥،١٤ ديسمبر ١٩٧٣ عند انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة، وأقر هذا المؤتمر مبدأ الإسهام الأوروبي الموحد في حل نزاع الشرق الأوسط، ومبدأ الترابط بين الاستقرار السياسي والاقتصادي وتسوية النزاع في الشرق الأوسط[٢]، ويمكن القول أنه ولدت فكرة الحوار العربي الأوروبي عندما تولى الممثلون العرب طرحها أمام الجماعة الأوروبية المنعقدة في دورتها[٣] حيث تم التأكيد على موقف دول الجماعة الموحد تجاه قضية الشرق الأوسط[٤]، بمعنى آخر ان الجماعة ولأول مرة وضعت الأمن العربي والأمن الإسرائيلي بنفس الدرجة من الاهتمام[٥]، وكان بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ قد عكس حاجة أوروبية غربية ومصلحة قومية لبلدان أوروبا الغربية خاصة بعد حدوث أزمة النفط إضافة إلى التضامن العربي، والموقف العربي الموحد إزاء الموضوعات الكبرى المتعلقة بالمصلحة العربية القومية إلى أن تظهر دول أوروبا الغربية مواقفاً أكثر تعاطفاً

---

(٣) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**،بيروت، مركز أبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، ص ١٣- ١٤.

(٤) عبد المنعم سعيد، "الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(١) Euro-Arab Parliamentary Dialogue Damascus,
http://66.102.9.104/search?9=cache:fh39-9dumascas.htmleuro-arab&h1=en&ie=UTF,p.4

(٢) حسام الخطيب،"الحوار البرلماني العربي الأوروبي"، مرجع سابق، ص ١٠٧، وكذلك
Bat Ye'or, "Eurabia and Euro-Arab Antisemitism", op.Cit,p.3.

(٣) ندوة مصرية فرنسية حول الحوار، **السياسة الدولية**، عدد٤٩، يوليو ١٩٧٧، ص ٢٦٩.

(٤) يوميات الحوار، **السياسة الدولية**، عدد ٤٩، يوليو ١٩٧٧، ص ٢٥٩.

(٥) عبد المنعم سعيد،"الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

تجاه الوضع الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي، و قد انعكس ذلك في المواقف المعلنة فيما بعد في بياناتهم وتصريحاتهم(٦).

وقد أجريت لقاءات أخرى بين أمين عام جامعة الدول العربية و مندوب ألماني عن دول الجماعة الأوروبية خلال الأسبوع الأخير من شهر مايو ١٩٧٤ بعد اجتماع دول السوق في غمنتش بألمانيا(٧)، إضافة إلى اجتماع آخر لوزراء خارجية دول الجماعة التسع يومي ١٠، ١١ يونيو ١٩٧٤، وقرر الوزراء في اجتماعاتهم للتعاون السياسي مفاتحة العرب بموضوع الحوار، وكلف مجلس المجموعة رئاسته الدورية بتسليم العواصم العربية "مفكرة " تتضمن المفهوم الأوروبي للحوار واقتراحاً للسير فيه(١).

وفي ١١ حزيران/ يونيو ١٩٧٤ أعلن وزير الخارجية الألماني هانز دتيريش غينشر في افتتاح الحوار العربي الأوروبي أن الجماعة الأوروبية ترغب في الحوار مع إسرائيل، وهذا يتفق مع سياسة التوازن للدول التسع نحو الشرق الأوسط، ورغم ذلك انتقدت إسرائيل افتتاح الحوار واتهمت الدول الأوروبية بتقديم تنازلات سياسية للدول العربية(٢).

وفي ٣١ حزيران/ يونيو ١٩٧٤ تم أول لقاء في باريس بين سوفانيارج وزير خارجية فرنسا و فرانسيسكو أورتولي رئيس الهيئة الأوروبية من جهة، وبين الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت والسيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية من جهة أخرى، حيث بحث فيه فكرة الحوار، وطرح فيه تصور وكيفية العمل، ومن هنا يمكن القول أنه في هذا العام في يوليو ١٩٧٤ كانت بداية خلق الحوار العربي الأوروبي(٣).

وفي الفترة من ١٤-١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ إلتأم في دمشق المؤتمر البرلماني الأول للتعاون العربي الأوروبي، وفي ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ تمت اتصالات في القاهرة بين الجانبين لبحث ترتيبات عقد الاجتماع الأول للجنة العامة للحوار العربي الأوروبي في باريس، و قدم الجانب الأوروبي ورقة عمل تتناول الجوانب التنظيمية والإجرائية للجنة العامة واللجان المنبثقة عنها ، واتفق الجانبان على أن يكون موعد انعقادها قبل انعقاد مؤتمر القمة الأوروبي الذي كان محدد له موعد لا يتجاوز منتصف شهر ديسمبر ١٩٧٤(٤).

غير أنه في الفترة فيما بين ١٤-١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ وحتى منتصف ديسمبر ١٩٧٤ وافقت القمة العربية في الرباط (في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤) على مبدأ الحوار العربي الأوروبي، لكن

(٦) سامي مسلم،"أوروبا والسلام في الشرق الأوسط"،**شؤون فلسطينية**،عدد ١٧٨،كانون الثاني/فبراير ١٩٨٨، ص٤٢.

(٧) أحمد صدقي الدجاني، منظمة **التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** ، مرجع سابق، ص ١٤.

(١) أحمد صدقي الدجاني،**الحوار العربي الأوروبي، الفكر والمسار والمستقبل وجهة نظر عربية**، القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٩٣، ص ٢٤.

(٢) علي محافظة، مرجع سابق، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) Jamie Glazone ,"Bat Ye'or, interview on Eurabia", op.Cit, p.1

(٤) يوميات الحوار، **السياسة الدولية**، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

الجامعة العربية ألحت في طلبها بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ في ذلك الحوار، مما أدى إلى تأجيل الاجتماع الأول للجنة العامة(٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤)، ومن ثم استؤنفت المناقشات في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، وتم تجاوز مسألة مشاركة المنظمة في تسوية سياسية بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٧٥ من خلال اعتماد صيغة التفاوض بين مجموعتين لا بين دول، ومن ثم قبلت الجامعة العربية هذه التسوية، وفي ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٥ مهدت الطريق لعقد أول اجتماع للخبراء الأوروبيين والعرب في القاهرة، وهكذا أطلق الحوار العربي الأوروبي[١].

وفي سياق التعليق على ما سبق، ترى الكاتبة اليهودية بات يأور أن هناك حقيقة جيوبوليتيكية تتجسد مع ظهور الحوار العربي الأوروبي الذي دشن في باريس ١٩٧٤، والتي تتمثل في تجسيد مصطلح أورابيا ُ(Eurabia)*، الأمر الذي انعكس في الحوار على زيادة مجالات تعاون أوروبا والعرب في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والأكاديمية، وتصور يأور أوروبا و كأنها من خلال مشاركتها في الحوار تكون قد ارتضت بيع نفسها للشيطان العربي الإسلامي مقابل صفقات تجارية، وفتح الأسواق العربية الإسلامية أمامها.

أما من ناحية السياسة الخارجية فترى يأور أن النزعة الأورابية ستؤدي في النهاية إلى إزالة إسرائيل في وسط تلك القارة الأوروبية العربية النازية، حيث أن الأورابية هي معادية للصهيونية ومتعاطفة مع المطالب العربية الفلسطينية[٢].

يمكن القول: أن رأي بات يأور ككاتبة يهودية يعبر عن وجهة النظر الإسرائيلية بشكل عام إزاء الحوار العربي الأوروبي المتمثل في رفض المقاربة بين الأوروبيين من جهة والعرب من جهة أخرى لما له من مخاطر على كيان إسرائيل، حيث باستطاعة العرب لو أرادوا الضغط على الجانب الأوروبي بعدم تقديم المساعدة لإسرائيل إذا أريد للحوار أن يستمر بين الطرفين، كما أن الأوروبيين وجدوا أن مصلحتهم تكمن لدى الجانب العربي و ليس لدى الجانب الإسرائيلي الذي اتضح أنه لا يشكل سوى عبء على الأوروبيين ليس إلا، وفي سياق عرض الدراسة لفكرة سير الحوار لابد من التطرق أولاً إلى أطراف الحوار العربي الأوروبي، ومن ثم أهدافه ثم مواقف دول السوق الأوروبية من التمثيل الفلسطيني، إضافة إلى مواقف دول الجامعة العربية،وموقف منظمة التحرير من الحوار وصولاً إلى طرح مستويات الحوار الذي بدأ أولاً على صعيد الخبراء ومن ثم عرض أجهزة الحوار ثم اللجنة العامة.

---

(١) أنظر وثيقة المؤتمر البرلماني الأول التحضيري للتعاون الأوروبي العربي ١٤-١٧ أيلول ١٩٧٤(دمشق، منشورات دار الكتاب العربي للصحافة والتوثيق،١٩٧٤، ص ٥٦) في الملحق رقم(١٠) ص٣٣٠ نقلاً عن بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص ٩٧.

* أورابيا: مصطلح صكته كاتبة يهودية من أصل مصري مقيمة في سويسرا تدعى بات يأور، ومركب من مقطعين هما أوروبا و آرابيا أي المنطقة العربية، وذلك من خلال كتابها الذي صدر أوائل شهر فبراير ٢٠٠٥، والذي حمل عنوان أورابيا أو المحور الأوروبي العربي، ليصبح عنواناً على غزو عربي إسلامي مزعوم يزحف على أوروبا بهدف تغيير الطبيعة الديموغرافية بل والثقافية لأوروبا الغربية، وبالتالي سيقضي على حضارتها ذات الأصول اليهودية المسيحية، أنظر: صهيونية من أصل عربي تحذر الغرب من احتلال عربي إسلامي في **http://www.al-araby.com/articles/988/050508-958-pnp03.htm,p.2** .

(٢) صهيونية من أصل مصري تحذر الغرب من احتلال عربي إسلامي، مرجع سابق، ص ٢.

ثالثا:أطراف الحوار العربي الأوروبي:-

يمثل الطرف الأوروبي في الحوار الجماعة الاقتصادية، أما بالنسبة للجانب العربي فيمثله الجامعة العربية[١]. وهذه الأطراف تشكل الجانب الرسمي، لكن الفارق بينهما كبير من حيث أن جامعة الدول العربية ليست جهازاً يتخطى الحدود الوطنية، ويتمتع بسلطات و بنى خاصة به تمكنه من التصرف على هذا الأساس، الأمر الذي ينعكس على عملية اتخاذ القرارات، كما أن هذه القرارات التي تتخذ بالأغلبية لا تلزم غير الدول التي توافق عليها، إذن المشكلة هنا تكمن في تنسيق مواقف الدول، ولقد أنيطت هذه المهام بالأمانة العامة للجامعة[٢].

أما في المقابل فتتمتع أجهزة الجماعة الأوروبية بحكم اتفاقية روما بسلطات تتجاوز الحدود القومية، فيما يتعلق باتفاقات الشراكة واتفاقات التجارة مع الدول الأخرى، و يقود مجلس الجماعة المفاوضات بإشراف مكتب الجماعة حيث أنه وحده المخول بإقرارها[٣]، وتتطلب المسائل المطروحة في إطار الحوار العربي الأوروبي من الجانب الأوروبي اللجوء إلى الدبلوماسية المختلطة التي تلزم في الوقت نفسه الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء المشاركين في إطار التعاون السياسي وهو جهاز للتنسيق بين الحكومات[٤].

يمكن القول: بأن المشكلة المطروحة على الجانب الأوروبي فيما يتعلق بالحوار مع الجانب العربي مزدوجة، الحصول من جهة على إجماع الدول في إطار التعاون السياسي، ومن جهة ثانية، حل مشكلة التنسيق بين الأجهزة على المستويين، مستوى الجماعة الأوروبية ومستوى التعاون السياسي.

وفيما يتعلق بأطراف الحوار العربي فهي كالتالي:

١ - الطرف العربي في الحوار:

يعتبر مجلس جامعة الدول العربية هو الجهاز المكلف مبدئياً بقضايا الحوار، بالإضافة إلى لجان عمل أخرى مساعدة.

- اللجنة العربية للحوار العربي الأوروبي:

تتألف من خبراء من كل دولة عربية، التي تحضر الملفات التقنية والسياسية التي تحتفظ بها اللجنة العامة، وتعين رئيس للطرف العربي في اللجنة العامة، وتدرس تقارير لجان العمل العربية، وتقدم اقتراحات لتمويل نشاطات الحوار.

- لجان العمل:-

تمثل اللجان العربية الطرف العربي في الميادين التي يغطيها الحوار سواء الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي ومن ثم تقوم الأمانة العامة للجامعة العربية بالمهام الإدارية والتمويلية و التحضيرية التي تتعلق

---

[١] موريس دي مورفيل،"الرؤية الفرنسية للحوار"،**السياسة الدولية**،عدد ٤٩، يوليو١٩٧٧، ص٢٣٨.

[٢] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص١٨٣.

[٣] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص١٣٧.

[٤] المرجع السابق، ص١٣٧ - ١٣٨.

بالحوار وتمثل جميع الدول العربية وهي المتحدث باسم العرب لدى الجانب الأوروبي، وأيضاً في كافة أجهزة الحوار تتعاون الأمانة العامة مع رئيس الطرف العربي، ورؤساء لجان العمل، وتبلغ مجلس الجامعة بأنشطة الحوار، وتقدم له التقارير[١].

٢ - الطرف الأوروبي للحوار:

تتمثل أوروبا في الحوار بطريقة مزدوجة بصفتها جماعة وذلك من خلال جهازها وبواسطة الدول الأعضاء في هذه الجماعة.

- المجلس الوزاري للجماعة الأوروبية، هو المسؤول عن القيام بالمناقشات مع الطرف العربي بعد أن يسمح له من مكتب الجماعة الأوروبية[٢].

ويتحدد الموقف الأوروبي عن طريق لجنة الممثلين الدائمين التي تقدم تقاريرها إلى المكتب، أما فيما يتعلق بالمسائل القومية فتتم معالجتها عن طريق المكتب السياسي الذي يضم وزراء الشؤون السياسية، ووزراء الخارجية المشتركين ضمن إطار التعاون السياسي، ويرتبط بهاتين المؤسستين فريق تنسيق يتكون من كبار الموظفين القوميين، إضافة إلى ممثل للمجلس، الذي يحضر أعمال المجلس العام وفرقاء العمل، ويتصرف فريق التنسيق وفقاً للتعليمات التي يتلقاها من المكتب السياسي من وزراء الخارجية المجتمعين في التعاون السياسي[٣].

رابعاً: أهداف الحوار العربي الأوروبي:-

- **الأهداف الأوروبية من الحوار:**

- ضمان الاستقرار الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة البحر المتوسط بشكل خاص، و نظراً لإدراك دول السوق الأوروبية بأن الصراع العربي الإسرائيلي هو الأساس في عدم استقرار المنطقة، لذلك حرصت هذه الدول على التخفيف من إمكانية اتساع دائرة الصراع في صورة حرب مسلحة جديدة، وبالتالي المساعدة على دفع عجلة التسوية السلمية في المنطقة[٤].

- تعتبر دول السوق المشتركة الشريك التجاري الأكبر للدول العربية لأن العالم العربي يشكل العميل الأول للجماعة الاقتصادية الأوروبية، و قبل الولايات المتحدة، و أصبحت صادرات دول السوق إلى الوطن العربي تمثل نسبة ١٣% من مجموع صادراتها، كما أن ٧٠% من مجموع البترول الذي تحتاجه دول السوق تستورده من الدول العربية، إضافة إلى أن الحجم الإجمالي للتجارة بين الدول العربية ودول السوق يزيد عن ٥٠ مليون دولار، وذلك منذ بداية الحوار[١]، مما يدل على أهمية المنطقة العربية لأوروبا، أما حالياً فإن حجم

---

[١] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة و الجوار**، مرجع سابق، ص١٣٨.

[٢] يوميات الحوار، مرجع سابق، ص٢٥٩.

[٣] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة و الجوار**، مرجع سابق، ص١٣٨- ١٣٩.

[٤] جمال الدين محمد علي،"أوروبا الموحدة ومستقبل الحوار العربي الأوروبي"، **السياسة الدولية**، عدد ١٠٠، إبريل ١٩٩٠، ص ١٩٨.

[١] رينالدو أسولا،"الحوار اقتصادياً"،**السياسة الدولية**، عدد ٤٩١، يوليو ١٩٧٧، ص٢٤٣.

التجارة بين الطرفين اتسع ليصل إلى نسبة ٤٧% من الواردات لدول العالم العربي تأتي من أوروبا، بينما الصادرات لأوروبا تصل إلى ٣٨% من الدول العربية[٢].

- و لهذه الأسباب كان حرص أوروبا على الحوار، فهي أول من أدرك أهمية الأبعاد السياسية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ و فداحة النتائج الاقتصادية لحظر تصدير النفط العربي.

لذلك كان حرصها في الحوار يتمثل في الحفاظ على مصالحها التجارية لضمان تدفق النفط العربي إليها بسهولة وبدون معوقات[٣].

- تهدف أوروبا من الحوار إلى القيام بدورها في العلاقات الدولية ضمن إطار تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار استقلال سياساتها وابتعادها عن تأثيرها (الولايات المتحدة)، إضافة إلى فتح أسواق لمنتجات دول السوق الأوروبية المشتركة في العالم العربي خاصة فيما يتعلق بالبلدان المنتجة للبترول، و لتزويد أوروبا بالنفط و الغاز الطبيعي[٤].

- الأهداف العربية من الحوار:-

لقد ركز العرب على المطالب السياسية و أهمها:-

- حضور دائم وفعال، وإدارة أوروبية موحدة تساهم في إيجاد تسوية للأزمة العربية الإسرائيلية.

- اعتراف دول السوق الأوروبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني تؤدي إلى الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[٥].

- أن يأخذ موضوع التعاون شكلاً إجمالياً وشاملاً ومتضمناً لحل الخلافات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية[٦].

- تسعى الدول العربية إلى تصدير إنتاجها للأسواق الأوروبية بميزات جمركية أو إعفاءات مماثلة لما تحصل عليه وارداتها من الدول الغربية، ومثال ذلك مسألة تصدير الصناعات البتروكيميائية الخليجية، و المنتجات الزراعية لدول المغرب العربي لدول السوق الأوروبية و ما قوبل من رفض من قبل دول أوروبا دليل ملموس على هذا الطرح[١].

-حصول العرب على تكنولوجيا الغرب نظراً لإدراك العرب أهميتها[٢].

- قيام أوروبا بدور سياسي أكبر في المنطقة، و كان التركيز العربي على ذلك يستجيب إلى هدفين، مساعدة الشعب الفلسطيني على استرداد حقوقه، والحفاظ على استقرار المنطقة وبذلك يكون الجانب السياسي وثيق الصلة بالجانب الاقتصادي، وهذا يعني أن الجانب العربي قد مزج الجانبين معاً، انطلاقاً من عدم إمكانية

---

[٢]Euro-Arab Cooperation Conference, **http://www.alshindagah.com/may/cooperation.htm,p.1**

[٣]Diana west,"Explaning the Euro-Arab axis":
http://www.townhall.com/columnist/dianawest/dw2005221.shtm,p.1

[٤] Bat Ye'or,"Eurabia and Euro-Arab Antisemitism", op.cit.,p.2

[٥] فيرجينو ونيوني،"الرؤية الإيطالية للحوار"،**السياسة الدولية**، عدد ٤٩، يوليو ١٩٧٧، ص٢٤١.

[٦] نبيه الأصفهاني،"موقف أفريقيا من الحوار"، **السياسة الدولية**، عدد ٤٩، يوليو ١٩٧٧، ص٢٥٠.

[١] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ١٨٢.

[٢]Bat Ye'or, "Eurabian and Euro-Arab Antisemitism", op.cit,p.2

الفصل بينهما، كما يرى البعض: " إن كل محاولة جديدة للمباشرة بسياسة تنمية اقتصادية في العالم العربي بوصفه كياناً جماعياً، مشروطاً بالضمان المسبق للاستقرار السياسي في المنطقة، أي لحل النزاع في الشرق الأوسط، وبالتالي الأمن في المتوسط"[٣].

- أراد العرب أن تعترف أوروبا بالشعب الفلسطيني، حيث كانت القضية حتى عام ١٩٧٣هي قضية "لاجئين"، إضافة إلى ذلك أراد العرب سلاماً عالمياً وليس منفصلاً، كما يسعى العرب إلى زيادة الضغوط الأوروبية على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال [٤].

- مواقف دول السوق الأوروبية من التمثيل الفلسطيني:

لقد بدأت دول السوق الأوروبية تدرك حقوق وهوية الشعب الفلسطيني، غير أنها لم تتفق حول " من يمثل هذه الحقوق ويعبر عن تلك الهوية"، حيث رفضت إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار العربي الأوروبي رغم اعتراف الجامعة العربية بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكان ذلك الاعتراف من قبل الجامعة العربية في المؤتمر الذي عقد في الرباط في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤[٥]،

ورغم اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة التحرير أيضاً، حيث صوتت فرنسا و إيرلندا و إيطاليا لصالح القرار[١]، إلا أن الرفض الأوروبي لتمثيل المنظمة أدى إلى عدم انعقاد المؤتمر الأول في الموعد الذي اتفق عليه، وأُجل إلى أجل غير مسمى، حيث أنه عندما بدأ الحوار بين دول السوق الأوروبية و التعاون السياسي الأوروبي كمنظمتين أوروبيتين تمثلان الجانب الأوروبي و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و الدول الأعضاء فيها عن الجانب العربي، وعندما طالب الجانب العربي بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية رفض هذا المطلب من قبل الجانب الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى تأجيل الحوار إلى صيف ١٩٧٥[٢].

وقد اتضح الرد الأوروبي عندما عرض على الجانب العربي ترتيبات جلوس أعضاء الوفود حول مائدة المشاورات حين أشار إلى جميع الوفود العربية، ولم يذكر اسم منظمة التحرير الفلسطينية، وكان الطرف الأوروبي قد اقترح قبل ذلك أن تكون عضوية اللجنة العامة مفتوحة للدول التسع، إضافة إلى ممثلي الهيئة الأوروبية في الجانب الأوروبي، في حين ترك أمر تمثيل الجانب العربي لقرار مجلس الجامعة

---

[٣] بشارة خضر، **أوروبا و الوطن العربي القرابة و الجوار**، مرجع سابق، ص٩٥.

[٤] Bat Ye'or, op.cit. p.5

[٥] سنثيا انكليزس، "موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الفلسطينية و منظمة التحرير ١٩٤٧-١٩٨٢"، **شؤون فلسطينية**، عــدد١٤٨-١٤٩، بيــروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، تموز/ آب(يوليو/ أغسطس ١٩٩٥، ص٣٣.

[١] نائلة القلقيلي، مرجع سابق، ص٢٢.

[٢] علي محافظة، مرجع سابق، ص١٩٧٩.

العربية، و قد صدر هذا القرار و تضمن أن تكون عضوية اللجنة العامة مفتوحة لكافة الدول العربية للأمانة العامة للجامعة شريطة أن تستعين بالمنظمات والأجهزة العربية ذات الصلة بموضوع الحوار، كما جرى اتصال بالسفير الفرنسي(ممثل المجموعة) وتم إبلاغه من قبل رئيس لجنة(الحوار) أن وفد فلسطيني يجب أن يمثل مع سائر الوفود العربية، ووعد السفير بنقل وجهة نظر العرب[٣].

ثم ناقشت الدول العربية الأعضاء موقف أوروبا واتفقت على ما يلي:

١- التمسك بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الجانب العربي.

٢- لا يحق للطرف الأوروبي التدخل في تمثيل الوفود العربية لأن أساس الحوار لدى الطرف العربي في الواقع هو القضية الفلسطينية.

٣- اعتبر العرب أن الموقف الأوروبي يعتبر موقف سياسي وليس إجرائي.

٤- اتفقت الدول العربية على أن تكون الموافقة النهائية على حضور اجتماع اللجنة العامة مرتبط بحضور الوفد الفلسطيني إلى جانب الوفود العربية المشتركة في الحوار، و تركت للأمين العام متابعة اتصالاته مع الأوروبيين[٤].

إلا أن الأوروبيين لم يعطوا رداً على وجهة نظر العرب قبل الموعد المحدد لاجتماع اللجنة العامة، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تأجيل الاجتماع بعد أن كان الطرفان قد قطعا شوطاً كبيراً في التحضير له، و تمثل ذلك الـتأجيل في الموقف الأوروبي الرافض لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار، حيث اتخذ الأوروبيون قرارهم رغم علمهم التام بأن موضوع تمثيل المنظمة أمر يعني العرب و تحكمه أنظمة الجامعة العربية، كما له أهمية خاصة لدى العرب، و رغم إدراكهم بتأثير ذلك القرار على الحوار أيضاً[١].

ولكن التساؤل المطروح هو: لماذا اتخذت دول الجماعة الأوروبية هذا الموقف من تمثيل منظمة التحرير رغم إدراكها لأهميته لدى الجانب العربي؟

في سياق الإجابة عن هذا التساؤل ينبغي توضيح و تفسير الموقف الأوروبي، حيث أن الفترة التي سبقت اتخاذ دول أوروبا لهذا القرار كانت قد شهدت حدثين هامين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية تمثلا في **أولاً**: قرار الجامعة العربية في مؤتمر القمة السابع الذي عقد في الرباط في أكتوبر ١٩٧٤، والذي بموجبه تم الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[٢].

ثانياً: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بالمنظمة الفلسطينية عندما دعيت الأخيرة للاشتراك في مناقشات الأمم المتحدة، وألقى رئيس المنظمة ياسر عرفات خطاب فلسطين فيها يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٤[٣]،

---

[٣] أحمد صدقي الدجاني،**منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي،دراسة صدرت في جريدة المقدسية**، د.م، د.ن، د.ت، ص ٤ - ٥.

[٤] أحمد صدقي الدجاني،**منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

[١] أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة صدرت في جريدة الفجر المقدسية**، مرجع سابق ، ص٦.

[٢] Sami Mussalam, "Diplomatic History of the Middle East", op.cit, p.3

[٣] نائلة القلقيلي، مرجع سابق، ص ٢٢، وكذلك أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص١٦.

وفي سياق تحليل هذين القرارين الهامين يمكن القول بأن صدور قرار قمة الرباط كان له صدى كبير لدى الأوساط الأمريكية والأوروبية، حيث رأت بعض قياداتها فيه خروجاً عن رؤية أمريكا لتسوية القضية الفلسطينية، إضافة إلى أن دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة كان له صداه أيضاً على صعيد الرأي العام العالمي، حيث كانت هذه المشاركة عبارة عن رسالة لإبراز المنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني خاصة وأن هذا الحدث قد لقي اهتماماً كبيراً فاق الحجم الذي أرادته الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

إذن و تأسيساً لما سبق يتضح أن الرفض الأوروبي لتمثيل المنظمة كان ناجماً عن سببين و هما، الموقف الأمريكي من الحوار العربي الأوروبي من جهة، ومن ثم الموقف الأوروبي نفسه من جهة أخرى، و سوف تتطرق الدراسة لهذين الموقفين في المبحث الثاني الذي يتناول معوقات الحوار.

غير أنه و بالرغم من تأجيل الاجتماع الأول للجنة العامة إلا أن الاتصالات بين الطرفين لم تنقطع بل استمرت وكان الهدف منها التغلب على عقبة موقف أوروبا من تمثيل المنظمة، و ذلك عندما أوفدت حكومة أيرلندا بصفتها الرئيسة الدورية للمجموعة الأوروبية في ١يناير ١٩٧٥ وكيل وزارة الخارجية الايرلندية، يرافقه كلاوس ماير سكرتير عام مساعد الهيئة الأوروبية إلى القاهرة حيث اجتمعا مع الأمين العام و سفير لبنان ممثل الجانب العربي آنذاك، و أكد الوفد الأوروبي في هذا الاجتماع على اهتمام دول المجموعة بالحوار، ورغبتهما في التعاون مع الجانب العربي، واتفق الطرفان على استمرار الاتصالات بينهما، و في أعقاب ذلك تقدم الجانب الأوروبي بمذكرة عن طريق السفير الايرلندي بالقاهرة، تضمنت بعض الأفكار الأوروبية حول الخطوط العريضة للمجالات التي سيتناولها الحوار، كما طلب الجانب العربي التعرف على وجهة النظر الأوروبية في هذه الاقتراحات، وأن تقدم الدول العربية البيانات الخاصة بأولويات احتياجاتها في هذه المجالات[١].

صيغة الوفد الموحد(صيغة دبلن) / ١١ شباط/فبراير ١٩٧٥"Dublin Compromise":

ضمن محاولة التغلب على ما أصاب الحوار من عثرات، تقدم الجانب الأوروبي بصيغة وسط وهي عقد اجتماع عام على مستوى الخبراء، بشرط أن لا يقتصر نشاط هؤلاء على المسائل الفنية أو التي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية، وهو ما سمي فيما بعد بالحل الوسط "Compromise"، و كان الجانب العربي قد أيد هذا الحل الوسط حيث رأى فيه قبولاً أوروبياً بالتمثيل الفلسطيني كطرف كامل للحوار[٢].

---

[١] يوميات الحوار، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

[٢] إسماعيل خليل، مرجع سابق، ص ٢٢٤، وأيضاً:

Euro-Arab Dialogue:
http://6/%3Fpage%3D2%261ong%3Den%26doc%3D55+euro-arab-h1=en&ie=UTF-,p.

بيد أنه في هذا الاجتماع يمكن ملاحظة أنه قد تم الالتفاف حول مسألة مشاركة المنظمة بإيجاد صيغة مفاوضة بين فريقين ليس بين دول، الأمر الذي سيتيح للمنظمة الاندماج في الفريق العربي[٣]، وبناءً على ذلك يفهم أن الحوار يتكون من وفد يمثل دول السوق الأوروبية المشتركة، وهذا يعني أن الوفد العربي يشمل أعضاء فلسطينيين، وبهذا الاقتراح يكون قد تم معالجة الأمرين اللذين بموجبهما تم تأجيل الاجتماع الأول للجنة العامة، حيث يفهم أن الجزء الأول سيقتصر على الجانب الفني وهو بالطبع يشير إلى المسائل الاقتصادية في حين يبتعد تماماً عن بحث المسائل السياسية، أما الجزء الآخر فيوضح الالتفاف على تمثيل المنظمة، حيث أنه أقر بوجود تمثيلها و لكن ضمن الوفد العربي الموحد، وهذا يعني طمس الهويات القطرية بكل ما في الكلمة من معنى.

إذن يمكن القول: بأن موافقة دول أوروبا على اشتراك منظمة التحرير الذي تم في شباط/ فبراير ١٩٧٥ وبدء الحوار على مستوى الخبراء جاء لتجنب الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، هذا وقد جاء رد الجامعة العربية على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية عندما أعرب عن استعداده لطرح هذا الاقتراح الأوروبي على الطرف العربي بعد تسجيله أمام الطرف الأوروبي.

على أن الاجتماع على مستوى الخبراء يجب ألا يكون على حساب الاجتماع على مستوى اللجنة العامة، وأنه تمهيداً له، وأن الخبراء الفلسطينيين سيشاركون زملاءهم الخبراء العرب على قدم المساواة و ستعينهم منظمة التحرير الفلسطينية[١].

وفي ابريل ١٩٧٥ قرر مجلس الجامعة العربية قبول الاقتراح الأوروبي، وتم التعويض من قبل أمين عام مجلس الجامعة بإجراء اتصالات بالجانب الأوروبي ليتم عقد الاجتماع المشترك الأول للخبراء من كلا الطرفين في النصف الأول من يونيو ١٩٧٥[٢](

كما طلب مجلس الجامعة العربية من الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية المبادرة بتعيين خبراء على مستوى عال لتمثيل الطرف العربي في هذا الاجتماع، إضافة إلى طلب مجلس الجامعة من الأمين العام بالدعوة إلى اجتماع عربي، موحد وتحدد ذلك يوم ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٥ ، وبينما كان الإعداد جارياً لعقد الاجتماعين، وصلت أنباء من بروكسل فحواها توقيع دول السوق الأوروبية اتفاقاً اقتصادياً بين السوق الأوربية المشتركة و إسرائيل في ١١ أيار/ مايو ١٩٧٥ تتمتع بموجبه دولة إسرائيل بأفضلية جمركية [٣].

ولقد نص الاتفاق على منح إسرائيل تخفيضات جمركية إضافية على معظم صادراتها إلى دول السوق على ثلاث مراحل يتم في المرحلة الأولى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٦٠%،

---

[٣] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٣٧.

[١] محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص١٥٨

[٢] أحمد صدقي الدجاني،**الحوار العربي الفكر والمسار والمستقبل وجهة نظر عربية**، مرجع سابق، ص٢٦.

[٣] أحمد صدقي الدجاني،**منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** ، مرجع سابق، ص٢٠.

وفي المرحلة الثانية بنسبة ٢٠%، وفي المرحلة الثالثة بنسبة ٢٠%، على أن تمنح إسرائيل الحق في تحديد مراحل تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من دول السوق، وبهذه الاتفاقية أصبحت إسرائيل أول دولة من خارج دول السوق الأوروبية تحصل على امتيازات كهذه[1]، ولقد شكلت الاتفاقية مع إسرائيل عام ١٩٧٥: والتي كانت أول اتفاقية شراكة Association Agreement توقعها دول السوق الأوروبية مع إسرائيل عائقاً حقيقياً في وجه الحوار العربي الأوروبي[2].

وجاء رد الفعل العربي على هذه الاتفاقية غاضباً حيث اعتبره العرب " مكافأة على الاحتلال" لأنه يمكن إسرائيل من الخروج من عزلتها الدولية، غير أن هذا الاحتجاج العربي لن يأتي بأي نتيجة لأن الأوروبيين اعتبروا هذا الاتفاق ضمن إطار التوجه الجديد الشامل في منطقة المتوسط[3].

وفي المقابل قامت إسرائيل بحملة دعائية وإعلامية لهذا الحدث الكبير واعتبرته نصراً سياسياً واقتصادياً على الدول العربية، مما أدى إلى رد فعل عربي ألقى بظلاله على أجواء الحوار وكادت أن تقضي عليه [4]، وفي ظل موجة الغضب العربية الناجمة عن توقيع الاتفاقية التجارية بين دول السوق وإسرائيل تم عقد اجتماع الخبراء العرب ، واتجهت الأنظار إلى منظمة التحرير ليتضح موقفها من الحوار بعد جملة التطورات التي شهدتها العلاقات الأوروبية العربية منذ اعتراض دول أوروبا على تمثيل المنظمة[5].

موقف الجامعة العربية من قضية التمثيل الفلسطيني:

لقد استمر المطلب العربي بمسألة الاعتراف الأوروبي بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كأحد المطالب الثابتة والملحة في الحوار العربي الأوروبي في جميع جلسات الحوار، نظراً لأن المنظمة تجسد الشعب الفلسطيني، إضافة إلى أنها تحظى بالشرعية كونها أصبحت عضواً بجامعة الدول العربية التي تباشر الحوار مع دول المجموعة الأوروبية، واعتراف المجتمع الدولي بها وقبول التعامل معها

---

(1) عمران أبو صبيح ،"العلاقات التجارية البينية والأراضي الفلسطينية المحتلة مع السوق الأوروبية المشتركة"، **صامد الاقتصادي**، عدد ٧٨، السنة الحادية عشرة، بيروت، تشرين أول/ تشرين ثاني وكانون أول ١٩٨٩، ص١١٨-١١٩.

(2) عاطف أبو سيف ،"ماذا نريد من أوروبا؟"، **رؤية** عدد ٢٣، السنة الثالثة، فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، أيلول ٢٠٠٣، ص٢٢.

(3) بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص٩٨.

(4) محمد ربيع ،"نظرة مستقبلية عن الحوار"، **السياسة الدولية**، عدد ٤٩، يوليو ١٩٩٧، ص٢٥٣.

(5) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة صدرت في جريدة الفجر المقدسية**، مرجع سابق، ص ١٥.

سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي، كما أن الاعتراف الأوروبي بمنظمة التحرير يعزز من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط، وقد أعرب الجانب العربي عن تخوفه من اعتراف أوروبي متأخر بالمنظمة، الأمر الذي سيفقده أهميته، لأنه يشير إلي تخلف دول الجماعة عن المجتمع الدولي في ذلك الأمر والذي سوف ينعكس بدوره على مسار الحوار بانشغال الجانب العربي بتوقيت الاعتراف بالمنظمة، حيث أن الحقيقة المؤكدة أن هذا الانشغال له ما يبرره لما لدول الجماعة من أهمية على الساحة الدولية سواء كانت هذه الدول فرادى أو مجتمعة[1] .

فالاعتراف الأوروبي بالمنظمة يعني الكثير بالنسبة لرصيد القضية الفلسطينية، إضافة إلي أن هذا الاعتراف سيشكل العلامة الفارقة بالنسبة لمواقف أطراف أخرى تقف موقف النقيض بالنسبة للقضية الفلسطينية والذي يتماشى مع الموقف الإسرائيلي والأمريكي.

موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الحوار:

نظراً لإدراك المنظمة لأهمية الساحة الأوروبية في حل القضية الفلسطينية، إضافة إلي اتساع التحركات الدبلوماسية الإسرائيلية في أوروبا اتخذ المجلس الوطني في العام ١٩٧٤ قراره بالإسهام الحيوي والجاد في الحوار العربي الأوروبي[٢]، لذا وقفت المنظمة مع فكرة الحوار في مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر كما ساهمت في صياغة البيان العربي الموجه لأوروبا الغربية ثم أكدت موقفها من الحوار في مؤتمر القمة السابع الذي عقد في الرباط في أكتوبر ١٩٧٤ ، حيث طرح مسألة حضور المنظمة في الجلسات المغلقة للمؤتمر وكان التوجه آنذاك بحضورها كونها عضواً في الجامعة العربية منذ إنشائها.

كما أكدت المنظمة في اجتماع لجنة الحوار العربي الأوروبي الذي عقد للتحضير لاجتماع اللجنة العامة تأييدها لفكرة الحوار مع تأكيدها علي أهمية الجانب السياسي والتمسك بحضور المنظمة جلساته [3]، حيث تولي مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني مهمة تمثيل المنظمة في اجتماع الخبراء، وأوفد ممثلين عنه للمشاركة[4]. كما طالب وفد المنظمة في الاجتماع بأن يستجيب الموقف العربي للتطورات التي جرت علي صعيد العلاقات العربية الأوروبية لا أن يكون مجرد رد انفعالي.

وشرح الوفد رؤيته للمرحلة التي تمر بها العلاقات الأوروبية بعد حرب رمضان وانتهى إلي القول بضرورة الحوار، وركز علي أهمية الجانب السياسي فيه مع إبراز الصفة الحضارية له علي أن يكون شاملاً لعدة جوانب، وطرح وفد المنظمة تصوره للأسلوب الأفضل من أجل تحقيق الأهداف العربية في اجتماع الخبراء، وأكد علي ترابط جوانب الحوار في المجالات الثقافية والسياسية وإمكانية الوصول إلي طرح رؤية

---

[1] محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص١٧٥.

[٢] طلال الصافي ، **الدبلوماسية والاستراتيجية الفلسطينية ، ١٩٧٠-١٩٨٧** ،ج١ ، القدس ، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر ، ١٩٨٧، ص١٦٢.

[3] مثل المنظمة في هذا الاجتماع السيد عبد اللطيف أبو حجلة مدير عام الدائرة السياسية بالمنظمة، انظر: الهامش رقم (٢)في احمد صدقي الدجاني ،**منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**،مرجع سابق ،ص٢٠.

[4] كان وفد المنظمة برئاسة المرحوم د. أحمد صدقي الدجاني باعتباره عضواً في مجلس الصندوق والمجلس المركزي وبعضوية د.محمد ربيع عضو مجلس الصندوق، انظر: الهامش رقم (١)في أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** ،مرجع سابق ،ص٢١.

المنظمة السياسية[1]، وهذا ما ركز عليه الحوار العربي الأوروبي في كافة محاوره[2]، كما اشتمل الحوار أيضاً علي المجالات الاقتصادية لكون أوروبا أهم شريك تجاري للعرب [3].

يتضح مما سبق ،مدي اهتمام المنظمة بالحوار وذلك لوعيها بأهميته ،وإمكانيات إسهامه في تحقيق السلام و الاستقرار في العالم الأمر الذي جعلها تقبل المشاركة على أساس الاعتراف الضمني بوجودها بدلاً من الاعتراف القانوني بتمثيلها لشعب فلسطين[4]

وكان طرح المنظمة قد لقي قبولاً واسعاً بين الأعضاء العرب من حيث أنه حسم التردد الذي كان موجوداً بين الاستمرار في الحوار أو بين قطعه، حيث أسندت مهمة صياغة مشروع ورقة العمل العربية بشكله النهائي إلي الوفد الفلسطيني، إضافة إلي مهمة طرح الجانب الثقافي للحوار خلال الاجتماع المشترك، وحقق اجتماع الخبراء العرب موقف فاعل، ولم يكن الأمر سهلاً مقابل الحملة الإعلامية الإسرائيلية التي أحاطت بتوقيع الاتفاقية التجارية بين السوق وإسرائيل، وقد كان هذا الموقف الفاعل متفقاً مع الظروف المحيطة بالصراع العربي الإسرائيلي، ومع الأهداف العربية التي من بينها استمرار تحويل الموقف الأوروبي من العدوان الإسرائيلي عما كان عليه قبل حرب تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣ للانتقال إلي معارضة احتلال الأراضي العربية، ومن ثم الضغط علي إسرائيل للانسحاب وتحقيق علاقات تعاون قائمة علي المصالح المشتركة _أي إيجاد علاقات عربية أوروبية تعمل علي تغيير الصورة الدولية إلي الأفضل وتسهم في تحقيق السلام والأمن القائمين علي العدل[5]

وجهات النظر داخل منظمة التحرير تجاه الحوار: -

لقد برز في منظمة التحرير اتجاهان الأول :* أيد الاهتمام بأوروبا ،وبدورها أكد على ضرورة فتح قنوات الاتصال معها ،بينما الثاني لم ير أية إمكانية لدي أوروبا بخصوص تسوية القضية ضمن رؤيته إلي الواقع الأوروبي الذي يصنف في جانب القوي المعادية.

فالاتجاه الأول:* يري أصحابه أن التواصل مع الجماعة الأوروبية ينسجم ومرحلة الحوار معها ،حيث أن منظمة التحرير عليها أن تشارك في تطوير العلاقات مع القوي الدولية المختلفة بما فيها دول غرب أوروبا

---

(1) أحمد صدقي الدجاني ،**منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي – الاوروبي** ،**دراسة صدرت في جريدة الفجر المقدسية**، مرجع سابق ،ص١٥.

(2) Diana west ,”Explaining the Euro-Arab axis”,op .ci t, p.l.

(3) Werner weidenfeld, Josef Janning, **Global responsibilities** op.cit,p.79

(4) محمد ربيع، نظرة مستقبلية عن الحوار، مرجع سابق، ص٢٥٣.

(5) احمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي** ،**دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**،مرجع سابق ،ص٢١.

* يمثل هذا الاتجاه، فتح والصاعقة، أنظر: خالد الحسن، "حول موقف أوروبا الغربية والتوجه الفلسطيني نحوها" حوار أجراه فيصل حوراني ،**شــؤون فلسطين**،عدد ١٠٤، بيروت، مركز أبحاث المنظمة التحرير، تموز /يوليو ١٩٨٠، ص ٥٢.

وأن الجماعة الأوربية مكرهة علي الانشغال بقضية فلسطين التي يحتدم الصراع في المنطقة بسببها ،الأمر الذي يهدد الأمن والمصالح الأوروبية ،كما ويري أصحاب هذا الاتجاه أن التجاوب مع الموقف الأوروبي لن يضر بالقضية الفلسطينية ،لأنه سوف يفتح الباب لإسماع الصوت الفلسطيني ووجهة النظر الفلسطينية حول مختلف جوانب القضية.

ولقد غلب أصحاب الاتجاه الأول داخل منظمة التحرير، الأمر الذي جعل الفلسطينيين يركزون علي البعد السياسي للحوار من أجل أن تتخذ الجماعة الأوروبية مواقف ايجابية غير متحيزة ضدهم بل ومحاولتهم جعل التعاون العربي الأوروبي المتوقع رهناً بإنصاف الأوربيون للحقوق الفلسطينية، في مذكرة مرفوعة إلي أمانة الجامعة العربية، أشارت منظمة التحرير إلي أنه لا يمكن للحوار العربي الأوروبي أن يحقق أي تقدم ما لم يتحول موقف الجانب الأوروبي ايجابياً من قضيه فلسطين.

وتمثلت طموحات هذا الاتجاه فيما يلي[1] :

١. اتخاذ الجماعة الأوروبية مواقف مادية وأدبية تجاه إسرائيل لكبح جماح عدوانها.
٢. أن تساهم دول المجموعة في إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.
٣. أن تعلن أوروبا عن موقف واضح من سياسة التعسف الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
٤. أن تعترف دول الجماعة بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.
٥. أن تعترف أوروبا وبشكل صريح بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة وإقامة دولة مستقلة على أرض فلسطين.

يتضح أن هناك مبررات لأصحاب هذا الاتجاه للوقوف من الحوار موقفاً إيجابياً ويعزز ذلك ما طرأ على المواقف الأوروبية من تطور في تصريحاتهم وبياناتهم العلنية والتي كان أهمها بيان(تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣) الذي نص على الحقوق الفلسطينية لأول مرة.

أما الاتجاه الثاني:* فهو متشدد وتنطلق رؤيته من عدم جدوى الحوار مع المعسكر الغربي، وليس فقط أوروبا الغربية، لأنه اعتبر الجماعة الأوروبية ضمن دائرة خصوم الشعب الفلسطيني، وفي داخل القارة الأوروبية لا توجد أرضية للحوار إلا مع المعسكر الاشتراكي، لذا فإن أي تعويل على مبادرة أوروبية مع إهمال عامل الارتباط الأمريكي _الأوروبي، ما هو إلا مضيعة للوقت والجهد فقط دون تحقيق أي نتيجة، الأمر الذي لا يعود على القضية الفلسطينية إلا بالضرر، لأن مثل هذا الحوار يهدف إلى تفكيك وحدة الصف الفلسطيني ومنظمة التحرير كما يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن السعي الأوروبي إلى الحلول الوسط في ظل موازين قوى غير متكافئة بين العرب وإسرائيل، أو بين الفلسطينيين وإسرائيل سيؤدي حتماً إلي إهدار الكثير من حقوق

---

[1] محمد خالد الأزهري، "السياسة الفلسطينية تجاه المجموعة الأوروبية"، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٨٧، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، ص ٥٧-٥٨.

* يقود هذا الاتجاه الشيوعيون الفلسطينيون، وتقف معه الجبهتان الديمقراطية والشعبية في بعض الأحيان، ولا تقفان معه أحياناً أخـرى، أنظـر: خالـد الحسن، "حول موقف أوروبا الغربية والتوجه الفلسطيني نحوها"، مرجع سابق، ص ٥٢.

الفلسطينيين، وطالما أن موقف أوروبا مرتبط بمدى القدرة على الممارسة، فإنه مرتبط بالتالي بالقدرة على تغيير الموقف الأمريكي، وبذلك فإن الحوار مع أوروبا سوف يراوح مكانه في حلقة مفرغة[1].

يبدو مما سبق أن وجهة النظر هذه لها ما يبررها من حيث إن أوروبا لا تستطيع أن تمارس ضغوطها على الولايات المتحدة في الوقت الذي هي مكبلة بضغوط أمريكية متنوعة سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو استراتيجية على وجه التحديد.

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن أصحاب وجهة النظر هذه يرون أن القدرة العربية على مواجهة دول الجماعة محدودة بدرجة كبيرة، وذلك بسبب المصالح المتبادلة والروابط الثنائية بين دول الجماعة ومعظم الدول العربية، حيث أنه من شأن هذه الروابط الثنائية إضعاف الموقف العربي في ممارسة ضغوطه على الأوروبيين نظراً لأن أوروبا لا تتعامل مع الدول العربية بشكل جماعي بل بشكل فردي الأمر الذي يؤدي إلى استفراد الدول الأوروبية في الدول العربية واحدة تلو الأخرى.

على كل حال، وكما أسلفت الدراسة فإن الرأي العام المؤيد للحوار داخل أطر منظمة التحرير هو الذي ساد في نهاية المطاف والذي يمكن تسميته بالرأي الواقعي الذي ينسجم ومتطلبات المرحلة في تلك الفترة، لأن ما هو مطلوب وبشكل حثيث من الفلسطينيين حسب وجهة نظر أصحاب الرأي الواقعي - هو إثبات حقوق الفلسطينيين الشرعية بالتفاهم والحوار من أجل إيصال فكرة الفلسطينيين للعالم، وخاصة دول أوروبا الغربية، الأمر الذي من شأنه إيضاح الحقائق ووضعها في قالبها الصحيح، إضافة إلى أن الفلسطينيين بحاجة إلي تغيير الصورة النمطية التي رسمتها الدعاية الصهيونية في الغرب عن العرب عامة والفلسطينيين خاصة.

وفي إطار تبرير منظمة التحرير للأسباب التي أدت بها إلي تبنى الموقف الإيجابي من الحوار أوضحت أنها جزء من الوطن العربي، وملتزم بالأهداف العربية القومية، إضافة إلي تحرير فلسطين، لذا فهي ترى ضرورة الحوار وإمكانية قيام علاقة بين الوطن العربي وأوروبا تحكمها المبادئ والمصالح[1].

وبالتأكيد انعكس الموقف الإيجابي للمنظمة على الحوار، وعندما أخذت العلاقات العربية الأوروبية في التدهور نتيجة لاتفاقية مايو ١٩٧٥ الأوروبية الإسرائيلية، حيث استطاع الوفد الفلسطيني أن يتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية صياغة الموقف العربي المشترك تجاه المجموعة الأوروبية، وقد ساهم هذا الموقف في تخفيف حدة التوتر بين طرفي الحوار[2].

بناءً على ذلك يمكن القول: بأنه لولا المشاركة الفعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات الحوار التحضيرية التي عقدها الجانب العربي في شهر مايو عام ١٩٧٥ لتدارس موضوع الاتفاقية السابق ذكرها لما استطاعت فكرة الحوار أن تسير قدماً إلي التطبيق أو أن تخرج إلي حيز الوجود، حيث أن الموقف الفلسطيني تميز بعقلانية، إضافة إلي قيامه بدور كبير في تدعيم الموقف السياسي للطرف العربي.

---

[1] محمد خالد الأزهري، "السياسة الفلسطينية تجاه المجموعة الأوروبية"، مرجع سابق، ص٥٨.

[1] محمد خالد الأزعر،الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص١٦١.

[2] محمد ربيع، مرجع سابق، ص٣٥٣.

وإزاء ذلك الموقف إبان الأزمة العربية الأوروبية، أثناء توقيع الاتفاقية التجارية الإسرائيلية الأوروبية جاء الرد الأوروبي آنذاك بأن الاتفاقية لا تسمح حالياً أو مستقبلاً بأية إمكانية لتطبيقها على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وأن بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ما زال يمثل سياسة دول السوق تجاه الوضع في الشرق الأوسط[3].

استنادا لما تم طرحه يمكن القول: بأن الرد الأوروبي لم يكن سوى مجرد تطمينات للجانب العربي لا أكثر ولا أقل، كما أنه يثير تساؤلات حول مدى التزام دول أوروبا به أم لا.

وكيف يمكن أن يتسنى للعرب معرفة ما إذا كانت الدول الأوروبية ستطبق هذا الاتفاق علي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أم لا، والتساؤل الأخر هو هل يمكن لدول السوق أن تعد مع إسرائيل اتفاقاً دون أن تطبقه؟ بالرغم من أن هذا الاتفاق له معان عدة بالنسبة للفلسطينيين فمن ناحية:

فهو يعمل علي تقوية اقتصاد إسرائيل، وبالتالي سيؤدى إلي تماديها في سياساتها التوسعية والقمعية ضد الفلسطينيين من ناحية أخرى. ورغم هذه التعقيدات وافق الفلسطينيون على الاستمرار في الحوار نظراً لعدم رغبتهم في تعطيل مساره على أمل أن يتطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية من خلال الاحتكاك الأوروبي الفلسطيني.

وهكذا رجحت في النهاية وجهة النظر التي تميل إلي الحوار مع أوروبا ومن ثم انطلقت فكرة الحوار العربي الأوروبي إلي التنفيذ وبدأت مباشرة الحوار علي صعيد الخبراء أولاً عام ١٩٧٥[1].

خامساً: مراحل الحوار ومستوياته: -

لقد شهد عام ١٩٧٥ سلسلة من الاجتماعات والاتصالات بين الأوروبيين والعرب واتفق الطرفان _ وهما الجماعة الاقتصادية والجامعة العربية، بعد إجراء الاتصالات على عقد الاجتماع المشترك الأول بينهما على مستوى الخبراء لذا فقد، شكل الأوروبيون من جانبهم لجنة خبراء وكذلك فعل العرب[2]، كما اتفقوا على انعقاد اللجنة العامة للحوار، حيث شهدت الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٧ ثلاثة اجتماعات على مستوى الخبراء وثلاثة على مستوى اللجنة العامة ، وهناك اجتماع رابع على مستوى اللجنة العامة سيتم التطرق إليه لاحقاً نظراً لأنه عقد في ١٩٧٨.

- اجتماعات الخبراء:

- الاجتماع الأول:(القاهرة ١٠- ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٥)

لقد افتتح الحوار العربي الأوروبي رسمياً بالقاهرة على الصعيد الفني ، وضم الاجتماع ١٤٠ خبيراً عربياً ودولياً[٣] ، وقد أوضح هذا الاجتماع التباين في المواقف بين كلا الوفدين، حيث ركز الأوروبيون على

---

(3) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص١٦١.

(1) أحمد صدقي الدجاني، **رؤى مستقبلية عربية للثمانينيات** ، عمان، دار الجليل، ط١، ١٩٨٣، ص٦٥.

(2) حسام الخطيب،"الحوار البرلماني العربي الأوروبي"، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٣) يوميات الحوار، مرجع سابق، ص٢٦٠، وأيضاً حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص٦٤.

الطابع الفني الاقتصادي، بينما ركز العرب على الجانب السياسي للحوار، وقد اعتمد الاجتماع مذكرة مشتركة (memorandum)، يمكن اعتبارها ميثاقاً للحوار، حيث تحددت الأهداف والمبادئ ومجالات التعاون بين الجانبين[4]، وقد اعتبرت هذه المذكرة المشتركة أن الحوار العربي الأوروبي بمثابة المخرجات للسياسات العامة التي من شأنها إقامة علاقات خاصة بينهما[5].

إجمالاً فقد تم في هذا الاجتماع إعلان الجانب العربي عن نيته في تسييس الحوار. وأن جوهر العلاقة السياسية بين الطرفين يتمثل في تحديد المواقف بخصوص القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي المحتلة،كما علق على الاتفاقية التي عقدتها دول السوق مع إسرائيل في مايو ١٩٧٥ والتي لاتتسجم مع بيان الدول التسع في نوفمبر ١٩٧٣، لأن إسرائيل لم تنسحب من الأراضي المحتلة، ولم تحترم أياً من حقوق شعب فلسطين، هذا، وقد تجاهل رئيس الوفد الأوروبي النقاط التي تم طرحها من قبل الجانب العربي تماماً، واكتفى فقط بالإشارة إلى أن الأبعاد السياسية للحوار هي محاولة إعادة اكتشاف وتجديد وتنشيط الروابط التي تؤثر على المنطقتين المتجاورتين، والرغبة في إزالة سوء التفاهم الذي أدى إلي صعوبات في الماضي والعزم على إقامة قواعد للتعاون المقبل: يشمل مجموعة واسعة من النشاطات لصالح الجانبين[1].

- الاجتماع الثاني(روما- يوليو ١٩٧٥):

لقد بحثت فيه كيفية تشكيل سبع مجموعات عمل،كلفت بدراسة جوانب الحوار في المجالات التالية:" التصنيع- البنيات التحتية- التنمية- الزراعة- التنمية الريفية- التعاون المالي- التجارة- التعاون العلمي والفني- العلاقات الثقافية والاجتماعية- ومشاكل العمالة" [2].

وعلى الرغم من أن هذا الاجتماع كان على مستوى الخبراء إلا أنه تم فيه طرح القضية الفلسطينية بإلحاح، وكان ذلك نتيجة مباشرة للبيان الذي أصدره البرلمان الأوروبي في ١٠ يوليو ١٩٧٥، والذي كان استجابة لإحدى العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بالقدس.

ولقد أشار أشار ذلك البيان إلى أن البرلمان الأوروبي قلق للغاية، بسبب أعمال العنف التي حدثت في القدس، والتي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية وهو يدين كل التجاء إلي العنف لحل المشاكل السياسية، ويحذر من أخطار أعمال الإرهاب وانعكاساتها على السلام العالمي، وعلى جو العلاقات الأوروبية، وحتى يتسنى المحافظة على هذه

---

[4] إسماعيل خليل، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

[5] Bat Ye'or, "The road to Munich" **http://www.national review.com/comment yeor100902.asp.ps.**

[1] عبد المنعم سعيد، "الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، ص٢٣١.

[2] إسماعيل خليل، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

العلاقة: يدعو مجلس الوزراء والهيئة الأوروبية (المفوضية) إلى التعبير عن هذا الشعور في إطار الحوار العربي-الأوروبي.

هذا وكان الرد الفوري من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برفض قرارات البرلمان الأوروبي في اللقاء الذي عقد بين السكرتير العام المساعد لجامعة الدول العربية وسفير إيطاليا بالقاهرة، حيث أُخبر الأخير بأن الأمانة العامة كانت تتوقع من البرلمان الأوروبي:

١- مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

٢- وأن يعترف بحقوق الفلسطينيين المشروعة والتي التزمت بها دول السوق التسع في بيان بروكسل (نوفمبر ١٩٧٣)، لا أن يتخذ موقفاً منحازاً لإسرائيل.

وكان رد السفير الإيطالي باستمرار سياسة الدول التسع في إعلان نوفمبر، وأن قرارات البرلمان الأوروبي ليست ملزمة للجماعة.وأن القرارات لن توجه بأية طريقة للدول العربية[1].

تجدر الإشارة، إلي أنه كان من غير المتوقع أن يقوم البرلمان الأوروبي باتخاذ قرارات كهذه نظراً لأن المؤسسات البرلمانية في دول السوق أنشأت بغرض تحقيق السلام في الشرق الأوسط كما نصت عليها قرارات الأمم المتحدة[2].

- الاجتماع الثالث(أبو ظبي- نوفمبر ١٩٧٥):

لقد حاول الجانب العربي في هذا الاجتماع طرح القضية الفلسطينية مرة أخرى ، غير أن الجانب الأوروبي أعلن عن ضرورة تأجيل ذلك، ليتم طرحه في اجتماعات اللجنة العامة التي يجب أن تعقد في القريب العاجل[3]، ومن الناحية الأخرى اعتمد في هذا الاجتماع وثيقة عمل تحدد المنجزات في مجالات التصنيع وبنيات التنمية والزراعة والتنمية الريفية والتعاون العلمي[4] مع الإشارة إلي الصعوبات التي اعترضت طريق التعاون المالي والتجاري ونقل التكنولوجيا ومشاكل العمالة العربية في دول الجماعة الأوروبية[5]، وقبل التطرق إلي المستوى الثاني من الحوار على صعيد اللجنة العامة لابد من التطرق إلي:

- أجهزة وقوانين الحوار العربي الأوروبي:

لقد تم إقرار تنظيم الحوار العربي الأوروبي في أول اجتماع للجنة العامة في لوكسمبورج (١٨- ٢١ أيار/ مايو ١٩٧٦) وكانت أجهزة الحوار في حينه كما يلي[6] : اللجنة العامة ولجان العمل.

---

(1) عبد المنعم سعيد، "الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، ص ٢٣١،٢٣٢.

(2) Paliamentary Association for euro cooperation .
http://www.be/?page=o&lang=en&idx=o&doc=1020-p.l.

(3) عبد المنعم، سعيد، "الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(4) Jamie Glazov, "Bat Yeor interview on eurabia," Op.cit, p.l.

(5) اسماعيل خليل، مرجع سابق، ص ٢٢٤..

(6) بشارة خضر،**أوروبا والوطن العربي القرابة والحوار**، مرجع سابق، ص ١٣٢ - ١٣٣.

وكانت تعمل أجهزة الحوار على مراحل: الأولى من ١٩٧٦- ١٩٨٩ أما الثانية: فمن ١٩٩٠، وسوف تتناول الدراسة المرحلة الأولى، لأنها ضمن الإطار الزمني لها، أما الثانية فهي خارجة عنه.

- أجهزة الحوار في المرحلة الأولى ١٩٧٦- ١٩٨٩*:

أ- اللجنة العامة: هي أعلى جهاز للحوار وتتكون من مبعوثي الطرفين(العربي و الأوروبي) على مستوى السفراء ومن أعضاء المنظمتين الإقليميتين (جامعة الدول العربية والجماعة الأوروبية)، وهي التي تدفع(حق المبادرة) وتوجه الحوار، كما تناقش توجهاته العامة، وتدرس الاقتراحات التي ترفعها إليها كل مجموعة إضافة إلي إقرارها للمشاريع التي تقدمها لجان العمل.

- وتجتمع اللجنة العامة مرتين في العام ويرأس رؤساء البعثتين الأوروبية والعربية سوية الاجتماعات المتتابعة، في عاصمة أوروبية وأخرى عربية، وفي نهاية كل اجتماع توزع اللجنة بياناً ختامياً ملخصاً القرارات التي تم اتخاذها من قبل الطرفين، ومن الملاحظ أنه لم تجتمع اللجنة العامة طوال هذه الفترة غير خمس مرات: في لوكسمبورغ (١٨-٢١ مايو/ أيار ١٩٧٦)، تونس(١٠-١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٧)، بروكسل (٢٦-٢٨ تشرين الأول / أكتوبر١٩٧٧)، دمشق(٩-١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨)، أثينا(١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣).

ب- **لجان العمل:**

لقد تأسست سبع لجان عمل: وهي لجنة الزراعة والتنمية الريفية، لجنة التصنيع، لجنة البنية التحتية، لجنة الثقافة والقضايا الاجتماعية والعمل، لجنة التعاون العلمي والثقافي، لجنة التعاون المالي، لجنة التعاون التجاري، وتتكون كل لجنة من ١٠-١٤ خبيراً من كلا الطرفين (الأوروبي والعربي)، ويكون في عدادهم ممثلون عن أمانة جامعة الدول العربية والمجلس العام للسوق الأوروبية المشتركة، وتعرض لجان العمل اقتراحاتها على اللجنة العامة ولا توضع الاقتراحات موضع التنفيذ إلا بعد موافقة اللجنة العامة عليها، كما يمكن لكل لجنة تشكيل فريق أو أكثر متخصص ومكلف بدراسة مسائل تقنية محددة، ويقدم كل فريق متخصص تقريره إلي لجنة العمل التابع لها.

- اجتماعات اللجنة العامة للحوار(مباشرة العمل السياسي):

قبل تناول دور اجتماعات اللجنة العامة للحوار، ارتأت الدراسة ضرورة طرح أجهزة الحوار العربي الأوروبي في البداية، أما عن اجتماعات اللجنة العامة للحوار فهي كما يلي:

الاجتماع الأول:

لوكسمبورج ١٨-٢١ مايو ١٩٧٦ وحيث توصل الجانبان العربي والأوروبي إلي الاتفاق على دعوة اللجنة العامة، بعد أن حققت اجتماعات الخبراء على المستوى الفني هدفها، وجاء اجتماع لوكسمبورج على مستوى

---

* أنظر: مخطط جهاز الحوار العربي (المرحلة الأولي) في الملحق رقم (١١) ص ٣٣١ نقلاً عن كتاب بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص ١٣٣- ١٣٤.

السفراء للبحث في مسار الحوار في المسائل السياسية المتعلقة به[1] وفي هذا الاجتماع ركز الجانب العربي على التناقضات فيما بين المبادئ المذكورة في إعلان نوفمبر ١٩٧٣وموقف دول السوق تجاه إسرائيل، حيث وقعت اتفاقية تجارية في ١١ مايو ١٩٧٥[2].

ثم بدأت المباحثات لتوقيع بروتوكولين للتعاون التجاري والمالي [1]، ولقد تم التوقيع عليها في بروكسل ، ونصت وثائق هذا الاتفاق على تقديم البنك الأوروبي للاستثمار إلي إسرائيل مساعدات مالية، كما اتفق الجانبان على مشاركة الجماعة الأوروبية في تحويل مشروعات تنمية الهياكل الأساسية للإنتاج داخل إسرائيل، وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين الجانبين وتشجيع الاستثمارات تبادلياً والمشاركة بينهما في المجالات العلمية والتكنولوجية وفي مشروعات حماية البيئة إضافة إلي التعاون الفني [2]، لذا يرى البعض أن توقيع مثل هذه الاتفاقية يدل دلالة واضحة المعالم لا لبس فيها على أن الأوروبيين يعملون وبشكل واضح على إحلال العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني[3].

وفي هذا السياق أصر الجانب العربي على ضرورة تضمين البيان الختامي للمؤتمر: أن العرب يؤكدون مرة أخرى على أن التوصل إلي سلام دائم في الشرق الأوسط لن يتم التوصل إليه إلا بتحقيق شرطين الأول: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة والثاني: الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل للشعب الفلسطيني في كافة الجهود الدولية من أجل السلام[4]، وهذا ما صدر في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٦[5]، غير أن الجانب الأوروبي لم يخط خطوة واحدة إلي الأمام بعد إعلان نوفمبر١٩٧٣، واكتفى فقط باستعادة ما ورد في البيان حول الحقوق المشروعة للفلسطينيين، إضافة إلي إعلان الدول التسع في الخطاب الافتتاحي لرئيس الوفد الأوروبي عن اعتقادها أن مفهوم الحقوق المشروعة له بعد سياسي: أن هذه الحقوق المشروعة تعني الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن هويته الوطنية[6].

---

(1) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية، الحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سـابق، ص ٢٦.

(2) محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص٨٩.

(1) عبد المنعم سعيد، "الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق ص ٢٣٢.

(2) نازلي معوض أحمد، "السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية"،**السياسة الدولية**، عدد ٧٣، يوليو ١٩٨٣، ص ٤١.

(3) Euro Arab Cooperation Conference, op.cit,p.l.

(4) عبد المنعم سعيد ،"الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(5) جلنار النمس، مرجع سابق، ص ١١٠.

(6) عبد المنعم سعيد ،"الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، ص٢٣٢.

ومن الجدير بالذكر أنه في اجتماع اللجنة العامة للحوار المنعقد في لوكسمبورج أن الطرف العربي كان قد أسند إلي رئيس الوفد الفلسطيني إلقاء البيان العربي التكميلي* الذي عقب فيه على كلمة رئيس الجانب الأوروبي حين أشار إلي المساعدات الإنسانية التي قدمتها أوروبا إلى أبناء فلسطين، وقد كان التعقيب العربي بليغاً عندما ذكر أن ما قدمته أوروبا اقترن بمسؤولية كبيرة تقع على كاهلها في نكبة فلسطين والمشكلة اليهودية وتصريح بلفور وقرار التقسيم لعام 1947[1].

وفي سياق التعليق على ما ورد في جدول أعمال هذا الاجتماع يلاحظ أن البند الأول جاء فيه إيضاح من قبل العرب بأن الخطاب الأوروبي تضمن نقاط ايجابية وأخرى سلبية، أما في مجال التعاون فقد اعتمدت اللجنة ما يلي:

١- التوصيات التي أسفرت عنها اجتماعات الخبراء.

٢- جدول لاجتماعات المجموعات المتخصصة السبع.

٣- قائمة للمشروعات المقترحة من الجانب العربي ضمن التعاون المنشود.

أما فيما يتعلق بالتعاون المادي، ونقل التكنولوجيا والتجارة، فقد وجد انطباع بأن الجانب الأوروبي لا يرغب في إبداء تنازلات في هذه المجالات، قبل الإطلاع على النوايا العربية بخصوص التمويل ، حيث كانت رؤيته في أن يتكفل العرب بالجزء الأكبر من تمويل الأنشطة والمشروعات التي تدخل في نطاق الحوار[2].

في ضوء ما سبق نجد أن الأوربيين ليس لديهم رغبة في إبداء تنازلات بخصوص نقل التكنولوجيا لاعتبارها أوروبياً مصدر من مصادر القوة على الصعيد العالمي[3].

- **البيان الختامي***:

تضمن تأكيد من قبل الجانب الأوروبي بتمسكه بالأمن والعدل والسلام، بما يتفق وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، إضافة إلي إقراره بأن التوصل إلي حل المشكلة الفلسطينية يتطلب الاعتراف بالحقوق

---

* أنظر: وثيقة التصريح التكميلي العربي الصادر عن اجتماع اللجنة العامة الأول "لوكسمبورج" ١٨-٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٦ في الملحق رقم (١٢) ص ٣٣٢ نقلاً عن كتاب أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص١١٢-١١٩.

(1) محمد خالد الأزهري،"الحوار العربي الأوروبي وتأثيره في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية"، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٦٨-١٦٩، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، آذار/ نيسان - مارس/ ابريل ١٩٨٧، ص ٧٤.

(2) إسماعيل خليل ، مرجع سابق، ٣٢٥.

(3) Rights of Immigrants from North Africa in europe, **http:// www.auegypt.edu/students/mal/EAD:html,P.2**

* أنظر: وثيقة البيان الختامي الصادرة عن اجتماع اللجنة العامة للكسمبورج(١٨-٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٦) في الملحق رقم (١٣) ص ٣٣٧ نقلاً عن أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص١٢٠-١٢١.

الشرعية لشعب فلسطين ، الأمر الذي يحقق السلام العادل والدائم، كما أكد الجانب الأوروبي على بذل ما في وسعه في تحقيق هذه الأهداف[4].

- **اجتماع اللجنة العام الثاني للحوار العربي في تونس(٧- ١٣ شباط/ فبراير ١٩٧٧):**

لقد اتخذ الحوار في تونس طابعا أكثر شمولاً ووضوحاً، ومن ثم اتضح التباين والاختلاف بين الموقف العربي والموقف الأوروبي لا بصدد البعد السياسي فحسب، و إنما فيما يتعلق في البعد الاقتصادي أيضاً [1]، حيث أن الجانب العربي ركز على حاجة الأوربيين لتولى مسؤولياتهم تجاه الشرق الأوسط وانتقد سياسة الجماعة الأوربية تجاه إسرائيل: خاصة فيما يتعلق بتوقيع بروتوكولين للتعاون المالي والتجاري قبل يومين من اجتماع تونس[2]، ومع ذلك حقق هذا الاجتماع تقدماً ملحوظاً تمثل في مشروع اللجنة العامة للمرة الأولى في حوار سياسي ، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد نشط المجتمعون في تحديد الإطار العام للتعاون المنشود اشتمل على صياغة ميثاق عربي- أوروبي يحدد إجراءات نقل التكنولوجيا الأوروبية إلي العالم العربي[3] شريطة أن يتولى مركز عربي- أوروبي مهمة هذا النقل[4].

أما فيما يخص الاقتراح العربي بتشكيل لجنة دائمة للتشاور السياسي العربي الأوروبي، فلقد اكتفى البيان بالنص على أن الدول التسع، ستدرس هذا الاقتراح بعناية، ولم يذكر شيئاً حول الطلب العربي بإعلان الدول التسع بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ولم تتضمن أيضاً رداً إيجابياً.

ولقد نص البيان الختامي*على مايلي:

١- يعارض الجانب الأوروبي سياسة الاستيطان الإسرائيلية القائمة على التوسع على حساب الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي من شأنها أن تشكل عراقيل أمام السلام[5].

وكان رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة قد أصدورا بيان لندن في ٢٩ / حزيران / يونيو** ١٩٧٧ أكدوا فيه هذا التطور اللفظي، أي حق الفلسطينيين في وطن وحقهم في الاشتراك في

---

(4) إسماعيل خليل، مرجع سابق، ص٣٢٥.

(1) حسام الخطيب، مرجع سابق، ص١٠٨.

(2) عبد المنعم سعيد ،"الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، ص ٢٣٢ وكذلك نازلي معوض،"السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية"، مرجع سابق، ص٤١.

(3) Jame Glazov, “Bat Yeor interview on eurobia”,op.cit,P.3.

(4) إسماعيل خليل، مرجع سابق، ص٢٢٥.

* للمزيد أنظر: وثيقة البيان الختامي الصادر هم اللجنة العامة الثاني بتونس في الفترة ١-١٢ فبراير ١٩٧٧ في الملحق رقم (١٤) ٣٣٨ نقلاً عن كتاب أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص ص١٥٥-١٥٧.

(5) جلنار النمس، مرجع سابق، ص١١٠.

** أنظر بيان لندن Conseil Europeen des29/30 Juin في الملحق رقم (١٥) ص ٣٤٠

المفاوضات، مع الحفاظ على الثنائية أو " التوازن" كما يسميه الأوروبيون وهو الاعتراف، إضافة إلي ذلك بوجود أمن إسرائيل. وكان هذا البيان التاريخي سيصدر قبل ذلك، أي في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، في اجتماع للسوق المشتركة، غير أن وصول نائب الرئيس الأمريكي مونديل إلي لندن حال دون ذلك بعدما مارس كل ضغط بلاده لوقف إصداره، وكانت ألمانيا الغربية - لولا الضغط العربي، ستترجئ لقاء مع مندوب منظمة التحرير الفلسطينية الذي دعته إليها، كما ألغت هولندا لقاءً مماثلاً، وهذا يدل على أن الولايات المتحدة لن تسمح للدول الأوروبية بالتصرف كدول تملك حق تقرير سياساتها في الشرق الأوسط، كما أن التخوف الأمريكي من مثل هذا البيان، الذي صدر مساء ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧٧، لم ينته إلا عند تبني الولايات المتحدة الأمريكية للموقف الأوروبي.

أي عندما بدأت تعلن على لسان رئيسها كارتر ضرورة إقامة وطن قومي للفلسطينيين[١] .

غير أن البيان الأوروبي يمثل خطوة للإمام في الموقف الجماعي الأوروبي من حيث مساندة القضية الفلسطينية في هذه الفترة ، وفي المقابل لم يأت بجديد بالنسبة لدور أوروبا في المفاوضات ، ولم يحدد أساليب المشاركة الأوروبية الفعلية من مراحل التسوية ــ واقتصر فقط على إبداء استعداد الدول الأوروبية للاشتراك في الضمانات[2].

٢- عبر الجانب الأوروبي عن وجهة نظره في أنه لا يمكن حل النزاع في الشرق الأوسط " ما لم يجد حق الشعب الفلسطيني في التعبير الفعال عن هويته الوطنية ترجمة واقعية[3]، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى إقامة وطن للشعب الفلسطيني[4].

غير أن هذا البيان أحيط بالغموض لعدم تحديد ماهية هذا الوطن الفلسطيني ومكانه وحدوده ، مما دفع الجانب العربي إلى إثارة هذه النقطة قبل تقدمه للحوار مع الجانب الأوروبي ، الأمر الذي أدى إلى صدور قرار عن الجمعية العامة لدول الجماعة في ٧ نوفمبر / تشرين الثاني، ١٩٧٧ وأكد على:-

- حق الشعب الفلسطيني في وطن.
- تقرير المصير.
- السلامة الإقليمية دون تدخل خارجي .

وقد صوتت ضد القرار كل من الدنمارك، وألمانيا الغربية، لوكسمبورغ، بلجيكا، وهولندا، وبريطانيا وامتنعت عن التصويت فرنسا، وايطاليا، وايرلندا، وهنا يتضح الموقف السلبي لدول السوق تجاه القضية الفلسطينية[5].

---

http://euej-u-strasbg.fr/Archives/Europe-conclusion/consol-42/08Londres-30.

(1) جلنار النمس، مرجع سابق، ص ١١٠-١١١.

(2) نادية مصطفى،"السياسة الفرنسية والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧- ١٩٧٧"،**الفكر الاستراتيجي**، العددان ١٣-١٤، بيروت، معهد الإنماء العربي، نيسان/ابريل- تموز/يوليو ١٩٨٥، ص١٠٠.

(3) جلنار النمس، مرجع سابق، ص١١٠.

(4)حسن العلكيم، مرجع سابق، ص٧٣.

(5) إيمان عبد القادر، مرجع سابق، ص٢٦.

- أما عن ماهية هذا الوطن فلعل إقامته تتجسد في هذا التعبير الفعال عن الكيان الوطني للشعب -الفلسطيني ،" الذي قصده مندوب هولندا في الأمم المتحدة في كلمته نيابةً عن دول الجماعة في ٨/ديسمبر ١٩٧٦[1].

٣-أعرب كلا الطرفين عن قلقه البالغ، فيما يتعلق بمسألة الأمن في الشرق الأوسط وانعكاساته على الأمن الأوروبي وأمن العالم، ومصلحتهما في ضرورة إقرار السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

٤- أعلن الطرفان أن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو الأساس في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وهو العامل الأساسي لإقرار السلام العادل والدائم.

٥-وأخيراً أعرب الجانب الأوروبي عن معارضته لأية مبادرة من شأنها تغيير واقع القدس[2]. أما في مجال التجارة، فقد اقترح الطرف العربي إبرام اتفاقية شاملة تقوم على أساس نظام تفضيلي بين المنطقتين، وإنشاء مركز للتعاون التجاري، من مهامه المساعدة على إنشاء الكوادر العربية في مجالات التسويق ودراسة الأسواق وتسهيل العلاقات بين رجال الأعمال العرب والأوروبيين ، وتسهيل مشاركة العرب في الأسواق والمعارض التجارية الأوروبية ، وأخيراً يمكن للمركز القيام بدور بنك للمعلومات: (اعتماد فكرة إبرام اتفاقية متعددة الأطراف) بعد أن كانت الاستثمارات الأوروبية هي وحدها التي تتمتع بهذه الضمانات في العالم العربي ، أما فيما يتعلق بالعمالة العربية في أوروبا، وافق الطرف الأوروبي على منح هذه العمالة ضمانات من حيث مستوى الحياة أو فرص عمل أفضل في دول الجماعة الأوروبية[3]

إجمالاً يمكن القول: بأن ما تم التوصل إليه جدير بالبحث بين الجانبين، وذلك نظراً لكبر حجم الشراكة التجارية بينهما، حيث أن حجم التجارة بين دول السوق ودول المتوسط قد بلغ في حينه ما نسبته ٥٠ %، أما مع دول الخليج وخاصة دول البترول قد بلغت ما نسبته ٣٠ %[4]، وهذا يؤكد على أن أوروبا هي أكبر شريك تجاري للعالم العربي ومن هنا كان حرص الطرفين على إقامة العلاقات بينها والاقتراب كل من الآخر.

اجتماع اللجنة العامة الثالث في بروكسل(تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧):

بدأ اجتماع اللجنة العامة الثالث يوم ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ بالاستماع إلي البيانين السياسي والاقتصادي لكلا الجانبين، ولقد اشتمل البيان السياسي العربي الذي ألقاه الرئيس العربي آنذاك لتلك الدورة ممثل السعودية علي تقويم مسار الحوار، وأوضح البيان أن طبيعة المرحلة تفرض التقدم في الجانب السياسي، كما لفت الأنظار إلي ما يجري من أحداث في الأراضي العربية المحتلة، وتعرض أيضاً للجانب الاقتصادي من حيث أن حركة الصادرات والواردات بين دول المجموعة التسع والدول العربية في تزايد

---

[1] نائلة القلقيلي، مرجع سابق، ص ٢٢- ٢٣.

[2] إسماعيل خليل، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

[3] المرجع السابق، ص٢٢٥.

[4] Werner weidefeld, **Golobal Resposiblilies** ,op.cit,p.79.

مستمر وأن المبادلات في السنوات الأربع الأخيرة تضاعفت أربع مرات، مما يدلل أن الدول التسع أصبحت أهم شريك تجاري للعالم العربي[1] ثم تساءل البيان العربي عن الخطوات العملية الحاسمة التي تستطيع دول أوروبا أن تتخذها لتطبيق هذه المبادئ، كما أورد البيان العربي ملاحظاته على بيان لندن ثم جدد مطالبه الواجب على الدول الأوروبية القيام بها وهي كما يلي:

١-الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني [2]، وذلك لأن مؤتمر القمة العربي المنعقد في ١٩٧٤ اعترف بها[3].

٢-اتخاذ المواقف في المنظمات الدولية بما يتفق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المغتصبة[4].

٣-التوقف عن تقديم دول السوق الدعم الاقتصادي والعسكري لإسرائيل لأنه يساعد علي تثبيت أقدام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة الفلسطينية.

٤-تزويد الرأي العام الأوروبي بحقائق الموقف وأهمية تطبيق المبادئ المعلنة في البيانات الرسمية وإتباع سياسة إعلامية منصفة من خلال المؤسسات الرسمية[5].

تأسيساً لما سبق، يتضح أن الجانب العربي كان قد اختار هذه المطالب بدقة وبعناية، وذلك لأن التأكيد العربي علي الاعتراف بالمنظمة ينسجم مع التحرك السياسي آنذاك، ومنوط بمشاركة شعب فلسطين من خلال ممثله الشرعي في جهود السلام، وبالدور الذي يتوقعه العرب من الأوروبيين ضمن علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما المطلب الثاني: فهو يدعو دول السوق التسع إلي ممارسة دور أكبر في المنظمات الدولية دعماً للحق العربي، أما المطلب الثالث يدعو إلي تجسيد هذه المبادئ في ضوء العلاقات الأوروبية الإسرائيلية، وأما المطلب الرابع: يدعو دول أوروبا للوقوف أمام مسئولياتها وذلك بتزويد الرأي العام الأوروبي بحقائق الأمور.

البيان الأوروبي(بروكسل) ١٩٧٧:

قام بإلقائه ممثل بلجيكا، وركز على مسألة السلام في الشرق الأوسط، وأنها لا تزال محور اهتمام الأوروبيين، كما شرح بالتفصيل ما ورد في بيان لندن ١٩٧٧/٦/٢٩، وأنه مبنى على أن أساس التسوية هو قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨[1].

---

(1) أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي الأوروبي، الفكر والمسار والمستقبل ، وجهة نظر عربية**، القاهرة، دار المستقبل، ١٩٩٣، ص١٤١.

(2) محمد خالد الأزهري ،"الحوار العربي الأوروبي وتأثيره في الموقف الأوروبي على القضية الفلسطينية"، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٦٨- ١٦٩، مارس/ ابريل ١٩٨٧، ص٧٥.

(3) Sami Mussallam,"Diplomatic History of the Middle East" op.cit,P.3.

(4) أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي الأوروبي الفكر والمسار والمستقبل، وجهة نظر عربية**، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(5) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص٤١.

(1) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي، دراسة الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص ٤٢.

ويعتبر بيان لندن خطوة إلي الأمام في مجال الكيان الفلسطيني وهويته الوطنية، حيث نص علي أن" الدول التسع مقتنعة بأن حل النزاع لن يصبح ممكناً "إلا إذا استطاع الشعب الفلسطيني ،ترجمة حقوقه المشروعة عن هويته الوطنية إلي واقع ،وبالتالي سيؤدي ذلك بالضرورة إلي إقامة وطن للشعب الفلسطيني"[2].

تعليقا علي ما سبق في بيان بروكسل يمكن القول: بأن الحقوق الفلسطينية التي وردت لأول مرة في البيان السابق قد أصبحت أكثر تحديداً لدي الأوروبيين، حيث ذكر" شعب فلسطيني له هويته المستقلة"، ومن ثم له الحق في أن يكون له وطن خاص به، غير أن مجرد الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني وحقه في وطن خاص به كان لا يزال بعيداً عن الاعتراف بحق تقرير المصير لهذا الشعب أو حقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

كما أوضح البيان السياسي الأوروبي المبادئ التي قامت عليها قرارات مجلس الأمن السابقة الذكر، ومن ثم عبر البيان عن استعداد الدول التسع للمشاركة في أية مبادرة عادلة ومدروسة تسهم في تطور تدريجي نحو سلام حقيقي، كما أعرب عن قلق الدول التسع إزاء الإجراءات غير الشرعية لمبادئ المجموعة الأوروبية، وأنها تعرقل عملية التفاوض، كما تطرق البيان إلي أحداث جنوب لبنان وعبر عن أسفه لها وعن حرصه على سلامة لبنان، كما أشار إلي أن الحوار قد ساهم في إزالة الكثير من سوء الفهم وأعرب عن تطور وجهات النظر في كل المجالات مستقبلاً ليؤدي إلي مزيد من النتائج[3].

ولقد أشار الوفد العربي إلي عدة نقاط وردت في بيان لندن لكي يتعرف على وجهة النظر الأوروبية بشأنها:

١- أثار مسألة الوطن القومي للشعب الفلسطيني وذلك لغموضها حيث نص البيان على أن" الدول الأوروبية التسع مقتنعة بأن حل النزاع لن يصبح ممكناً، إلا إذا استطاع الشعب الفلسطيني ترجمة حقه المشروع عن هويته إلي واقع وذلك سيؤدي بالضرورة إلي وطن قومي[1]، فالبيان لم يحدد ماهية هذا الوطن الفلسطيني ومكانه وحدوده.

ويعتقد أن سبب طرح العرب لهذه القضية كان نتيجة تخوفهم مما طرحته دعاوى سابقة لتوطين الفلسطينيين في الخارج، وكانت أحدى هذه الدعاوى، قد اتخذت في فرنسا منذ عام ١٩٤٨، حيث تمت الدعوة إلي استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية أو توطينهم في أماكن أخرى، أما عودة هؤلاء اللاجئين إلي أرض وطنهم فقد كانت بعيدة عن تفكير الفرنسيين، وقد ظل هذا الموقف سائداً حتى عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧، غير أنه في تشرين الثاني/ نوفمبر في نفس العام عقد "ديغول" مؤتمر صحفي تحدث

---

(2) نائلة القلقيلي، مرجع سابق ،ص٤٢.

(3) أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي الأوروبي الفكر والمسار والمستقبل، وجهة نظر عربية**، مرجع سابق، ص١٤٣.

(1) إيمان عبد القادر، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

فيه عن مشكلة الشرق الأوسط، وأشار بلهجة التعاطف إلي أعمال المقاومة التي يمكن أن تنشأ بين سكان الأراضي المحتلة، وتزايد أعداد النازحين من هذه الأراضي[2].

وكان هناك طرح أخر لتوطين اللاجئين، وذلك عندما برزت الخلافات بين دول المجموعة حول جوانب القضية الفلسطينية في فبراير/ شباط ١٩٨٢، عند عقد اجتماع مستشاري المجموعة في ذلك الحين، حيث اقترح الوفد البلجيكي حول "مسألة اللاجئين" خطة واسعة "لتوطينهم" في الدول العربية. ولكن الهولنديين تحفظوا على ذلك الاقتراح، بينما لم يتوصل الفرنسيين إلي قرار في هذه المسألة[3]، ومن هذا المنطلق طالب الجانب العربي من الجانب الأوروبي تحديد هذا الوطن (تعريفه) وكان الجانب العربي قد أثار هذه الفكرة لقطع الطريق على ما تردد من إجابته عن توطين شعب فلسطين خارج الوطن كما أشارت الدراسة سابقاً.

١- تطرق الجانب العربي إلي مسألة الحقوق المشروعة للفلسطينيين وطلب من الأوروبيين تعريفاً لها، وأشار الجانب الأوروبي في رده إلي فقرات صادرة عن دول السوق بخصوص ذلك (بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣، وإلي كلمة ممثل المجموعة في الجمعية العامة عام ١٩٧٧)، كما أشار إلي موقف الجماعة من حق الشعب الفلسطيني في العودة فقال "إن دول السوق حددت موقفها فرادى بتصويتها لصالح القرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم ١٩٤ في ديسمبر ١٩٤٨" ومضمونه: أن اللاجئين الذين يرغبون في العودة يسمح لهم بذلك، وستعطى لهم تعويضات) وذلك قبل قيام دول المجموعة الأوروبية، وأضاف الجانب الأوروبي بأن ما وافقت عليه دول المجموعة فرادى توافق عليه مجتمعة.

٢- طلب الجانب العربي من الجانب الأوروبي تفسيراً لما ورد في الفقرة الثانية عن بيان لندن التي تقول" ترى الدول التسع أنه ينبغي أن يشترك ممثلون لأطراف النزاع بما فيها الشعب الفلسطيني في المفاوضات بطريقة ملائمة تحدد بالتشاور بين كافة الأطراف المعنية " كما تساءل الجانب العربي عن كيفية اشتراك الممثلين عن الشعب الفلسطيني، ثم يقر بموافقة كافة الأطراف المعنية، ومن المعلوم أن إسرائيل هي أحد الأطراف، فهل يعنى ذلك إعطاء حق الفيتو على تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات مع إسرائيل[1].

وكان رأي المجموعة الأوروبية أن المفاوضات تتم في إطار مؤتمر جنيف(بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣) برئاسة القوتين العظميين، الذي يجب أن يشمل ممثلين عن الشعب الفلسطيني، وأشار الجانب العربي في ذلك الوقت إلي أنه يجب التأكيد على أن مشاركة الفلسطينيين يجب ألا تتوقف على موافقة طرف آخر، لأن ذلك يعرقل الوصول إلي السلام المنشود، غير أن الجانب الأوروبي أكد على ضرورة وضع الشعب الفلسطيني على مستوى الأطراف المعنية كما جاء في بيان لندن(١٩٧٧/٦/٢٩)[2].

---

(2) عبد العال الباقورى ،"فرنسا وإسرائيل وأمن البحر المتوسط ١٩٦٥- ١٩٧٥"، **شؤون فلسطينية**، عدد ٤٣،آذار/ مارس ١٩٧٥، ص ٨٢-٨٣.

(3) محمد خالد الأزهري ،"قضية الشعب الفلسطيني بين القوى السياسية والرأي العام الأوروبي"، **شؤون عربية**، عدد٢٤، تونس، جامعة الدول العربية، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٠٢

(1) أحمد صدقي الدجاني،**الحوار العربي الأوروبي، الفكر والمسار والمستقبل وجهة نظر عربية**، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(2) محمد خالد الأزهري ،"الحوار العربي الأوروبي وتأثيره في الموقف الأوروبي على القضية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص٧٤-٧٥.

يبدو مما سبق أن الجانب الأوروبي لم ير ضرورة لإقحام نفسه في أعمال مؤتمر جنيف* التي هي من اختصاص الرئيسين المشاركين لهذا المؤتمر، وأضاف أن هذا لا يعني أن لإسرائيل حق الفيتو، وأكد عدم إنكار دول المجموعة لحقوق الشعب الفلسطيني في المشاركة في أعمال مؤتمر جنيف.

وأكد الجانب الأوروبي أن بيان لندن الصادر يوم ٢٩ حزيران/ يونيو/ ١٩٧٧ قد وضع الشعب الفلسطيني على مستوى جميع الأطراف المعنية، وأن الجانب الأوروبي قد تفهم رغبات الجانب العربي بهذا الشأن، غير أن البيان قد تم وضعه من قبل رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية، ولن يكون بإمكان الجانب الأوروبي إجراء تعديلات عليه[3].

وبالرغم من ذلك فإن هذا البيان الصادر في لندن عن مؤتمر القمة لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد سجل تطوراً هاماً عندما طالب ذلك البيان، ولأول مرة بضرورة قيام وطن للشعب الفلسطيني، واشتراك ممثلين عن الشعب الفلسطيني في مفاوضات السلام مع الاعتراف بأن قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ليسا كافيين لحل مشكلة الشرق الأوسط[1].

٣- كما أشار الجانب العربي إلي مسألة اعتراف دول المجموعة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، والتي اعترفت بها أكثر من ١٠٠ دولة في العالم، ولم يبق سوى الولايات المتحدة ودول المجموعة ودول أخرى قليلة[2]، وجاء ذلك الاعتراف بعد دعوة "أبو عمار" إلي الأمم المتحدة والتي اعتبرت حدثاً عالمياً وتاريخياً والأول من نوعه، حيث أنه لم يسبق لحركة تحرير أن دعيت للتحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبهذه الدعوة أرادت ١٠٥ دول، إضافة إلي تأييدها للمنظمة وأهدافها ونضالها أن تقول لا لغطرسة إسرائيل ولا لتعنتها[3]

٤- وأجاب الجانب الأوروبي بأن الدول التسع مرتبطة بموقف مشترك بناءاً على أسلوب اتخاذ القرار السياسي الجماعي، ولا تستطيع المجموعة إضافة أي شيء الآن إلي موقفها بخصوص هذا الموضوع[4]، كما أشار الجانب العربي إلي ضرورة تكوين إرادة سياسية أوروبية مشتركة عندما أشار إلي التفاوت في مواقف دول أوروبا بهذا الشأن، حيث نوه إلي كلمة وزير الخارجية الفرنسي في الجمعية العامة بأنها تضمنت مواقف متطورة، وعلى عكس ذلك كلمة وزير الخارجية البلجيكي، وجاء الرد الأوروبي بأن كلمة وزير الخارجية البلجيكي عبرت عن الموقف المشترك لدول المجموعة وأن هناك قيوداً سياسية داخل هذه المجموعة الأوروبية[5].

---

* أنظر ص ١٨٣ من هذه الدراسة

(3) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية الحوار العربي الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص ٤٥.

(1) نبيه الأصفهاني ،"الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي"، **السياسة الدولية**، عدد ٩٠، أكتوبر ١٩٨٧ ص٩٣.

(2) احمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي الأوروبي الفكر والمسار والمستقبل، وجهة نظر عربية**، مرجع سابق، ص١٤٦.

(3) محمود اللبدي، مرجع سابق، ص٧٥.

(4) أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي الأوروبي، الفكر والمسار والمستقبل وجهة نظر عربية**،مرجع سابق، ص١٤٦.

(5) أحمد صدقي الدجاني ،**منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص٤٦.

وفيما يتعلق بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي للفلسطينيين، فقد أشارت الدراسة إلي أن مسألة اشتراك المنظمة بالحوار العربي الأوروبي كانت أهم المشاكل التي عطلت بداية الحوار وبعد أن توصلت المجموعة إلي صيغة الاجتماع في وفد أوروبي مقابل وفد عربي موحد، لا تتحدد فيه جنسيات الأعضاء كان واضحاً رغبة المجموعة في الالتفاف على الاعتراف بمنظمة التحرير وشرعيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني، ولقد ظل المطلب العربي فيما يتعلق بمسألة اعتراف المجموعة بمنظمة التحرير هو مطلب ملح، وأن تجاوز العرب لمشكلة التمثيل في الحوار كانت لعدم عرقلته، أما في ظل الظروف والتطورات الدولية الأخيرة التي طرأت ترتب عليها تطور في الموقف الأوروبي، والذي يتطلب الاعتراف بمنظمة التحرير، وفي المقابل سأل الجانب الأوروبي: عما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بإسرائيل وحقها في البقاء، وكان الموقف الأوروبي " يشترط اعتراف المنظمة بإسرائيل، في حين أن إسرائيل أعلنت أنها لن تعترف بالمنظمة حتى لو اعترفت بقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨[1].

يبدو أن المطلب الأوروبي جاء بناءً على إرادة إسرائيلية، وذلك لأن إسرائيل اشترطت أن يسبق أي حوار مع منظمة التحرير اعتراف المنظمة بإسرائيل، أي: أن جوهر الموقف ينطلق أساساً من مصلحة إسرائيل أولاً و أخيراً، أي الاعتراف بها أولاً ثم يكون الحديث عن القضية الفلسطينية فيها لاحقاً، و أنه لا بأس من الحديث عن حقوق الفلسطينيين شريطة أن لا يمس هذا مصالح إسرائيل، ولقد سبق أن تحدث أكثر من مسئول إسرائيلي عن الفلسطينيين بقوله " وأما منظمة التحرير فلا لأن أيديولوجيتها تقوم على تدمير إسرائيل" [2].

بناءً على ذلك يمكن القول: بأن دول المجموعة الأوروبية تضع العربة أمام الحصان عندما تطالب المنظمة بالاعتراف بإسرائيل، حيث أنه بات معروفاً بل ومؤكداً بأن إسرائيل سوف لن تعترف بمنظمة التحرير حتى لو اعترفت الأخيرة بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، كما يؤكد ذلك تصريحات المسئولين الإسرائيليين، إذن كيف يمكن للعرب والمنظمة الاعتراف بإسرائيل مسبقاً قبل اعتراف إسرائيل بالمنظمة، ومن يضمن اعتراف إسرائيل بالمنظمة إذا ما اعترفت الأخيرة بها، إذن نفهم من ذلك: أن التصريحات الأوروبية جاءت متماشية مع الرغبة الإسرائيلية على حساب الحقوق العربية.

واختتم الأوربيون حديثهم بالتأكيد على عدم قبولهم باحتلال إسرائيل للأراضي بالقوة كما وأكدوا اهتمامهم باستمرار الحوار مع العرب، وأشار الجانب الأوروبي إلي أن المجموعة لم تقم حواراً مع إسرائيل وأن التعامل الثنائي معها يختلف عنه مع العرب.

٥- أشار الجانب العربي إلي الفقرة الأولى من بيان لندن والذي جاء فيه" ينبغي في هذه المرحلة بشكل خاص أن تمتنع كافة الأطراف عن أية تصريحات أو أية سياسات يمكن أن تشكل عقبة أمام البحث عن السلام" وأن نفس المعنى ورد في بيانات أخرى للمجموعة الأوروبية مثل كلمة ممثلها في الأمم المتحدة حيث طالب بأن تمتنع جميع الأطراف عن أي بيانات أو إجراءات أو تصريحات إدارية و تنظيمية وعسكرية، وأعرب العرب

---

[1] محمد خالد الأزهري، "الحوار العربي الأوروبي وتأثيره على القضية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص٧٥.

[2] حسين أبو النمل، "على هامش الحوار العربي الأوروبي، أوروبا الغربية والعرب وإسرائيل"، مرجع سابق، ص٦٤.

عن دهشتهم من أنه إذا كان المقصود بالطرف الأخر إسرائيل فلماذا لا تذكر صراحةً وكيف تتم المساواة بين المعتَدِي والمعتَدى عليه، وجاء الرد الأوروبي بأن ورود ذلك في بياناتهم يرجع إلي الرغبة في تغطية كافة الاحتمالات، وليس في ذهن الأوروبيين أن إسرائيل لا تهدف إلي اتخاذ الإجراءات المذكورة، وهي المقصودة بهذا التأكيد لأنها تحتل أراضي عربية[1].

٦- تناول الجانب العربي الموقف في المنطقة العربية آنذاك، حيث أشار إلي التهديدات الإسرائيلية بشن حرب شاملة في المنطقة كما أشار إلي المستوطنات في الأراضي المحتلة وطالب الأوروبيين بالتعبير عن موقفهم تجاه ذلك، كما أشار الجانب العربي إلي الخطورة الناجمة عن إهدار حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وأجاب الجانب الأوروبي بموافقة دول المجموعة على المشروع المقدم من مصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذا الموضوع، وأن دول المجموعة تتمسك باتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على الأراضي المحتلة بعد ٥ يونيو ١٩٦٧، وتعتبر أي إجراء من طرف واحد لتغيير الوضع في الأراضي المحتلة يعد عملاً غير مشروع.

٧- وتطرق الجانب العربي إلى الاختلافات ما بين المواقف الرسمية المعلنة من قبل دول المجموعة وبين التصريحات الفردية لبعض المسئولين(قاصداً تصريحات لكالاهان رئيس وزراء بريطانيا الذي تحيز فيها لإسرائيل)، وأكد الجانب العربي على أهمية أن يكون الإعلام في مصلحة الطرفين، ورد الطرف الأوروبي أن الإعلام قد يكون نقله غير أميناً.

٨- أشار الجانب العربي إلى عقد اجتماع مشترك لوزراء خارجية الجانبين وأعرب أن مثل هذا الاجتماع يعنى دفعة للحوار، وأجاب الوفد الأوروبي بأنهم يقبلون ذلك شريطة الإعداد له جيداً، وبعد أن يدخل الحوار في مراحل متقدمة[2].

---

[1] أحمد صدقى الدجاني، **الحوار العربي الأوروبي، الفكر والمسار والمستقبل، وجهة نظر عربية**، مرجع سابق، ص١٤٧.

[2] أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سـابق، ص ٤٧-٤٨.

البيان الختامي:* لقد تضمن ما يلي[1] :

تناول البند السابع نص بيان لندن بكاملة مسبوقاً بالقول: وقد رحب الجانب العربي بالموقف الذي اتخذه المجلس الأوروبي إزاء تطورات الموقف في الشرق الأوسط بإصداره في لندن بيان ٢٩ يونيو/حزيران عام ١٩٧٧، كما تضمن البند الخامس القول : استذكر الجانبان أنهما قد وافقا في ٢٧ أكتوبر على قرار الجمعية العامة المدرج تحت بند ١٢٦ من جدول الأعمال" ومن بين ما تضمنه القرار ما يلي: " تقرر أن الأعمال والإجراءات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لا تستند على الشرعية القانونية وتشكل عقبة خطيرة أمام الجهود الهادفة إلي تحقيق هذه الإجراءات وعلى وجه الخصوص إنشاء المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة، وتطالب إسرائيل بأن تفي كلية بالتزاماتها الدولية التي تتفق مع مبادئ القانون الدولي ومعاهدة جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب المبرمة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩، وتطالب مرة أخرى حكومة إسرائيل كسلطة احتلال بالإقلاع فوراً عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلي تغيير في الوضع القانوني، أو الطبيعة الجغرافية أو التركيب السكاني للأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك " القدس".

كما تضمن البيان الختامي أن الجانبين تابعا تبادل وجهات النظر في جميع مجالات التعاون الأوروبي سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، وثقافياً " وذلك لإبراز أبعاد الحوار و أنهما استعرضا الموقف في الشرق الأوسط، وما جد عليه من تطورات..." واتفقا على أن الوضع الراهن من شأنه أن يعرض السلام والأمن في الشرق الأوسط للخطر فضلاً عن تهديده السلام و الأمن الدوليين، كما أكدا قناعتهما بأن أمن أوروبا مرتبط بأمن منطقة المتوسط و المنطقة العربية.

كما تضمن البند التاسع على أن الجانب العربي" أكد مطلبه بأنه قد آن الأوان لمجموعة الدول التسع أن تعترف بمنظمة التحرير التي اعترفت بها كافة الدول العربية ومعظم الدول الأخرى إضافة إلي الأمم المتحدة ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني"، كما تضمن أيضاً البيان تأكيد الجانبين قناعتهما حول أهمية تكثيف الجهود بغية التوصل إلي سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، كما رأى الجانب العربي أن على الدول التسع الاضطلاع بدور رئيس في التوصل إلي سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، كما عبر الجانب الأوروبي عن استعداده للتعاون إلي المدى المرغوب من قبل الأطراف المعنية للوصول إلي حل شامل ونهائي، وتضمن البيان تأكيد الجانبين لاستقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وأمل الجانبين أن يعقد اجتماع للحوار علي مستوى وزراء الخارجية في موعد ملائم وبحث الخطوات الواجب اتخاذها للتحضير لهذا الاجتماع.

بهذا تكون الدراسة قد عرضت أعمال اللجنة العامة الثالث في اجتماع بروكسل وبهذا الصدد يبرز السؤال التالي وهو ما هو مدى التقدم الذي أحرزته تلك الجولة ؟

* أنظر وثيقة البيان الختامي الصادر عن اجتماعات اللجنة العامة الثالث " بروكسل" تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ في الملحق رقم (١٦) ص٣٤١ نقلاً عن كتاب أحمد صدقي الدجاني،**منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص ١٨٠- ١٨٣.

(1) أحمد صدقي الدجاني ، **الحوار العربي الأوروبي، الفكر والمسار والمستقبل وجهة نظر عربية**، مرجع سابق، ص ١٤٩، ١٥٠.

إن ما تم تحقيقه من تقدم يعتبر محدوداً، ويكمن في التقديم الموضوعي الذي قدمه الجانب العربي لبيان لندن، وفي طرح جوانب الموقف السياسي ومسؤولية طرفي الحوار إزاءه بصورة واضحة، وفي طرح الجانب العربي الملح.

وبمعني آخر يكمن هذا التقدم المحدود في إنضاج موقف الطرفين ووضوح فهم كل منهما لموقف الأخر.

كما أنه يوضح المواقف المتناقضة للدول الأوروبية، فلو تناولنا الخط البياني لموقف دول المجموعة الأوروبية من القضية الفلسطينية لوجدناه صاعداً في مجمله، غير أنه يسير بشكل متعرج وغير مستقيم، والغريب في الأمر أن هذه الدول كما يبدو تفرق بين قضية فلسطين وقضية منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث أن المجموعة تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، غير أنها لا تعترف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد لهذا الشعب، وأن المنظمة في المفهوم الأوروبي تعتبر ممثل الفلسطينيين وليست "الممثل الوحيد" وهذا الموقف ينطوي علي تناقض حيث أن حق تقرير المصير يشتمل علي الحق في التمثيل، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير يعنى حقه في اختيار ممثليه الشرعيين، لذلك يمكن القول: بأن الموقف الأوروبي غير متناقض بخصوص الشعب الفلسطيني نظراً لتردده في الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد لهذا الشعب، وكذلك عدم تبني دول المجموعة مواقف مبدئية ثابتة من جميع أبعاد القضية الفلسطينية.

سادساً:تطور نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في دول أوروبا الغربية: -

يمكن القول: بأن نشاط منظمة التحرير ازداد بفضل الحوار الذي لعب دوراً هاماً في تحسين صورة منظمة التحرير أمام دول أوروبا[1].

كما حقق في بعض الأحيان نتائج محددة حتى اجتماع "بروكسل"، حيث شهدت المرحلة منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين نشاطاً دبلوماسياً فلسطينياً ومكثفاً علي الساحة الأوروبية ، كما بذلت جهودا للتعريف بالوجه الحضاري والإنساني للمنظمة حين أرسلت الأخيرة وفداً إلي دول أوروبا الغربية عامة، إضافة إلي استقبالها لوفود أوروبية وبذلك اتسعت دائرة التحرك الفلسطيني علي

الصعيد الثنائي مع دول السوق، وكان الحوار ذو بعد هام في التمهيد لهذا التحرك الفلسطيني[1] .

---

(1) Sami Mussalam,"Diplomatic History of the Middle East", op.cit,p.3.

(1) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق ، ص١٧٧.

- وهنا ينبغي الإشارة إلي أن منظمة التحرير عمدت إلي فتح مكاتب لها في أغلب دول غرب أوروبا مما أعطي زخماً كبيراً للعمل الفلسطيني في الغرب، لذا فمن الأهمية بمكان الاستمرار في هذا النهج وفي هذا الصدد، يقول أحد الباحثين: إنه منذ مطلع السبعينيات، كان لفلسطين أصدقاء عظماء في الغرب [2].

وكان انتشار مكاتب منظمة التحرير في دول أوروبية كثيرة رغم أن دول أوروبا لم تعترف بالمنظمة، فإن بعض هذه الدول سمحت لها بافتتاح مكاتب إعلامية يكون المشرفين عليها ضمن مكاتب الجامعة العربية، وهكذا أصبح للمنظمة وجود إعلامي في ايطاليا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا وألمانيا، ويلاحظ أن معاملة سلطات هذه الدول لمسئولي المنظمة لم تكن علي نفس الدرجة، ففي حين أبدت فرنسا وبريطانيا ليونة في بعض مواقفهما بقيت ألمانيا شديدة التحفظ، كما لم يكن للمنظمة أي وجود في هولندا والدنمارك و لوكسمبورغ وتميز الموقف الهولندي بالتحفظ الشديد [3].

وكان ذلك الانتشار لمكاتب المنظمة بفضل ما قامت به من أنشطة من خلال سعيها إلي توضيح أبعاد القضية الفلسطينية، ولفت انتباه حكومات أوروبا تجاهها، ولم يتقبل الأوروبيون مشاركة الفلسطينيين بسهولة وهنا ركزت الدبلوماسية الفلسطينية علي ضرورة فتح سبل الاتصال بالجانب الأوروبي لكي تتفادى اعتراضاته، إضافه إلي التعريف بالمنظمة، حيث أجريت زيارات "استطلاعية" في منتصف السبعينات، بين قيادات فلسطينية ووفود أوروبية علي مستويات مختلفة، وتم ذلك في بعض العواصم العربية أو خلال زيارات، أو جولات قام بها مسئولون فلسطينيون إلي مختلف العواصم الغربية[4].

وبناءً علي ذلك، وجد العمل السياسي الفلسطيني صداه في العامين الأولين من الحوار العربي الأوروبي، حيث وجد الأوروبيون أنفسهم وجهاً لوجه تجاه قوي نشطة لها منطقها المتكامل فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي والذي يطلق عليه في أوروبا مصطلح أزمة الشرق الأوسط، غير أنه وبالرغم من أن العمل الفلسطيني كان ملحوظاً، إلا أن المساندة العربية له لعبت دوراً بالغ الأهمية في إبراز دور الوفد الفلسطيني في جلسات الحوار حيث أن الدور العربي كان حاسماً في حث الأوروبيين على الاحتكاك المباشر بالمطالب الفلسطينية، نظراً لأنها شكلت كمطلب عربي واحد، حيث توافق الجميع على أن القضية الفلسطينية قد انفردت بالجانب السياسي من الحوار، ومما يؤكد ذلك ما ذكره رئيس الجانب الفلسطيني في الحوار بقوله: " كان الإخوة العرب يساندوننا دائماً لإبراز القضية الفلسطينية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، اهتمت الدبلوماسية الفلسطينية بمستوى التعامل الثنائي مع دول المجموعة الأوروبية، ودول أوروبا الغربية بشكل عام، وهذا يدلل على أن الفلسطينيين أدركوا من خلال تجربتهم في الحوار أن القناعات الذاتية لدول الجماعة الأوروبية وخاصة القوى الكبرى منها كفرنسا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا و إيطاليا، لها أولوية هامة في مجال الإقدام على اتخاذ مواقف جماعية أوروبية على مستوى رؤساء دول وحكومات الجماعة[1].

---

(2) محمد خالد الازهرى ،"الحوار العربي ، الأوروبي وتأثيره علي القضية الفلسطينية"، مرجع سابق ، ص٦٨.

(3) احمد صدقي الدجاني ،**الحوار العربي الأوروبي الفكر والمسا ر والمستقبل** ،**وجهة نظر عربية** ، مرجع سابق،ص١٥١.

(4) محمد خالد الازهرى ، "السياسة الفلسطينية تجاه المجموعة الأوروبية"، **شؤون فلسطينية** ،عدد١٨٧، تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٨،ص٦٢.

(1) محمد خالد الأزهري، مرجع سابق، ص٦٢.

غير أن اللقاءات المباشرة والثنائية لم يتمخض عنها اعتراف أوروبي من قبل الدول الكبرى في الجماعة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ففرنسا مثلا اعتبرت أن الانفتاح على المنظمة وافتتاح مكاتب لها يهدفان إلى تسهيل الاتصالات مع الجانب الفلسطيني، ودفع المنظمة إلي تبنى مواقف معتدلة ومسئولة(2).

ولقد أوضحت الدراسة سابقاً أن كل، من فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبريطانيا رهنت اعترافها بالمنظمة باعتراف الأخيرة بإسرائيل، بناءً على ذلك يمكن القول: أن المواقف الأوروبية تلتقي مباشرة مع المواقف الأمريكية والإسرائيلية من منظمة التحرير.

ورغم هذه المواقف السابقة إلا أنه حدث تطور ما في المواقف الأوروبية في سياق تعاملها مع الواقع الجديد، وخاصة من قبل الدول المتحفظة كبلجيكا، وهولندا، حيث دعى اثنين من رجال المنظمة للحوار مع عدد من أعضاء البرلمان الهولندي في البرلمان أما بالنسبة لفرنسا وإيطاليا فكان التطور طبيعياً أما في ألمانيا الاتحادية ظهرت بوادر اهتمام بالحوار غير أنه وقع أسير العلاقات الخاصة بين ألمانيا وإسرائيل نتيجة لعقدة الذنب التي خلفتها النازية تجاه الأخيرة(3) .

وفي سياق تحليل الدراسة للموقف الألماني يمكن القول: بأن ألمانيا الاتحادية كانت مهتمة بالحوار نظراً لمصالحها الضخمة في العالم العربي، لكنها متحفظة فيما يخص الجانب السياسي الذي يحكمه عوامل منها عقدة الذنب تجاه الشعب الإسرائيلي إضافة إلي علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة.

أما على صعيد الجانب الفني مع ألمانيا يمكن القول: أنه حدث تقدماً، حيث قام المسؤول عن الحوار في المنظمة بزيارة لألمانيا الغربية بصفته رئيس للجنة الثقافية في الحوار في صيفي ١٩٧٦ و١٩٧٧ بدعوة من السفير الدكتور هانزشيرمار المسئول الألماني عن الحوار وقد أجريت
في الزيارة الأولي مباحثات ثقافية مع الجهات المختصة في بون وميونيخ ومباحثات سياسية مع المسئولين عن الحوار وعن الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، ورغم أن هذه الزيارات تزامنت مع حدوث عملية خطف الطائرات إلاّ أنها حققت نجاحاً ملحوظاً، وشجع هذا النجاح المسئولون الألمان في وزارة الخارجية على متابعة الاتصال بوحدة الحوار في المنظمة وبممثلها في مكتب الجامعة العربية في بون، كما عرضت ألمانيا استضافة ندوة عن العلاقة بين الحضارتين العربية والأوروبية كان الجانب العربي في الحوار قد اقترح إقامتها(1).

---

(2) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص١٧٧.

(3) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص٥١.

(1) أحمد صدقي الدجاني،**الحوار العربي الأوروبي الفكر والمسار والمستقبل، وجهة نظر عربية**، مرجع سابق، ص١٥١-١٥٢.

أما الزيارة الثانية فقد جاءت في حزيران/ يونيو ١٩٧٧ وكانت أوسع وأشمل من الأولى حيث بدأت بزيارة عدد من المؤسسات العلمية في ميونيخ مثل معهد الدراسات السياسية كما جرى حوار سياسي مع عدد من قيادات الحزب الديمقراطي المسيحي - الذي يقود بافاريا (شمال ميونيخ) - حول العلاقات العربية الأوروبية وقضية فلسطين وكان وصول حزب الليكود إلي السلطة في إسرائيل بزعامة مناحيم بيغن محل تساؤل ملح في الأوساط الألمانية. وقد ركز مسئول الحوار في المنظمة على العلاقة بين شعب فلسطين وألمانيا ومناقشة الابتزاز الإسرائيلي لألمانيا وعن أوضاع عرب فلسطين سواء المقيمين في الجزء المحتل عام ١٩٤٨، أو أولئك المقيمون في الجزء المحتل ١٩٦٧، وبعد الانتهاء من زيارة ميونيخ جاءت زيارة بون للقاء أحد كبار رجال الحزب الاشتراكي، وقد تم اللقاء بوزير الدولة برئاسة الحكومة " فجنفسكي" في دار المستشارية وتداول الطرفان العلاقات الأوروبية، والأوضاع في الوطن العربي بعد تولي الليكود السلطة في إسرائيل، كما تناول الموقف الألماني الرسمي من المنظمة وكان اللقاء ناجحاً بخصوص الفهم المتبادل وتحقيق التواصل، غير أنه لم تجر متابعة الاتصال بعد ذلك بسبب وضع جديد قام بعد زيارة السادات للقدس في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٧، وفرض هذا الوضع الجديد على كل الدول في طرفي الحوار التريث وإعادة دراسة مواقفها[(2)]، حيث أنه بات من المؤكد أن زيارة السادات للقدس تركت بصماتها على الحوار الأوروبي، نتيجة لتغيير الأوضاع حيث نشبت خلافات بين الدول العربية والتي أثرت على تجسيد إرادة عربية مشتركة في موقف موحد. ومن ناحية أخرى اختلف الطرف الأوروبي في رد فعله عن الطرف العربي تجاه الزيارة حيث أن الدول التسع أيدت الزيارة من حيث المبدأ لكنها تحفظت إزاء احتمال نجاحها لأنه لم يكتب لأية مبادرة النجاح دون المناداة بتسوية شاملة للنزاع أو الدعوة إلي سلام لجميع شعوب المنطقة ومن

ضمنها الشعب الفلسطيني[(1)]. ولقد انشغلت دول أوروبا والدول العربية عن الحوار بسبب زيارة السادات، حيث كان مقرراً أن يعقد اجتماع اللجنة العامة الرابع في الخرطوم قبيل انتهاء النصف الأول من عام ١٩٧٨ أثناء رئاسة السودان لمجلس الجامعة، غير أن هذا الاجتماع لم يعقد بسبب تعثر محاولات رأب الصدع في الصف العربي، وأخيراً تم عقد الاجتماع في نهاية العام بدمشق أثناء رئاسة سوريا لمجلس الجامعة[(2)]، وهذا ما سوف تتناوله الدراسة بالرصد والتحليل في الفصل الرابع.

من خلال استعراض الدراسة للحوار العربي الأوروبي وتطوره أمكن التوصل إلي النتائج التالية:

١- لقد كانت القضية الفلسطينية قبل عام ١٩٧٣ مجرد قضية لاجئين، وكان الاهتمام بالبعد الإنساني فقط، بينما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، لم تعد قضية فلسطين كذلك حيث أنها تحولت إلي قضية ذات بعد سياسي، وبالتالي لا حل دون النظر إلى مختلف جوانبها كسبيل لحل مختلف قضايا الصراع

---

(2) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق**، مرجع سابق، ص ٥٢.

(1) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٤٣.

(2) أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي الأوروبي الفكر والمسار والمستقبل، وجهة نظر عربية**، مرجع سابق، ص١٥٣.

العربي الإسرائيلي، وأصبح من الثابت أن قضية فلسطين هي القضية المحورية في صراع الشرق الأوسط، لذلك بات واضحاً أن قراري مجلس الأمن ٣٣٨،٢٤٢ ما عادا كافيين لحل تلك الأزمة.

٢- لقد أثبتت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لدول السوق الأوروبية الأخطار المحدقة بها من الناحيتين: الاقتصادية والأمنية، الأمر الذي يحتم على هذه الدول التدخل لمحاولة إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي وفقاً لامكاناتها من أجل حماية مصالحها، وهذا ما شجعها على اتخاذ سياسة أوروبية مشتركة، وكان ذلك عن طريق الحوار مع العرب، ولقد اتضح من خلال هذا الحوار أن القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي طرحت على بساط البحث بسبب محوريتها على الصعيدين العربي والأوروبي.

٣- لقد نشط الدور الأوروبي، وتحول إلي دور إيجابي نتيجة لعدة عوامل منها الانتصارات التي حققها العرب في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وبروز القوة النفطية في السياسة الاقتصادية الدولية، إضافة إلي ظهور قوة التضامن العربي وصعود حركة المقاومة الفلسطينية.

٤- كما اتضح أن الحوار العربي الأوروبي هو أحد العناصر الأساسية للسلام في المنطقة المتوسطية وبالتالي مفتاح للسلام و الأمن العالميين، قدم فرصة مواتية لـــ م.ت.ف لإبراز دورها والتوسيع من هامش حركتها السياسية الإعلامية في دول الجماعة الأوروبية.

المبحث الثاني: معوقات الحوار العربي- الأوروبي:

يمكن تصنيف المعوقات التي حالت دون تفعيل السياسة الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في الحوار إلي عدة نواحي:

فمن ناحية أولي، تتعلق المعوقات بشكل كبير بمكانة دول أوروبا الغربية ووزنها في الساحة الدولية، والتي ستجابه حتماً بالقوتين العظميين آنذاك إذا ما حاول الأوروبيون ممارسة دورهم على حساب تلك الأخيرتين، هذا من جانب كما أنه لا يمكن تجاهل المنطقة العربية وتأثير سياساتها على طبيعة العلاقات العربية الأوروبية عامة والعلاقات العربية الفلسطينية خاصة من جانب آخر. ومن ناحية ثانية: ترتبط المعوقات بسبل التعاون السياسي الأوروبي كمجموعة واحدة تجاه قضايا النزاع في الشرق الأوسط، إضافة إلى بعض المواقف السياسية ومدى تأثير الرأي العام في دول السوق تجاه أزمات الشرق الأوسط.

ومن ناحية ثالثة: توجد معوقات تتعلق بطبيعة العلاقات الأوروبية الإسرائيلية وسياسة التوازن التي تبنتها دول المجموعة الأوروبية تجاه المنطقة، إضافة إلي هيكلية الحوار والعلاقات الأوروبية الإسرائيلية، وسياسة التوازن، والخلافات العربية العربية، واختلاف نظرة كلا الطرفين للحوار، وتعامل أوروبا مع العرب، لذا ستحاول الدراسة إلقاء الضوء على مدى تأثير كل هذه العوامل السابقة على قضية الحوار العربي الأوروبي في محاولة للتعرف على مدى الاقتراب أو الابتعاد من قبل دول السوق للجانب العربي أو الوقوف ضد الممارسات الإسرائيلية أو الانحياز لها، إضافة إلي إبراز أوجه الشبه والتباين في مواقف هذه الدول من الصراع في الشرق الأوسط، الأمر الذي كان له أثاره البالغة في تأجيل اجتماعات اللجنة العامة للحوار منذ بدايته، حيث كان مقرراً في عام ١٩٧٤، ثم عقد الاجتماع عام ١٩٧٥، إلي أن وصل في عام ١٩٧٧ إلي

تقدم ملموس في المواقف الأوروبية في الحوار، ولكن بعد زيارة السادات للقدس بدأ دور أوروبا بالانحسار والتراجع، حيث فضل الأوروبيون التريث نتيجة للانقسامات التي سادت العالم العربي على إثر هذه الزيارة، إلى أن توقف الحوار في عام ١٩٧٨.

إذن في سياق هذا المبحث سوف تتناول الدراسة بالرصد والتحليل هذه المعوقات وذلك على النحو التالي:

أولاً: موقف القوتين العظميين من الحوار العربي الأوروبي:

تلعب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دوراً هاماً في منطقة الشرق الأوسط وذلك نظراً لتأثيرهما في طبيعة التوازن الدولي، إضافة إلي تغلغلهما في مختلف القضايا الدولية، وعليه فإنه لا يمكن الفصل بين اهتمام هاتين القوتين وبين تحديد الدور الأوروبي أو مراقبته فيما يتعلق بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي من ناحية وموقفهما من ذلك الدور والتحرك السياسي الأوروبي على الساحة الدولية بشكل عام عن استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى، وذلك لأن كل طرف منهما يقوم بدعم أصدقائه وحلفائه في الشرق الأوسط[1].

وبناءً على ذلك يمكن القول: بأن مسألة توازن القوى في أوروبا بشكل عام يرتبط ارتباطاً تاماً بالتوازن الدولي بين القوتين العظميين، وهذا يعني أن السياسات الخارجية لدول أوروبا في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية تتأثر وبشكل مباشر بالقوتين العظميين، مما يؤدي إلي انعكاس أجواء العلاقات الأمريكية السوفيتية على النشاط الجماعي الأوروبي وبالتالي على سياساتهم الخارجية.

ولقد شهدت التجربة الأوروبية كجماعة اقتصادية بعناية واهتمام كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولقد سبق وأن أوضحت الدراسة كيف ساعدت الولايات المتحدة الأوروبيين على الوحدة في غرب القارة وهيأت لهم الفرص لذلك، وكان أولها مشروع "مارشال" من الناحية الاقتصادية وانتهاءً بالمظلة النووية من الناحية الأمنية، الأمر الذي من شأنه تقوية الدول الرأسمالية في أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[2].

وفيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من السياسة الأوروبية تجاه قضايا الصراع العربي/ الإسرائيلي وخصوصاً القضية الفلسطينية، يجب الإشارة إلي وجود خلاف بين الطرفين برز بشكل ملحوظ منذ ١٩٦٧، واتضح منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حيث كانت أوروبا أكثر قلقاً على مصالحها الأقرب إلي منطقة الصراع وبخاصة المصالح الاقتصادية والأمنية، لذا كانت اهتمامات أوروبا بإقرار تسوية للصراع أكثر وضوحاً من الأمريكان، كما أيد الأوروبيون عموماً التسوية الشاملة للصراع، ولم يغالوا في استبعاد الاتحاد السوفيتي، وفي هذا الإطار أبرز مسار السلوك الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ حقيقتين أساسيتين هما، أولاً: الاختلاف النسبي مع الرؤية الأمريكية تجاه القضية، وثانيهما: اختلاف القدرة الأوروبية على الحركة المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية لإدخال الأفكار والمبادئ المعلنة بخصوص القضية إلي حيز التنفيذ مما أدى إلي انعكاس العلاقات الأمريكية الأوروبية منذ عام ١٩٦٧ على الاقتراب

[1] len scott, "International History 1945- 1990", op.cit,p.82.

[2] محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

الأوروبي من القضية الفلسطينية على نحو يبرز مدلولات هاتين الحقيقتين[3]، حيث أنه فيما بين ١٩٦٧، ١٩٧٣ اتسمت العلاقات الأمريكية الأوروبية بدرجة كبيرة من الانضباط في إطار دائرة الأطلسي الاستراتيجية وتوتر العلاقات مع المعسكر الاشتراكي باستثناء الموقف الفرنسي الذي سعى إلي لعب دور عالمي مستقل عن الولايات المتحدة.

أما في الفترة ما بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٠ حيث سادت ملامح الانفراج بين العملاقين والمعسكرين الشرقي والغربي، ولوحظ أن هامش الحركة لدول الجماعة قد اتسع، ومن ثم برزت خلافات ذات طابع تجاري بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة، وبتوسع عضوية الجماعة بدخول بريطانيا والدنمارك وإيرلندا تشجع الأوروبيون على تنمية التعاون السياسي فيما بينهم، إضافة إلي ما أبرزته حرب تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٣، من عمق الارتباط الأمني والاقتصادي مع الدول العربية، وخاصة بعد إعلان الولايات المتحدة حالة الاستعداد النووي القصوى دون مشاورات مسبقة مع دول أوروبا، كل ذلك شجع الجماعة على الاقتراب من الأبعاد السياسية لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة القضية الفلسطينية، وهنا لم تظهر الولايات المتحدة أي تسامح تجاه الحركة الأوروبية من القضية، بحيث حرصت الولايات المتحدة عقب بداية الحوار العربي الأوروبي على الانفراد بجهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وبإشعار الأوروبيين بأنهم يعطلون الجهود الأمريكية ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة لا توجد لديها أي مشكلة في إيجاد تسوية سياسية أوروبية موحدة تتزعمها الجماعة الأوروبية في الساحة الدولية، شريطة أن تكون هذه السياسة داعمة لسياسات الأمريكان من ناحية ولا تهدد زعامتها للعالم العربي أو مكانتها الدولية من ناحية أخرى[1].

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي، فإن موقفه كالموقف الأمريكي إزاء الحوار العربي الأوروبي من حيث أنه والأمريكان بدأوا يصرون أسنانهم حتى قبل بدء الحوار العربي الأوروبي، فالحوار يزعج الطرفين، ومن هنا جاء عداء الاتحاد السوفييتي المتكتم للحوار إضافة إلي المعارضة الأمريكية الحاسمة[2]، لذا فإننا نجد أن الاتحاد السوفيتي منذ البداية اتهم الجماعة الأوروبية على أنهم أداة للإمبريالية، ولكن بعد قيام التعاون السياسي الأوروبي بدأ المفكرون السوفيت ينظرون إلي الجماعة الأوروبية على أنها ذات أهمية على الساحة الدولية، لذا سعت السياسة السوفيتية إلي تشجيع السياسة الأوروبية والعمل الجماعي الغربي بقدر ابتعاد الأوروبيين واستقلالهم عن السياسة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، ولقد وجد هذا الموقف صداه، الأمر الذي كان له أثر في زيادة التعاون بين دول أوروبا والاتحاد السوفييتي على صعيد العلاقات الثنائية السوفيتية والدول الكبرى في الجماعة الأوروبية[3]. تأسيساً لما سبق يتضح أن طبيعة حدود الدور الأوروبي منوط بانعكاسات سياسات

---

(3) محمد خالد الأزهري ،"محددات المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٨٩"، **شؤون فلسطينية**، عدد ٢٠٣، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير، شباط/ فبراير ١٩٩٠، ص ٦٠-٦١.

(1) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص٢٣٣.

(2) بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(3) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

الدولتين العظميين على هذا الدور خاصة إذا كان الأمر يتعلق بقضايا دولية لها انعكاساتها على مصالح تلك الدولتين العظميين.

لهذه الأسباب سوف تتناول الدراسة تأثير كل من الولايات المتحدة الأمريكية على الدور الأوروبي في الشرق الأوسط من جهة، وتأثير الاتحاد السوفيتي عليه من جهة أخرى.

١- الموقف الأمريكي تجاه الحوار العربي/ الأوروبي:

لقد سبق أن أوضحت الدراسة بأن الولايات المتحدة هي التي ساعدت أوروبا على النهوض اقتصادياً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت أوروبا منها منهكة القوى، ومن ثم قدمت الولايات المتحدة المساعدات لأوروبا عبر مشروع "مارشال"، وكان ذلك ضمن سياق التحالفات الأطلسية، بيد أن إقدام دول أوروبا الغربية على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتحقيق فوائد اقتصادية ضخمة جنباً إلي جنب وبلورة قوة سياسية أوروبية غربية لها تتمتع بالاستقلال والتميز وحرية الحركة الدولية في مواجهة كل خصومها سواء في المعسكر الشيوعي في أوروبا أو حلفائها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ومن هنا ظهر عدم الارتياح من قبل الولايات المتحدة لتطوير أجهزة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وبدأت محاربتها لكل المساعي العملية لتوسع إطار سياسات هذه الجماعة إقليمياً وذلك لأن هذه المساعي من شأنها تدعيم قوى المنظمة الأوروبية الغربية في مواجهة تسلط العملاق الأمريكي على شؤون دول أوروبا(1).

ومن الناحية الاقتصادية: تعد الولايات المتحدة الأمريكية معقل للرأسمالية والحريات الفردية، وتتمسك تقليدياً بمبادئ التجارة وتطبيقها على أوسع نطاق ممكن بين الدول بشكل عام مما يتعارض من الناحية المنطقية مع أسس السياسة الإقليمية للدول المتوسطية، حيث أنه وفي ظل تلك السياسة يتوجب على الدول المتوسطية أن تمنح لبعضها البعض مزايا تجارية تحرم منها الدول غير المتوسطية.

ومن هنا تبرز الحقيقة المرة وهي أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول حوض المتوسط يشكلون كياناً اقتصادياً ضخماً وسوقاً تجارية شاسعة وبالتالي لا يمكن للولايات المتحدة أن تسلم بقبول الابتعاد ولو بشكل جزئي عن مثل هذا السوق، كما أنه لا سبيل لها سوى أن تصارع أي تطور في عالم المتوسط يمكن أن يكون على حساب مركزها التجاري الممتاز في مختلف أنحائه(2).

ما سبق يعبر عن عدم ارتياح الولايات المتحدة من الدور الأوروبي قبل بدء الحوار العربي الأوروبي، أما بالنسبة للموقف الأمريكي من الحوار، فقد اتخذت الولايات المتحدة موقفاً معادياً من الحوار بعد بروز فكرته على إثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وظهر رد فعل أمريكي سريع عن

المبادرة، وأعلنت الولايات المتحدة في ١٩٧٤/١/١١ رفضها للمبادرات الأوروبية الجانبية(1).

---

(1) نازلي معوض أحمد، مرجع سابق، ص ٣٧.

(2) المرجع السابق، ص ٣٨.

(1) أحمد صدقي الدجاني،**منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي ووثائق**، مرجع سابق، ص١٧.

ويأتي الرفض الأمريكي لأية مبادرة أوروبية انطلاقاً من رؤية الولايات المتحدة للحوار على أنه تحد للتحالف الغربي وبداية لخروج أوروبا الغربية عن مظلة السياسة الأمريكية وإتباع سياسة مستقلة، كما رأت الولايات المتحدة بهذا النهج انتقاصاً للفوائد الاقتصادية التي تحصل عليها الولايات المتحدة بسبب انفرادها بالهيمنة على أكثر مناطق العالم العربي ثراءً وأهمية، لذلك خضع الموقف الأوروبي للسيطرة الأمريكية حيث هددت الولايات المتحدة دول أوروبا الغربية بالتخلي عنها في مواجهة القوة النووية السوفييتية، إذا ما أصرت أوروبا على النهج الاستقلالي إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، وطلبت من دول أوروبا التشاور معها قبل اتخاذ القرارات، كما رأت أن أوروبا تقدم تنازلات للعرب مما زاد من تشددهم تجاه دول أوروبا نفسها[2].

وفي سياق رفض الولايات المتحدة الأمريكية لأية مبادرات أوروبية قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً لعقد مؤتمر في واشنطن لتواجه فيه الدول المستهلكة للنفط الدول المنتجة، وذلك من أجل قطع الطريق على دول السوق الأوروبية، وإبعادهم عن الحوار مع العرب المتعلق بموضوع الطاقة الذي كان أهم عوامل طرح فكرة الحوار، وذلك بعد أن تأثرت دول أوروبا بالحظر النفطي العربي في أعقاب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣[3].

وكان مؤتمر واشنطن للطاقة الذي عقد في ١١ شباط/ فبراير ١٩٧٤، حيث جمعت الولايات المتحدة لهذا المؤتمر وزراء خارجية ١٢ دولة رأسمالية بما فيها أقطار السوق الأوروبية المشتركة التسع إضافة إلى النرويج واليابان وكندا وكان الهدف من ذلك هو خلق جبهة موحدة من الدول الرأسمالية الكبرى، على اعتبار أنها الدول الرئيسية المستوردة للنفط لمجابهة الأقطار المصدرة للنفط، وإخضاعها للمخطط الاستعماري الاحتكاري وسلبها المنجزات التي حققتها بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ والتي تمثلت في زيادة عائداتها من نفطها أو استعادة بعض حقوق من سيادتها على ثروتها النفطية مثل رفع نسبة مشاركتها في ملكية شركات النفط العامة في أراضيها إلى ٦٠% ورفع نسبة الضريبة التي تحصلها من الشركات على النفط المستخرج[4].

وتنفيذاً للرغبة الأمريكية استجابت الدول الأوروبية التسع إلى دعوة الولايات المتحدة، شريطة إعطاء تجمع الدول المستهلكة صفة المؤسسات، وكان هذا الشرط بناءً على طلب فرنسي غير أنه عندما عقد ذلك المؤتمر في واشنطن تجاوز التفويض الأوروبي بإحداث لجنة تنسيق، وهي شكل من أشكال المؤسسات مما أدى بدوره إلي رفض فرنسا المشاركة في أعمال تلك اللجنة[1].

---

(2) سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ١٨١.

(3) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير والحوار العربي الأوروبي، دراسة في الجانب السياسي، ووثائق**، مرجع سابق، ص١٧.

(4) سمير كنعاني، مرجع سابق، ص ٤٣.

(1) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير والحوار العربي الأوروبي، دراسة صدرت في جريدة الفجر المقدسية**، مرجع سابق، ص٧.

وجاءت فكرة إنشاء وكالة الطاقة الدولية بناءً على اقتراح قدمه كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي إلى الدول الغربية ذات الشأن في استهلاك النفط عام ١٩٧٤ كردة فعل ناجمة عن الصدمة في الأسعار التي تركتها الأزمة النفطية عام ١٩٧٣، وكقوة مضادة للأوبك، وتعد وكالة الطاقة الدولية أول محاولة تقوم بها الدول الغربية لتنسيق سياساتها في شؤون الطاقة، وجرت في إطار وكالة الطاقة الدولية صياغة برامج ترمي إلي التوسع في استخدام الطاقة النووية، كما كانت الوكالة قد نصحت باستخدام الفحم الحجري كمصدر للطاقة إلي جانب الطاقة النووية[2].

ونتيجة للأزمة التي أحدثتها فرنسا بعدم مشاركتها في أعمال لجنة التنسيق التي عقدت في واشنطن لإنشاء وكالة الطاقة الدولية أرجئ اجتماع مجلس وزراء المجموعة، الذي كان مقرراً بتاريخ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٤، وحرصت الولايات المتحدة على تكثيف تحركها لدى الدول التسع من أجل منع اندفاعها تجاه الحوار مع العرب، وفعلاً كان لها ذلك حيث أن كيسنجر لم يتردد في اقتراح تأجيل المناقشات حول الإعلان الجديد، مما أدى إلي تأجيل اجتماعات اللجنة العامة للحوار العربي الأوروبي لمدة سنتين، وفي أعقاب هذه الأزمة في العلاقات الأمريكية الأوروبية والتي أثارتها أمريكا حول اللقاءات الأوروبية المنفردة بالعرب صدر في أتاوا عاصمة كندا عن اجتماع وزراء خارجية حلف الأطلنطي في حزيران/ يونيو ١٩٧٤ " إعلان أتاوا " الذي تم الإعلان فيه من قبل دول أوروبا التزامها بالتشاور مسبقاً مع الولايات المتحدة فيما يخص تحركات الأوروبيين و أعمالهم، و أن ينسقوا مع الولايات المتحدة، ليس فقط بخصوص مواقف وسياسات الدول الأوروبية كأعضاء في حلف الأطلنطي، وإنما في أي مكان في العالم[3].

وفي سياق تحليل ما سبق يمكن القول بأن الموافقة الأوروبية على المطالب الأمريكية جاءت في ظل العلاقة غير المتكافئة بين أوروبا والولايات المتحدة، الأمر الذي سيلقي بظلاله على الحوار العربي الأوروبي، وذلك لأن الأوروبيين في هذه الحالة سيضطرون إلي تقبل الإملاءات الأمريكية التي ألزمت الأوروبيين بالتشاور المسبق مع الولايات المتحدة قبل اتخاذ أي قرارات أو مبادرات بشأن الشرق الأوسط.

كما أنه يمكن القول: بأن الموافقة الأمريكية على إنشاء الوكالة الدولية للطاقة التي دعت إليها واشنطن جاءت استجابة للمتطلبات الأوروبية المبنية أساساً على إضعاف ورقة النفط التي استغلها العرب كورقة للمساومة، ولقد تجسد هذا الضغط الأمريكي على دول السوق الأوروبية التسع عندما اجتمع مجلس وزراء المجموعة الأوروبية بتاريخ ٤ مارس ١٩٧٤ وقرر الموافقة على مبدأ الحوار العربي الأوروبي واصطدام المجلس الوزاري بالمعارضة البريطانية يومي ١، ٢/٤/ ١٩٧٤، التي ارتأت أنه من الضروري الالتزام بمبدأ المشاورات المتبعة بين أطراف الكتلة الغربية في كل ما تتعلق بموضوعات ذات أهمية كبرى،

---

(2) كولن كامبيل وآخرون، **نهاية عصر البترول/ التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، ترجمة عدنان عباس،عالم المعرفة ، عــدد ٣٠٧، الكويــت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ١٧٥.

(3) جمال عبد الجواد ،"السياسة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

بما فيها الحوار العربي الأوروبي، حيث إن بريطانيا اعتبرت أن رسم سياسة خارجية مشتركة لدول السوق، مرتبط بمبدأ تحديد العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة، وأن التشاور الأمريكي من الشروط المسبقة له[1].

وهذا ما عبر عنه "كيسنجر" عندما طلب حق النظر في الحوار بل حق " المشاركة في ادارته"[2]وكانت بريطانيا تضع شرطاً للحوار مع العرب يتمثل في اعتراف منظمة التحرير بوجود إسرائيل[3]، وهذا بالتأكيد كان مطلباً أمريكياً- إسرائيلياً مما يعني أن دول السوق تتلقى املاءات أمريكية ولا تستطيع الخروج عنها في نهاية المطاف، وذلك من منطلق أن دول السوق تتأثر في تحديد سلوكياتها الخارجية بعاملين أساسيين هما الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية و قدرتها على الضغط على دول السوق في قضية معينة في زمن معين، و تعتبر الولايات المتحدة الطرف الدولي الأكثر وجوداً في السوق الأوروبية، وثانياً: هوية القيادة السياسية لدول السوق في مرحلة معينة كما تتسم الصداقة الأوروبية الأمريكية بدينامية خاصة لوجود عوامل جذب ممثلة بالروابط الأطلسية[4].

ما سبق يدلل بشكل قاطع لا يقبل الشك على المحاولات الأمريكية لإعاقة وتعطيل الحوار العربي الأوروبي، حيث أن "كيسنجر" كان مصمماً على نسف الحوار العربي الأوروبي، ومما يؤكد ذلك أقوال وزير الخارجية الفرنسي السابق جوبير عندما قال له "كيسنجر" أنه:"سيعارض هذه المبادرة، وسيعمل على إفشالها"[5]. وفي نفس السياق تكلم الرئيس الأمريكي "نيكسون" بصراحة في الخطاب الذي ألقاه في آذار/ مارس ١٩٧٥ في شيكاغو، حيث أدان الحوار العربي لأوروبي ووصفه

بأنه "مؤامرة أوروبية ضد مصالح الولايات المتحدة"[1].

واتضح الضغط الأمريكي على دول أوروبا عندما التزمت بالتشاور والتنسيق مع الولايات المتحدة في أي مكان في العالم وذلك في إعلان أتاوا ١٩٧٤ وتم فعلياً في حزيران/ يونيو ١٩٧٤ التزام دول السوق الأوروبية المشتركة باستبعاد المسائل الحساسة من الحوار كمسألة الطاقة، والصراع العربي الإسرائيلي[2].

يمكن القول: بأن الولايات المتحدة نجحت في استبعاد أي دور أوروبي مستقل يتعلق بقضايا الصراع في الشرق الأوسط خاصة داخل اجتماعات الحوار، ومارست ضغوطها لعزل مسألة النفط عن الحوار، واستبعاد الجوانب السياسية فيه، بمعنى استبعاد القضية الفلسطينية من الحوار و الذي أدى إلي تجميده كلياً فيما بعد وكانت أوجه الخلاف بين الولايات المتحدة ودول السوق المشتركة فيما يتعلق بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي عامة والقضية الفلسطينية خاصة في هذه الفترة من ناحيتين[3] أولاً: أن دول السوق قبلت

---

[1] يوميات الحوار، مرجع سابق، ص٢٥٩.

[2] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**، ص١٣٠.

[3] محمود اللبدي، مرجع سابق، ص٨٠.

[4] ناصيف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي**،ط ا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٧، ص ١٣٦.

[5] بشارة خضر، **أوروبا والعالم العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص١٣٠.

[1] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٣٨.

[2] بشارة خضر، **أوروبا والعالم العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص١٣١.

[3] محمد خالد الأزهري، "محددات المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٦٧- ١٩٨٩"، مرجع سابق، ص٦١.

مفهوم الوطن الفلسطيني واشتراك منظمة التحرير في أية مفاوضات لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفتح جسور للتعامل معها، بينما الولايات المتحدة رفضت ذلك قبل اعتراف المنظمة صراحةً بقراري ٢٤٢، ٣٣٨. ثانياً: التباين الملحوظ في مواقف دول السوق من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، مقارنة مع المواقف الأمريكية، ويتضح ذلك من خلال تتبع السلوك التصويتي لدى الطرفين على القرارات التي تخص القضية الفلسطينية، فالولايات المتحدة لم تصوت إطلاقاً لصالح أي قرار من شأنه إعطاء الصفة السياسية للقضية الفلسطينية.

ولقد حرصت دول السوق على ألا يصل الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة إلي حد التناقض آنذاك، حيث إن الأولى احتفظت بمسافة من منظمة التحرير الفلسطينية عندما لم تعترف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، كما احتفظت بمسافة من القضية الفلسطينية إجمالاً حين لم تحدد ملامح الوطن الفلسطيني أو مكانه.

و من الجدير بالذكر، أن دول السوق أيدت جهود الرئيس الأمريكي "كارتر" بخصوص "التسوية الشاملة"، وهي رؤية يؤيدها الأوروبيون وبناءً على ذلك أصدرت دول السوق بيان لندن في يونيو ١٩٧٧، الذي أكد على ضرورة ضمان التسوية الشاملة بوطن للشعب الفلسطيني.

٢- الموقف السوفيتي تجاه الحوار العربي الأوروبي:

يرى المسئولون السوفيت أن صراعاً بحجم الصراع العربي الإسرائيلي لا يمكن تسويته بمعزل عن المشاركة السوفيتية، نظراً لاتصال المنطقة بالمصالح الحيوية للاتحاد السوفييتي وأن أي حل أو تسوية للصرع بدونه لا يعتبر معادياً له من حيث هدفه ولكنه يفتقر إلي الواقعية السياسية، وذلك لما للاتحاد السوفييتي من تأثيرات على مجريات الأمور الحيوية في منطقة الشرق الأوسط في حالتي السلم والحرب[(1)].

أما بالنسبة لدول السوق الأوروبية فهي مدركة تماماً لهذه المعطيات حيث أنه من الطبيعي أن يهتم الاتحاد السوفيتي بمناطق التخوم السوفييتية والتي تمثل التخوم الجنوبية لأوروبا ولذلك لم تسع دول السوق إجمالاً إلي تهميش دوره كما أرادت الولايات المتحدة[(2)].

وفي المقابل لم يعارض الاتحاد السوفييتي صراحة المبادرة الأوروبية تجاه الصراع في الشرق الأوسط على أساس نظرته بمعيار مزدوج الرؤية للدور الأوروبي، فالاتحاد السوفيتي من جهة يشجع الدور الأوروبي في الحدود التي تؤدي إلي توسيع الهوة بين أوروبا والولايات المتحدة وفي نفس الوقت بما لا يهدد

---

(1) محمد خالد الأزهري، "محددات المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٦٧- ١٩٨٩"، مرجع سابق، ص ٦٢.

(2) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

مصالحه في المنطقة من جهة أخرى، غير أن الاتحاد السوفيتي بشكل عام لا ينظر بعين الرضا إلي الحوار العربي الأوروبي[3].

فعلى المستوى الاستراتيجي فإن نجاح الحوار يعني القضاء التدريجي على نفوذ القوتين العظميين في منطقة حوض المتوسط، واقتصادياً قد يحرم الاتحاد السوفيتي من قسم هام من السوق العربية، وسياسياً فإن حل المسألة الفلسطينية في إطار التنسيق الأوروبي العربي ينزع إلي الأبد هذا السبب الذي مكن هو بالتحديد، الاتحاد السوفيتي من التغلغل الغربي في الشرق العربي وبالرغم من ذلك يجد الاتحاد السوفيتي نفسه ملزماً بممارسة سياسة "الصمت المطبق"، وإن عارض هو علناً المفاوضات الأوروبية العربية فإنه يجازف بخسارة الأنظمة " التقدمية" العربية، ويخدم مصلحة الصينيين الذين ينظرون إلي العملاقين بالتواطؤ معاً على اقتسام العالم بينهما، إضافة إلي أن جميع الدول العربية أقرت في ١٩٧٣- ١٩٧٥ الموافقة على مبدأ الحوار العربي- الأوروبي وشاركت في اللقاءات التحضيرية له وبالتالي فإن الاتحاد السوفيتي لا يستطيع المجاهرة علناً بمعارضته لأن ذلك يعني تخريب علاقاته مع الأنظمة العربية المؤيدة له في المنطقة.

وبالرغم من وجود خلافات في المواقف بين السوفيت والأوروبيين إلا أننا نجد أن هناك نقاط التقاء بينهما في مواقف عدة بخصوص قضايا الصراع العربي الإسرائيلي منها مثلاً تأييد الطرفين لنهج التسوية الشاملة التي تضمن حق تقرير مصير الفلسطينيين مع الحفاظ على وجود إسرائيل، إضافة إلي مناصرتهما للمؤتمر الدولي للتسوية، غير أن مواقف الاتحاد السوفيتي متقدمة كثيراً عن المواقف الأوروبية من ناحية الاقتراب من القضية الفلسطينية فموسكو أعلنت اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومنحت بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو الصفة الدبلوماسية الكاملة منذ منتصف السبعينيات[1].

بناءً على ذلك يمكن الاستنتاج بأن موافقة كل من السوفييت والأوروبيين على انعقاد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية يشير إلي الاهتمام الأوروبي بالدور السوفيتي في عملية التسوية، وأنه لا يمكن تجاهل دوره نظراً لحجمه على الساحة الدولية.

ثانياً: مشكلات التعاون السياسي الأوروبي الخاص بالصراع العربي الإسرائيلي:

يشير مفهوم التعاون السياسي الأوروبي، إلي ما توافقت عليه إرادة دول الجماعة الأوروبية للتعبير عن مواقفها وسياساتها تجاه مختلف القضايا الدولية، أي أنه مجرد أسلوب للتشاور المسبق يتم خلاله اجتماعات أوروبية يعقدها وزراء خارجية دول الجماعة، الذين يلتقون منذ عام ١٩٧٠ في ما لا يقل عن ست مرات في العام، ويضاف إلي ذلك اجتماعاتهم غير العادية، والاجتماعات التي يعقدها الخبراء الأوروبيون في

---

[3] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص ١٢٥.

[1] محمد خالد الأزهري،"محددات المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٦٧- ١٩٨٩"، مرجع سابق، ص٦٣.

موضوعات محددة، فضلاً عن عدد من الاجتماعات على مستوى السفراء والمندوبين في المؤتمرات والتنظيمات الدولية.

ولقد أصبح " المجلس الأوروبي" منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات الجماعة الأوروبية يمثل قمة إطار التعاون السياسي لما له من دور على رأس قمة آليات صنع القرار داخل الجماعة، وأن التعاون السياسي هو الإطار المختص بالنظر في القضايا الدولية كافة من جانبها السياسي على وجه الخصوص وبمعنى أخر: أنه إذا كانت الجماعة الأوروبية تمثل إطاراً يسعى إلي التوحيد الأوروبي في جوانبه الاقتصادية، والقضايا ذات الصلة في الجوانب الاقتصادية، فإن التعاون السياسي يمثل إطاراً موازياً فيما يتعلق بالجوانب السياسية الخارجية لدول الجماعة(2).

أما بخصوص مشكلات التعاون السياسي الأوروبي فأول ما يلفت النظر إلي أن هذا الإطار لا يعتبر سوى مجرد أسلوب للتشاور وتبادل وجهات النظر والآراء بين حكومات دول السوق الأوروبية فيما يتعلق بالقضايا الدولية. الأمر الذي يعني أنه إطار غير ملزم من الناحية القانونية بل يهدف فقط إلى بلورة مواقف مشتركة تجاه القضايا الدولية(1).

وفي مثل هذه الحال لا يسمح سوى بالتوصل إلى حلول توفيقية غير حاسمة في معظم الأحيان وهذا يعني أن وجود إطاراً رسمياً سياسياً من شأنه تحمل مسئولية متابعة ما تم اتخاذه من قرارات إقليمية ودولية على صعيد السياسة الخارجية لدول السوق الأوروبية، لكن غيابه يفقد القرارات أهميتها ويعرض مصداقيتها للاهتزاز، ومن أهم المسائل التي تعاني منها دول السوق الأوروبية أن كل دولة بين دولها تحتفظ بسياستها الخارجية الخاصة التي تنبع وتنسجم مع مصالحها فقط كما لا تتردد كل دولة في التعبير عن تلك السياسة حتى لو عارضت الموقف الجماعي المعلن عنه بشكل رسمي لدول السوق كلها(2).

ولقد أوضحت الدراسة فيما سبق مدى التباين في التوجهات السياسية لدول السوق وتمثل ذلك في بلورة اتجاهين متناقضين لتلك الدول قبل أن تصدر وثيقة شومان في مايو ١٩٧١، وكان الاتجاه الأول تتزعمه فرنسا وتؤيدها في ذلك إيطاليا، وكان هذا الاتجاه مع إيجاد تسوية سلمية للأزمة وينطلق من وجهة نظر مفادها أن أمن القارة الأوروبية معرض للخطر في حال حدوث مواجهة محتملة بين العملاقين، إذا ما استمر الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن ازدياد العداء في العالم العربي للولايات المتحدة سينعكس بالطبع على أوروبا، لذلك ارتأت هذه الدول قيام أوروبا بدور استقلالي عن كلا العملاقين، وفي المقابل كان هناك اتجاه ثان تتزعمه ألمانيا وهولندا وبلجيكا، حيث كانت هذه الدول قد عارضت أي جهود مستقلة من قبل دول السوق فيما يتعلق بالصراع نظراً لأن إمكانيات أوروبا تنتهي في نهاية المطاف عند كلا العملاقين، لذا فإن

---

(2) المرجع السابق، ص٥٢.

(1) المرجع السابق، ص٥٢.

(2) سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص١٨٤.

وجهة نظر هذا الاتجاه ترى أن على دول السوق حث الدولتين العظميين على مضاعفة جهودهما في سبيل إقرار التسوية ومن ثم يأتي دور دول السوق لإزالة آثار الصراع[3] .

إذن يمكن القول: أن التعاون السياسي الأوروبي هو شيء غير ملموس، ولم يفلح المجلس الأوروبي في إخفاء عدم وجوده، إذ أن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، تفتقد الهدف الموحد في تحديد معالم سياسية أخرى غير تلك التي تتبع الولايات المتحدة وعلى كل الأحوال فإنها حريصة على أن لا تعارض هذه الأخيرة[4]، ويتضح ذلك جلياً من خلال محاولات التنسيق بين هذه الدول، فهناك دول أوروبية تحاول انتهاج سياسة الاستقلال كفرنسا التي رفضت إتباع الإستراتيجية الأمريكية بعد
أزمة النفط عام ١٩٧٣[1]، وهناك دول تتبع التوجهات الأطلسية والتي بدورها مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهناك آخرون يفضلون عدم الانخراط في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي غير أن التوجهات لبعض الدول الأطلسية هي التي تغلبت على التوجهات الأوروبية[2]، إذن يمكن القول: أن عملية صنع القرار داخل المجموعة الأوروبية، إضافة إلي سياساتها المتباينة، وأحياناً المتعارضة إلي حد التنافس، فضلاً عن التأرجح ما بين "الأطلسية" و "الأوروبية" واحدة من أكثر النقاط خلافاً ما بين لندن وشريكاتها الأوروبيات، إضافة إلي جملة قضايا دولية وخصوصاً قضية الصراع العربي الإسرائيلي، والأمن و التعاون في المتوسط التي أدت إلى وضع المجموعة في إطار محاور وتكتلات تسعى كل دولة من دولها إلي تحقيق مصالحها الخاصة، الأمر الذي انعكس عن الخطوات التوحيدية للمجموعة الأوروبية، سواء حول المسألة الزراعية، أو حول بلورة سياسة مشتركة، وهذا ما عانت منه المجموعة الأوروبية فيما يتعلق بالحوار العربي الأوروبي الذي بقى ضمن الحدود التي رسمت له أوروبياً وأمريكياً[3]. يمكن القول: أن هذا التباين في المواقف كان سائداً قبل حرب حزيران ١٩٦٧، غير أنه تغير وظهر اتجاه يدعو إلى التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مما أدي إلى بروز فكرة الحوار العربي الأوروبي بعد حرب أكتوبر عندما استخدم العرب البترول كسلاح استراتيجي[4]، حيث أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما نتج عنها دفع دول السوق إلي تبني سياسة الاتجاه الأول المؤيد لإيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط خاصة بعد أن حظر العرب تصدير البترول على بعض الدول الأوروبية، إضافة إلي الخلافات التي ظهرت بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أثناء تلك الحرب حول جدوى تصعيد المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، وانعكاساتها الأمنية على الاستقرار الأوروبي في حال استمرار الصراع، فضلاً عن شعور أوروبا بالخسارة جراء مواقفهم العدائية للقضايا العربية، لذا برزت هذه الحقيقة عقب نهاية الحرب خاصة أثناء الحوار العربي الأوروبي وألقت بظلالها عليه من حيث أن بعض

(3) محمد خالد الأزهري ،"محددات المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص٥٣.

(4) موريس كوف دي مو رفيل ،"الرؤية الفرنسية للحوار"، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(١) J.E. Flower, **France Today**, op.cit,p.114.

(٢) Bat Yeor interview on Eurabia, op. cit, p.3.

(3) ناظم الجسور، "جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية الأوروبية"، **شؤون عربية**، عدد ٩٩، القاهرة، جامعة الدول العربية، سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩، ص١١.

(4) Sami Musallan, “Diplomatic History of the Middle East”, op.cit, p.3.

الدول كفرنسا وإيطاليا وهي متوسطية تتأثران بشكل مباشر بمجريات الأحداث على ضفاف المتوسط. من الناحية الأمنية والاقتصادية بينما دولاً كبلجيكا وهولندا يقعن في قلب القارة الأوروبية ولا يهمهم كثيراً الصراع في الشرق الأوسط كما لا تعنيهم القضية الفلسطينية بذاتها إلا إذا ساد لديهم شعور بتهديد مصالحهم الاقتصادية، كذلك اختلاف الرؤى بين فرنسا من جهة وألمانيا وبريطانيا من جهة أخرى بالنسبة لطبيعة العلاقة مع العملاقين، لهذه الأسباب نجد اختلافاً في مواقف تلك الدول من الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر

الذي يجعل المفوضين الأوروبيين يحددون مواقفهم في اللجنة وهم يمثلون أدواراً مختلفة لوزارات الخارجية في دولهم، فالحوار يؤخذ بدرجات متفاوتة بين الجدية في وزارات الخارجية لدول السوق بعضهم يعتبره أمراً هاماً، وآخرون لا يهتموا به من الأساس[1]، وهذا ما أكده "هنري سيمونيه" الوزير البلجيكي عندما قال: " بأن الجماعة لا تمتلك في الواقع شخصية سياسية خاصة بها فهي في بداية التعبير عن سياسة مشتركة لدول عديدة"[2]، حيث أن أوروبا لم تكن لها قبل عام ١٩٧٠ أي سياسة مشتركة[3].

واتضح الخلاف في التعاون السياسي في كثير من القضايا، من حيث أن الجانب العربي كان يسمع من الجانب الأوروبي في معرض تبريره لتأجيل البحث في الجانب السياسي من الحوار" أن التعامل بين دول المجموعة رسم سياسة موحدة لها شيء جديد، وهو يخضع لوزراء الخارجيةً، أما الأمور الاقتصادية فهي خاضعة للهيئة الأوروبية(المفوضية)، وكما أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي كانت أول قضية تواجه دول المجموعة الأوروبية على الصعيد السياسي[4]، وبالرغم من محاولات دول السوق الابتعاد عن سياسة الحياد السلبي فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٧٣، والاقتراب من الحقوق المشروعة للفلسطينيين إلا أننا نجد عدم الالتزام من بعض الدول بالمواقف الموحدة المعلنة في بيانات التعاون السياسي أو بما صدر في البيانات الختامية لاجتماعات الحوار ويعزى ذلك إلي تأثير المصالح الذاتية لتلك الدول، ويظهر ذلك التباين جلياً في كثير من المواقف لدول السوق الأوروبية المشتركة وذلك عندما وجهت الدعوة إلي "ياسر عرفات" شخصياً إلي التوجه إلي الجمعية العامة (١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٤)، وتم التصويت في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ على قرارين تاريخيين، القرار رقم: ٣٢٣٦ حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والقرار الثاني رقم ٣٢٣٧ حول إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب دائم في الأمم المتحدة، وهنا نجد أن دول السوق الأوروبية المشتركة لم تتوصل إلي تفاهم حول مفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الوارد في بيان بروكسل وصوتت على القرارات فقط فرنسا وايرلندا وإيطاليا بينما امتنعت باقي الدول عن التصويت، أما بخصوص التصويت على منح المنظمة صفة مراقب في الأمم المتحدة، فإن

(1) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(2) محمد خالد الأزهري، "محددات المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص٥٤.

(3) Thomas Christiansen, "European and regional integration", op.cit, p.509.

(4) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي دراسة صدرت في جريدة الفجر المقدسية**، مرجع سابق، ص١١.

ثماني دول أوروبية من دول السوق صوتت ضد هذا القرار، بينما فرنسا امتنعت عن التصويت، وصوتت أسبانيا فقط لصالح القرارين مع العلم أنها لم تكن آنذاك عضواً في دول السوق[1].

كما لوحظ التباين في المواقف الأوروبية عندما طرحت قضية تمثيل منظمة التحرير في الحوار، حيث ظهر ميل من فرنسا وإيطاليا وايرلندا للموافقة، بينما عارضت بريطانيا وهولندا والدنمارك وألمانيا الغربية بذريعة عدم اعتراف الدول الأوروبية بالمنظمة[2].

يتضح مما سبق أن التعاون السياسي الأوروبي اتسم بالهشاشة، إضافة إلي أن تباين السياسات القومية ترك بصماته على مواقف تلك الدول من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي من حيث توجهات هذه الدول ومبادراتها.

لذا فإن الوحدة الأوروبية يمكن أن تتم على مستوى المؤسسات ولكنها لن تكتسب الشرعية الحقيقية إلا إذا فتحت أمامها آفاق واسعة لتمارس إرادتها في حكم نفسها سياسياً، حيث أن هذا الخط هام للغاية، ولن يكتب له البقاء إلا إذا وضعت سياسة أوروبية مشتركة[3].

ثالثاً: الرأي العام الأوروبي وتأثيره على الحوار العربي الأوروبي:

لقد كان لعدم تفهم الرأي العام الأوروبي للصورة الحقيقية للعرب وقضاياهم وخاصة الفلسطينية دوراً هاماً في مواقف دول أوروبا تجاه الحقوق العربية، حيث أنه شكل إطاراً للعلاقات الأوروبية العربية، والتي يمكن اعتبارها بشكل عام عدائية، نظراً لما قامت به الدعاية الصهيونية ضد العرب في غرب أوروبا واستطاعت الحركة الصهيونية تشكيل الخلفية الفكرية للأوروبيين بسهولة واضحة، حيث غرس الإسرائيليون ثقافة الكراهية لدى الأوروبيين في الثلاثين سنة الأخيرة بدعوى أن العرب ضد السامية وفي الوقت نفسه نجح الإسرائيليون في ذلك لأن الأوروبيين هم ليسوا ضد السامية[4] (anti-Semitic)، الأمر الذي أدى إلي تأييد إسرائيل بصورة دائمة دون الالتفات إلي وجهة النظر العربية، وذلك لأن الصورة العربية التي روج لها اليهود هي صورة مشوهة، وكان لها آثار بالغة الأهمية على سير الحوار العربي الأوروبي، وفي هذا الصدد يقول "إدوارد هول" (Edward hall) في كتابه البعد الخفي: "ما زال الأوروبيون والعرب حتى اليوم لا يفهم أحدهما الآخر بعد علاقة دامت ما يزيد عن ألفي عام "والسؤال المطروح هنا، لماذا تأخر الحوار العربي الأوروبي مع أن المسافة بين أوروبا والوطن العربي قريبة جداً؟ في حين يرى فولفغاننغ سليم فرويند (wolfgangslim freund) في مقالة بعنوان " الحوار الثقافي العربي- الأوروبي: الحواجز والإمكانيات،" أن الأفكار المسبقة التي كونها الأوروبيون عن العرب من أهم المعيقات التي وقفت في وجه هذا الحوار" ويرجع فرونيد كراهية الأوروبيين للعرب إلي خمسة عوامل هي[1]:

---

[1] بشارة خضر، **أوروبا و فلسطين مهد الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٤٠-٤٤١.

[2] أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، دراسة صدرت في جريدة الفجر المقدسية**، مرجع سابق، ص١٠.

[3] فيرجينيو روينوني، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

[4] Jhon w. whitehead, "Eurabia: The euro- Arab Axis"**, http:// 66-102.9.104/ Search? Q=Cash:/ w G…/ bat Year.html euro- arab+& h1= en & ie= utf.p.4.**

[1] علي محافظة، مرجع سابق، ص١٧٦- ١٧٧.

١- الصراع التاريخي بين روما وبيزنطة من جهة والإسلام من جهة أخرى طوال العصور الوسطى، أي: أنه عداء ديني لعدم اعتراف العرب المسلمين بالمسيح المخلص ابناً لله، بل يعتبرونه نبياً مثله مثل باقي الأنبياء اليهود، ومثل نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم.

٢- التنافس التجاري والخصومة السياسية بين العرب والعثمانيين من جهة، وأوروبا من جهة أخرى في منطقة البحر المتوسط.

٣- وقوع العرب تحت هيمنة بريطانيا وفرنسا في القرنين الأخيرين، إضافة إلى النظرة الاستعلائية من قبل هاتين الأخيرتين للعرب.

٤- تعاطف الأوروبيين مع اليهود، وتأييد مواقف إسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي ونظرة الأوروبيين للعرب كمخلوقات شريرة عدوة لهم.

٥- نظرة أوروبا للعرب مالكي النفط (الذهب الأسود)، وهي نظرة تعتبر العرب لصوصاً ومستغلين وأشراراً، يشترون السيارات الفاخرة رولزرويس (Rolls Royce) ومرسيدس(Mercedes)، والأثاث الثمين.

ويرى فرونيد أن العوامل السابقة تقوم بدورها في الضمير الجمعي للأوروبيين بشكل مستقل ويساهم في تعزيز كراهيتهم للعرب.

العوامل التي أدت إلي تأييد الرأي العام الأوروبي لإسرائيل:

١- غياب الحقيقة الفلسطينية لفترة طويلة عن ساحة الصراع العربي الإسرائيلي.

٢- عجز الإعلام العربي عن إيصال صورة العرب الحقيقية إلي مدركات الغرب بشكل علمي وموضوعي.

٣- ما خلقه اليهود من حقائق على الأرض الفلسطينية، بحيث أنهم هدموا المعالم الفلسطينية وصوروا ذلك على أنه حركة بناء وبعث من جديد[2]، وفي المقابل ظهر الفلسطينيون من خلال الخيم في مخيمات الشتات والتشريد بعد التهجير الجماعي لهم[3] .

مما أدى إلي مهاجمة الكتاب العرب من الفلسطينيين للآخرين، الأمر الذي لا يروق للقوى الغربية، وخاصة دور النشر التي رفضت تقديم تلك المهاجمات[1].

---

(2) محمد خالد الأزهري ،"محددات المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص٥٧.

(3) Jhon . whitehead, "Eurabia: The euro – Arab Axis" op.cit, p.4.

(1) محمد خالد الأزهري ،"قضية الشعب الفلسطيني بين القوى السياسية والرأي العام في المجموعة الأوروبية"، مرجع سابق، ص٩٧.

٤- سيطرة اليهود على وسائل الإعلام في أوروبا ومواكبتهم لكل التطورات الحاصله سواء بخصوص جمع المعلومات أو طريقة تركيبها، ومن ثم تقديمها للرأي العام الأوروبي[2].

- السبل التي اتبعتها إسرائيل لخلق رأي عام أوروبي معاد للعرب:

وفي هذا الصدد استطاعت إسرائيل أن تخلق رأي عام أوروبي معاد للتعاون العربي الأوروبي من خلال[3]:

١- الدعاية وتشويه صورة العرب لتثبيت الصورة النمطية التقليدية في العقلية الأوروبية عند الغرب.

٢- القيام بحملات كراهية وتحريض ضد العرب وذلك عند استخدام سلاح الدعاية في حرب البترول.

٣- تحريض وتعبئة المنظمات الأهلية ضد العرب كما حدث عندما أصدر البرلمان الأوروبي في يوليو ١٩٧٥ قراراً يدين فيه إحدى العمليات الفدائية بالقدس ويدعو مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية إلي التعبير عن هذا الشعور في إطار الحوار العربي الأوروبي.

٤- استغلال أزمة لبنان بهدف تشويه صورة العرب ككل.

٥- استغلال عقدة معاداة السامية لدى الأوروبيين من أجل أن تجني إسرائيل ثمار تحولهم في الاتجاه المعاكس تكفيراً عن هذه العقدة، واللجوء بين الفينة والأخرى لافتعال حوادث مثل رسم الصليب المعقوف على الجدران أو إلقاء المتفجرات على المعابد اليهودية لتؤنب الضمير الأوروبي كلما اتضح أن المسألة بدأت حدتها تخبو.

٦- إثارة ضجة إعلامية بين حين وآخر، ضد إجراءات المقاطعة العربية الاقتصادية لها، مع التركيز عليها لدى الطرف الأمريكي من الحلف الأطلنطي، نظراً لتوافر فرص النجاح هناك، والهدف من ذلك نقل صداها عاجلاً أو أجلاً إلي الجانب الأوروبي من الأطلنطي وخير مثال على ذلك، قائمة الشركات التي قرر مكتب حقائق إسرائيل بالجامعة العربية في أوائل إبريل ١٩٧٦ رفع الحظر عنها، حيث إن أغلبها شركات أوروبية، وفي مقدمتها شركة الخطوط الجوية الرومانية، وشركة "فيليس" الهولندية للأدوات الكهربائية، وشركة "أتاكا" اليابانية للمنسوجات، وشركة "سيكا" السويسرية لإنتاج مواد البناء، ومجموعة شركات "ليلاند" البريطانية للسيارات وفروعها، وشركة اسكاند نافيان فولكلور للسجاد، كما أعلن مكتب المقاطعة، إيقاف التحقيق مع شركة الطيران الفرنسي "إيرافرانس" لثبوت عدم تعاملها مع إسرائيل.

ولقد اعتمد اليهود في هذه الدعايات على وسائل الإعلام التي كانوا يسيطرون عليها في أوروبا، حيث بذلت الصهيونية جهداً خاصاً لتعمية الرأي العام الأوروبي والوقوف في وجه يقظة الضمير الأوروبي ووجدت مفكرين أوروبيين وقفوا معها أمثال جان بول سارتر وسيمون دي بوفوار، حيث أن تصريحاتهم منذ حرب ١٩٦٧ تكشف عن موقف معاد للحق العربي والعدل، وفي المقابل وقفت أجهزة الإعلام الصهيونية في وجه المفكرين الذين عبروا عن الضمير الأوروبي من أمثال توينبي

---

(2) Jhon . whitehead, "Eurabia: The euro – Arab Axis" op.cit, p.4.

(3) السيد عليوة ،"العقبة الإسرائيلية في إنجاح الحوار"، **السياسة الدولية**، عدد ٤٩، يوليو ١٩٧٧، ص٢٣٥.

وبرتراندراسل[1] إضافة إلي ذلك ساهم انتصار إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧ في زيادة ثقة الرأي العام الأوروبي في إسرائيل، ولم يخف الرأي العام في دول أوروبا فرحه بهذا الانتصار وأصبحت وسائل الإعلام الأوروبية تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بتفاصيل حقيقة الصراع العربي الإسرائيلي، ولقد أدت الثقة الزائدة بإسرائيل إلي تعميق النظرة المتفوقة لليهود وظهر ذلك واضحاً في الصحف الغربية، حيث كتبت مقالات صهيونية مثل " أسطورة جعل الصحراء تزدهر" في صحيفة الغارديان جاءت المقالة في تقرير كتبه مراسل الجريدة في تل أبيب هارولد جاكسون في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، " إنك تتجول في هذه البلاد الصغيرة جداً ، إذ ترى المناطق الغنية المزروعة التي انتزعوها من إهمال دام ألفي سنة، إذ تتطلع إلي الأراضي المديدة للدول المجاورة، فستقتنع بأن ما تسمعه من أحاديث لا تنتهي هو أمر صحيحَ إن الإسرائيليين سيقاتلون إلي أخر رجل للحفاظ على هذه الحرية واحترام الذات الذي كسبا حديثاً[2].

يتضح من ذلك، أن اليهود هم العنصر المتفوق، فهم الذين يعمرون المناطق الصحراوية، وهم الأشداء البواسل في القتال، وهم محبو الحرية ويحترمون الذات الإنسانية، وهذه الصفات لا توجد في العرب المتخلفين الجهلة، وذلك على حد زعم المقالات السابقة المؤيدة لوجهة النظر الصهيونية، وكان الرأي العام البريطاني قبل عام ١٩٦٧، ينظر إلي العرب على أنهم أناس مستبدون، واستكمالاً لما سبق، فقد تناولت صحيفة "الغارديان" اللندنية الصور القديمة لدى المستشرقين عن العرب واستبدادهم إضافة إلي صورة العرب القروسطية لا تزال موجودة، حيث

كتب ستيفن فيزنجي (s.vizinczey) مقالاً في الجريدة في يوم ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٤٧ قال فيه ".. إن كل واحدة من هذه الحكومات (بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) قد تابعت حتى الآن مطامحها السياسية أو الاقتصادية الخاطئة في الشرق الأوسط) فتحملت مسئولية عمّا سفك من دماء مؤخراً أخطر من مسؤولية أي طرف من المشتركين فيه. لقد أيدت هذه الحكومات طغاة قروسطيين ودكتاتوريين عسكريين أبقوا على ملايين العرب جياعاً وناقمون، جهلة ومتعصبين....[1]. تعبر هذه المقالة عن النظرة البريطانية للعرب على أنهم طغاة، مستبدون، جياع، ناقمين، جهلة، متعصبون، وهذا ما جعل الشعب البريطاني يتعاطف مع إسرائيل ويقف إلي جانبها.

هذه المواقف في بريطانيا حتى عام ١٩٦٧، ويضيف آخرون إلي أنه وبعد أن شنت إسرائيل حربها الخاطفة عام ١٩٦٧، نجحت الحملة الإعلامية الصهيونية بإقناع العالم بأن "إسرائيل" " الصغيرة المسكينة" تتعرض لخطر الفناء[2]، ومن أسباب اتخاذ بريطانيا لهذه المواقف وجود قوة صهيونية منظمة تسيطر

---

[1] أحمد صدقي الدجاني،**ماذا بعد حرب رمضان**، ط١، القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٤، ص ١١٩.

[2] حلمي خضر ساري،**صورة العرب في الصحافة البريطانية، دراسة اجتماعية للثبات والتغيير في مجمل الصورة**، أطروحة دكتوراه منشورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، ص٢٣٦.

[1] المرجع السابق ، ص٢٣٦.

[2] ديفيد ماتكنز ،"حزب العمال البريطاني وقضية فلسطين"، **شؤون فلسطينية**، عدد ٤٧ تموز/ يوليو ١٩٧٥، ص١٩٢.

على بعض المراكز السياسية والإعلامية الهامة في بريطانيا إضافة إلي حزب العمال المتعاطف بشكل واضح مع إسرائيل والمتفهم لأهدافها(3)، وكان ذلك نظراً لسيطرة اليهود على الكثير من الأوساط الأكاديمية العلمية، بيد أنه في أعقاب حرب حزيران لوحظ تغيير - إلى حد ما - في بعض الصحف البريطانية مثل الغارديان والإيكونومست والتايمز، فيما يتعلق بأهداف الفلسطينيين والمقاومة في الأراضي المحتلة(4).

غير أنه من الملاحظ استغلال الصهيونية الموقف خاصة عندما تصاعدت المقاومة الفلسطينية ووصفتها تارة: على أنها لم تكن سوى عمل عدد قليل من المسيحيين تحرضهم فرنسا ضد بريطانيا، وتارة أخرى بأنها مجموعة من العائلات الإسلامية تدعمها ألمانيا النازية، وأخيراً " مجموعة من الشيوعيين تشجعهم روسيا والصين " أما الفلسطيني فهو مسلم يتزوج أربع نساء ويقدم إحداهن لضيفه" ولا يؤمن بأن للمرآة روحاً، وهو يأكل الجرذان، وضعيف البنية، ويداوي

جراحه بروث البقر(1).

وهذا ما أدى إلي الاستياء سواء على صعيد الرأي العام أو المواقف الحكومية في أوروبا بسبب سياسة العنف الفلسطيني على حد زعمهم، حيث عبرت قوى الرأي العام عن مواقف نمطية من أعمال العنف الفلسطيني، وكان للصحف ذات التوجه الصهيوني دور بالغ في الترويج لصورة تعطي انطباعاً مفاده أن الفلسطينيين ليسوا سوى "عصبة من الإرهابيين"، بينما يعبر السلوك الإسرائيلي عن القيم الحضارية(2).

واشتدت حملة الرأي العام الأوروبي ضد العرب من خلال إطلاق وصف الإرهاب على الأعمال الفدائية المسلحة المقاومة لإسرائيل، حيث كان الرأي العام الغربي مهيأً لتقبل ذلك، ولقد لعبت الصحف الصهيونية في فرنسا - مثلاً - دوراً هاماً عندما روجت لمقولة الإرهاب الفلسطيني حيث تعرضت لقضايا خطف الطائرات من قبل الفلسطينيين، واعتبرته السبب الأساسي للنزاع القائم بين الأردن والفلسطينيين، كما حاولت الترويج لفكرة وجود فرق حضاري بين أطراف النزاع!، فخطف الطائرات هو انتهاك للحضارة، كما وصفت صحيفة الأورور ذات الميول الصهيونية حادث اغتيال أحد المناضلين الفلسطينيين من جانب إسرائيل في باريس بأنه " من المحتمل أن يكون الحادث تسبب عن اقتناء الضحية لمواد متفجرة في منزله(3)، ويلاحظ أن الرأي العام الأوروبي ظل ملتزماً بالوقوف إلي

---

(3) رفعت أبو العون وآخرون،" مواقف عالمية من حرب ١٩٧٣"، **شؤون فلسطينية**، عدد٢٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، ص٩٧.

(4) محمد خالد الأزهري،" الرأي العام الأوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة ١٩٤٨-١٩٨٨"، **شؤون عربية**، عدد٥٧، تونس، جامعة الدول العربية، آذار/ مارس ١٩٨٩، ص١٣١.

(1) محمد خالد الأزهري، "قضية الشعب الفلسطيني بين القوى السياسية والرأي العام في المجموعة الأوروبية"، مرجع سابق، ص٩٦.

(2) محمد خالد الأزهري،" السياسة الفلسطينية تجاه المجموعة الأوروبية"، **شؤون فلسطينية**، مرجع سابق، ص٦١.

(3) محمد خالد الأزهري، "موقف المجموعة الأوروبية من الكفاح المسلح الفلسطيني"، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٥٨-١٥٩، بيروت ،مركز أبحاث منظمة التحرير، أيار/ حزيران(مايو/ يونيو) ١٩٨٦، ص٤٥.

جانب إسرائيل حتى بعد إعلان حكومات أوروبا الحياد ولو بشكل ظاهري إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة بين حرب حزيران ١٩٦٧ و أكتوبر ١٩٧٣، ولم تؤد نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ إلي تغيير ملموس في الرأي العام، ويتضح ذلك عندما أدان " ديغول" إسرائيل لبدئها بحرب حزيران وعرض التلفزيون الفرنسي قوة جنود الاحتلال الإسرائيلي، والأوضاع السيئة للسكان الفلسطينيين، وانفردت صحافة الحزب الشيوعي الفرنسي في إثارة هذه المواضيع أما بقية الأوساط الصحفية الفرنسية ظلت تستخدم الأوصاف الإسرائيلية حول الفلسطينيين والتي تمحورت حول ثلاثة مفاهيم هي: اللاجئون ، الإرهابيون، العرب[4].

حيث كانت بعض الصحف الفرنسية في باريس عدائية بشكل مطلق للنضال العربي وهي كالتالي[1]: " فرانس سوار" و "لوبارزيان ليبيير" و "يارى جود" و "الأورود" و "لوفيغاروا"، حيث كانت الصهيونية تمتلك ثلاثة من الصحف الفرنسية ملكية مطلقة (الفيجارو وفرانس سوار والأورور)[2].

أما في ألمانيا الغربية، فقد كان للدعم الألماني لإسرائيل الذي شجعها على الاستمرار في التوسع عبر فلسطين، وفي الأقطار الأخرى، ومع هذا أكد الزعماء الألمان الغربيون للعالم بأنهم يتعرضون بدافع الشعور بالتزام أخلاقي أو بالعار، وأن بلادهم تكفر عن الخطايا التي اقترفوها ضد اليهود، ومع أنهم أقسموا على منع تكرار العدوان الألماني، فقد دعموا العدوان ضد الفلسطينيين، وباستثناء مبالغ صغيرة نسبياً من المال قدموها لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، غير أن الصورة تغيرت فيما بعد حرب حزيران ١٩٦٧، حيث أظهرت ألمانيا الغربية احتراماً كبيراً لمصالح الفلسطينيين الشرعية، وتمثل ذلك في الزيادة الكبيرة في إغاثة اللاجئين التي تقررت في العام ١٩٦٨[3].

أما في إيطاليا والتي تضررت مصالحها التجارية أكثر من باقي الدول في السوق نظراً لإغلاق قناة السويس نتيجة حرب حزيران ١٩٦٧، مما أدى بالحزب الشيوعي الإيطالي إلي تبني رؤية مبكرة واضحة لطبيعة الصراع، وطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة حيث حذا حذو الحزب الشيوعي الفرنسي[4].

---

[4] محمد خالد الأزهري،" الرأي العام الأوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة"، مرجع سابق، ص١٣١.

[1] رفعت أبو العون وآخرون، مرجع سابق، ص٩٥.

[2] محمد خالد الأزهري،" قضية الشعب الفلسطيني بين القوى السياسية والرأي العام في المجموعة الأوروبية"، مرجع سابق، ص٩٧.

[3] كيفث م ليفان،"ألمانيا الغربية والشعب الفلسطيني"، **شؤون فلسطينية**، عدد ٤٤، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير، نيسان/أبريل ١٩٧٥، ص١١٣- ١١٤.

[4] محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص٢٢٢.

ففي عام ١٩٦٧ نظمت مجلة "لقاءات البحر المتوسط" اجتماعاً في روما يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وقررت إنشاء لجنة مساندة له، وإصدار نشرة عن فلسطين[5] وفي سياق التطورات الأوروبية من القضايا العربية ذكر "جوليو أندريوتي" رئيس الوزراء الإيطالي في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ أنه لا يجب إدانة جميع اللاجئين الفلسطينيين بل الذين يمارسون العنف فقط[6].

أما دول "كبلجيكا" "وهولندا" و"الدنمارك" نجد أنه في فترة حرب يونيو ١٩٦٧ بلغ تأييد الرأي العام لإسرائيل ذروته نتيجة تكون فكرة عن تعاون الفلسطينيين مع النازية أثناء الحرب العالمية الثانية من جانب، واعتبار إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط من جانب أخر [1].

يلاحظ أن المواقف الأوروبية حتى فترة حرب عام ١٩٦٧ كانت معادية للعرب ومنحازة للجانب الإسرائيلي، بينما الفترة فيما بعد الحرب يمكن اعتبارها أداة مساعدة في تغيير المواقف الغربية الأساسية، وبدأ يظهر في أوروبا أقليات شجاعة تتحدى الخرافات والأكاذيب الصهيونية، وظهر ذلك في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وبمرور الوقت أصبح للعرب دعاة "كتاب" في أوروبا وفي الغرب يروجون ويعرضون للقضية الفلسطينية، حيث نشط مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية كمؤسستين أكاديميتين ضمت العديد من الخبراء العرب أصحاب الشهرة العالمية، واستقبل الصحفيون والخبراء الأجانب مطبوعاتها بكل ارتياح بسبب موضوعية منشوراتها، ولقد واجهت هذه التيارات الجديدة صعوبات في البداية، وهكذا شهدت الساحة الأوروبية أسلوباً ووجهة نظر جديدين، ففي ١٦ مايو /١٩٦٨ خرجت صحيفة "التايمز" اللندنية بإعلان غطى صحيفة كاملة يقول: بأن مليون ونصف مليون لاجئ عربي هم بحاجة إلي بلفور يعدهم بإقامة وطن قومي لهم بفلسطين "وأشار الإعلان إلي أن تنفيذ وعد بلفور أدى إلي تشريد ما يقرب من مليون فلسطيني عام ١٩٤٨ زادوا إلي مليون ونصف بعد عام ١٩٦٧، وقد تبرع بتكاليف ذلك الإعلان مواطنون عرب يمثلون جميع الفئات والمناطق في انجلترا [2].

كما ظهرت في فرنسا الحركة المناوئة للعنصرية المعادية للعرب فنشرت "ليموند" في ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩، مقالاً تحتج فيه على ظاهرة العداء للعرب التي تتبناها وسائل الإعلام، وتنقد المعلومات المتحيزة في أحداث الشرق الأوسط، والتفسير الخاطئ لنضال الفلسطينيين وأهدافهم، والخلط المتعمد بين ما هو عربي وما هو مسلم وبين الفلسطينيين العرب والعرب ككل، وقد ظلت صحيفة "ليموند" تلقى الضوء على القضية الفلسطينية وحركة المقاومة من خلال مقالات كثيرة في عمود "الآراء الحرة" [3].

---

(5) المرجع السابق، ص٢٢٢.

(6) محمد خالد الأزهري،" موقف المجموعة الأوروبية من الكفاح المسلح الفلسطيني"، مرجع سابق، ص٤٥.

(1) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(2) محمد خالد الأزهري، "قضية الشعب الفلسطيني بين القوى السياسية والرأي العام في المجموعة الأوروبية"، مرجع سابق، ص٩٨-٩٩.

(3) المرجع السابق، ص ٩٩.

بناءً على ما سبق، يمكن القول: بأن الرأي العام الأوروبي كان في حرب عام ١٩٦٧ مؤيداً بشكل مطلق لإسرائيل على حساب القضايا العربية، فيما شهدت الساحة الأوروبية على صعيد الرأي العام في الفترة فيما بعد حرب ١٩٦٧ تغيراً إلي حد ما في المواقف الأوروبية وحتى

عام ١٩٧٣، والسؤال المطروح هو هل بقى الرأي العام على حاله من تأييد مطلق لإسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ أم تحول بفعل المتغيرات التي أحدثتها نتائج حرب أكتوبر؟.

إن الإجابة على هذا التساؤل تحتاج إلي الإشارة إلي التطورات التي أفرزتها حرب أكتوبر، وحركة القوى السياسية وتفاعلاتها على الساحة الأوروبية من جانب، ومجموعة المتغيرات التي كان لها أثرها على الرأي العام الأوروبي بخصوص قضايا الصراع الإسرائيلي وخصوصاً قضية فلسطين من جانب آخر.

ويمكن استعراض أهم هذه المتغيرات وهي كالتالي:

١- سعي منظمة التحرير ضمن ما طرحه الجانب العربي إلى توضيح أبعاد القضية الفلسطينية ولفت انتباه الحكومات تجاهها، في حين لم يكن تقبل الأوروبيون مشاركة المنظمة في الحوار بالأمر الهين.

وهنا ركزت الدبلوماسية الفلسطينية على ضرورة فتح سبل الاتصال بالجانب الأوروبي لتفادي اعتراضاته والتعريف بالمنظمة، وفي هذا السياق أجريت لقاءات استطلاعية في منتصف السبعينات بين قيادات فلسطينية ووفود أوروبية على مستويات مختلفة.

٢- عملت منظمة التحرير الفلسطينية على انتهاز فرصة الحوار لتوسيع حركتها السياسية الإعلامية في دول أوروبا الغربية.

٣- اتجهت المنظمة إلى فتح مكاتب في العواصم الأوروبية، ونجحت في بعض الأحيان في الوصول بمثيلاتها في بعض الدول إلى مستوى " سفارة " كما هو الحال بالنسبة لليونان وأسبانيا[1].

يبدو أن محاولات المنظمة هذه جاءت لإسماع الصوت الفلسطيني للمجتمع الغربي، ولفت النظر إلى الشعب الفلسطيني وحقوقه.

ولقد ساهمت قوى اليسار الجديدة خاصة القوى الشيوعية في أوروبا إلى حد ما في تطور المواقف الأوروبية خاصة بعدما نمت هذه القوى وتبنت وجهات نظر يمكن وصفها بالموضوعية تجاه قضايا الصراع في الشرق الأوسط، ويؤكد هذه الحقيقة البيان الذي صدر عن الحزب الاشتراكي الفرنسي عام ١٩٧٢م بخصوص القضية الفلسطينية، حيث نص على ما يلي:

---

(1) محمد خالد الأزهري،"السياسة الفلسطينية تجاه المجموعة الأوروبية"، مرجع سابق، ص٦٢.

"العمل من أجل إعادة السلام والأمن إلى الشرق الأوسط مع احترام حقوق كل دولة من دول المنطقة، واحترام سيادتها وخاصة دولة إسرائيل، إضافة إلى احترام الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني"[1].

يمكن القول: بأن هذا البيان احتوى على نقاط ايجابية، حيث تحدث عن حقوق وطنية للشعب الفلسطيني، غير أنه لم يعطِ تفسيراً لهذه الحقوق ، غير أنه يعبر عن مواقف مقنعة إلى حد ما ، من قبل الأحزاب الاشتراكية في أوروبا بشكل عام .

ومما أدى إلى تبني هذه القوى في أوروبا لبعض المواقف المتقدمة هو إطلاع هذه القوى المذكورة بعد الحرب على الأحوال الفلسطينية بعد تواصلها بالحركات السياسية الفلسطينية، والزيارات التي قامت بها إلى مخيمات الشتات الفلسطينية في منطقة الصراع، ومن ثم سعيها إلى تكوين لجان للمناصرة والعمل من أجل فلسطين[2].

تضرر مصالح قطاعات واسعة من الرأي العام الأوروبي، نتيجة لحظر النفط العربي عام ١٩٧٣ ففي ألمانيا مثلا شعر المواطنون الألمان بذلك وخاصة عندما ارتفعت أسعار النفط ، ففي خلال أسبوعين فقط إلى سبعة عشر دولاراً ، حيث مر العالم بأول أزمة نفطية في التاريخ ، ومما لا شك فيه أن المواطنون الألمان ما زالوا يتذكرون أيام الآحاد التي منعوا فيها من استخدام سياراتهم الخاصة[3].

ويمكن القول: أن ألمانيا دولة صناعية وتحتاج إلى السلع الخام الرخيصة المستوردة من البلاد العربية، إضافة إلى احتياجاتها للأسواق العربية، ونتيجة لحظر النفط تضررت الأوساط الصناعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة ضغوطاتها على الحكومة الألمانية بسبب تهديد مصالحها في المنطقة.

أما بالنسبة لبريطانيا، فلم يختلف حالها عن حال ألمانيا، حيث أنه ما أن انتهت حرب أكتوبر وما تلاها من أحداث حتى وقعت في البلاد أزمة اقتصادية حادة، أدت إلى ازدياد البطالة وتدهورت قيمة الجنيه الإسترليني، وكانت الحكومة البريطانية تأمل في مواجهة ذلك بإعادة تدوير الفوائض المالية العربية إلى أسواق المال في عواصم أوروبا وفي مقدمتها لندن[4].

وبناءً على ذلك، يمكن التأكيد على أن الرأي العام، ليس ببعيد عن تلك الأحداث، ورغم عدم اكتراث الرأي العام الأوروبي بالسياسة الخارجية إلا عندما تلقي هذه الأحداث بظلالها على حياته اليومية ومصالحه المباشرة[5].

أما بالنسبة لدول البنلوكس (هولندا وبلجيكا والدنمارك) والتي عرفت بتأييدها لإسرائيل وإهمالها لقضايا العرب سواء على الصعيد الرسمي أو من قبل الرأي العام ومعظم الأحزاب فيها ووصل تأييد هذه

---

(1) مصطفى جفال، مرجع سابق، ص٤٠.

(2) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص٢٢٣.

(3) كولن كامبيل وآخرون، مرجع سابق، ص١٦٩.

(4) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص٢٢٤.

(5) محمد خالد الأزهري،" الرأي العام الأوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة"، مرجع سابق،ص١٣٢.

الدول ذروته فترة حرب أكتوبر ١٩٧٣م[1]، وذلك بسبب كون هذه الدول وعلى مدى قرون ملجأ لليهود المضطهدين في أوروبا، الأمر الذي انعكس على الرأي العام بهذه الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تعاطف الرأي العام مع اليهود ضد النازية والفاشية مما أدى إلى انعكاساته على الموقف مع الصهيونية ثم مع إسرائيل بعد قيامها.

وكان لتعرض كل من هولندا والدنمارك إلى الحظر النفطي نظراً لمواقفهما المنحازة لإسرائيل أثره الشديد على الرأي العام في هاتين الدولتين، مما أثار تساؤل حول موضع الشرق الأوسط ولقد ظل هذا الحظر مفروض حتى إعلان وزير الخارجية الهولندي ونظيره الدنماركي في ١٩ مارس ١٩٧٤ بأن الحظر النفطي العربي لم يعد له ما يبرره ضد بلديهما، لأن سياساتهما في الشرق الأوسط تتماشيان وسياسة الأسرة الأوروبية[2].

وفي هذا الإعلان إشارة واضحة إلى بيان ٦ نوفمبر عام ١٩٧٣، وبالفعل تم رفع الحظر عن هولندا في تموز/ يوليو ١٩٧٤[3].

وبهذا يتضح أن هذه الأحداث قد فرضت نفسها على رجل الشارع في تلك الدول عندما يشعر المواطن بها وبالخطر على حياته اليومية، ونتيجة لهذه الأحداث أصبح ضروري لدى مختلف الأوساط في هذه الدول التعرف على الرأي الأخر أي رأي الجانب العربي الفلسطيني في الصراع العربي الإسرائيلي، ويقول أحد الباحثين العرب في هولندا: بأنه بينما كانت قاعات المحاضرات في أمستردام لا تفتح أبوابها إلا للموافقين على وجهة النظر الإسرائيلية فإنها عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ أصبحت تفعل العكس أيضاً، وبهذا تمكنت وجهة النظر العربية وخاصة الفلسطينية من الوصول إلى الرأي العام في هولندا وكذلك نشطت اللجنة الفلسطينية الهولندية " في مجال التعريف بأبعاد القضية الفلسطينية وفضح التصرفات العدوانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة[4].

و في الدنمارك قامت لجنة فلسطين التي أسسها عدد من الطلبة الجامعيين الذين أتيحت لهم فرصة زيارة منطقة الشرق الأوسط و الإطلاع عن كثب على أوضاع الفلسطينيين و بتنظيم عدد من الأسابيع المخصصة للتعريف بقضية فلسطين و اشتركت في أعمالها عدداً من التنظيمات اليسارية الأقل شأناً ، كما استطاعت مجموعات العمل من أجل فلسطين و التي ضمت أشخاصاً من اتجاهات فكرية مختلفة ، أن تصل بحكم تركيبها إلى قاعدة واسعة من القوى و الأحزاب الاشتراكية[1].

يتضح مما سبق أن تطوراً نسبياً في اتجاهات الرأي العام الأوروبي تجاه القضايا العربية في الصراع العربي الإسرائيلي، فهل استمر هذا التطور فيما بعد؟

---

(1) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص٢٢٥.

(2) المرجع السابق ، ص٢٢٥.

(3) رهف بدوي، مرجع سابق، ص١٠٧.

(4) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص٢٢٥.

(1) محمد خالد الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٢٦.

وهل كان له أبعاده على مواقف الدول الأعضاء في السوق الأوروبية وسياستها في المنطقة العربية؟ هذا ما ستحاول أن تجيب عليه الدراسة في الفصل الرابع.

رابعاً : العلاقات الأوروبية الإسرائيلية وسياسة التوازن* :-

لقد ظهرت الميول الأوروبية لإسرائيل ولمصالحها في محاولاتها في الاقتراب من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، سواء في البيانات الصادرة عن التعاون السياسي الأوروبي أو من خلال مواقفها في اجتماعات الحوار العربي الأوروبي، أو في السلوك التصويتي على قرارات الأمم المتحدة بخصوص القضايا العربية والدليل على ذلك يظهر بعد أن تحركت دول السوق الأوروبية المشتركة خلال حرب أكتوبر وباتجاه قربها أكثر فأكثر من التفسير العربي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والمطالب العربية لضمان حقوق الشعب الفلسطيني إلا أن هذا التحرك لم يعط كل النتائج المطلوبة، حيث تركت الدول الأوروبية واليابان الساحة كلياً للولايات المتحدة، الأمر الذي مكنها من احتكار دور "صانع السلام " في الشرق الأوسط بدون أية محاولة من قبلها للمشاركة الفعالة في هذا الدور وبالمبادرات التي ينطوي عليها، وقد تم كل ذلك بحجة عجز دول السوق الأوروبية واليابان عن الضغط على الولايات المتحدة والتأثير على سياساتها في المنطقة، فاكتفت هذه الدول بتسجيل المواقف والإدلاء بالتصريحات " المتوازنة" (2).

وكان الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتزعمه فرانسوا ميتران في أواخر عام ١٩٧٤ قد دعا إلى انتهاج سياسة التوازن من الصراع العربي الإسرائيلي والذي أعلنها ميشال روكار، كما أعلن أنه يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويدعو إلى دفع الحوار مع منظمة التحرير إلى مواقع متقدمة(3).

وبسبب سياسة التوازن هذه وصلت الأمور إلى أنه في حال اختلاف وجهات النظر بين الأوروبيين والإسرائيليين لا يمتد إلى أن يشمل الضغط على إسرائيل أو مس مصالحها(1).

ومن الأمثلة على سياسة التوازن كان توقيع اتفاقية مايو ١٩٧٥ بين دول السوق وإسرائيل عشية افتتاح الحوار العربي الأوروبي، وكاد هذا الاتفاق أن يعرض الحوار العربي الأوروبي إلى التوقف أو نسفه تماماً لأنه يعبر عن زيادة الالتزام الأوروبي تجاه إسرائيل، غير أن استمرارية الحوار رهن بقبول دول السوق بإشراك منظمة التحرير في الحوار ضمن الجانب العربي أو بمعنى آخر كان الثمن الذي تحمله الأوروبيون لقاء توقيع الاتفاق مع إسرائيل(2).

---

* هو مفهوم يشير إلي رغبة دول الجماعة في إعطائه لكل من العرب وإسرائيل وفي الوقت ذاته، بحيث تسمح دول الجماعة لنفسها بالقول بأنها لم تحاب طرفاً على حساب الطرف الآخر، أنظر: محمد خالد الأزهري،"محددات المبادرة الأوروبية"، مرجع سابق، ص٦٤.

(2) رهف بدوي، مرجع سابق، ص١٠٩.

(3) مصطفى جفال، مرجع سابق، ص٤٠.

(1) محمد خالد الأزهري، "محددات المبادرة الأوروبية"، مرجع سابق، ص٦٣.

(2) المرجع السابق، ص٦٤.

ولم تلق سياسة التوازن قبولاً لدى العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة لعدم انسجامها مع حجم المصالح الاقتصادية والأمنية القائمة بين الدول العربية جميعاً ودول السوق الأوروبية بالمقارنة مع مصالح إسرائيل[3].

إضافة إلي ذلك توصل العرب إلي أن سياسة التوازن هذه تخلو من أية إشارة إلي العدل أو الإنصاف لأن فيها مساواة بين الضحية والجلاد أو بين المعتدي والمعتدى عليه، بين المغتصب والمغتصبة حقوقه، كذلك فإن أي متتبع لسياسة التوازن يتضح له عدم المنطقية في طرحها وبشكل قاطع، لأنها أضرت بالطرف العربي لصالح الطرف الإسرائيلي، من حيث أن توقيع الاتفاقية التجارية عام ١٩٧٥ بين دول السوق وإسرائيل أدى في النهاية إلي استغلال الأخيرة لتلك الاتفاقية وأضرت بالطرف العربي بينما اعتبر الأوروبيون هذه الاتفاقية ضمن إطار التوجه الجديد في المنطقة المتوسطية[4]، وكان لهذه الاتفاقية انعكاساتها على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث بدأت إسرائيل تتحكم في تصدير المنتجات الزراعية، بينما اعتبرت منظمة التحرير أن هذه الاتفاقية مخالفة واضحة من قبل دول السوق لتأثيرها على السكان في الأراضي المحتلة.

وهنا يمكن القول بأن سياسة التوازن هي سياسة المواربة بطريقة ملتوية تهدف إلي إبراز المواقف الأوروبية المعتدلة تجاه أطراف الصراع، كما يتضح أن تلك السياسة تميل في نهاية المطاف إلي صالح إسرائيل، وهذا ما أكدته دول السوق أكثر من مرة على حق إسرائيل في الوجود كما اشترطت قبول الاعتراف بالمنظمة، أن تعترف الأخيرة بإسرائيل.

ورغم إتباع دول السوق لما أسمته بسياسة التوازن، حاولت إسرائيل منع صدور وثيقة باريس في عام ١٩٧١ مع أنها لم تتجاوز مضمون قرار ٢٤٢[1]، وازداد الاستياء الإسرائيلي خاصة بعد صدور بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣(بيان بروكسل)، حيث سيطر الغضب الشديد في إسرائيل لأن البيان دعا إلي انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وقد اعتبر الإسرائيليون هذا الموقف من جانب دول السوق استسلاماً لتهديد العرب[2]، وراقبت إسرائيل الحوار العربي الأوروبي منذ بدايته وأعلنت عن رفضها لأية مبادرة أوروبية خاصة بتسوية أزمة الشرق الأوسط، كما هاجمت بيان يونيو ١٩٧٧ بشكل واضح على لسان رئيس وزرائها "مناحيم بيغن" الذي طالب الأوروبيين بمجرد صدور البيان بالعدول عنه، وعاد إلي الأذهان الاسطوانة الإسرائيلية القديمة في معرض حديثه عن مأساة اليهود، وذكر بأن الدعوة إلي

---

(3) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص٢٤٢.

(4) بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص٩٨.

(1) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(2) أميرة الشنواني، مرجع سابق، هامش رقم (١٩)، ص١٨٠.

إقامة وطن للفلسطينيين تبعاً للقرار الأوروبي أمر فيه تهديد لحياة كل طفل وامرأة يهودية في إسرائيل، إضافة إلي ذلك هاجمت إسرائيل سياسة التحفظ الفرنسية تجاه خطوات السلام المصرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٧[3].

وهنا تطرح الدراسة التساؤل التالي و هو، ما الذي أدى بإسرائيل إلي رفض المبادرة الأوروبية مع العلم أن سياسة التوازن الأوروبية كانت دوماً تميل إلي صالح إسرائيل؟.
يمكن تحليل ذلك الموقف من زاويتين:-

الأولى: أن إسرائيل رفضت المبادرة الأوروبية لأنها تعبر عن نشاط جماعي أوروبي بشكل عام، الأمر الذي يخالف ما عهدته إسرائيل في علاقاتها الثنائية مع دول السوق، من حيث أن التعاون الثنائي أفاد إسرائيل كثيراً، بينما التعاون الجماعي أو الإقليمي مرفوض إسرائيلياً لوجودها في إقليم ما زال يرفض تقبلها فيه، وبمعنى آخر فإن العمل الجماعي الأوروبي سيأخذ في عين الاعتبار مصالح دول السوق في المنطقة العربية ككل، وبالتالي ما حال وضع إسرائيل فيما لو قورن بحجم العرب بالنسبة لأوروبا

أما الزاوية الثانية: وهي أن إسرائيل ترفض سياسة التوازن بكل الأحوال رغم إدراكها بعدم تجاوزها لمستوى القول، لأن إسرائيل لم تعتاد على ذلك من الذين ساهموا أساساً في خلقها، وأنه أصبح ضمن المدركات الإسرائيلية وقوف أوروبا إلي جانب إسرائيل بصورة دائمة مهما كانت الظروف، لذلك ساهمت إسرائيل في إعاقة الحوار العربي الأوروبي بجعله قاصراً على النواحي الاقتصادية بعيدا قدر الإمكان عن النواحي السياسية.

خامساً: الخلافات العربية - العربية:

يمكن إجمال الخلافات العربية العربية كالتالي[1]:

١- بعض الدول العربية لم تلتزم بقرار حظر تصدير النفط، ولم تكن متحمسة للحوار حيث فضلت تطوير علاقاتها الاقتصادية والمالية مع الولايات المتحدة، الأمر الذي لم يعطِ الفرصة لدول المجموعة لتتخذ مواقف أكثر إيجابية تجاه قضايا العرب المصيرية.

٢- بعض الأقطار العربية فضلت العلاقات التجارية على المستوى الثنائي وليس المستوى الجماعي التي كانت أساس الحوار العربي الأوروبي.

---

(3) محمد خالد الأزعر، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(1) ناظم الجسور، مرجع سابق، ص١٠-١٣.

٣- الخلافات العربية - العربية التي عانت الجامعة العربية منها الكثير نتيجة لهذه الخلافات والتي كان من الممكن إيجاد حلول مناسبة من خلال الحوار البناء بين تلك الدول، وتمثلت هذه الخلافات بداية من الصراعات الأيديولوجية، وانتهاءً بالنزاعات الحدودية، والتي ألقت بثقلها على الجامعة العربية، مما ساهم في تعطيل دورها الفعال وتحجيم دورها، ومكانتها على الصعيدين العربي والدولي.

تأسيسا لما سبق يمكن القول: أنه بات من الثابت أن هذه الخلافات بين الدول العربية، أنهكت النظام الإقليمي العربي، وأخلت بالميزان التفاوضي للدول العربية تجاه الدول الأوروبية، كما أنها تعتبر من أكبر الأخطاء التي وقعت فيها الدول العربية لمساهمتها في تسهيل الاختراق والاحتواء.

سادساً: اختلاف الأهداف العربية الأوروبية في النظر إلي الحوار:

لقد تكثفت الاتصالات بين عام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بين الجانب العربي والجانب الأوروبي، إلا أنه ما لبث وأن انقطع لأسباب عديدة، حيث أن لكل طرف تفسيره الخاص بها، فالجانب العربي وجد أن أوروبا تأخذ موقف الانحياز لإسرائيل في المجال السياسي ولا تتخذ المواقف المناسبة للحق العربي، كما أنها لا تريد التركيز على الجانب السياسي من الحوار لأنه لا يعنيها، في حين ظل يمثل الجانب الأهم لدى الجانب العربي، في الوقت التي يحاول الجانب الأوروبي التركيز على الجانب الاقتصادي المتعلق بالنفط و الاستثمارات الأوروبية إلي البلاد العربية[2].

سابعاً: تعامل أوروبا مع العرب:

لقد تعاملت أوروبا مع العرب متعمدة بطريقة منفردة، على اعتبار أنهم ثلاثة أجزاء منفصلة كالتالي: الجزء المغاربي والجزء المشرقي والجزء الخليجي، مما يعني تجزئة الحوار وإضعاف الموقف العربي، ووقعت أوروبا اتفاقيات مع بعض الأقطار العربية كمصر وتونس والمغرب والخليج العربي[1].

ثامناً: هيكل الحوار:

بالنسبة لهيكل الحوار يمثله طرفان رسمياً هما الطرف العربي والطرف الأوروبي وهما جامعة الدول العربية ودول المجموعة الأوروبية[2]، غير أن الجوهر مختلف من حيث تكوين هاتين المنظمتين، فجامعة الدول العربية ليست جهازاً يتخطى الحدود الوطنية ويتمتع بسلطات تمكنه من التصرف على هذا الأساس، الأمر الذي ينعكس على عملية اتخاذ القرارات، كما أن القرارات غير ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية، إلا إذا تمت بالإجماع أما بالنسبة للقرارات المتخذة بالأغلبية فهي غير ملزمة سوى للدول الموقعة عليها، وفي الاتجاه الآخر نجد تجانس أوروبي من حيث تمتع جهاز دول المجموعة الأوروبية بحكم

---

(2) جمال الدين محمد علي، مرجع سابق، ص١٩٧.

(1) سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص١٨٢-١٨٣.

(2) موريس كوف دي مورفيل، مرجع سابق، ص٢٣٨.

اتفاقية روما الموقعة بين تلك الدول في ٢٧ مارس ١٩٥٧، وتجاوزت دول السوق الحدود الإقليمية بخصوص اتفاقيات التجارة مع البلدان الأخرى[3].

ولقد أمكن التوصل إلي النقاط التالية:

- قناعة معظم دول المجموعة الأوروبية بأن المستقبل السياسي لها يتمثل في اعتمادها على استمرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها تخضع لنفوذ الأخيرة، الأمر الذي أدي إلي تأثر أوروبا بالضغوط الأمريكية، بحيث لم يعد لدى الأوروبيين أية رغبة في الخروج عن المظلة الأمريكية.
- إن أهم معيقات الحوار إتباع دول الجماعة لسياسة التوازن والتي هي في الواقع منحازة لإسرائيل، حيث إنها لم تمنع دول أوروبا من توقيع الاتفاقية التجارية عام ١٩٧٥، والتي كادت أن تعصف بالحوار بشكل كلي.
- لقد كان التردد لدى دول أوروبا في تعميق التعاون السياسي بينهما من أهم المبررات التي أضعفت الحوار، نظراً لتركيز دول أوروبا على القضايا الأمنية وإحساس الدول بالارتباط الوثيق بإسرائيل.
- إن أوروبا أقامت الحوار لاهتمامها بتأمين النفط، بينما اهتم العرب بأمنهم القومي، حيث كان الاهتمام الأوروبي بالجانب الاقتصادي، وركز العرب على الجانب السياسي وهذا ما أثر على فاعلية الحوار، بينما حاور الأوروبيون العرب ككتلة واحدة ليكون لهم وزن معين تعاوني في عالم القوى.
- لقد كان الجانب الأوروبي لا يرى في الوطن العربي سوى أنه مصدر للنفط، خاصة في أوقات ارتفاع الأسعار، كما لا يتعامل الأوروبيون مع العرب كشريك أساسي بحكم الجوار والقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية بين الطرفين، وذلك لأن الأوروبيين يهدفون إلي تحسين أوضاع مؤسساتهم المالية واقتصادهم.
- اتضح وجود كثير من سوء الفهم من قبل الأوروبيين للعرب، الأمر الذي يحتاج إلي إيضاح وحوار، والحوار يحتاج إلي تعاون من قبل الحكومات والمنظمات السياسية ويشمل المشاكل المتعلقة بسوء الفهم في وسائل الإعلام، مما يعني الحاجة إلي الفهم والحوار المتبادل بين المؤسسات لدى كلا الجانبين ويحتاج إلي صراحة لبناء علاقات متينة.
- أن البلدان المتقدمة لا تعرف عن العرب سوى- القليل - وفي غالب الأحيان، بصورة مشوهة عما هم عليه، حيث أن المعلومات التي تنقل إلي دول أوروبا عن البلدان العربية لا تتناول سوى الإضرابات والاضطرابات، كما أن الأنباء لا توضع في إطارها الحقيقي.
- رغم كل المعوقات التي تطرقت إليها الدراسة للحوار إلا أنه يمكن القول: إنه منذ السبعينيات عرف الموقف الأوروبي طوراً صاعداً تجاه حقوق الفلسطينيين، وبشكل تدريجي ففي الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧ وتحديداً منذ إعلان كوبنهاجن ١١/ ١٩٧٣، أضيف تعديلات على وثيقة "شومان" السابقة، لقد تم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه كما أنه اتفق على المطالبة بمحادثات سلام بضمانات دولية، كما عرف الموقف الأوروبي تطوراً آخراً في قمة لندن عام ١٩٧٧، حيث طالب المجلس الأوروبي بوطن فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في محادثات السلام من دون تحديد هوية هؤلاء الممثلين أو تحديد مكان هذا الوطن، هذا ولقد استعرضت الدراسة تطور الموقف الأوروبي في هذا المبحث حتى عام

---

(3) سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص١٨٣.

١٩٧٧ (زيارة السادات للقدس)، والسؤال المطروح هنا هو ما أثار هذه الزيارة على سير الحوار العربي – الأوروبي وما النتائج التي ترتبت على التطورات المتلاحقة لهذه الزيارة.

- هذا ما سوف تتناوله الدراسة في المبحث الأول من الفصل الرابع بالرصد والتحليل.

الفصل الرابع

مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه تطورات الصراع سياسياً وعسكرياً
(١٩٧٧-١٩٨٢)

مقدمة :

المبحث الأول: موقف دول السوق المشتركة من زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ - توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

أولاً: زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧.

- مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الزيارة.
- الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية من مبادرة السادات عام ١٩٧٧.

ثانياً: اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨.

- مواقف دول السوق من اتفاقية كامب ديفيد.
- الموقف الموحد لدول السوق من اتفاقية كامب ديفيد.

ثالثاً: الاجتياح الإسرائيلي للبنان (عملية الليطاني ١٩٧٨).

- بيان كوبنهاجن ٧-٨ نيسان/ ابريل ١٩٧٨.

رابعاً: معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

- مواقف دول السوق الأوروبية من معاهدة عام ١٩٧٩.
- الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية بعد توقيع المعاهدة المصرية/ الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

خامساً: البعد السياسي للحوار العربي – الأوروبي من عام ١٩٧٧ – ١٩٧٩.

المبحث الثاني: دبلوماسية دول السوق المشتركة منذ عام ١٩٧٩ - عام ١٩٨٠.

المبحث الثالث: موقف السوق الأوروبية من يوليو/تموز ١٩٨٠ (عقب إصدار بيان البندقية) - نيسان/ابريل ١٩٨٢(ما قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان)

الفصل الرابع: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه تطورات الصراع سياسياً وعسكرياً(١٩٧٧-١٩٨٢)

مقدمة:

لقد واجهت دول السوق الأوربية المشتركة مرحلة جديدة لسياساتها في الشرق الأوسط في الفترة ما بين زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٧٧ (١)، وما تلاها من تطورات إلى أن تم توقيع معاهدة السلام المصرية /الإسرائيلية في آذار/ مارس ١٩٧٩. وكان لهذه المعطيات آثارها والتي انعكست بدورها علي تطورات الموقف الأوروبي تجاه أزمة الصراع الشرق أوسطي، ومن **أهمها:** مباشرة المفاوضات بين مصر وإسرائيل، ومن ثم تأكيد الدور الأمريكي كطرف وحيد في المفاوضات بين الجانبين العربي والإسرائيلي، مقابل تراجع دور الاتحاد السوفيتي في المنطقة، إضافة إلى انقسام العرب تجاه مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية، بحيث وصل الأمر في معظم الدول العربية إلى مقاطعة مصر بشكل رسمي، ومع فشل محادثات السلام تحت رعاية الولايات المتحدة، بدأ التحرك الأوروبي النشط في المنطقة والذي توج بإصدار بيان البندقية ١٩٨٠، والذي يعبر عن قمة التطور في الموقف الأوروبي تجاه أزمة الصراع في الشرق الأوسط، هذا ومنذ مطلع الثمانينات شهدت الساحة الدولية والأوروبية تغيرات كان لها آثارها البارزة علي الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، والمتمثلة في صعود ريغان إلى الحكم في الولايات المتحدة، وما رجريت تاتشر في بريطانيا وفر انسوا ميتران في فرنسا بالإضافة إلى الإطاحة بنظام الشاة في إيران، والتدخل السوفيتي في أفغانستان والحرب العراقية الإيرانية وغيرها .

كل هذه العوامل السابقة انعكست سلبياً علي الدور الأوروبي تجاه المنطقة العربية، كما كان لها تداعيات علي المبادرات التي أطلقتها دول السوق تجاه أزمة الصراع العربي الإسرائيلي، فهــل اســتطاعت دول الــسوق ترجمــة مبادراتها علي أرض الواقع في ضوء هذه المتغيرات التي عصفت بالساحة الدولية؟ والي أي مدي نجحت في ذلــك ؟ هذا ما ستحاول الدراسة الإجابة عنه في سياق تحليلها لمجمل الأحداث والتطورات التي جرت فــي الفتــرة مــا بــين ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٢ .

لذا تبلور هذا الفصل بعنوان موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من تطورات الصراع سياسياً وعــسكرياً ١٩٧٧_١٩٨٢، وقسم الفصل إلى ثلاث مباحث، **المبحث الأول** :بعنوان موقف دول السوق من زيــارة الــسادات إلى القدس عام ١٩٧٧- توقيع المعاهدة المصرية

– الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وستتطرق الدراسة إلى مواقف دول السوق الأوروبية من الزيارة كل على حدة، ومن ثم ستتطرق إلى الموقف الموحد لهذه الدول من الزيارة.

كما سيتناول المبحث عملية الليطاني ١٩٧٨، وموقف دول السوق المشتركة تجاهها، مروراً باتفاقيــة كامب ديفيد، والموقف الموحد أيضاً منها وصولاً إلى معاهدة السلام المصرية الإســرائيلية ١٩٧٩، وموقــف دول السوق منها، وأخيراً سيتناول المبحث البعد السياسي للحوار العربي الأوروبي عقــب زيــارة الــسادات للقدس وحتى توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٩.

بينما جاء المبحث الثاني: بعنوان دبلوماسية دول السوق من بداية عام ١٩٧٩ وحتــى حزيــران يونيو ١٩٨٠ (بيان البندقية)، وسيتم في هذا المبحث رصد البيانات والتصريحات الصادرة عن دول، الــسوق بالإضافة إلى زيارات المسؤولين الكبار في هذه الدول للمنطقة العربية، فضلاً عن تتبع مراقبــة الأوروبيــين لجهود الرئيس الأمريكي كارتر لعملية التسوية، ومن ثم سيتطرق المبحث إلى المبادرة الأوروبية والتــي تــم إطلاقها على اثر فشل محادثات الحكم الذاتي، وردود الفعل تجاه هذه المبادرة من قبــل أطــراف الــصراع، بالإضافة إلى الموقف الأمريكي منها وصولاً إلى بيان البندقية ١٩٨٠.

---

(١)john c. Compbell, "The Middle East: the burd ens of empire," **http:// www.foriegn affairs.org/ 1979 0201 faessy 9909/jhon_c_compbell//the_middle_east…p.l.**

أما المبحث الثالث:جاء بعنوان موقف دول السوق المشتركة من يوليو/ تموز ١٩٨٠ (عقب إصدار بيان البندقية) وحتى نيسان /ابريل ١٩٨٢ (أي قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان).

وسيتناول المبحث دول السوق الأوروبية ومحاولتها لدفع الدور الأوروبي قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، كما سيتطرق إلى أهم الأحداث العالمية والأوروبية منذ مطلع الثمانينات وأثرها علي إمكانية قيام دور أوروبي نشط في الشرق الأوسط، وسيتم تحليل هذه الأحداث لمعرفة مدي قدرة دول السوق علي تطبيق وترجمة بياناتها علي أرض الواقع .

المبحث الأول:موقف دول السوق المشتركة من زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ - توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩

أولاً : زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧:لقد ألقي الرئيس المصري أنور السادات في يوم ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ في مجلس الشعب المصري خطاباً رسمياً قائلا: " انه مستعد للذهاب إلى أي مكان في العالم سعياً وراء السلام وحقناً لدماء أي جندي حتى ولو كان الكنيست الإسرائيلي . ولم يمض أسبوع حتى وجه مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي"[١]- والذي وصل إلى السلطة في انتخابات مايو عام ١٩٧٧ [٢]- دعوة رسمية للسادات لزيارة إسرائيل وقبل السادات الدعوة[٣]، وحدد لها في التاسع عشر من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧[٤]، وألقي السادات خطابه في الكنيست في العشرين من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧[٥].

---

[١] محمد إبراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**، المدينة المنورة، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، د.ت، ص٧.

(2) Daniel j . Elazar, “The permanent and the transient in the search for Israeli_Arab peace, two peoples…one land: Federal solutions for Israel the Palestinians, and Jordan”, **http://www.jcpa.org/dje/articles3 /fs2.htm, p.15.**

[٣] محمد إبراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**، مرجع سابق، ص٧.

(4) Phyllis Bennis,”U.S. Policy in the Middle East curriculum guide for teachers”, **file://c:/documentsand setting\A\RAYAH\ documents**/u_s_policy in the middle.. P.15.

ولقد أثارت هذه الزيارة ردود أفعال مختلفة من قبل الدول الأوروبية، ففي حين رحبت بعضها بهـا، تشددت دول أخرى، فلو تتبعنا المواقف الأوروبية وما تلاها نجد أنها مواقـف هامـشية مقارنـة بـالموقف الأمريكي وموقف الاتحاد السوفيتي نتيجة لأسباب تقليدية منها التبعية الأوروبية الغربية للدبلوماسية الأطلـسية والتي تكاد تخضع بالكامل للمظلة الأمريكية، باستثناء ما يمس المصالح الاقتصادية لأوروبا عندما تتعـارض أو تتنافس مع مصالح الولايات المتحدة، إضافة إلى ذلك فان أوروبا لم تنجح رغم رغبة بعـض أعـضائها - قبل زيارة السادات للقدس في تأمين دور فعال لنفسها في مؤتمر "جنيف "* إلى جانب القوتين العظميين، لـذا فمن الطبيعي أن تكون أوروبا عاجزة عن لعب دور مؤثر في تطورات الشرق الأوسط في وقت يتمحور فيها الصراع الدولي حول " جنيف " أو غيره.

وعليه يمكن القول: بأن الملامح الرئيسية للموقف الأوروبي بقي كما هو سواء بعد الزيـارة أم قبلهـا كالتظاهر بدور حيادي، مع الحرص علي المصالح الأوروبية كالنفط وبيع الأسلحة مع الدول العربيـة، مـع الحرص علي التعاطف الدبلوماسي مع إسرائيل في ضوء سياسة التوازن التي تبنتها أوروبا، كمـا أوضـحت الدراسة في الفصل السابق، واتضح أنها سياسة غير متوازنة في الواقع، غير أن دول أوروبا الغربية ومنهـا السوق الأوروبية والتي أظهرت تأييدها لزيارة السادات، كل علي حده يمكن إرجاعها إلي أن خطوة الـسادات كانت خطوة علي النمط الأوروبي، حيث ترددت في أوروبا الغربية كثيراً مقارنة زيارة السادات لإسـرائيل " بسياسة الانفتاح علي الشرق " (الاستبوليتيك ostpolitik) التي سلكها مستشار ألمانيا السابق فيلـي برانـت حينئذ. والتي تعد بمثابة القبول بالأمر الواقع الذي انتهت إليه الأحوال في أوروبا الغربية وخاصة ألمانيا فـي نهاية الحرب العالمية الثانية.

لقد رأت دول السوق الأوروبية في زيارة السادات تحقيقاً لعدة مبادئ، دافعت عنهـا باسـتمرار فـي مواقفها تجاه أزمة الشرق الأوسط عامة، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي خاصة وهي(١):-

١- مبدأ قبول الأمر الواقع.

٢- مبدأ التخلي عن استخدام القوة.

٣- مبدأ الإقناع من جانب كل الأطراف علي طلب الحد الأقصى.

٤- مبدأ توسيع نطاق الانفراج ليتعدي حدود العلاقات الرسمية ليشمل الجميع.

أما فيما يتعلق بمواقف دول السوق فسيتم تناول مواقف دولها كلا علي حدة.

وأيضاً صبري جريس ، "من وعد بلفور إلى تقسيم فلسطين إلى زيارة السادات" ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٧٣ ، كانون الأول / ديـسمبر ١٩٧٧ ، ص ١١، وأيـضاً John.C.Campbell, "The Middle East : The Burdens of Empire",op.cit,p.1–

(٥) محمد إبراهيم، كامل مرجع سابق، ص٧.

* تم افتتاح مؤتمر السلام من قبل الأمين العام للأمم المتحدة " كورت فالدهايم " فـي جنيـف بسويـسرا فـي ١٩٧٣/١٢/٢٢ بحضور كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومصر والأردن وإسرائيل وسوريا غير أن الأخيرة رفضت المشاركة فيـه لعدم جدواه ، أنظر: الموسوعة الفلسطينية ، مج ٢، ط ١ ، دمشق ١٩٨٤، ص٥٦٨-٥٦٩.

(١) سميركرم ، "دوليا"، **شؤون فلسطينية**، العددان ٧٤-٧٥ ، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير،١٩٧٨، ص٢٥٧.

الموقف الألماني :-

لقد كانت ألمانيا الغربية من أوائل الدول التي رحبت بشدة بزيارة السادات، حيث أعلن الناطق بلسان الحكومة الألمانية قبل الزيارة بيوم واحد أن حكومته "تحيى كل ما يمكن أن يساهم في خلق ظروف ملائمة لاستئناف مؤتمر جنيف"[٢]، حيث أشادت الحكومة الألمانية في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ بخطوات السادات نحو السلام، كما حثت إسرائيل علي أن تكون أكثر مرونة في سياق ردها علي هذه المبادرة [٣].

كما ذكرت وكالة الأنباء الغربية من بون أن ألمانيا الغربية أبلغت وزير خارجية إسرائيل موشيه دايان - أثناء زيارته - لها أنها تعتبر مستقبل الفلسطينين القضية الرئيسية في الشرق الأوسط، كما أكدت له أن دول السوق الأوروبية متفقة علي ضرورة اشتمال الفلسطينين في أي تسوية شاملة في الشرق الأوسط[١]، بالإضافة إلى ذلك سارع المستشار الألماني هلميوت شميت آنذاك إلى زيارة القاهرة في ٢٧ كانون الأول /ديسمبر عام ١٩٧٧[٢].

الموقف البريطاني : -

رحبت بريطانيا بشده بزيارة السادات إلى جانب ألمانيا الغربية ولقد عبر وزير الخارجية البريطاني ديفيد أوين في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ أي قبل الزيارة بيوم عن موقفه تجاه زيارة السادات لإسرائيل بقوله : إن قرار السادات بزيارة إسرائيل " بادرة جريئة بعيدة النظر " كما أعرب عن أمله في" أن تمهد الطريق أمام مؤتمر "جنيف" كما التزمت بريطانيا بالموقف الأمريكي تماماً منذ الإعلان عن الزيارة، بينما أجمعت الصحافة البريطانية علي أن " الزيارة " تنطوي على مخاطر هائلة بالنسبة للسادات، حيث كتبت صحيفة "الديلى تلغراف" (ذات الميول اليمينية الموالية للصهيونية) تقول: "إن السؤال الوحيد الذي يجدر طرحه هو معرفة ما إذا كان السادات سيعود من القدس صفر اليدين بعد كل المجازفات التي أقدم عليها "كما أضافت " إذا عاد السادات مذلولاً بالمعنى السياسي للكلمة فان ذلك سيعنى سقوطه في صورة شبه مؤكدة كذلك احتمال حرب جديدة "كما حذرت" الغارديان" من " أنه إذا قرر السادات حقاً التحدث في الكنيست، وذلك في أول لقاء بين زعماء صهاينة وعرب منذ الاجتماع بين الملك فيصل وحاييم وايزمن ، فإنه يهدد بإثارة موجة استنكار في العالم العربي يمكن أن تعجل بسقوطه" وفى اليوم نفسه(الزيارة) في تل أبيب ، أعلن إدوارد هيث رئيس الوزراء البريطاني السابق وزعيم المعارضة المحافظة قائلاً:"إن السادات وبيغن أبديا شجاعة فائقة لأنهما راهنا بالفعل على مستقبلهما السياسي" [٣]، بينما وصفت صحيفة الفايننشال تايمز " البريطانية زيارة السادات بقولها:" لاشيء يوازى هذه الخطوة ، التي، ربما تكون أول خطوة في تقلص العداء العربي الإسرائيلي ، إن زيارة السادات تدل على أن هناك تبدلاً في الموقف العربي ، لقد أصبح العرب أكثر ثقة بأنفسهم تماماً مثلما أصبحوا أكثر غنى ، وعلي الجانب العربي أصبح هناك اعتراف من أن كياناً صهيونياً وجد هنا

---

[٢] المرجع السابق، ص٢٥٨.

(٣) نادية مصطفي، **أوروبا الوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٠٦.

[١] سمير كرم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩.

[٢] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٠٦.

[٣] سمير كرم، مرجع سابق، ص٢٥٨.

ليبقي[١]، كما ذكرت مجلة "التايمز" أن السادات يقوم بشيء بسيط وواضح أنه يحرم إسرائيل من إحدى حججها التي ترفض بموجبها تقديم أي تنازلات إقليمية، ألا وهي أن وجودها لازال غير مقبول عند العرب[٢].

ودعت المجلة المذكورة مناحيم بيغن للقيام بثلاث خطوات في الحال " الاعتراف بإجراء ما من أجل تمثيل الفلسطينيين والتخلي عن إقامة مستعمرات أخرى ، وأضافت إلى أن أفضل خطوة لتحقيق نتائج باهرة ستكون علي طريق التصريح عن الرغبة بالانسحاب التدريجي علي مدي بضع سنوات ،وتأجيل البحث عن أي حل لمشكلة القدس ،واقامة كيان مستقل للفلسطينيين عن طريق الخطوة خطوة، يرافقه اعتراف رسمي ودائم السيادة وسلطة دولة إسرائيل وحقها في البقاء " وحذرت المجلة بصراحة من أنه إذا عاد السادات فارغ اليدين فسيعرض وضعه للخطر لأن هزيمته أو موته سيضعان الشرق الأوسط أمام مخاطر يصعب الخروج منها ، إذ أنه لا يمكن للسادات إتمام درجة ما، من الموقف العربي الموحد دون تحقيق رغبات الفلسطينيين، وبالتالي ستكون المحادثات بين الرجلين فاشلة حتماً في حال تعثر الوصول إلى تسوية مسألة الضفة الغربية [٣] كما أضافت مجلة " التايمز" أنه ليس من الممكن لإسرائيل التنازل عن شرم الشيخ أو رفح بأقل من سلام كامل ، وتتساءل المجلة نفسها في معرض قولها ذلك عما إذا كانت إسرائيل ستقبل بسلام كامل مع مصر في حال رفض العرب الآخرين المشاركة فيه [٤].

الموقف الفرنسي :-

لقد ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ١٩تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٧. في "بروكسل" (مقر السوق الأوروبية المشتركة). بأن دول السوق التسع لم تنجح في التوصل إلى إصدار بيان يعبر عن ارتياحها لزيارة الرئيس المصري لإسرائيل ، بسبب المعارضة الفرنسية كما ذكرت الوكالة- نقلاً عن مصدر أوروبي- أن وزارة الخارجية الأمريكية قد بذلت مساعٍ بهذا الشأن لدي بلجيكا التي ترأس السوق الأوروبية آنذاك، وبالرغم من ذلك فقد توالت الترحيبات الفردية من دول أوروبا الغربية كإيطاليا وهولندا وبلجيكا إضافة إلى الفاتيكان[٥].

هذا وقد جاء أول تعبير عن التحفظات الفرنسية علي لسان رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بار بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ وتتلخص في الآتي: " لا تعد زيارة السادات إلا مبادرة فردية لم يستشر فيها أحداً ، ومن ثم سيكون لها عواقب في العالم العربي " بحيث إنه لن يتم إحلال السلام الدائم إلا إذا تم تسوية القضية الجوهرية ، شريطة أن يتمكن كل المسؤولين عن الأوضاع في المنطقة من مناقشة هذه القضايا فيما بينهم وفي المقابل اعتبر رئيس الوزراء الفرنسي رحلة السادات خطوة نحو الاعتراف بدولة إسرائيل ، ولقد أثار الموقف الفرنسي اتهامات الأوساط اليهودية الفرنسية بشكل خاص ، والرأي العام الفرنسي بشكل عام [١]، وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ أعلن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان: " أن مبادرة السادات تخلق مسؤولية تاريخية يحتم علينا ألا نخيب الآمال التي فجرتها" وهذا يدل علي اتجاه الموقف الفرنسي نحو التأييد بشكل لا يختلف عن مواقف الدول الأوروبية الأخرى ، كما أعلنت الحكومة الفرنسية في اليوم ذاته عن استعدادها للمساهمة في الجهود السلمية في الشرق الأوسط ، وذكرت أن زيارة السادات قد وضعت حلاً نهائياً للعداء وانعدام الثقة بين البلدين (مصر ، وإسرائيل)، وكان ذلك الموقف قد أعلن في بيان صدر عقب الاجتماع الأسبوعي العادي لمجلس الوزراء الفرنسي ، ومن ناحية أخرى صرح رئيس الوزراء الفرنسي السابق "منديس فرانس" الذي

---

[١] ناشي طه، الصحافة "البريطانية والأمريكية"، **شؤون فلسطينية**، العددان ٧٤-٧٥ كانون الثاني /يناير-شباط /فبراير١٩٧٨، ص٢٩٧ نقلاً عن صحيفة الفاننشال تايمز البريطانية الصادرة يوم ١٨تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

[٢] المرجع السابق ، ص٢٩٧ ، نقلاً عن مجلة التا يمز الصادرة يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

[٣] المرجع السابق ،ص٢٩٧ ، نقلاً عن مجلة التا يمز الصادرة يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

[٤] المرجع السابق ،ص٢٩٧ ، نقلاً عن مجلة التا يمز الصادرة يوم ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧.

[٥] سمير كرم ، مرجع سابق ، ص٢٥٨.

[١] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٠٧.

كان موجوداً في تل أبيب أثناء زيارة السادات قائلاً " إن بدء حوار اسرائيلي – مصري مباشر ، وتعهد كل من الدولتين بعدم شن حروب بعد الآن هما تطوران من الدرجة الأولى ويجب أن يؤديا إلى السلام الحقيقي"[٢] وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر:جاء علي لسان وزير الخارجية الفرنسي دي غير نغو- قبل زيارته لدمشق- أنه سيحاول أن يقنع السوريين بعدم تخلي ، السادات عن شيء في زيارته لإسرائيل بل أنه هدم حائط الحذر وحقق تقدماً في مجال السلام ، غير أن الوزير الفرنسي لاحظ أن المبادرة لم تحظ بتأييد كل الدول العربية ، وأنها أدت إلى شق وحدة الصف العربي وأكد أن " الاهتمام الأول لفرنسا يتركز علي إعادة الوحدة إلى المعسكر العربي من أجل التفاوض"[٣] وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ذكرت صحيفة " لوموند" الفرنسية في مقال لها بعنوان " مخاطر السلام المنفصل" ان المفاوضات حول جوهر قضية الشرق الأوسط يمكن أن **تأخذ اتجاهين : الأول** :"أن تؤدي إلى خطوة بين مصر وإسرائيل توصلهما إلى سلام منفصل" ، **والثاني:** أن يتوسع الحوار المصري الإسرائيلي ليصبح حواراً عربياً إسرائيلياً ، كما ذكرت الصحيفة ذاتها " أنه من الواضح أن بيغن يريد السلام المنفصل الذي يسهل تحقيقه نسبياً مع مصر ذلك أن سيناء ليست حيوية بالنسبة لإسرائيل ، التي تستطيع أن تحصل في مقابل التخلي عنها علي تحييد أكبر قوة عسكرية عربية " كما أعربت عن اعتقادها بأن " مثل هذا السلام لن يحل القضية الأساسية ، فالشعب الفلسطيني سيظل مستعمراً أو منفياً ، وستحرق الأحقاد العالم العربي ، وبعد فترة من اليأس والهدوء سيصبح الشرق الأوسط ، برميل وقود قابل للانفجار". وهذا علي الأقل هو رأي الحكومة الفرنسية ، كما أكدت الصحيفة أن الحكومة الفرنسية غير مقتنعة بأن الرئيس المصري اتخذ قراراً نهائياً[١].

وفي ٣٠ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٧ ذكر وزير خارجية فرنسا دي غير نغو أنه: " إذا لم تحقق الحكومة الإسرائيلية توقعات الرئيس السادات فان مبادرته ستتعرض لإدانة الدول العربية ، وسيؤدي ذلك إلى عزل الرئيس المصري أكثر من أي وقت مضى أما إذا أمكن بدء مفاوضات صادقة حول المشكلات الأساسية في الأسابيع المقبلة سواء في القاهرة أو في غيرها ، فإنني أعتقد أن الدول العربية التي تصغي لصوت العقل ستنضم إلى مصر في المفاوضات " وفي ذات الوقت واصلت بعض الصحف الفرنسية مساندتها لخطوات السادات حيث وصفت صحيفة "كوتيديان باري " (المستقلة) مبادرة السادات " علي أنها كانت عبارة عن صفعة قوية لجميع العادات التقليدية، غير أنه توجد مخاطر من أن نجد مصر وإسرائيل تسيران في طريق الحوار المنفرد وإجراء المفاوضات "، وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وصف الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان زيارة السادات بأنها بادرة شجاعة ، غير أنه أضاف: لا يمكن إيجاد حل عادل لأزمة الشرق الأوسط إلا عن طريق احترام ثلاثة عناصر أساسية هي: جلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلة، وقيام وطن فلسطيني، وحدود آمنة معترف بها لجميع دول المنطقة [٢]، وفي ٥ كانون الأول /ديسمبر١٩٧٧ نشرت مجلة " لونو فال أو بسريفاتور " الفرنسية مقابلة مع منديس فرانس الذي أبرزته الصحافة الغربية كأحد أهم صانعي هذا اللقاء يصرح : "يلتقي الإسرائيليون والمصريون علي رفض إعادة إدخال السوفيت في حل مشكلة الشرق الأوسط .. نشاهد صعود الدول الصغيرة والمتوسطة ضد الدول الكبرى ،لقد شبعوا من استخدامهم من قبل الدول الكبرى ... ويدركون أنه من الأفضل معالجة مصالحهم بأنفسهم "[٣]، وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر١٩٧٧ قام رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بار ووزير الخارجية لوي دي غرينغو بزيارة إلى سوريا، والتي تزامنت مع زيارة المستشار الألماني هيلموت شميت إلى القاهرة ،وكانت زيارة رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية المذكورين محط تساؤل حول المغزى والهدف الحقيقي لهذه الزيارة وعليه، فان التساؤلات المطروحة آنذاك تتمثل في: هل تعتبر هذه الزيارة محاولة فرنسية

---

[٢] سمير كرم ، مرجع سابق ، ص٢٥٩.

[٣] المرجع السابق، ص٢٥٩.

[١] سمير كرم،المرجع السابق،٢٥٩-٢٦٠.

[٢] المرجع السابق ،ص٢٦٠.

[٣] جاكلين فرهود ، "الصحافة الفرنسية" ، **شؤون فلسطينية** ، العددان ٧٥/٧٤ ، كانون الثاني/ينـــاير -شـــباط/فبرايـــر ١٩٧٨ ، ص٣٠٨.

للوساطة بين مصر وسوريا، أم هي محاولة لمعرفة رد الفعل العربي تجاه بدء مفاوضات منفصلة بين مصر وإسرائيل، أم تكمن هذه الزيارة في محاولة فرنسا لإيجاد علاج للعواقب التي ترتبت على اعلان الدول الأوروبية ومن بينهما فرنسا عن تأييد رحلة السادات؟[١].

استكمالاً للاستعراض السابق المتعلق بالموقف الفرنسي ، سيتم رصده وتحليله في ضوء التركيز علي الموقف الموحد للسوق الأوروبية المشتركة.

الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية المشتركة من مبادرة السادات ١٩٧٧:

يمكن القول: بأن الموقف الفرنسي كان له انعكاساته على الأجواء التي أحاطت بإصدار دول السوق المشتركة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ بياناً حول مبادرة السادات، حيث ثار نزاع بين دول السوق المشتركة وكان لفرنسا دور كبير فيه ، ففي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر،اقترحت وزارة الخارجية البلجيكية بصفتها رئيساً لمجلس السوق الأوروبية المشتركة آنذاك إصدار بيان أوروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر لتأييد المبادرة الذي وصفتها "بالشجاعة والبناءة"، وكان هذا الاقتراح استجابة للمطالب الأمريكية لدي العواصم الأوروبية لتعبئة مساندتها لهذه المبادرة [٢]، وهنا رفضت فرنسا علي لسان رئيسها جيسكار ديستان إصدار إعلان مشترك للدول التسع يؤيد فيه بشكل علني مبادرة السادات ، بحجة أن هذا الإعلان لن يكون متسرعا وحسب، بل إذا تم تبنيه فانه سيعني أن الدول الغربية وحدها قد تدخلت في هذه المرحلة من أجل دعم المبادرة المصرية [٣]، الأمر الذي سيثير الشكوك لدي البلدان العربية .

بمعني آخر إن فرنسا لا تريد التسرع في إصدار دول السوق لأية بيان تجاه المبادرة لأن الأمر يتطلب دراسة جادة للأوضاع المعقدة قبل الإسراع بإصدار بيان لكي لا يكون سابقاً لأوانه ، لأن إعلان دول السوق مساندتها للزيارة قبل إتمامها يعتبر تأييداً للمبادرة المصرية في تلك المرحلة التي تتفاوت فيها ردود الأفعال لدي الأطراف المعنية حيالها، وهنا يمكن القول: بأن فرنسا كانت محقة في ذلك لأن خطوة كهذه من شأنها تعقيد مهمة السادات لأنها ستبدو وكأنها بدافع من دول أوروبا، في وقت كانت الاعتراضات من الدول العربية إزاء الزيارة شديدة ، لذلك فضلت فرنسا الانتظار حتى تتم الزيارة، ومن ثم يبحث مجلس الوزراء الأوروبي في اجتماعه المقرر عقده في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٧ كيفية التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك، ونتيجة للموقف الفرنسي لم يصدر بيان دول السوق المقرر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ حسبما اقترح الوزير البلجيكي، هذا وبالرغم من المبررات الشكلية التي اتخذتها فرنسا، إضافة إلى إصدار مجلس وزرائها في ٢٣تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ بياناً يؤكد فيه تقدير فرنسا لهذا "الحدث الغريب" الذي يدل "علي الرغبة في السلام"، وبالرغم من اعتراض الحكومة الفرنسية علي سوء الفهم الذي أحاط بموقفها إلا انه لا يمكن إنكار طبيعة الدور الفرنسي وما اتسم به من الحذر والتردد الشديدين في المساندة الصريحة والفورية لمبادرة السادات الذي كان معاكساً تماماً لباقي دول السوق.

في سياق ما تقدم تري الدراسة أن الموقف الفرنسي منذ بداية عملية السلام ١٩٧٧ استند علي مبررين أولاً: أن فرنسا ترغب في ألا تظهر هي وأوروبا أمام العالم العربي علي أنها تسير في فلك السياسة الأمريكية ، لأن أولويات السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي /الإسرائيلي أن تتخذ موقفاً مستقلاً، وهذا ما أوضحته الدراسة سابقاً، ومن هنا جاء التحفظ الفرنسي علي بداية السلام المنفصل الذي تديره الولايات المتحدة بمفردها.

ثانياً: فان فرنسا ترفض التورط في الانقسامات العربية التي نجمت عن إعلان مبادرة السادات، نظراً للمصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة العربية التي بدأت خصوصاً بعد تولي الرئيس ديغول رئاسة فرنسا [١]، هذا ولقد انعكست الانقسامات العربية علي الموقف

---

[١] نادية مصطفي ، **أوروبا الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٠٦.

[٢] المرجع السابق ، ص١٠٧.

[٣] بشارة خضر، **أوروبا فلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ، مرجع سابق ، ص٤٤٣.

[١] محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق ، ص١٦٥.

الفرنسي والذي بدوره كان له آثاره علي مواقف دول السوق الأوروبية من المبادرة ، حيث كان للمبادرة آثارها في العالم العربي ، الأمر الذي أدى إلى انقسام الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات:

الأولى: تضمنت الدول الرافضة لمبادرة السادات (سوريا - العراق– اليمن الجنوبي- الجزائر- ليبيا) بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، وعرفت هذه الدول بجبهة الصمود والتصدي، واعتبرت زيارة السادات خيانة للأمة العربية، وأن السادات يسعي لاقامة صلح منفرد مع إسرائيل[٢] كما كان يهدف موقف الدول الرافضة إلى إعادة التوازن الاستراتيجي للمنطقة بعد خروج النظام المصري من ساحة الصراع ، ضد إسرائيل بشكل يسمح بتحقيق التسوية المتوازنة عبر مؤتمر جنيف وبمشاركة الاتحاد السوفيتي وجميع أطراف النزاع بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية[٣].

والثانية: تعاطفت مع مبادرة السادات وعلي رأسها المملكة المغربية ، حيث لعب ملكها الحسن الثاني دوراً هاماً في الاتصال السري - السابق علي مبادرة السادات - بين حسن التهامي ممثل السادات وموشية دايان ممثلاً لحكومة إسرائيل والذي تم في سبتمبر /أيلول عام ١٩٧٧، كما تعاطف مع المبادرة الرئيس السوداني جعفر النميري والسلطان قابوس سلطان عمان .

الثالثة: تضم المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج[١] وتهدف إلى تطوير اتفاقيات كامب ديفيد من خلال الضغط علي الولايات المتحدة والتي بدورها يمكن لها أن تضغط علي إسرائيل ليصبح بالإمكان انضمام أطراف عربية أخرى[٢]، أما فيما يتعلق بالموقف الجماعي لدول السوق فقد وقفت دول السوق الأوروبية من المبادرة موقفا حيادياً في البداية من حيث أنها لم تهاجمها كما لم ترحب بها بل فضلت التريث والانتظار من أجل متابعة ما يمكن أن تسفر عنه التطورات[٣]، وفي هذا السياق يمكن القول بأن زيارة السادات للقدس قد فاجأت دول السوق الأوروبية المشتركة التي ساورها التضارب في المواقف من الزيارة ، حيث أن هذه الدول لا تستطيع مباركة مبادرة مرفوضة من قبل معظم الدول العربية، ويؤكد ذلك الموقف ، الذي تم اتخاذه من قبل تلك الدول عندما اجتمع المجلس الأوروبي لوزراء الخارجية في بروكسل في ٢٢تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، حيث التزمت الدول التسع الحياد عبر الإلحاح علي نقاط ثلاث وهي: عدم رفض مبادرة السادات الشجاعة، والمناداة بتسوية شاملة للنزاع ، والدعوة إلى سلام لجميع شعوب المنطقة ومن بينها الشعب الفلسطيني[٤]، وفي جلسة عقدت في بروكسل بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر١٩٧٧ أعرب رؤساء حكومات دول السوق الأوروبية عن تأييدهم لتسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط، كما أعربوا عن معارضتهم لتسوية جزئية وانفرادية بين مصر وإسرائيل ، كما قرروا عدم إصدار أي بيان عن النزاع العربي الإسرائيلي ، وذلك تلبية لنداء وجهه إليهم - من لندن- رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن[٥] .

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر١٩٧٧علي العكس من موقف "الامتناع" الذي اتخذ من قبل دول السوق الأوروبية أصدر وزراء خارجية دول حلف الأطلسي بياناً أعلنوا فيه تأييدهم للتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، وأعربوا عن أملهم في الوصول إلى تحقيق سلام عادل ودائم تقبله جميع الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع العربي الإسرائيلي ، وذكرت مصادر في بر وكسل (مقر الحلف) أن

---

[٢] المرجع السابق ، ص٦٢.

[٣] محمود سويد،"من كامب ديفيد إلى أين"، **شؤون فلسطينية**، عدد٨٤، تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٨، ص١٠.

[١] محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص٦٢.

[٢] محمود سويد، "من كامب ديفيد إلى أين"، مرجع سابق، ص١٠.

[٣] محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص٦٢.

[٤] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٤٣ .وأيضاً جلنار النمس، "السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص١١١.

[٥] سمير كرم، مرجع سابق، ص٢٦٠.

وزراء خارجية الحلف اتفقوا علي ضرورة حل مشكلة الشرق الأوسط بإقامة سلام شامل ، لأن السلام المنفرد لن يحل النزاع القائم في المنطقة[٦].

في سياق الموقف الأطلسي المؤيد للمبادرة يتضح أن الموقف الأمريكي لعب دوره في التأثير علي أعضاء الحلف ، وخرج مغايراً إلى حد ما عن موقف السوق الأوروبية .

ثانياً: اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ *:-

لقد لجأت الولايات المتحدة إلى فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة الثلاثية في كامب ديفيد، حيث قررت القيام بدور الشريك الكامل في المفاوضات[١] وقد عقدت ترتيبات كامب ديفيد وتم التوصل إليها في ولاية ماريلاند الأمريكية في السابع عشر من أيلول/سبتمبر١٩٧٨ بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن تحت رعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[٢]، وقد وقع كل من رئيس الولايات المتحدة والرئيس المصري ورئيس وزراء إسرائيل في البيت الأبيض اتفاقاً يتكون من وثيقتين منفصلتين:الأولى تحمل عنوان إطار للسلام في الشرق الأوسط والثانية: تحمل عنوان إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل [٣]،وفيما يخص الوثيقة الأولى: تضمنت معالجة مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحدد فترة زمنية مدتها خمس سنوات تبدأ اعتباراً من إقامة سلطة محلية، منتخبة بحرية، وتجمع القوات الإسرائيلية في نقاط معنية وتساهم وحدات أوروبية في مراقبة الحدود واعداد "قوة من الشرطة المحلية القوية " للحفاظ علي الأمن، ثم تجري مفاوضات حول الوضع النهائي للمنطقة والسلام ما بين إسرائيل والأردن خلال السنة الثالثة من الاتفاق وسيقوم مندوبون فلسطينيون منتخبون بالمشاركة في المفاوضات في هذه المرحلة، ورفضت إسرائيل إجراء استفتاء شعبي في المناطق المحتلة بخصوص إنشاء دولة فلسطينية، كما تم تأجيل موضوع القدس إلى وقت لاحق، أما الوثيقة الثانية تضمنت: إبرام معاهدة سلام خلال ثلاثة أشهر تقتضي إعادة سيناء للسيادة المصرية بعد اخلائها كاملة من القوات الإسرائيلية، وعلى مصر ألا تحتفظ في سيناء إلا بفرقة واحدة من القوات المصرية في منطقة واقعة علي خمسين كيلو متراً إلى الشرق من قناة السويس وخليج السويس ، أما علي طول الحدود فلن يكون هناك إلا قوات تابعة للأمم المتحدة علي أن تقوم "إسرائيل" بتخفيض عدد تشكيلاتها الخاصة علي جانبي الحدود[١].

مواقف دول السوق الأوروبية من نتائج كامب ديفيد:-

الموقف البريطاني:-

جاء في بيان وزارة الخارجية البريطانية التي عبرت عن ارتياحها لنتائج قمة كامب ديفيد ، واعتبرتها إنجازاً للرئيس الأمريكي كارتر، الذي استطاع تحقيق اتفاقاً بين الجانبين حول الخطوط العريضة لمفاوضات السلام المستقبلية في سيناء والضفة الغربية وغزة[٢]،

---

[٦] المرجع السابق، ص٢٦٠.

* لمعرفة المزيد عن اتفاقية كامب ديفيد، أنظر: **شوؤن فلسطينية**، عدد ٨٤، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨، ص ٢١٩-٢٢٧.

[١] محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص٤٣٤.

[٢] نصير عاروري، "مقدمات قضية كامب ديفيد التناقص الظاهري لدبلوماسية كارتر" ، **شوؤون فلسطينية**، عدد٨٩ ،ابريل/نيسان١٩٧٩، ص٧،

وكذلك Tim ito Middle, “East:conflict between Arabs and Israelis”

http://www.washigton post.com/wp-srv/inatl/longten/me-peace/over view.htm,p.3

[٣] محمد المجذوب، **القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة** في الموسوعة الفلسطينية ج٢، مج٦، ط١، بيروت، ١٩٩٠ ، ص١٩٣.

[١] أندرية فونتين ، مرجع سابق، ص٤٧٩.

[٢] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١١١.

إلا أن البيان عبر في الوقت ذاته عن التحفظ بخصوص استمرار وجود مشاكل صعبة لن تحل إلا بإجراء مفاوضات موسعة تضم كافة الأطراف، وفي هذا الصدد عبر جيمس كالاهان رئيس الوزراء البريطاني آنذاك عن أهمية مشاركة دول أوروبا الغربية في حل قضية الشرق الأوسط - في رسالة - بعث إلى الرئيس الأمريكي كارتر بعد التوقيع علي وثيقتي كامب ديفيد قائلاً: "إنني أنتظر باهتمام أن تطلعوني علي الطريقة التي تستطيع أن تشارك بها بريطانيا والمجموعة الأوروبية في حل القضية"[٣]، ولم يقتصر الموقف البريطاني علي التأييد لنتائج قمة كامب ديفيد، وإنما تجاوزه إلى متابعة تطور جهود التسوية * ومحاولة بريطانيا الدؤوبة للإضطلاع بدور في دفعها، حيث تم عقد اجتماع بين رئيس الوزراء البريطاني كلاهان ووزير خارجيته أوين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي صباح ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨ في مطار (هيثرو) في لندن أثناء عودة الأخير من نيويورك إلى إسرائيل ، واستغرق اللقاء ساعة ونصف، وقد ركزت المحادثات بشكل أساسي حول الخطوات العملية الواجب القيام بها من أجل تنفيذ المبادئ التي اتفق عليها في كامب ديفيد، وبعد أن اتضح للحكومة البريطانية أن الجانب الإسرائيلي هو سبب إعاقة توقيع معاهدة السلام قام رئيس الوزراء البريطاني كالا هان بإرسال رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن يوم ٢٥ اكتوبر ١٩٧٨، حثه فيها علي العمل من أجل إقرار مشروع المعاهدة التي صيغت في واشنطن ، كما عبرت وزارة الخارجية البريطانية أيضاً عن انتقادها للقرارات التي تم اتخاذها من قبل مجلس الوزراء الإسرائيلي بشأن المستوطنات في الضفة الغربية [١].

الموقف الإيطالي: -

لقد وصفت إيطاليا مؤتمر كامب ديفيد بأنه حدث تاريخي وذلك علي لسان وزير خارجيتها أولاند وفورلان، الذي ذكر أيضاً بأنه يبشر بمرحلة هامة للغاية نحو السلام في الشرق الأوسط، وأن الرئيس كارتر قد أيقظ هيبته بالنتائج التي تم التوصل إليها في المؤتمر، وأن طريق المناقشات والتسوية ليس له من بديل إلا وقوع كارثة تشمل ليس فقط جميع الدول المعنية بالأزمة، وإنما أيضاً أوروبا والعالم بأسره، إلا أن الوزير تحفظ بخصوص دقة مشكلة الشرق الأوسط وأنها تنطوي علي مخاطر كبري بالنسبة للعالم كله وأن الأيام القادمة ستوضح ما إذا حققت قمة كامب ديفيد تقدماً هاماً والي أي حد[٢]، كما أشار إلى أنه إذا هيأت نتائج كامب ديفيد السبيل لاقامة وطن فلسطيني فان النتيجة ستكون مقبولة[٣].

بناءً علي ذلك يمكن القول: بأن هذا التحفظ لا ينفي جوهر موقف الحكومة الإيطالية من قضية التسوية، والتي أشادت بالرئيس المصري السادات بقولها بأنه صانع السلام، وأن مبادرته المثيرة هي وحدها التي أتاحت لنا استخدام كلمة الأمل التي طواها النسيان، يضاف إلى ذلك موقف رئيس الوزراء الإيطالي سنيوري جوليو أندريوتي في زيارته للقاهرة منتصف نوفمبر ١٩٧٨، الذي أعلن قبل مغادرته لها في مؤتمر صحفي عقد في ١٧ نوفمبر عن تأييده لمبادرة السلام التي تهدف إلى سلام شامل وليس منفصلاً[٤].

الموقف الألماني: -

رحبت ألمانيا بنتائج مؤتمر كامب ديفيد علي لسان المستشار الألماني هليموت شميت، الذي اعتبر أن إمكانية مواصلة عملية السلام التي بدأت برحلة السادات إلى القدس هي النتيجة الحاسمة لهذا المؤتمر، كما أكد أن ألمانيا مثلها مثل بقية شركائها الأوروبيين لها

---

[٣] تقرير حول "دول أوروبا الغربية والرغبة في دفع عملية السلام"، **السياسة الدولية**، عدد٥٥، يناير ١٩٧٩، ٢٤١-٢٤٢.

* يشير مفهوم التسوية إلى تصفية الأسباب أو الدواعي التي أدت إلى النزاع بين الأطراف المعنية سواء كانت دول أو جماعات ، وذلك من خلال الحفاظ على حقوق الأطراف المعنية أو مصالحها ، وقد يتحقق مضمونها بواسطة اتفاق أو معاهدة ، أو صلح رسمي أو غير رسمي ، أنظر: أسمهان شريتح ، مرجع سابق ، ص ١٣٧.

[١] تقرير حول "دول أوروبا الغربية والرغبة في دفع عملية السلام" ، مرجع سابق، ص٢٤٢.

[٢] المرجع سابق ، ص٢٤٣.

[٣] نبيه الأصفهاني ،" المبادرة الأوروبية من ستراسبورح إلى البندقية"، **السياسة الدولية**، عدد ٦١ ، يوليو ١٩٨٠ ، ص٢٠٧.

[٤] تقرير حول "دول أوروبا الغربية والرغبة في دفع عملية السلام"، مرجع سابق، ص٢٤٣.

مصلحة حيوية في التوصل إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط بكل الوسائل المتاحة(٥)، غير أنه وفي سياق إعلان تأييده للجهود الأمريكية الهادفة إلى اشتراك الحكومات العربية التي لم تشترك في مفاوضات كامب ديفيد في حل مشكلة الشرق الأوسط أشار إلى أن إيجاد حل دون مشاركة سوريا أمراً مستحيلاً(١)، وأكد ذلك "جونتر فان فيلي" وكيل الخارجية الألمانية في إشارته إلى أن الوحدة داخل المعسكر العربي أهم الشروط الأساسية للتوصل إلى اتفاق شامل، لذا وبخصوص ذلك عكست اللجنة القيادية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم موقفاً حذراً تجاه نتائج قمة كامب ديفيد ، حيث أعلن "لوثار شوارتز" المتحدث باسم اللجنة أنه من المستحسن الانتظار إلى ما بعد دراسة كل النصوص، ومن ثم يتم تحديد الموقف بعد ذلك، هذا وجاءت زيارة نائب رئيس جمهورية مصر حسني مبارك إلى بون في أواخر أكتوبر فرصة طيبة لاطلاع المسؤولين الألمان وبخاصة المستشار علي تطورات الموقف في محادثات السلام، وفي بيان رسمي للحكومة الألمانية تم تحديد موقف المستشار الألماني، من حيث تأكيده علي ضرورة انتهاء محادثات السلام إلى إيجاد حل شامل وعادل للمشكلة، واعتبر أن مبادرة السادات فرصة كبرى لتحقيق حل سلمي في الشرق الأوسط، الأمر الذي ينطوي علي مصلحة حيوية لألمانيا(٢).

الموقف الأسباني:- لقد عبر مار سيللينو أوريجا وزير الخارجية الأسباني، عن أمله في أن تكون نتائج كامب ديفيد فاتحة الطريق للحوار تجاه سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، مع تأكيده علي مراعاة روح قرارات الأمم المتحدة التي تعد شروط ثابتة لأي حل لمشاكل المنطقة، تحديداً فيما يخص الحقوق المشروعة للفلسطينيين(٣).

موقف النمسا*:-

يعد الموقف النمساوي من أقوي المواقف الأوروبية تأييداً لنتائج كامب ديفيد ومحادثات السلام حيث أن مستشار النمسا كرايسكي له دور بارز في أزمة الشرق الأوسط لما عرف عن مواقفه الموضوعية تجاه الأزمة في أصعب الأوقات، الأمر الذي جعله عرضه لحملة شرسة من قبل إسرائيل. ولقد وصف كرايسكي نتائج قمة كامب ديفيد بالإنجاز الرائع للرئيس الأمريكي كارتر، واعتبرها خطوة هامة لاحلال السلام، كما حيا كرايسكي "التنازلات الهامة التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن"، غير أنه أبدى تحفظه علي المباحثات التالية لكامب ديفيد حيث اعتبر أنها ستكون صعبة وأنه من غير الممكن التكهن بكيفية تصرف الدول العربية تجاه نتائج كامب ديفيد، كما أكد علي ضرورة الالتزام بالحذر الشديد من الحكم علي فرص السلام في الشرق الأوسط، وقد حدد موقفه بشكل أعمق في حديث له إلى صحيفة "دي فيليت" الألمانية في ٢٧ أكتوبر عندما شدد علي ضرورة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية حتى لا يبقي السلام مستنداً إلى الرئيس المصري علي اعتبار أنه الحارس والضامن له، كما أنه لابد من تأييد استمرارية السلام ورسوخه، وأكد علي أن مشكلة الضفة الغربية تكمن في استعداد الجانب الإسرائيلي للتفاوض مع الممثلين المنتخبين للشعب الفلسطيني الذي يعيش هناك(١).

الموقف الفرنسي:-

---

(٥) المرجع السابق، ص٢٤٣.

(١) نبيه الأصفهاني ، "المبادرة ، الأوروبية من ستراسبورغ إلى البندقية" ، مرجع سابق ، ص٢٠٧.

(٢) تقرير حول "دول أوروبا الغربية والرغبة في دفع عملية السلام" ، مرجع سابق ، ص٢٤٣.

(٣) المرجع السابق ، ص٢٤٣.

*تطرقت الدراسة إلى موقف النمسا رغم عدم عضويتها في دول السوق الأوروبية، وذلك نظراً للدور البارز الذي قام به المستشار النمساوي برونوكرايسكي، بصفته رئيس لجنة الشرق الأوسط التابعة للدولية الاشتراكية، إضافة إلى أن النمسا عضواً في المجلس الأوروبي، أنظر: نبيه الأصفهاني، "المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية"، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(١) تقرير حول "دول أوروبا الغربية والرغبة في دفع عملية السلام" ، مرجع سابق ، ص٢٤٢.

لم يختلف الموقف الفرنسي كثيراً عن الموقف البريطاني غير أنه ينطوي علي درجة أعلي نسبياً من التحفظ، فرغم وصف وزير خارجية فرنسا لوي دى غرينغو نتائج قمة كامب ديفيد بأنها تعبر عن الرغبة الطيبة تجاه السلام وأنها تحقق تقدماً علي هذا الطريق إلا أنه أشار إلى أن الوثيقتين تتضمنان العديد من التحفظات[٢]، حيث أعرب عن اعتقاده بعدم إمكانية الحكم النهائي الا من خلال تطبيقهما[٣]، وهذا يعني أن فرنسا أثارت الشكوك حول نتائج الاتفاقات بالنسبة لمستقبل السلام بالمنطقة إلا إذا افتتحت الطريق أمام تسوية شاملة، وهذا ما عبر عنه فرانسوابونسيه السكرتير العام للرئاسة الفرنسية في عهد جيسكار ديستان، حيث قال لبطرس غالي: الذي كان يشغل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك في قصر الإليزيه ناصحاً، قبل أن توقع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل: "إذا لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق بشأن الفلسطينيين قبل توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية فكن على ثقة من أنك لن تحصل لهم علي شيء فيما بعد من الإسرائيليين[٤]، وهذا يعني أن فرنسا تحث مصر علي عدم توقيع المعاهدة قبل الحصول علي حق تقرير المصير للفلسطينيين، وبالرغم من هذا الموقف أعلن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان عن إشادة فرنسا بالجهود المكثفة التي بذلها كارتر تجاه السلام، وما لقيه من تفهم من قبل السادات وبيغن، كما حرص ديستان علي التأكيد علي تطبيق قراري مجلس الأمن ٣٣٨،٢٤٢، وذلك بعد أن يتم اتفاق شامل يضم جميع الأطراف المعنية بما فيهم ممثلي الشعب الفلسطيني شريطة الاعتراف بعدالة هذا الاتفاق لدى كل الدول المعنية والمجتمع الدولي بأسره، بيد أن الحكومة الفرنسية لم تخف قلقها بخصوص صورة التوازن الدولي الجديد في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد كامب ديفيد، وبخاصة الدور الجديد للولايات المتحدة كشريك كامل في عملية السلام في الوقت الذي ينحسر فيه دور الاتحاد السوفيتي ، سيما وأن فرنسا علي علم تام بأن اختيارات مصر تؤثر علي التوازنات الدولية في المنطقة، بل في البحر المتوسط وبالتالي علي المصالح الأوروبية، وهو ما كان يطلق عليه ديغول أن مصر هي المفتاح السياسي للمنطقة، مما يعكس أهمية مصر علي الساحة العربية نظراً لثقلها في المنطقة.

يتضح مما سبق أن فرنسا هي من أكثر دول السوق الأوروبية تحفظاً علي نتائج كامب ديفيد، وبمعني آخر،أراد الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أن يحافظ علي علاقات طيبة مع كل من مصر وسوريا والعراق في آن واحد، لتتمكن فرنسا من استغلال تلك العلاقات الحسنة، والغامضة في الوقت نفسه، وذلك لإفساح المجال أمام فرنسا للقيام بدور ما في المنطقة.

الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية المشتركة من اتفاقية كامب ديفيد:

منذ أن بدأت أعمال القمة الثلاثية في كامب ديفيد، خيم على دوائر السوق الأوروبية المشتركة جو من القلق والريبة، واتضح ذلك في اجتماع وزراء خارجية دول السوق المشتركة، الذي بدأ في بون يوم ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ والذي كان في مقدمة جدول أعماله بحث احتمالات إقرار السلام في الشرق الأوسط، إضافة إلى بحث الوضع في افريقيا الجنوبية وتنسيق مواقف دول السوق خلال دورة الجمعية العامة لعام ١٩٧٨، ونتيجة للسرية الشديدة التي أحاطت بتطورات الموقف في كامب ديفيد سادت أجواء من القلق داخل مؤتمر وزراء خارجية دول السوق، حيث أن الوزراء بدأوا ببحث تطورات مشكلة الشرق الأوسط دون أن تصلهم أيه معلومات عما يدور في اجتماعات كامب ديفيد، مما أثار الحيرة لدي وزراء تلك الدول الذي عبر عنها وزير الخارجية البريطاني ديفيد أوين بقوله: "لا أحد يعرف ماذا يحدث هناك... ولا نملك جميعاً إلا التخمينات"، لذا فعند صدور وثيقتي كامب ديفيد سارعت دول السوق التسع بإرسال برقية إلى سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي تضمنت ما يلي[١]:-

---

[٢] المرجع السابق، ص٢٤٢.

[٣] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق، ص١١١.

[٤] هشام قاسم، د. بطرس غالي عفواً ... كامب ديفيد لم تكن فرصة سانحة ، ص٣.

http://www.alarabia.net/articlep.aspx?s=10309

[١] تقرير حول" دول أوروبا الغربية والرغبة في دفع عملية السلام" ، مرجع سابق ، ص٢٤١.

١- إعلان الدول الأوروبية التسع عن أملها في أن تكون نتائج مؤتمر كامب ديفيد خطوة حاسمة علي طريق تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط .

٢- أن الدول التسع تقدر الجهود الكبيرة التي بذلها الرؤساء الثلاثة في المؤتمر وتشيد بشجاعة الرئيس الأمريكي كارتر التي مكنته من عقد مؤتمر كامب ديفيد وانجاحه.

٣- أن الدول التسع مقتنعة بأن تسوية النزاع في الشرق الأوسط لن تكون ممكنة إلا إذا تجسد علي أرض الواقع، الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير عن كيانة الوطني تعبيراً فعلياً.

٤- إن الدول التسع تأمل في أن تكون جميع الأطراف قادرة علي الإسهام في السعي نحو السلام.

ما سبق يعبر عن رؤية وزرا ء خارجية دول السوق التسع، كما أنه يمثل الاتجاه العام لدي هذه الدول، رغم التنوع الذي اشتملت عليه هذه المواقف كما أسلفت الدراسة من قبل.

بيان المجموعة الأوروبية ١٧ أيلول/ سبتمبر١٩٧٨:-

لقد أصدرت دول المجموعة الأوروبية بيان ١٧أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ بخصوص موقفها من كامب ديفيد، حيث رحبت الدول التسع بمبادرة الرئيس السادات في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧، وأعربت عن أملها في أن تكون نتيجة مؤتمر كامب ديفيد خطوة جديدة وحاسمة علي طريق السلام العادل والشامل والدائم، وأن يصبح بإمكان جميع الأطراف المعنية أن تشارك في العملية التي ستتيح الوصول إلى هذا الهدف، كما أعلنت الدول التسع بأنها ستدعم وبحزم كل الجهود الهادفة إلى إقامة السلام المرجو[١].

ثالثاً: الاجتياح الإسرائيلي للبنان (عملية الليطاني) عام ١٩٧٨:-

لم تكن عملية اجتياح الليطاني التي جرت في الجنوب اللبناني في الفترة ما بين ١٤-٢١ آذار/ مارس ١٩٧٨[٢] والتي جاءت بعد انسحاب القوات العسكرية للأمم المتحدة لحفظ السلام[٣] ، سوي منطلق الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه لبنان لتحقيق الأطماع الإسرائيلية المتمثلة في الاستيلاء علي جزء من الأراضي اللبنانية (الشريط الحدودي) وقسم من مياه الجنوب الليطاني التي طالما طمعت إسرائيل بالاستيلاء عليها ليس منذ نشأتها عام ١٩٤٨ فحسب بل منذ انعقاد مؤتمر الصلح بباريس* وقد مهدت عملية الليطاني التي أطلقت القيادة الإسرائيلية عليها الاسم الرمزي "حجر الحكمة"[٤].

بيان كوبنهاجن ٧-٨ نيسان /ابريل ١٩٧٨:-

وفي سياق عملية الليطاني أصدرت دول السوق الأوروبية المشتركة بياناً بشأن الشرق الأوسط ولبنان وجاء في البيان ما يلي:

---

(١) محمد عزيز شكري ، **البعد الدولي للقضية الفلسطينية** في الموسوعة الفلسطينية ج٢، مج٦ ، ط١، بيروت د. ن ، ١٩٩٠، ص٥٨.

(٢)Debarah. Gerner, chronology of Palestinian , Israeli relations , **http://www.merip.org/op.cit,p.4**

(٣)Tim Ito, "Middle East conflict between Arabsn and israeli", **http://www.washington post.com/wp-srv/inatl/longten/me-peace/over view.htm,p.3.**

* عبد الناصر سرور، "أزمة المياه فلسطين في ضوء سياسات إسرائيل المائية" في كتاب **فلسطين تاريخ وقضية** (مجموعة مؤلفين)، جامعة الأقصى ، غزة ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠٨.

(٤) ياسين سويد ، "عملية الليطاني١٩٧٨:نظرة إستراتيجية " **الدراسات الفلسطينية** ، عدد ١٤ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ربيع ١٩٩٣ ، ص١٩٦.

إن دول وحكومات السوق الأوروبية المشتركة تأسف لكل حوادث العنف في المنطقة، وعبرت تلك الدول عن قلقها العميق بشأن الأحداث المأساوية والتراجيدية في جنوب لبنان، وأعربت أيضاً عن دعمها لقرار مجلس الأمن الدولي (٤٢٥)، (٤٢٦)، إضافة إلى الدعوة للإسراع في تنفيذهما بشكل كامل، كما طالبت دول السوق بألا يتم السماح لأحداث لبنان بإلحاق الضرر بمساعي التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي، وكررت هذه الدول أن التسوية ينبغي أن تقوم علي أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أقسامه كما أكدت دول السوق علي المبادئ التي عبرت عنها في بيانها يوم ٢٩ تموز/ يوليو١٩٧٧[١].

رابعاً: معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية ١٩٧٩ *:-

لقد تم توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بين مصر وإسرائيل بتاريخ ٢٦ أذار /مارس ١٩٧٩، والتي تؤكد علي تطبيع العلاقات بين الدولتين المذكورتين كما ورد فيها: يتفق الطرفان علي أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية[٢].

مواقف دول السوق من معاهدة السلام المصرية /الإسرائيلية:-

يمكن القول: بأن مواقف الدول التسع طيلة الفترة التي تلت كامب ديفيد وحتى تم توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لم تتغير، حيث جاءت ردود أفعالها سواء بنتائج كامب ديفيد أو توقيع المعاهدة المذكورة مترددة، كما اتسمت مواقف هذه الدول بالحذر الشديد، الأمر الذي أدى إلى إعلانها عن مواقف وسط، وهنا ينبغي الإشارة إلى بعض الاختلافات بين السياسات الفرنسية التي تحفظت بقوة على منهج السلام المصري - الإسرائيلي وبين سياسات بعض الدول الأوروبية التي رحبت به كدوراً أساسياً في بروز هذه السمات والتي انعكست علي بيانات دول السوق في مارس ١٩٧٩، التي حرصت علي التذكير بضرورة التسوية الشاملة استناداً إلى القرار ٢٤٢، ٣٣٨، وبأن تتمكن جميع الأطراف المعنية بتحقيق هذا الهدف[٣].

الموقف الموحد لدول السوق بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية:-

---

[١] أنظر: وثيقة بيان كونبهاجن (conseil Europeen des7/8avril1978 acopenhague) في الملحق رقم (١٧) ص ٣٤٣ في **http://cuej.u-strasbg.fr/archives/europe-conclinsion/cons -01-42/10copenhague.**

*للمزيد أنظر: Israel–Egypt peace treaty 26 Mar 1979

http:// www.israel mfa.gov.il/mf/peace%2peaces

[٢] حسنين كروم ، "الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل" ، **شؤون فلسطينية** ، العددان ١٦٨-١٦٩، آذار/ مارس- نيسان/ ابريل ١٩٨٧، ص٥٤.

[٣] نادية مصطفي، " مصر والقوي الكبرى"، **السياسة الدولية**، عدد١٠٠، ابريل١٩٩٠، ص١٠٠ .

لقد عبرت دول السوق الأوروبية المشتركة عن موقفها من معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية في أكثر من سياق، وهنا ستتطرق الدراسة إلى هذه المواقف باستعراض البيانات الصادرة عنها حيث كررت البيانات اللاحقة ما ورد في البيانات السابقة .

بيان ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩:-

لقد اصدر وزراء خارجية الدول التسع إعلاناً في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩، أوضحوا فيه أن دولهم قد تابعت باهتمام المفاوضات بين مصر وإسرائيل، وأنها تقدر من جديد الالتزام الشخصي للرئيس كارتر وجهود الرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن، وذكرت الدول التسع أنه وبالرغم من أن الطريق المتبقية ما زالت شاقة قبل تطبيق قرار ٢٤٢ في كل أجزائه، وعلي كل الجهات فانها تعتبر أن الاتفاقية المعقودة تطبيق سليم علي العلاقات المصرية - الإسرائيلية لمبادئ هذا القرار ومع ذلك فلقد ذكرت الدول الأعضاء بالسوق بإعلان يونيو ١٩٧٧، وما جاء فيه من أن إرساء السلام الدائم والعادل ينبغي أن يندرج في إطار التسوية الشاملة علي أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، تسوية تترجم علي أرض الواقع حق الشعب الفلسطيني في وطن، وأضافت الدول التسع أنها تحيط علماً برغبة الموقعين علي الاتفاقية في ألا تكون سلاماً منفصلاً بل خطوة علي طريق التسوية الشاملة، كما عبرت عن أملها في أن تتجسد هذه قريباً في اتفاقية شاملة تشترك فيها جميع الأطراف المعنية بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني، ويستطيع المجتمع الدولي المصادقة عليها.

وأخيراً ذكرت الدول التسع الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة لأول مرة سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة واعتبرتها مثالاً علي التصريحات والأعمال التي ينبغي للأطراف المعنية تحاشيها نظراً لمخالفتها لعملية البحث عن السلام(١).

يتضح أن دول السوق تلقت نبأ اتفاق الصلح المعقود بين مصر وإسرائيل بدون حماس رغم تهنأتها للرئيس الأمريكي كارتر، ففي إعلان باريس حزيران/ يونيو١٩٧٩، اعتبرت الدول التسع أن "معاهدة السلام تشكل تطبيقاً للقرار ٢٤٢" وكلها سارعت إلى شرح أمنيتها في أن تقود هذه المعاهدة إلى تسوية شاملة يشارك فيها "جميع الفرقاء المعنيين" ومن ضمنهم ممثلو الشعب الفلسطيني، ففي إعلان باريس في ١٨ حزيران /يونيو١٩٧٩ ذكّرت الدول التسع بإعلانها في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩ غير أنها شددت علي الطابع القانوني لإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة(٢).

إعلان باريس في ١٨حزيران /يونيو١٩٧٩:-

١- تفحصت الدول التسع الوضع في الشرق الأوسط، وهي تذكر وفقاً لإعلاناتها السابقة ولا سيما إعلانها في ٢٩حزيران/يونيو ١٩٧٧، و٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، بأن سلاماً عادلاً ودائماً لا يمكن أن يرسي إلا علي أساس تسوية شاملة يجب أن تكون مبنية علي قاعدة قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وعلي ما يأتي أيضا:-

---

(١) إبراهيم عبد الحميد عوض ، مرجع سابق ، ص٤٩-٥٠.

(٢) بشارة خضر ، **أوروبا فلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ، مرجع سابق ، ص٤٤٤-٤٤٥.

- عدم جواز استملاك الأراضي بالقوة وضرورة أن تضع إسرائيل نهاية لاحتلال الأراضي التي ما زالت تحتفظ بها منذ عام ١٩٦٧.

- احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها في حدود آمنة ومعترف بها.

- الاعتراف بأن إحلال سلام عادل ودائم يجب أن يأخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في وطن.

٢- وتأسف الدول التسع لأي عمل أو إعلان يمكن أن يشكل عقبة أمام السعي إلى السلام وتعتبر بصورة خاصة أن بعض المواقف التي اتخذت من قبل الحكومة الإسرائيلية وبعض التصريحات التي أصدرتها من شأنها أن تشكل عقبة أمام السعي إلى هذه التسوية المنشودة والتي تتمثل فيما يلي:-

- مطالبة إسرائيل بفرض سيادتها علي الأراضي المحتلة، غير المتوافقة مع القرار ٢٤٢ الذي طرح مبدأ عدم قابلية اكتساب الأراضي بالقوة .

- سياسة الحكومة الإسرائيلية في متابعة وإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة غير القانونية بالنسبة إلى القانون الدولي.

فيما يتعلق بلبنان:-

٣- تدعم استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه، وتشجب كل الأعمال التي تعتدي علي أمن السكان وتشكل عقبة أمام ممارسة الحكومة اللبنانية سلطاتها علي كامل إقليمها، ولا سيما علي جنوب لبنان، ونظراً لانشغال دول السوق وتخوفها من الصعوبات التي تواجهها القوات الدولية في لبنان التي تشارك فيها قوات من بعض الدول التسع، فهي تطلق نداء إلى الأطراف جميعاً لكي يحترموا قرارات مجلس الأمن[١].

خامساً: البعد السياسي للحوار العربي – الأوروبي ١٩٧٧ - ١٩٧٩:-

من الجدير بالذكر أن زيارة السادات للقدس قد بدأت بعد أيام قليلة من انتهاء الاجتماع الثالث للجنة العامة للحوار في بر وكسل في تشرين الأول/ اكتوبر١٩٧٧، ونتيجة لعملية السلام التي بدأت بهذه الزيارة تم تعطيل مسيرة الحوار بعد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، وتكمن أسباب تعثر الحوار إلى ما تلا هذه المبادرة (السادات) من انقسامات في مواقف الدول العربية، أما علي الصعيد الأوروبي اتضح أن ضعف التنسيق بين الأوروبيين بالنسبة للقضية الفلسطينية أمر هين إذا ما قورن بالانقسامات العربية [١]. أي أنه يمكن القول: بأن الجانب الأوروبي قد وجد الفرصة المناسبة في مسلك السلام المصري للموائمة بين الحوار العربي الأوروبي من جهة و بين الاحتفاظ بعلاقات وطيدة مع إسرائيل من جهة أخرى، وبمعني آخر، كان ذلك المسلك فرصة لتحاشي الالتزام الأوروبي باتخاذ مواقف أكثر ترابطاً إزاء القضية الفلسطينية[٢]، غير أن مسار الحوار اتجه عكس ذلك خصوصاً بعد انعقاد المؤتمر التاسع للقمة

---

[١] محمد عزيز شكري، **البعد الدولي للقضية الفلسطينية** ،مرجع سابق، ص٥٩.

[١] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق ، ص١١٢.

[٢] المرجع السابق ، ص ١١٣.

العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، والذي أعلن رفضه لاتفاقات كامب ديفيد [٣]،حيث أكدت القمة علي عدم جواز انفراد أي من الأطراف بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص والصراع العربـــي الإســـرائيلي بوجه عام[٤]، هذا من ناحية، كما ثبت الموقف العربي وتمسك بنفس الوقت بالاعتراف بحق تقريـــر المـــصير للشعب الفلسطيني والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني من ناحيـــة أخرى. أي أن الجانب العربي أكد علي البعد السياسي للحوار أكثر من أي مرة مضت، واتـــضح ذلـــك عنـــد الاجتماع الرابع للحوار في دمشق في ٩-١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ بحيث وجدت دول السوق التـــسع نفسها مرة أخرى تواجه المطلب العربي الملح والخاص باعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شـــرعي للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تعهد الجانب الأوروبي بطرح المقترحات العربية علـــي حكومـــات الـــدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة [٥]، وبالفعل ترجم ذلك في بيان الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، في دمشق، حيث أعاد البيان التأكيد علي القرارات السابقة مع ضـــرورة احترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة، وحقها في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بهـــا وضـــرورة إقامة وطن فلسطيني [٦]، وفي السياق ذاته، يمكن القول: أنه رغم التقدم الحاصل في الموقف الأوروبـــي فـــي الاقتراب من القضية الفلسطينية الا أن الأوروبيين اكتفوا بالتذكير" بمركزية المسألة الفلسطينية " بدون بلـــوغ حد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتكرر ذلك في البيان النهائي في تونس فـــي ١٢ شـــباط/ فبرايـــر ١٩٧٩ أثناء الاجتماع الثاني للجنة العامة للحوار العربي– الأوروبي، غير أن الأوروبيين أظهروا أقل تخوفـــاً في نقد سياسة الاستيطان الإسرائيلية والتغيير في وضع القدس التي من شأنها أن تعرض الـــسلام للخطـــر[١].
وتبين أن الجانب العربي بدأ يأخذ موقفاً متشدداً تجاه الجانب الأوروبي قبل اجتماع دمشق فـــي أواخـــر عـــام ١٩٧٨، عندما طالب بمناقشة العديد من المشاكل السياسية الأخرى كأمن البحر المتوسط فضلاً عـــن طرحـــه فكرة تشكيل لجنة سياسية دائمة وعقد اجتماع دوري لوزراء الخارجيـــة لكـــلا الطـــرفين، وتبـــادل الـــرأي بخصوص القضايا المشتركة، واقامة تمثيل دبلوماسي متبادل بـــين المنطقـــة العربيـــة والـــسوق الأوروبيـــة المشتركة، إضافة إلى إمكان بحث عقد مؤتمر قمة عربي أوروبي[٢].
ومن الأهمية بمكان تري الدراسة أن الموقف الأوروبي بقي علي حاله في اجتماعات دمـــشق أواخـــر عـــام ١٩٧٨ وفقاً لما نص عليه بيان حزيران / يونيو ١٩٧٧ بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني، كما حرص علـــي أن يتجنب أيه إشارة يمكن أن يفهم منها أية اقتراب صوب الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الوقت

---

[٣] محمد المجذوب، **القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة** ، مرجع سابق ، ص١٩٤.

[٤] سامي منصور، **تجارة السلاح والأمن القومي العربي** ،القاهرة ، مكتبة مدبولي ،١٩٩١، ص٢٩٢.

[٥] نبيه الأصفهاني، "المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية "، **السياسة الدولية** ، عدد ٦١ ، يوليو ١٩٨٠ ، ص٢٠٨.

[٦] جلنار النمس، مرجع سابق، ص١١٠.

[١] بشارة خضر ، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق ، ص١٠٣.

[٢] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١١٣.

ذاته أعرب الجانب العربي عن استيائه من سياسة ترديد البيانات الأوروبية السابقة [٣]، وبسبب إبرام اتفاقيات كامب ديفيد وتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية توقف الحوار فترة إلى أن عاود الطرفان العربي والأوروبي الاتصال بعد عام لتذليل العقبات التي اعترضت مسار الحوار، وتوصلا أخيراً إلى عقد الاجتماع الرسمي في لوكسمبورغ يومي ١٣،١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ [٤]، وفي السياق ذاته يمكن إرجاع توقف الحوار إلى رغبة دول السوق الأوروبية في إعطاء المعاهدة المصرية /الإسرائيلية فرصتها، ولعدم رغبتها في الحوار مع العرب دون مصر والتنصل من مناقشة الجانب السياسي في القضية الفلسطينية[٥].

مما سبق يتبين مدي انسياق دول السوق المشتركة لتوجهات وأجندة السياسة الأمريكية في نهاية المطاف.

ولقد أمكن التوصل إلى النتائج التالية:-

- إن معظم دول السوق المشتركة أيدت زيارة السادات للقدس باستثناء فرنسا والتي كان لها تحفظات عليها علي اعتبار أنها عملية سلام منفردة، إضافة إلى عدم رغبة فرنسا في التورط في الانقسامات الحاصلة في العالم العربي نتيجة لهذه الزيارة، وذلك حفاظاً علي مصالحها التجارية مع العرب غير أنها اضطرت إلى الموافقة لاحقاً.
- يتضح من الدراسة التفرد الأمريكي الكامل في مسار عملية السلام التي بدأت في المنطقة منذ عام ١٩٧٧ مقابل تهميش الدور الأوروبي وتغييبه عن الساحة بشكل مطلق .
- أما بخصوص مواقف دول السوق من كامب ديفيد اتضح أن معظمها وافقت ورحبت بها رغم التحفظ الفرنسي الشديد، وبشكل أقل كان هناك تحفظا بريطانياً.
- لقد ظلت مواقف دول السوق تجاه معاهدة السلام المصرية /الإسرائيلية ١٩٧٩ علي حالها منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨.
- أكدت دول السوق علي أهمية تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، واستمرت علي ذلك في معظم التصريحات والبيانات الصادرة سواء عن مسؤولين كبار أو مواقف جماعية.
- كما ربطت دول السوق حل أزمة الصراع بإحداث تسوية شاملة تضم كل الأطراف المعنية بالصراع بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية.
- لقد أدت زيارة السادات إلى القدس وما تلاها إلى تعثر الحوار العربي - الأوروبي، ووصوله إلى طريق مسدود ومن ثم تعطله.

---

[٣] جمال عبد الجواد، "السياسة الأوروبية والصراع العربي - الإسرائيلي"، **شؤون عربية** ، العددان ٣٣-٣٤، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، ص٣٥٨.

[٤] حسان خليل ،" الدبلوماسية التورية تتحدث باسم العرب في اجتماع لوكسمبورغ "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٠٩ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٨٠، ص١٤٢ .

[٥] إيمان عبد القادر، أوروبا الغربية والدول الفلسطينية، مرجع سابق ، ص٢٦.

- هذا وسيتم في المبحث الثاني تناول التحرك الدبلوماسي النشط لدول السوق الأوروبية منذ بداية عام ١٩٧٩ وحتى حزيران / يونيو ١٩٨٠.
- فماذا تمخض عن ذلك التحرك؟ وهل استطاعت دول السوق إطلاق مبادرة أوروبية بعيدة التأثير الامريكي؟ وما الصعوبات التي واجهتها ؟ وكيف تصدت لها؟وهل استطاعت هذه الدول إدراج كل رؤيتها فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي في بيان البندقية ١٩٨٠ أم لا؟ هذا ما ستحاول الدراسة الإجابة عليه من خلال تحليل مجمل التحركات الدبلوماسية الأوروبية من بداية عام ١٩٧٩ وحتى إصدار بيان البندقية ١٩٨٠.

المبحث الثاني: دبلوماسية دول السوق المشتركة ١٩٧٩ – ١٩٨٠:

بدأ التحرك في المواقف الأوروبية عندما برزت مشكلة الحكم الذاتي، ومشكلة تقرير المصير للشعب الفلسطيني، إضافة إلى الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن وصلت دول السوق في مواقفها إلى المطالبة بضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات، وكان ذلك في بيان حزيران / يونيو١٩٨٠ (البندقية)، وهنا يمكن مقارنة هذه التطورات في المواقف الأوروبية بمواقفها إبان بيان حزيران / يونيو١٩٧٧ وذلك على النحو التالي :-

أولاً: لم يستطع الأوروبيون في اجتماع القمة المنعقد في باريس في آذار /مارس ١٩٧٩ إصدار بيان جديد وذلك بسبب التناقض الذي ظهر بين الموقف الفرنسي والهولندي من جهة، والموقف البريطاني من جهة أخرى، حيث أن بريطانيا قدمت اقتراحاً بإصدار بيان يدعو إلى اشتمال الفلسطينيين في أية مفاوضات تخص مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة في حين اعترضت هولندا علي ذلك بسبب تأييدها الشديد لإسرائيل، كما طالبت فرنسا التي كانت ترأس دول السوق آنذاك الانتظار لما سيتمخض عن مفاوضات الحكم الذاتي من نتائج قبل أن تتبني دول السوق موقفاً جديداً[١]

وفيما يتعلق بمفاوضات الحكم الذاتي كان مقرراً بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في مارس١٩٧٩ [٢] أن تبدا مرحلة جديدة من المفاوضات السياسية بهدف تطبيق ما يسمي بمشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة كما نص عليه اتفاق كامب ديفيد بين كل من إسرائيل ومصر والولايات

---

[١] نادية مصطفي ،**أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١١٥.

[٢] Tim Ito,''Middle East:conflict between Arabs and israelis'',op.cit,p.3.

المتحدة، وكان هذا المشروع قد ذكر مجدداً في معاهدة السلام، علي شكل رسالة مشتركة مرفقة وموقعة من قبل كل من بيغن والسادات إلى الرئيس كارتر، وأهم ما نصت عليه، هو موافقة حكومة مصر علي بدء المفاوضات (خلال الحكم الذاتي) في غضون شهر من تبادل وثائق التصديق علي معاهدة السلام، وطبقاً لاطار السلام في الشرق الأوسط فإن المملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك في المفاوضات علي أن يضم كل من وفدي مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك[٣]، ونتيجة للموقفين البريطاني والفرنسي تطرح الدراسة التساؤلات **وهي** :ما مبررات التحرك البريطاني المتماشي مع السياسة الأمريكية من جهة، والأكثر تحفظاً من فرنسا فيما يتعلق بمساندة القضية الفلسطينية والمنظمة من جهة أخرى، بهذا الشكل وعلي عكس الموقف الفرنسي الذي سبق كل الدول الأوروبية في الاعتراف بأهمية حل القضية الفلسطينية كأساس لأية تسوية، وفي دعوة فرنسا لإشتراك الفلسطينيون في المحادثات التي تتعلق بمستقبلهم، إضافة إلى التعرف علي آراء قيادات المنظمة، ويذكر هنا أن فرنسا كانت قد أكدت بعد كامب ديفيد علي ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المحادثات علي لسان فرنسوا بونسيه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ [١] .

هل كانت بريطانيا تهدف إلى إكمال الدبلوماسية الأمريكية بأن تفعل هي مالا تريد أو ما لا تستطيع الولايات المتحدة القيام به وذلك بتحريك موقف منظمة التحرير باتجاه قبولها لخطة كارتر للسلام، تلك الخطة التي كانت في رأي فرنسا ومنظمة التحرير محكوم عليها بالفشل ؟

ثانيا: لقد أصدرت دول السوق المشتركة بيان حزيران/يونيو ١٩٧٩ تم فيه إدانة إقامة مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بعد انتخاب مناحيم بيغن الذي أعلن بدءاً من يوليو١٩٧٧ عن موافقة الحكومة الإسرائيلية رسمياً عن قيام مستعمرات في الضفة الغربية، كما كانت تصريحات أعضاء في هذه الحكومة كأرئيل شارون تشير إلى زيادتها [٢]. كما عقد في يوليو ١٩٧٩ مؤتمر للدولية الاشتراكية في فينا الذي شهد أهم حدث وهو استقبال الرئيس كرايسكي بصفته رئيس لجنة الشرق الأوسط التابعة للدولية الاشتراكية، لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، إضافة إلى دعوة المستشار السابق لألمانيا الغربية فيلي برانت إلى اجتماع مع المستشار كرايسكي لاجراء محادثات مع ياسر عرفات، كما أنه بات يلوح في الأفق أن الكثير من دول أوروبا الغربية أصبحت علي قناعة بأنه لا سلام في الشرق الأوسط بدون تسوية القضية الفلسطينية، الأمر الذي يعني ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية صنع السلام، هذا وقد توصل المستشار كرايسكي إلى نتيجة مفادها بأن المنظمة لم يعد في حسبانها القضاء علي إسرائيل، كما ألمح كرايسكي أيضاً إلى خطر مقاطعة بترولية عربية إن لم يتم " حل المشكلة الفلسطينية بشكل يرضي

---

[٣] حنه شاهين ، " المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي حكم ذاتي أم بانتوستان"، **شؤون فلسطينية** ،عدد ٩١ ، حزيران /يوليو ١٩٧٩، ص٨١.

[١] بشارة خضر ، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ، مرجع سابق ، ص٤٤٦.

[٢] محمد نصر مهنا ، **صور من المشكلات السياسية في العالم المعاصر** ، ط١، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ١١٢.

الفلسطينيين "، وفي الوقت ذاته نشطت الجهود الدبلوماسية لوزير خارجية ألمانيا مع حكومات الدول العربية من خلال جولة قام بها إلى ليبيا والعربية السعودية والعراق [٣]، وفي بداية أغسطس ١٩٧٩ تواجد في بيروت مبعوث من ألمانيا الغربية لاعداد ترتيبات استقبال وزير خارجية بلاده في العاصمة اللبنانية بهدف إجراء مباحثات مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تؤدي إلى بيان مشترك عن النوايا من شأنه الإتاحة لدول السوق الأوروبية المشتركة وبقية حكومات أوروبا الغربية المطالبة بتعديل القرار ٢٤٢، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني مق[ابل تعهد العرب بضمان امدادات نفطيه منظمة للدول الأوروبية في حين كانت القاهرة وواشنطن تبذلان المساعي في محاولة منهما للحصول علي تنازلات إسرائيلية تتعلق بالفلسطينين وقبول إدخال تعديل في القرار ٢٤٢ ، هذا وقد غادر المبعوث الألماني بيروت وفي جعبته ما يسمي "بخطة سرية" احتوت علي نقاط تعبر عن موقفه من الصراع العربي-الإسرائيلي وتشير بوضوح إلى حق الفلسطينين في وطن[١] ، وفي أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ ذكر وزير خارجية هولندا في خطابه باسم الدول التسع أمام الجمعية العامة أن الشعب الفلسطيني له الحق في تحديد مستقبله ، كما أقر بدور منظمة التحرير الفلسطينية وأكد علي أن قبولها للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ شرطاً لقبولها في المفاوضات [٢] ، وفي سبتمبر ١٩٧٩ ألقي المندوب البريطاني اللورد كارنغتون كلمة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية - داخل الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة طالب فيها باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من خلال ممثلين له ليقوم بدوره في المفاوضات الجارية من أجل تحقيق تسوية شاملة، غير أن أهم الخطوات التي اتخذتها بريطانيا في هذه الجلسة ما أورده اللورد كارنغتون بأن القرار ٢٤٢ غير كامل لعدم أخذه في الاعتبار الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني والتي تتجاوز بكثير وضعهم كلاجئين، إضافة إلى أنه " يتجاهل إيمان الفلسطينيين بأنهم شعب مميز له الحق في وطن "وطالب اللورد كارنغتون بإضافة بند إلى القرار المذكور يتوافق مع هذه الحقائق ،وفي نفس الوقت نادي المندوب الإيرلندي ما يكل أوكيندي باعتراف جميع الأطراف المعنية بالصراع بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية كأساس للتفاوض[٣].

وفي خلال شهر ديسمبر ١٩٧٩ استقبلت وزارة خارجية بلجيكا ممثل منظمة التحرير الفلسطينية السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية لتؤكد له على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط في أقرب فرصة ممكنة وخاصة من خلال مفاوضات تشمل مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية[٤].

---

[٣] نبيه الأصفهاني ،" المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية "، مرجع سابق ، ص ٢٠٨-٢٠٩.

[١] نبيه الأصفهاني ، مرجع سابق ، ص٢٠٩.

[٢] سامي مسلم ،" أوروبا والسلام في الشرق الأوسط "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٧٨ ، كانون الثاني/يناير١٩٨٨ ص٣٤.

[٣] جلنار النمس ، مرجع سابق ، ص١١١-١١٢.

[٤] نبيه الأصفهاني ،"المبادرة الأوروبية من ستر اسبورج إلى البندقية "، مرجع سابق ، ص٢٠٩.

ولقد أثارت التصريحات السابقة استياء إسرائيل حيث طالب موشيه دايان أوروبا بإعادة التفكير في مسؤولياتها ، وأن تدرك مخاطر الحملة المكثفة المترتبة عن إضفاء الشرعية علي منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن تشجع المفاوضات الجارية بدل من انتقادها ، كما طالبها بالكف عن تقديم اقتراحات جديدة لأنها في ظل الأوضاع القائمة ستكون "هدامة" ولن تغير شيئ من كامب ديفيد بل ستدمر الجهود المبذولة لانضمام بقية الدول العربية إلى مائدة المفاوضات[1] وهنا يمكن القول: بأن كلمة كل من المندوب البريطاني والإيرلندي قد عبرتا عن موقف السوق الأوروبية المشتركة الجديد، الذي يري أنه بدون تسوية مشكلة الفلسطينيين ، لا يمكن إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالي من الضروري اشتراك م.ت.ف في عملية صنع السلام .

إجمالاً كانت هذه مواقف دول السوق منذ بداية عام ١٩٧٩ غير أنها لا تعبر عن تقدماً حقيقياً تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن المستجدات علي الساحة الإقليمية والدولية قد ساهمت في بدء التطورات الإيجابية في المواقف الأوروبية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي وخاصة القضية الفلسطينية ومنها الثورة الإيرانية ١٩٧٩ والتي أطاحت بنظام الشاه الإيراني محمد رضا بهلوى ، الذي كانت تعتبره أمريكا أحد أهم دعائم الاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي من وجهة نظرها ، إضافة إلى اعتباره خط الدفاع الأول في وجه الأطماع السوفيتية في المنطقة [2] وبسقوطه خسرت أمريكا أهم حليف لها في المنطقة [3] ومن ثم أعلن عن مبدأ كارتر * وتبعه تشكيل قوة التدخل السريع ، كرد فعل أمريكي علي سقوط الشاه شرطي أمريكا الدولي في الخليج ، إضافة إلى ذلك قيام القوات المسلحة السوفيتية بغزو أفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩ لحماية نظام حكم موال للسوفيت، وبهذا أصبح لأمريكا تواجد فعلي في المنطقة [4] فضلاً عن تدهور العلاقات العراقية الإيرانية والتي أدت إلى اندلاع الحرب بينهما في سبتمبر ١٩٨٠[5].

وجاءت العوامل الثلاثة السابق ذكرها لتؤكد لأوروبا أن ضمان الحصول علي نفط

---

[1] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١١٦.

[2] علي بن حسن القرني ، **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**، ط١، الرياض ، مكتبة العبيكان ١٩٩٧، ص١٤٦.

[3] Len Scott, **international history 1945-1990**.op,cit.p.28.

* لقد أعلن الرئيس كارتر في ٢١ كانون الثاني /ينار ١٩٨٠ عن مجموعة من المبادئ والأفكار التي ستمكن الولايات المتحدة من التحرك السريع في مواجهة الاتحاد السوفيتي في معركة التنافس بين الجانبين ، سواء لحماية مصالح كل منهما أو لتحقيق مكاسب جديدة على حساب مصالح احداهما ، أنظر: زهير شكر ، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي** ، مبدأ كارتر ، ط١ ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، ١٩٨٢، ص٥.

[4] محمد ربيع،" سياسة أمريكا الخارجية تجاه القضايا العربية "، **شؤون فلسطينية** ، العددان ١٦٢-١٦٣ ، أيلول/تشرين أول (سبتمبر /أكتوبر)، ١٩٨٦ ، ص٥٧.

[5] يحيى رجب ، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، ج١، ط١، المعادي ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، يناير ١٩٩٧ ، ص٩٧.

الخليج يتطلب تسوية دائمة لأزمة الشرق الأوسط ، الأمر الذي يحتم علي أوروبا تكثيف جهودها في السعي لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط ، وعندها كثر الحديث عن مبادرة أوروبية لحل هذه المشاكل ، وخاصة بعد أن وجدت أوروبا نفسها **تواجه عدة صعوبات وهي**: -

١- معاناة أوروبا من زيادة أسعار النفط ومن السباق للحصول عليه ، بسبب تجاوز بعض الدول النفطية للشركات ، حيث أصبحت تتعامل مع الحكومات عن طريق العقود .

٢- تأزم العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعد الثورة الإسلامية مما أدى إلى عدم ضمان تدفق النفط الإيراني .

٣- عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، بسبب تدهور العلاقات الإيرانية - العراقية وانعكاسات ذلك علي دول النفط المنبع الوحيد للنفط بالنسبة لأوروبا(١).

ثالثا: أخذت دول السوق الأوروبية بمراقبة جهود الرئيس الأمريكي كارتر لدفع مفاوضات الحكم الذاتي التي بدأت في أواخر أيار/مايو ١٩٧٩ حتى أواخر ١٩٨٠ لتذليل العقبات الإسرائيلية العربية وانتزاع الحل المنشود (٢)، وعندما تبين عدم جدواها مع بداية عام ١٩٨٠ وهو عام انتخابات الرئاسة الأمريكية ، كان علي دول السوق التحرك لمواجهة الاستعداد العربي لمواصلة الحوار ، ولكن مع الاستمرار في مطالبة العرب لدول السوق بالاعتراف بالمنظمة ، وحق تقرير المصير للفلسطينيين ، وبمعني آخر أصبحت هذه الدول في مأزق وعليها البحث عن مخرج منه ، وانطلاقاً من هذه الظروف بدأت ردود الفعل الأوروبية تتوالى منذ مطلع الثمانينات وخاصة من قبل بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية حتى كان بيان البندقية في حزيران /يونيو عام ١٩٨٠(٣)، وكان الاعتقاد السائد بين دول أوروبا باستثناء فرنسا أنه مهما بلغت الخلافات في المواقف بين مصر وبقية الدول العربية ومنظمة التحرير حول الحكم الذاتي ، فإنه علي أوروبا العمل للتقريب بين هذه المواقف ، لذا فقد رأت دول السوق أن تكون أولى خطواتها الإيجابية في الإعلان عن حق تقرير المصير للفلسطينيين، ومن ثم تكون الخطوة التالية والمتمثلة في المطالبة بالنص علي هذا الحق في القرار ٢٤٢ ، كما قررت دول السوق الاعتراف به في اجتماع البندقية(٤).

بناءً علي ما سبق يمكن القول: بأن الرؤية الأوروبية فيما يتعلق بحق تقرير المصير جاءت بناءً علي إدراك أوروبا لعدم تطرق اتفاقيات كامب ديفيد لهذا الحق إطلاقاً، إذ ليس به أي نص بخصوص ذلك وهذا ما أوضحه عزيز شحادة وهو من الجماعة المحسوبة علي الولايات المتحدة الأمريكية وقنصليتها في القدس لأثروتون السفير الأمريكي في القاهرة آنذاك وممثلاً للرئيس الأمريكي كارتر قبل ذلك قائلاً: " اتفاق كامب ديفيد مرفوض " عندما سأله أثرتون ما هو البديل لهذا الرفض أجاب شحادة : أعطونا وثيقة أو بياناً يعترف

---

(١) جلنار النمس ، مرجع سابق ، ص١١٣.

(٢) محمود سويد ،"التغيير والتسوية عود علي بدء "، **شؤون فلسطينية** ، عدد٩١ ، حزيران /يونيو١٩٧٩ ، ص١٤.

(٣) نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١١٧.

(٤) المرجع السابق ،ص١١٧.

لنا بحق تقرير المصير ولو بعد عشر سنوات أو عشرين سنة ، ونحن مستعدون للقبول [(١)] ، وتجدر الاشـــارة إلى أن الخطوات الأوروبية المذكورة كان لها صدي علي الصعيد العالمي والإقليمي من حيث الاهتمام طيلة النصف الأول من عام ١٩٨٠ ، أما فيما يتعلق بتعديل القرار ٢٤٢ فقد كان التصور الأوروبي أنه إذا فـشلت مفاوضات الحكم الذاتي ، عندها يمكن لدول السوق التحرك بمبادرة من جانبها تسعي نحو تعديل القرار ٢٤٢ ، حتى تتحقق الدعوة إلى حق تقرير المصير واقامة وطن قومي له ، ودعوة العـرب للاعتـراف بإسـرائيل ودعوة إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة[(٢)].

من المرجح أن أوروبا بنت تصورياتها علي أن هذا التعديل يمكن أن يساهم في خلق إطـار سياسـي جديد يؤدي بدوره إلي حل مشكلة الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل ، وبالتالي سيمهد الطريـق بـين إسرائيل والدول العربية الرافضة للتفاوض وكان لبريطانيا وفرنسا دوراً بارزاً في الإعـلان عـن المبـادرة الأوروبية والتمهيد لها ، فمن ناحية بريطانيا أعلن كارنغتون وزير خارجيتها في خطابه في الجمعية العامـة للأمم المتحدة في أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ وبالإنابة عن المجموعة الأوروبية أن القرار ٢٤٢ غير كامـل ولـم يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين التي تفوق وضعهم كلاجئـين ، كمـا أن القـرار يتجاهل حق الفلسطينيين في وطن ، ولقد سبق وأن تطرقت الدراسة لهذا الخطاب ، وفي أثناء جولة قام بهـا وزير الخارجية البريطاني كارنغتون للمنطقة في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ جدد طرح مشروع تعديل القرار ٢٤٢ من أجل أن تتحقق الدعوة إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين ولكن في إطار تسوية تفاوضـية [(٣)] أمـا من ناحية فرنسا فقد كانت المبادرة الفرنسية متزامنة مع زيارة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان إلـى العديـد من الدول العربية (الكويت ،الأردن ، البحرين ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة) في آذار/ مـارس ١٩٨٠ ، وذلك في وقت كانت المفاوضات العربية الإسرائيلية قد وصلت إلى مرحلة حرجة وصـلت إلـى إعـلان الرئيس السادات التوقف عن المضي فيها في ١٤ أيار مايو ١٩٨٠ ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار جـاء بعد عقد عدة جولات من المباحثات في مصر وإسرائيل لتطبيق الشق الفلسطيني من الاتفاقية عام ١٩٧٩ لـم ينجز فيها شيئ ، ومع ذلك استمرت المباحثات من أجل إخفاء عدم تحقيق أي تقدم ، وطمأنة الرأي العام ، أما إسرائيل فكانت تستخدم المفاوضات لكسب الوقت من أجل قضم المزيد من أراضى الضفة الغربيـة وقطـاع غزة من خلال إقامة المستوطنات، إضافة إلى إعلان بيغن أن رئاسة الوزراء الإسرائيلية سوف تنتقـل إلـى القدس الشرقية [(١)] .هذا وبرغم تصريحات جيسكار ديستان أثناء زيارته للمنطقة حول " حق تقريـر المـصير للفلسطينيين" وحول مشاركة المنظمة في مفاوضات السلام وحول حق الفلسطينيين في وطن والتي عبر عنهـا

[(١)] **يوميات ووثائق الوحدة العربية** ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٠، ص٣٢٢.

[(٢)] جلنار النمس ، مرجع سابق ، ص١١٤.

[(٣)] إيمان عبد القادر ، مرجع سابق ، ص٢٦.

[(١)] هشام قاسم،" د.بطرس غالي :"عفواً ... كامب ديفيد لم تكن فرصة سانحة "، مرجع سابق ، ص٣.

في العام ١٩٨٠ بقوله " نحن نعرف الروابط الوثيقة التي توحد الشعب الفلسطيني ، وهذا الشعب لم تؤثر فيه الهجرة أو الاقتلاع أو الشعور في اضعاف أمله في إقامة وطنهً[٢].

من المؤكد أن تصريحات ديستان السابقة لم تكن سوي تأكيد للمواقف الفرنسية السابقة إلا أن مغزاها يكمن في توقيتها أي طرحها في ظروف حرجة كانت تمر بها محادثات الحكم الذاتي، مما أبرز ديستان وكأنه يفترض أن كامب ديفيد ليست هي الحل للمشكلة الفلسطينية وكأنه يستعد لطرح بديل لهذه المحادثات وفي هذا السياق يمكن تحليل زيارة ديستان وتصريحاته كالتالي :

فمن ناحية الزيارة لقد حققت جولة الرئيس ديستان أكثر من هدف في آن واحد ، حيث خطت فرنسا بذلك خطوة إلى الأمام بتأكيد السياسة الاستقلالية التي دأبت علي ممارستها منذ عهد الرئيس الفرنسي ديغول وبالابتعاد أكثر عن مسار الخارجية الأمريكية وهذا مبدأ عزيز علي الدبلوماسية الفرنسية ، وفي نفس الوقت حصلت فرنسا من خلال جولة ديستان الخليجية علي المزيد من الإمدادات النفطية العربية عبر صفقات أبرمت بشروط تفضيلية ، وبدأت فرنسا سباقة بين دول السوق الأوروبية في اتخاذ مواقف إيجابية تجاه القضية الفلسطينية[٣] ، أما من ناحية التصريحات التي أدلى بها وكأنه يريد طرح بديل لمحادثات كامب ديفيد فلو تتبعنا الموقف الفرنسي من أزمة الشرق الأوسط في الأيام الأخيرة لرئاسة جيسكار ديستان لوجدنا **أنها تتلخص فيما يلي**: -

١- ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب عام ١٩٦٧.

٢- أن يكون الحل في الشرق الأوسط عادلاً وشاملاً جميع الأطراف المعنية ولهذا لم تؤيد فرنسا اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل .

٣- وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .

٤- عدم إجراء أي تعديلات في مدينة القدس، وأن تحل قضية القدس بموافقة جميع الأطراف .

٥- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق العودة أو التعويض .

٦- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة.

٧- الاعتراف المتبادل بين الدول العربية وإسرائيل[١].

أما بالنسبة لألمانيا الغربية: حيث نشطت الدبلوماسية الألمانية منذ أواخر ١٩٧٩ في المنطقة العربية مما يعد تعبيراً عن رؤيتها الجديدة لدورها العالمي ، وكان أبرز ما عبرت عنه الدبلوماسية الألمانية الجولة التي قام بها وزير الخارجية الألماني غينشر في آب/أغسطس ١٩٧٩ لمصر والأردن وسوريا ولبنان، حيث أعلن غينشر أن الهدف من هذه الجولة هو تضييق الهوة بين مصر وباقي الدول العربية[٢].

---

[٢] احمد نوفل،" مستقبل السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين "، **شؤون عربية** ، عدد ٩٧، مارس /آذار ١٩٩٩ ، ص١٣٣.

[٣] جلنار النمس ، مرجع سابق ، ص ١١٤.

[١] أحمد نوفل ،"مستقبل السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق ، ص١٣٣-١٣٤.

[٢] نادية مصطفي ، **أوربا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٢٠.

تأسيساً لما سبق ، يمكن القول: بأن التحرك الألماني والذي بدأ بزيارة غينشر للمنطقة العربيــة كــان يهدف إلى مساعدة أو إكمال الدبلوماسية الأمريكية .والدليل علي ذلك طلب الرئيس الأمريكــي كــارتر مــن المستشار الألماني هيلموت شميت أثناء زيارته للولايات المتحدة في حزيران /يونيــو ١٩٧٩ بحــث إمكانيــة طرح مبادرة أوروبية لمساعدة الولايات المتحدة في الضغط علي إسرائيل من جهة ، ولإحــداث نــوع مــن المرونة والاعتدال في موقف منظمة التحرير من جهة أخرى ، وكانت القيادة الألمانية مؤهلة ولديها استعداد للقيام بهذا الدور لأكثر من سبب : فمن جهة ازداد الاعتماد الألماني علي النفط العربي ، خاصة بعد ســقوط الشاه والأحداث التي سادت إيران بعد الثورة الإسلامية خصوصاً وأن إيران كانــت المــصدر الأول لامــداد ألمانيا بالنفط، ومن جهة أخرى ، وجود روابط خاصة بين ألمانيا وبين كل من مصر وإسرائيل ، نظراً لتقديم ألمانيا أكبر قدر من المساعدات المالية والفنية لكلتا الدولتين المذكورتين ، إضافة إلى العلاقات القويــة بــين ألمانيا والولايات المتحدة [٣] ولتأكيد الدور الألماني في المنطقة قام غينشر بجولتين إلى عدد من الدول العربية (ليبيا – تونس- السعودية – العراق- مصر – الأردن – سوريا – لبنان) ، ثم قامت ألمانيا بإدانــة سياســة الاستيطان ، كما كان لقاء بين المستشار الألماني السابق فيلي برانت والمستشار النمساوي برونوكرايسكي مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ويرافقه أحمد صدقي الدجاني في فينــا فــي الخــامس مــن تموز/يوليو ١٩٧٩ ، حيث عقدت مباحثات بين الجانبين[٤] كما كان لقــاء بــين عرفــات ورئــيس الحــزب الديمقراطي الحر الحزب الذي ينتمي إليه غينشر وزير الخارجية الألماني وهــو أصــغر حــزب ، فــي التحالف الحاكم وفي ٨ آب /أغسطس ١٩٧٩ نوقش به وثيقة "غير رسمية" تقترح شكلاً غيــر مباشــر مــن المفاوضات بين المنظمة وإسرائيل، كما أن ألمانيا لم تتردد في الاعتراف بحقوق الفلسطينيين مــستخدمة فــي ذلك عبارة "حق تقرير المصير"، وبالرغم أن الموقف الألماني يعد أكثر تحفظاً من الموقف الفرنــسي تجــاه منظمة التحرير ، إلا أنه يفسر علي أنه يميل نحو تشجيع الاعتدال الفلسطيني أكثر من تــشجيع الدبلوماســية المصرية /الإسرائيلية[١].

إجمالاً يمكن القول: أن الدول الأوروبية الثلاث الكبرى تسابقت فيما بينها وبــدرجات مختلفــة تبعــاً لظروف ودوافع كل منها إلى القيام بدور نشط في المنطقة ، وهنا يمكن الحديث عن تنافس بينهما ، كما أنــه يمكن وصف الموقف الألماني والبريطاني كمكمل لعملية كامب ديفيد الذي يقترح القيام " بالوساطة " بين قوي كامب ديفيد من جهة ، ومنظمة التحرير والحكومات العربية من جهة أخرى ، بينما فرنسا تمثل الاتجاه الــذي يبحث عن بديل لكامب ديفيد لأن فرنسا لاحظت النواقص في هذه الاتفاقيات من حيث عدم قدرتها علي بــسط الحل الشامل وبخاصة بالنسبة إلى مشكلة الشعب الفلسطيني[٢]

ردود الفعل العربية الإسرائيلية والأمريكية تجاه المبادرة الأوروبية :-

(٣) المرجع السابق ، ص١٢١.

(٤) غازي حسين ، مرجع سابق ، ص٢٣٤.

(١) نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٢١.

(٢) محمد خالد الأزهري،" محددات المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٨٩" ، مرجع سابق ، ص٥٥.

لقد جاء إعلان أوروبا عن نيتها في ترجمة مبادرتها حول تعديل قرار مجلس الأمن رقم٢٤٢ ،والاعتـــراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين،وضرورة إشراك منظمة التحرير في المفاوضات في بيان رسمي،في وقـــت كـــان معظم قادة أوروبا علي قناعة من أن اتفاقية كامب ديفيد أوجدت حالة من الفراغ السياسي في الشرق الأوسط، حيث عارضت غالبية الدول العربية، بما في ذلك الصديقة للغرب صيغة كامب ديفيد، لذلك سارعت الدول الأوروبية فـــي إطار السوق الأوروبية المشتركة لكي تحاول ملئ الفراغ الحاصل، وأعلنت في ختام أعمال مؤتمر القمة الأوروبيـــة الذي عقد في البندقية في حزيران/يونيو ١٩٨٠ عن ماسمي "بإعلان البندقية"[٣]. وسوف تتطرق إليه الدراسة لاحقاً- ورغم تأكيد المسؤولين الأوروبيين عن أن مهمة بيانهم تنحصر في ملئ الفراغ السياسي في المنطقة، فإن التحـــرك الدبلوماسي الأوروبي قد آثار ردود فعل غاضبة في صفوف المسؤولين في البيـــت الأبـــيض ومـــصر وإســـرائيل، وجاءت ردود الفعل متفاوتة فإسرائيل هاجمت بشدة اعتزام أوروبـــا الاعتـــراف رســـميا بحـــق "تقريـــر المـــصير للفلسطينيين"[٤]، أما الولايات المتحدة فقد اتهمت الأوروبيين بتجاهل التشاور معها حول هذه المبادرة ، كمـــا كانـــت المبادرة موضع خلاف جديد بين الولايات المتحدة وأوروبا عامة من جهة ، وبين الولايات المتحدة وفرنسا خاصـــة من جهة أخرى ، حيث كانت علاقة الأخيرتين متوترة أساساً بسبب عدم التطابق بين وجهـــات النظـــر الأمريكيـــة والأوروبية فيما يتعلق "بأزمة إيران وأفغانستان"، وفي هذا السياق أصرت فرنسا علي انتهاج السياسة الاســـتقلالية ، فعقب الغزو السوفيتي لأفغانستان ارتأت أمريكا فرض عقوبات على الإتحاد السوفيتي، وطالبت حلفائها الغـــربيين أن يحذو حذوها ليتخذوا إجراءات ضد الاتحاد السوفيتي، ولقيت الولايات المتحدة مساندة كاملة من بريطانيا التي تعتبـــر أكثر حليفاتها انقياداً لها ، بينما فرنسا ومعها ألمانيا رفضتا توقيع عقوبات علي الاتحاد السوفيتي ، حيث جـــاء الـــرد علي لسان الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان ومضمونه أن الأمر لا يستدعي إجراء عقوبات ضد موســـكو[١]، لـــذلك نجد أن الولايات المتحدة قد حاولت قبل انعقاد مؤتمر القمة الأوروبية قطع الطريق أمام الإعلان عن اتفاق أوروبـــي جديد بأي مبادرة وذلك لإتاحة الفرصة لكامب ديفيد ولمعاهدة السلام لتحقيق الأهداف الأمريكية الساعية إلى إقامـــة سلام برعاية الولايات المتحدة للحفاظ علي مصالحها في المنطقة، وفي هذا السياق صرح الرئيس الأمريكي كـــارتر بأن بلاده لن تسمح بأي تحرك في الأمم المتحدة يمكنه النيل من الشكل الحالي لقرار ٢٤٢ كما هدد باستعمال حـــق النقض (الفيتو) إذا ما استمرت أوروبا عـــن إصـــرارها للتقـــدم إلـــى مجلـــس الأمـــن بمـــشروع قـــرار لتعـــديل القرار٢٤٢،إضافة إلى ذلك، طالب حلفاءه الأوروبيين بألا يتورطوا في التسوية السلمية في الوقت الحاضر[٢]، كمـــا قام وزير الخارجية الأمريكي إدموندماسكي آنذاك بإجراء اتصالات مع معظم وزراء خارجية دول السوق الأوروبية خصوصا وزير خارجية إيطاليا الذي كان يرأس مجلس السوق آنذاك وأوضح بأن الولايـــات المتحـــدة لـــن تـــسمح بالمساس بعملية كامب ديفيد والتي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية محور سياساتها في المنطقـــة والتـــي ازدادت أهميتها الاستراتيجية خاصة بعد سقوط نظام الشاه في إيران،مما أدى إلى ازدياد حساسية المنطقة في مواجهة النفوذ

---

[٣] زهير شكر، مرجع سابق، ص١٩٤.

[٤] نبيه الأصفهاني، " المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية"، مرجع سابق، ص٢١١.

[١] أحمد وهبان، **العلاقات الأمريكية بين التحالف والمصلحة** ، مرجع سابق ، ص٢٥٠-٢٥١.

[٢] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٢٣.

السوفيتي وعليه ، فان الولايات المتحدة تعمل من أجل تحقيق الأمن الأمريكي في المنطقة لضمان عدم تحويلها إلى منطقة نفوذ لأية قوي عظمي أوكبري، من شأنها أن تهدد مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية[٣]،أما بالنسبة لمصر فبرغم مناشدتها لدول السوق للقيام بدورها من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط إلا أنها كان لها عدة تحفظات علي المبادرة الأوروبية المرتقبة، فهي لا تريد أي تعديل على القرار٢٤٢ نظراً لأن مشروع السادات كان يرتكزعلى قرار٢٤٢ كأساس للحل معطياً إياه التفسيرالعربي القائل بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربيةالمحتلة بما في ذلك القدس الشرقية[٤]، إضافة إلى أن مصر تعتبر اتفاقيات كامب ديفيد مكملاً للقصور في القرار ٢٤٢ وهذا ما يتضح من قول السادات " أنا مش فاهم ليه عايزين يعدلوا القرار ٢٤٢؟ " اتفاق كامب ديفيد كفاية وأكثر "[١]، كما أن مصر لا تضمن تنفيذ القرار المعدل في الوقت الذي ترفض الولايات المتحدة وإسرائيل ذلك، وطرح ذلك الموضوع ضمن تساؤلات رئيس الوزراء المصري آنذاك علي المسؤولين الفرنسيين أثناء زيارته لفرنسا في ١٢-١٣ آذار / مارس ١٩٨٠ والتي تمحورت حول سبل تنفيذ القرار ٢٤٢ إذا ما تم تعديله، كما أثيرت تساؤلات حول مدي إمكانية فرنسا إقناع الفلسطينيين والإسرائيليين بالجلوس معاً إلى مائدة المفاوضات وبالرغم من ذلك كانت مصر تطمح في إمكانية قيام دور أوروبي لتحقيق الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين وإسرائيل كخطوة مسبقة للتفاوض، وفي عدم تعميق الخلافات العربية والمصرية، وفي إقامة حوار مع إسرائيل وذلك من خلال الأحزاب وجماعات المصالح الأوروبية الإسرائيلية لشرح المكونات الأساسية والحقيقية للمشكلة الفلسطينية للرأي العام الإسرائيلي والأوروبي بهدف احداث مرونة في الموقف الإسرائيلي المتشدد [٢]، كما كان الفلسطينيون متحمسين لقيام أوروبا بدور نشط في الصراع العربي الإسرائيلي غير أن حماسهم هذا بدأ بالفتور لإدراكهم التام بأهمية الموافقة الأمريكية علي أية مبادرات تطرح سواء من الأوروبيين أو غيرهم [٣]، ومما زاد من هذا الفتور الفلسطيني أن الفلسطينيين كانوا يتوقعون بعد جولة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان (مارس ١٩٨٠) إلي العديد من الدول العربية والخليجية استقبال ياسر عرفات رسمياً في باريس، حيث أبدي الرئيس الفرنسي موافقة لهذا الطلب مبدئياً غير أنه اشترط لذلك أن يتخلى الفدائيون عن قواعدهم في جنوب لبنان[٤]، كما أن فرنسا لم تحدد أي موعد للزيارة وربطتها بالاعتراف المتبادل[٥]، أما عن مواقف دول الرفض المجتمعة في طرابلس في ١٥ يناير/إبريل ١٩٨٠ في مؤتمر القمة الرابع، فقد أعلنت رفضها فكرة تعديل القرار ٢٤٢ لأنه لا يمثل أساساً مناسب لحل الصراع، كما أن هذه البلدان (الجزائر – ليبيا- سوريا – اليمن الديمقراطي ومنظمة التحرير، لم تكن تعترف

---

[٣] أسمهان شريتح ، مرجع سابق ، ص١٣١.

[٤] صلاح العقاد ،**السادات وكامب ديفيد** ، **القاهرة** ، مكتبة مدبولي، د. ت، ص١٧٨.

[١] **يوميات ووثائق الوحدة العربية**، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص٣٢٢.

[٢] نادية مصطفي ،**أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٢٤.

[٣] المرجع السابق، ص١٢٤.

[٤] نبيه الأصفهاني ،"المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلي البندقية "،مرجع سابق ، ص٢١١.

[٥] احمد نوفل ،"مستقبل السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين "،مرجع سابق ، ١٣٤.

أصلاً بالقرار ٢٤٢ ويعتبر الرئيس السوري حافظ الأسد من أهم المعارضين له، حيث رفض قرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار المذكور[٦].

وهنا تطرح الدراسة التساؤل التالي وهو لماذا ترفض هذه الدول الاعتراف بقرار ٢٤٢ ؟

وفي هذا السياق لابد من تحليل مضمون القرار ٢٤٢ لإيضاح أسباب رفضه من قبل الدول العربية المذكورة، بالإضافة إلي كافة الفصائل والقوي والشخصيات داخل أطر منظمة التحرير الفلسطينية وهي كالتالي:

لأن القرار ٢٤٢ يعتبر قضية فلسطين قضية لاجئين، ويتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولا يعترف بالوجود السياسي للشعب الفلسطيني، كما يتضمن الاعتراف بالكيان الصهيوني، وتصر الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل علي أنه لا ينص علي الانسحاب الاسرائيلي الشامل [١]، أما بالنسبة للدول العربية المعتدلة كالأردن والسعودية، حاولت استغلال تطور الاهتمام الأوروبي للقيام بدور نشط في المنطقة، لذا شجعت هذه الدول المباردة الأوروبية لتغيير قواعد اللعبة التي أرست دعائمها كامب ديفيد، بالإضافة إلي رغبة هذه الدول في تعديل القرار ٢٤٢، وبهذا الخصوص طالبت حكومة السعودية الرئيس الأمريكي كارتر بتعديل القرار، وحصلت علي شبه وعد منه بتعديل القرار المذكور في صيف ١٩٨٠ [٢]، كما كان الملك الأردني حسين من أكثر المشجعين والمساندين لأية مبادرة أوروبية مستقلة تتفق وأهداف السياسة الخارجية الأردنية المعتدلة التي تسعي من جهة إلي تعبئة مساندة قوي دولية تكون أكثر تأييداً للعرب من الولايات المتحدة، بحيث لا تصل إلي تبني المواقف العربية المتشددة، التي ترغب في تدعيم الوضع السياسي لمنظمة التحرير علي حساب الأردن [٣] وذلك بسبب تخوف الملك الأردني وإدراكه أن التعايش بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بالمعني الحقيقي، أمراً متعذراً، لذا كان النظام الأردني بسعي إلي تقزيم دور منظمة التحرير الفلسطينية، ليظهر ضعفها وبالتالي عدم استطاعتها في أن تكون المفاوض الموثوق به من أجل الضفة الغربية وقطاع غزة [٤]، وبمعني آخر كان الملك حسين يريد من أوروبا أن تبذل قصارى جهودها للضغط علي الولايات المتحدة لتستخدم نفوذها للحصول علي تنازلات من إسرائيل والتي من شأنها تشجيع الأطراف العربية المعتدلة .

---

[٦] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص١٢٦.

[١] غازي حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٣-١٩٨٨** ، مرجع سابق ، ص٣٥١.

[٢] **يوميات ووثائق الوحدة العربية**، مرجع سابق ، ١٩٨٠ ، ص٣٢٢.

[٣] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق ، ص١٢٥.

[٤] محمد نصر، مهنا، مرجع سابق، ص١٣٣.

بيان البندقية ١٢/١٣يونيو ١٩٨٠*:-

هذا وبالرغم من الاعتراضات والتحذيرات الأمريكية والإسرائيلية، إضافة إلي التحفظات المصرية اجتمع وزراء خارجية الدول الأوروبية في البندقية في ١٢ حزيران / يونيو ١٩٨٠ وأصدروا بيان البندقية [١]، والذي اصطلح علي تسميته بالمبادرة الأوروبية، ونتيجة لمعارضة فكرة تعديل القرار ٢٤٢ تخلت أوروبا عن ذلك، وأصدرت البيان الجماعي، وهنا تطرح الدراسة التساؤل التالي وهو ما الهدف من إصدار هذا البيان في ذلك الوقت ؟.

وفي سياق التعليق علي هدفه يمكن اعتبار هذا البيان أول تعبير عن موقف جماعي أوروبي ، بخصوص " أزمة الشرق الأوسط " منذ إصدار دول السوق لبيان حزيران /يونيو١٩٧٧، إضافة إلي ذلك صدر البيان رغم المعارضة الأمريكية المسبقة له عقب بروز مشكلة الحكم الذاتي وحق تقرير المصير والصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية [٢]، كما أن البيان ورغم كل ذلك توج تطور مواقف دول السوق من الصراع العربي - الإسرائيلي، طيلة ثلاث سنوات وبطريقة لا تثير حساسية الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لاكتفائه بإعلان المبادئ العامة التي دأبت أوروبا علي تكرارها كقرار ٢٤٢ و٣٣٨ فضلاً عن عدم اعترافه بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[٣]، بل طالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن يكون هناك دوراً لمنظمة التحرير في المفاوضات[٤].

يتضح مما سبق بأن المبادرة الأوروبية جاءت مكملة لاتفاقيات كامب ديفيد وليس متناقضة مع مضمونها.

أما عن ردود الفعل لدي الأوساط العربية التي أسهمت في الإفراط نحو المبادرة الأوروبية، فلقد أثار البيان ردود فعل غاضبة من قبلها، وهذا ما يتضح من خلال تحليل نصوص البيان من خلال ما ورد فيه عند معالجته للدور الأوروبي من جهة، ولقضية العرب المحورية من جهة أخرى .

فيما يتعلق بالدور الأوروبي أشار البيان إلي الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تشد أوروبا إلي الشرق الأوسط، مما يحتم عليها القيام بدورها، كما يفرض عليها "اليوم العمل وبصورة ملموسة بشكل أكثر لصالح السلام" [١]، وبالتأكيد إن هذه العبارة تعبر وبشكل جلي عن إدراك أوروبا خاصة دول السوق بأنها لم تعمل حتى ذلك الوقت بشكل ملموس من أجل عملية السلام .

---

* أنظر وثيقة بيان المجلس الأوروبي Conseil Europeen Des/12/13 juin 1980 Avenise في الملحق رقم (١٨) ص ٣٤٤ في :

http://cuej-u-strasbg.fr/Archives/europe/europe-conclusion/cons-01-42/17-venise-13-03.

[١] نادية مصطفى /" مصر والقوي الكبرى "، **السياسية الدولية**، عدد ١٠٠، إبرايل ١٩٩٠، ص ١٠٠.

[٢] المرجع السابق ، ص١٠٠.

[٣] جلنار النمس ، مرجع سابق ، ص١١٦.

[٤]European Platform on Arab Israeli peace, **http://www.adl.org/international /Eu-u-peace platforms.asp.p.2.**

[١] بشارة خضر ، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ، مرجع سابق ، ص٤٤٧.

كما أن البيان لم يأت بما هو جديد حيث أشار البند الخامس إلي استعداد أوروبا للمشاركة في سياق تسوية شاملة في نظام ضمانات دولية ملموسة وملزمة بما في ذلك على الأرض[٢].

وهنا يمكن القول: بأن هذا الدور الذي رسمته أوروبا لنفسها يعتبر دوراً ثانوياً وليس أساسياً لأنه يأتي بعد إقرار التسوية الشاملة وليس قبلها، كما أشار في البند الأخير إلى قرار الدول التسع الأعضاء في السوق القيام بالاتصالات الضرورية بجميع الأطراف المعنية للتعرف علي مواقفها من المبادئ التي وردت في البيان من أجل تحديد شكل المبادرة التي تتخذها دول السوق التسع في ضوء هذه المشاورات[٣].

بناءً علي ما سبق، يتضح مرة أخرى الدور الثانوي لأوروبا لأن المبادرة التي ستتخذها تتوقف علي نتيجة مشاورات جديدة، وهنا يتضح عجز أوروبا عن كسر الجمود بطرحها مبادرة فعلية كبديل أو مكمل للدور الأمريكي .

وللحق يمكن إرجاع محدودية الدور الأوروبي إلى حدوث الانقسامات داخل مؤتمر وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في البندقية في ١٢ حزيران / يونيو ١٩٨٠ بسبب عدم اتفاق هذه الدول علي المدى الذي يذهب إليه بيان البندقية، ويتضح ذلك من خلال الضغوطات التي مارستها الدنمارك وهولندا والي حد ما ألمانيا الغربية، من أجل قيام دول أوروبا بدور محدود لا يتخطي القرارات السابقة، بمعني آخر يكون مكملاً للدبلوماسية الأمريكية لا متحدياً لها، هذا من ناحية، كما كان موقف فرنسا وإيطاليا ولوكمسبورغ مختلف عن الدول السابق ذكرها بحيث كانت كل منها تضغط باتجاه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية واشراكها في أي مفاوضات سلام من ناحية أخرى[٤].

- نستنتج من ذلك أن فرنسا كعادتها كانت مع إصدار بيان قوي لاثبات دور أوروبي مستقل عن المظلة الأمريكية .

تأسيساً لما سبق، يمكن القول: بأن بيان البندقية بخصوص الدور الأوروبي يعد توفيقياً وهذا ما عكسته اختلاف الرؤى والمواقف بين الدول الأوروبية حول طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة. أما علي صعيد القضية الفلسطينية فإن بيان البندقية تقدم خطوتين إلى الأمام فيما لو قارناه ببيان حزيران/ يونيو١٩٧٧، فهو من جهة، نص علي " حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني" ولم يكتف بالاعتراف بالحقوق المشروعة له، بل أكد علي ضرورة إشراك" منظمة التحرير في المفاوضات "[١] لكن هذا البيان لا يخلو من ملاحظات تكمن في: نص علي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ولم يدع إلى تعديل القرار ٢٤٢، كما كان متوقعاً وكما حدث في بيان المجلس الأوروبي الصادر في نيسان /إبريل ١٩٨٠ ذلك المجلس الذي تشترك فيه الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة، كما أنه ورغم أنه ربط بين التفاوض وبين

---

[٢] المرجع السابق ، ص٤٤٧.

[٣] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٢٧.

[٤] جلنار النمس ، مرجع سابق ، ص١١٦.

[١]Elena Aoun,"The European involvement in the Middle East peace process:Asecond thought about areputed"powerlessness",**inaaoun@yahoo.com,P.3.**

المنظمة إلا أنه لم يعتبرها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٢]. لذلك نستطيع القول: بأن المبادرة الأوروبية جاءت مكملة لاتفاقيات كامب ديفيد، كما أن البيان نص علي ضرورة إشراك(**ASSOCIATION**)[٣] وليس علي إشتراك (**PARTICIPATION**) منظمة التحرير في التفاوض، الأمر الذي يثير التساؤل التالي: وهو هل تخلت أوروبا عن إصرارها علي اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ كشرط مسبق لاشتراكها في المفاوضات؟ أم أن هذا النص يشير إلى عكس ذلك ليصل إلى درجة أكبر من التحرك الأوروبي باتجاه تبني موقف الولايات المتحدة نحو المنظمة؟ ومن الجدير بالذكر إلى أن بيان المجلس الأوروبي في نيسان/ إبريل ١٩٨٠، قد طالب منظمة التحرير بشكل واضح وصريح بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والأمن والاستقلال، وهذا ما لم يطرح من قبل دول السوق في بيان البندقية، كما طالب البيان بضرورة تخلي كل الأطراف عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من قبل كل الأطراف لخلق مناخ ثقة في المنطقة[٤].

يتضح من هذا النص وبشكل مؤكد أنه قد جاء كرسالة لمنظمة التحرير الفلسطينية لكي تتخلى عن أسلوب الكفاح المسلح وهو نفس الموقف الأمريكي والذي تمسكت به الولايات المتحدة دائماً.

أما عن ردود الفعل إزاء البيان: جاء الرد الأمريكي علي لسان الرئيس كارتر والذي عبر فيه عن الالتزام الصريح من قبل الولايات المتحدة بعدم التفاوض مع منظمة التحرير إلا إذا قبلت الأخيرة الاعتراف بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ [١]، الأمر الذي يعني ضمناً الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، بل أن الولايات المتحدة لا تقف عند حد مطالبة المنظمة بالاعتراف بإسرائيل فحسب بل أن واشنطن سعت قبل ذلك إلى تهميش بل اتبعت سياسة الإجهاز علي المنظمة منذ مطلع ١٩٧٨ وهذا ما عبر عنه مستشار الأمن القومي " آنذاك بقوله " "وداعاً لمنظمة التحرير"[٢]، كما أدانت الولايات المتحدة بيان البندقية علي اعتبار أن الأوروبيين يتجاوزون حدود تعهداتهم ويفرطون في علاقات أحادية الجانب "ومن دون تشاور مسبق" [٣].

نستنتج مما سبق مدي الخلاف في الرؤى بين الولايات المتحدة وأوروبا بخصوص اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وحول من يمثل الفلسطينيين في مفاوضات التسوية ، كما يتضح فشل أوروبا في إقناع الولايات المتحدة بوجهة النظر الأوروبية، والتي بدورها تصب في خدمة الاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط، والتي كان أهمها إبعاد العرب عن التوجه نحو الاتحاد السوفيتي في حال فشلت المساعي الأمريكية في إحلال السلام في المنطقة ، إضافة إلى تدعيم أوروبا للاتجاهات المعتدلة في منظمة التحرير بشكل يمهد لإطار مناسب للتفاوض مع إسرائيل.

---

[٢] نادية مصطفي ، " مصر والقوي الكبرى "، مرجع سابق ، ص١٠٠.

[٣] Elena Aoun,The European involvement in the Middle East peace process:op.cit,p.3.

[٤] محمد عزيز شكري ، **البعد الدولي للقضية الفلسطينية** ، مرجع سابق ، ص٦٠.

[١] محمد نصر مهنا، مرجع سابق ،ص١١٠.

[٢] احمد صدقي الدجاني ، **رؤى مستقبلية عربية للثمانينات** ، مرجع سابق ، ص٣٦.

[٣] بشار خضر ، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق ، ص١٠٤.

- **أطراف الصراع** : لقد لقي إعلان البندقية انتقاداً شديداً من قبل أطراف الصراع فاسرائيل اتهمت دول السوق بانحيازها للعرب وبادرت إلى التصعيد الدبلوماسي[٤] وكذلك التصعيد في لهجتها ، حيث عبر شامير عن رأيه بصراحة اثر لقاءه في ٧تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠مع قادة أوروبيين بقوله" ثمة علاقة ما بين الموقف الأوروبي والإرهاب المعادي للسامية" [٥]، أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد وجهت انتقاداً شديداً بسبب التردد الأوروبي في الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ،هذا ولم يلق إعلان البندقية ترحيباً إلا من دول لم تنتم إلى جبهة الصمود والتصدي كالأردن والسعودية والمغرب وتونس [٦] ، أما مصر فقد شكل البيان حرجاً لها لاستمرارها في التمسك بكامب ديفيد فقط ، لذا كانت مصر ترغب في تحرك أوروبي للضغط علي الولايات المتحدة لصالح الشعب الفلسطيني، ولكن في إطار كامب ديفيد، والذي تعتبره مصر الأمل الوحيد لإقرار سلام دائم وعادل في المنطقة ، كما أن مصر تعتبر أن الضغط علي إسرائيل يمكن أن يساعد بينما إصدار مبادرة جديدة فمن شانها دفع الإسرائيليين إلي الانغلاق داخل عقلية الحصار التي اعتادوا عليها والمعروف أن الجانب المصري يعمل جاهداً منذ نوفمبر ١٩٧٧ لكسر هذا الحاجز النفسي [١].

هذا ولقد أمكن التوصل إلى ما يلي :-

- لقد حدث تطوراً في مواقف دول السوق تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عام ١٩٧٩ نظراً لفشل محادثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل ، وبناءً علي ذلك صدر بيان البندقية عام ١٩٨٠ وطالب باشراك منظمة التحرير في أية مفاوضات

- كان من أسباب التطورات الإيجابية الحاصلة لدي دول السوق ما استجد علي الساحتين الإقليمية والدولية من تطورات ، كسقوط نظام الشاه في إيران ، وتوتر العلاقات العراقية الإيرانية ، والتدخل السوفيتي في أفغانستان ، الأمر الذي أدى إلى تخوف أوروبا خاصة بعد سقوط الشاه الذي كان من أكثر النظم مولاة للغرب في المنطقة عامة والولايات المتحدة خاصة، كما أن ذلك يشكل خطرا حقيقيا علي دول أوروبا خاصة مسألة تدفق النفط الإيراني إليها .

- ركز الأوروبيون علي ضرورة اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقراري ٢٤٢ ، ٣٣٨ كشرط لقبولها في أية مفاوضات .

- اعتراف الأوروبيون بنواقص قرار ٢٤٢ وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية البريطاني اللورد كارنغتون ودعا إلى تعديله .

- لقد ألمحت فرنسا وعلي لسان رئيسها جيسكار ديستان إلى ضرورة إطلاق مبادرة أوروبية بديله لكامب ديفيد واتضح ذلك من خلال تصريحاته .

---

[٤] محمد مصطفي كمال ، فؤاد نهرا ، مرجع سابق ، ص١٦٠.

[٥] بشارة خضر ، **أوروبا وفلسطين القرابة والجوار**، مرجع سابق ، ص١٥٣.

[٦] محمد مصطفي كمال وفؤاد نهرا ، مرجع سابق ، ص١٦٠.

[١] نبيه الأصفهاني ،"المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية "،مرجع سابق ، ص٢١٢.

- وقفت الولايات المتحدة في وجه أية مبادرة أوروبية جديدة ، ومعها إسرائيل وخاصة تعديل قرار ٢٤٢ ، كما أن مصر أيضاً رفضت التعديل لاعتقادها بعدم جدواه لعدم القدرة علي تطبيق التعديل .

- جاء بيان البندقية خالياً من الدعوة إلى تعديل قرار ٢٤٢ ، كما أنه رغم اعترافه بحق تقرير المصير ودعوته إلى إشراك منظمة التحرير في المفاوضات ، إلا أنه لم يرتق إلى الاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني .

هذا وسوف يتم استعراض مواقف هذه الدول في الفترة التي تلت إصدار بيان البندقية وحتى نيسان /إبريل ١٩٨٢ أي فترة ما قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان ، فهل تقدمت المواقف الأوروبية عن بيان البندقية ؟ أو هل استطاعت تحويله وترجمة بنوده علي أرض الواقع ؟ هذا ما ستحاول الدراسه الإجابة عنه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: - موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من يوليو / تموز ١٩٨٠ (عقب اصدار بيان البندقية) – نيسان /ابرايل ١٩٨٢ (ما قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان)

السوق الأوروبية المشتركة ومحاولة دفع الدور الأوروبي قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان.

لقد تميز مطلع الثمانينات من القرن العشرين بعدة أحداث تضافرت مع بعضها البعض وأدت إلى إبطال الحوار العربي - الأوروبي ، والحد من التدخل النشط لدول أوروبا في مسعاها نحو النزاع العربي - الإسرائيلي ومن هذه العوامل ما يلي :-

التغيرات السياسية الخارجية الحاصلة علي مسرح السياسة العالمي بوصول ريغان إلى الحكم بدءاً من كانون الثاني /يناير ١٩٨١ في الولايات المتحدة[١] ، ووصول ميتران الاشتراكي إلى الحكم في فرنسا في انتخابات مايو ١٩٨١ [٢] ، بالإضافة إلى وصول تاتشر في إنجلترا ، إضافة إلى الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ وقيام الحرب العراقية /الإيرانية [٣]، وكذلك الإعلان عن استراتيجية التحالف الأمريكي - الإسرائيلي أواخر عام ١٩٨١ ، وبروز إسرائيل كقوة توسعية في المنطقة بعد اجتياحها للبنان [٤]، والغارة الإسرائيلية علي المفاعل النووي العراقي في ٧يونيو/حزيران ١٩٨١ [٥]، بدعوى نوايا الرئيس العراقي صدام حسين عن استخدامه لغايات عسكرية[٦]، وفي هذا الصدد أيدت الدول الأوروبية قرار مجلس الأمن الصادر اثر الهجوم علي المنشآت النووية العراقية [٧]، بالإضافة إلى قيام إسرائيل بضم مرتفعات الجولان السورية (syrian Golan

---

[١]J.E FLOWRE,FRANCE TODAY,op.cit,p127

[٢]IBID,P.127.

[٣] سعد حقي توفيق مرجع سابق ص١٧٣.

[٤] حسين حجازي مرجع سابق ص١٥.

[٥]Deborah j.Gerner,chronology of Palestine-Israeli relations,op.cit,p.4.

[٦] أندريه فونتين ، مرجع سابق ، ص ٤٨٣.

[٧] أنظر: بيان لوكسبورغ (Conseil Europeen , Des29/30 Juin 1981 Aluxemburg 1981) في المحلق رقم (١٩) ص ٣٤٦ في **http:// cuein-strashgfr/archives/europe/europe/conclusion/cons0102/20luxembourg.**

(Heightsإلى السيادة الإسرائيلية الكاملة في ديسمبر ١٩٨١ ، الأمر الذي يعبر عن السلوك العدواني الإسرائيلي ، حيث نددت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار الإسرائيلي ،واعتبرته عملاً عدوانياً وغير شرعي[٨]، وتمثلت أهم هذه التحولات في وصول ريغان إلى سدة الحكم في أمريكا، حيث شهدت السنوات الأولى من حكمه تصعيداً كبيراً للتوتر في العلاقات بين القطبين ، بحيث أطلق علي هذه الفترة اصطلاح الحرب البادرة الجديدةThe New Cold War[١]، مما أدى إلى تحول كبير في الاهتمامات الأمريكية بعيداً عن عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وبالتالي إعطاء الأولوية لما يعرف بلعبة التوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة ، حيث أنه خلال إدارة ريغان تحول الاهتمام الأمريكي إلى منطقة الخليج العربي إبان الحرب العراقية الإيرانية، وليس إلى الصراع العربي الإسرائيلي ، فقد عمدت إدارة ريغان تحت تأثير رؤيتها عن تصاعد مخاطر "التوسع السوفيتي" في ظل عواقب انفراج السبعينات إلى الفصل بقوة بين تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وبين أمن الخليج ، ومن ثم أعطت الأولوية لمواجهة "التهديد السوفيتي" في المنطقة علي حساب التحرك بفاعلية للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لهذا الصراع، حيث غلب عليها الاعتقاد بأن الصراع العربي الإسرائيلي ليس إلا صراعاً إقليمياً يمكن حله بواسطة أطرافه الأصلية ، وأن استمراره لا يشكل في المرحلة الراهنة خطورة علي الولايات المتحدة ، كما أن عدم حله لن يسبب اندلاع حرب في المنطقة أو زيادة "النفوذ السوفيتي "فيها، لذا كان هدف ريغان بناء قوة عسكرية أمريكية في المنطقة، وتحقيق رضاء إستراتيجيً إقليمي يجمع بين النظم العربية المعتدلة في مواجهة القوي الراديكالية [٢]، وفي مجمل هذه التطورات واصلت دول السوق الأوروبية بحثها في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي وفي هذا السياق يمكن طرح التساؤلات التالية:-

هل استطاعت دول أوروبا أن تدخل من جديد إلى المنطقة من حيث توسيع نطاق الأطراف المشتركة في التسوية ؟ هل حاولت أوروبا أن تطبق النصوص التي وردت في بيان البندقية؟ وهنا يمكن القول: بأن مبررات طرح هذه التساؤلات تكمن **في أمرين** ، فمن جهة تزايدت التوقعات العربية من أوروبا للقيام بدور نشط في المنطقة أكثر من ذي قبل ، بالإضافة إلى تعقد العلاقات العربية مع الولايات المتحدة وقت تجدد أجواء الحرب الباردة بعد مجيئ ريغان للحكم ، في ظل إعطاء الأولوية للعبة التوازن الإستراتيجي مع السوفيت ، والابتعاد عن عملية التسوية من جهة أخرى.

- هذا وستحاول الدراسة الإجابة عن هذه التساؤلات بعد استعراض تطورات الأوضاع الإقليمية والعالمية والأوروبية .

---

[٨]**year book of the united nations 1985** ,V39,December-1985,p.3

وكذلك عبد الناصر سرور، **السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة ١٩٧٩-١٩٩٠** ، رسالة دكتوراه منشورة ، خان يونس ، مكتبة القادسية ،ط١، ٢٠٠٣، ص ١٥٤.

[١] أحمد وهبان، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة** ، مرجع سابق ،ص٢٥٢-٢٥٣.

[٢] نادية مصطفي، "أوروبا الغربية و أمن الخليج ١٩٨٠-١٩٨٧ "، **الفكر الاستراتيجي** ، عدد٢٨ ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، نيسان/إبريل ،١٩٨٩، ص٣٨.

من الملاحظ أن دول السوق استمرت في تكرار تمسكها بمبادئ التسوية التي سبق وأعلنتها، في بيـــان المجلس الأوروبي حول الشرق الأوسط الصادر في لوكسمبورغ في ٣٠

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، ولكن المبادرة الأوربية لم تتقدم خطوة حقيقية إلى الأمام من حيث:-

أن التطورات التي سبقت هذا البيان الأوروبي تشير إلى هذه النتيجة من البداية، فمـــن جهـــة عـــادت اجتماعات الحوار العربي - الأوروبي بعد توقف ما يقرب من العامين [١]، حيث تم في تشرين الثاني/نوفمبر أول اجتماع رسمي يعقد في إطار الحوار العربي - الأوروبي علي المستوي السياسي، حيث ترأس الجـــانبين وزير مسؤول في كل منهما ، وترأس الجانب الأوروبي وزير الدولة للشؤون الخارجية في لوكسمبورغ السيد هيلمنجر، بينما ترأس الجانب العربي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد صدقي الدجاني المخـــتص بشؤون الحوار العربي - الأوروبي - حيث كانت رئاسة المجموعة العربية آنذاك للفلسطينيين [٢] - الذي أكد رغم الإشارة إلى البعد السياسي للحوار علي ضرورة اضطلاع الجانب الأوروبي بكل ما هو ضروري مـــن أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلـــة كافـــة، وبـــشأن الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في العودة وتقرير المصير واقامة دولتهم المـــستقلة [٣] ، ولم يسفر هذا الاجتماع عن أي جديد ، بحيث تناول البيان المشترك الصادر عـــن الجـــانبين الـــسياسي والاقتصادي، وحدد الخطوات العملية القادمة [٤] ، هذا من جهة ، كما لـــم تـــسفر زيـــارة رئـــيس المجلـــس الأوروبي غاستون ثورن (G.Thorn) وزير خارجية لوكسمبورغ إلى المنطقة في النصف الثاني من ١٩٨٠ عن أي جديد في مواقف أوروبا من جهة أخرى[٥]، ومن جهة ثالثة ، وبعد أن تردد أن دول السوق قد أعدت وثيقة مكملة لبيان البندقية ، ليتم عرضها على قمة لوكسمبورغ في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ *، وبالفعل صدر بيان لوكسمبورغ المذكور والذي شدد على أهمية مهمة غاستون ثورن ، غير أنه لم يأت بـــأي جديـــد واكتفى بتكرار–الادارة الحازمة للمجموعة الأوروبية في متابعة جهودها من أجل السلام[٦] وبقى هذا البيـــان سرياً بسبب استجابة الأوروبيين إلى الطلب الأمريكي بألا يضغطوا بمبادرات

---

[١] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٣٢.

[٢] حسان خليل ،" الدبلوماسية الفلسطينية الثورية - تتحدث باسم العرب في اجتمـــاع لوكـــسمبورغ "، **شـــؤون فلـــسطينية** ، عدد١٠٩، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠، ص ص ١٤٢-١٤٤.

[٣] جمال عبد الجواد ، "السياسة الأوربية والصراع العربي الإسرائيلي"، مرجع سابق ، ص٣٥٧-٣٥٨.

[٤] حسان خليل ، مرجع سابق ، ص١٤٤.

[٥] محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا ، مرجع سابق ، ص ١٦١.

* أنظر: بيان لوكـــسمبورغ (Conseil Europeen Des 1 / 2 Decembre 1980 Aluxembourg) فـــي الملحـــق رقـــم (٢٠)ص ٣٤٧ في

http:// cuejn-strasbg-fr/archives/europe-conclusion cons-01-42/18 luxembourg…

[٦] بشارة خضر ، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ، مرجع سابق ، ص٤٥٠.

مفاجئة، في الوقت الذي بدأت فيه إدارة ريغان استعدادها لصياغة سياستها، حيث كانت الإدارة الأمريكيـــة لا تريد تأجيل المبادرة الأوروبية بل إلغائها تماماً وهذا ما حدث بالفعل[١]، وبالرغم من التوجه الجديد للـــسادات نحو أوروبا إلا أنه يمكن القول: بأن وصول الرئيس الفرنسي الاشتراكي ميتران إلى السلطة قد حكـــم علـــى المبادرة الأوروبية بالموت، وليس مجرد التأجيل كما أراد الرئيس الأمريكي ريغان أو لمجـــرد القيـــام بـــدور مكمل كما أرادت مصر[٢].

أما بالنسبة للتوجه المصري نحو أوروبا تحديداً بعد فشل محادثات الحكم الذاتي والجمـــود الحاصـــل نتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية، ومن ثم الاعداد للانتخابات الاسرائيلية ، وفوز ريغان الذي بـــدأ بـــصياغة جديدة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وفي ظل الخوف من فقدان عملية السلام لزخمها، والتي اتضحت مـــن بداياتها عقب فوز ريغان الذي صرح أنه لن يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ووصفها بالارهابية ، وكـــان ذلك متوقعاً لأن ريغان كان قد دأب على شن حملة شرسة على منظمة التحرير أثناء حملته الانتخابية[٣].

على ضوء هذه الوقائع قرر الرئيس السادات أنه ســيدعم " المبـــادرات الأوروبيـــة " لـــصالح حـــق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وهذا ما صرح به بطرس غالي وزير الدولة المصري للشئون الخارجية في حديث صحفي حول مفاوضات الحكم الذاتي بالقول بأن :" الرئيس السادات يعتبر أي مبادرة جديدة يجـــب أن تكون متعلقة لا بالقرار رقم ٢٤٢ وحسب ، بل أيضاً باتفاقيات كامب ديفيد لدفع عملية السلام قدماً في إطـــار كامب ديفيد"[٤].

ولقد أشار الرئيس السادات إلى قراره بدعم وتشجيع مبادرة أوروبية جديدة فـــي خطـــاب لـــه أمـــام البرلمان الأوروبي في زيارته لباريس في شباط/فبراير ١٩٨١، وجاء ذلك التصريح بعد فترة من الجمود في العلاقات المصرية الفرنسية ، وبعد الشكوك المصرية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠ في قيمـــة الـــدور الأوروبي[٥].

بناءً علي ما سبق إن تحرك السادات ينطلق من رؤيته الخاصة للدور الأوروبي في علاقاتـــه بالـــدور الأمريكي ، من أجل توسيع نطاق عملية السلام ولاشتراك منظمة التحرير أو الأردن فيها (الخيار الأردنـــي) لذلك لم ييأس السادات من تجديد دعوته للملك حسين لكي يشترك في مباحثات كامب ديفيد، حيث أنه كان قـــد خطط مشروعه علي أساس حلول الأردن محل

الإسرائيليين تدريجياً في الضفة الغربية، بينما تحل الإدارة المصرية في قطاع غزة ، وفي كلتا الحالتين يمكن اعتبار ذلك تنظيماً مؤقتاً، ريثما يتم الاتفاق علي صيغة لتطبيق حق تقرير المصير الفلسطيني[١].

---

[١] نادية مصطفى ، **أوروبا الوطن العربي** ، مرجع سابق ،ص ١٣٣

[٢] نادية مصطفى ،"مصر والقوى الكبرى" ، مرجع سابق ، ص ١٠٢.

[٣] حسان خليل ، مرجع سابق ، ص ١٤٣.

[٤] **يوميات ووثائق الوحدة العربية**، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٤٢٥.

[٥] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٣٤.

[١] صلاح العقاد، مرجع سابق ، ص١٧٨.

ويمكن إجمال رؤية السادات علي النحو التالي :-

١- يري الرئيس السادات أن الدور الأوروبي يمكن أن يكون مكملاً للدور الأمريكي، ولا يمكن أن يكون بديلاً عنه ، بل يجب التنسيق بينهما لدفع عملية السلام قدماً في إطار كامب ديفيد، ويتضح ذلك في مطالبة السادات لأوروبا في خطابه بدور محدد يتمثل في إقناع إسرائيل والفلسطينيين بالاعتراف المتبادل والاشتراك في تقديم ضمانات " إضافية " للأمن كمساهمة من أوروبا في إقرار السلام[٢] ، ومساندة حق الفلسطينيين في تقرير المصير دون ذكر منظمة التحرير الفلسطينية، انطلاقاً من رؤيته لمنظمة التحرير، حيث كان السادات يود إشراك الفلسطينيين بشكل ما في المباحثات ، وليس شرطاً بواسطة منظمة التحرير، بل الأرجح أنه كان يفضل استبعادها ، حيث سبق وأن اقترح تمثيل الفلسطينيين بواسطة وفد من أهالي الضفة مع أبناء الجالية الفلسطينية الحاصلة علي الجنسية الأمريكية[٣]، كما اتضحت رؤية السادات المحدودة للدور الأوروبي عندما تجاهل السادات في خطابه الإشارة إلى بيان البندقية، حيث أشاد ببيان قمة لوكسمبورغ في كانون الأول ديسمبر ١٩٨٠ المذكور سابقاً، وكانت السفارة المصرية في باريس بناءً علي رؤية الدبلوماسية المصرية قد أصدرت بياناً أوضحت فيه الفارق بين بياني البندقية حزيران / يونيو ١٩٨٠ وبيان لكسمبورغ في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ الأوروبيين معتبرةً أن البيان الأخير يعبر عن تطور إيجابي في المواقف الأوروبية، لأنه يعكس قبولاً أوروبياً أكثر لعملية كامب ديفيد ، الأمر الذي أدى إلى قبول الرئيس السادات دعوة البرلمان الأوروبي وزيارة باريس[٤].

وفي سياق تحليل رؤية السادات يمكن القول: بأن الرئيس السادات رغب في إعادة تشكيل المبادرة الأوروبية لتكون أكثر تمشياً مع إطار كامب ديفيد في محاولة منه لفك ارتباطها (المبادرة) بالمعارضين للنهج المصري للسلام كسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لذلك نجد أن السادات لم يأت علي ذكر منظمة التحرير في خطابه أمام البرلمان الأوروبي ، والذي يمكن اعتبار تجاهله للمنظمة بمثابة رسالة غير مباشرة للأوروبيين الذين طالبوا في بيان البندقية باشراك المنظمة في المفاوضات بعدم الإلحاح علي هذا الطلب علي الأقل في المرحلة الراهنة ، أما بالنسبة للدور الأوروبي حسب رؤية السادات يمكن أن يبدا في الوقت المناسب، وليس في غياب الفلسطينيين أو علي حسابهم، وهذا ما تؤكده الرسالة التي وجهها الرئيس السادات إلى الرئيس كارتر في ١٧ أيلول سبتمبر ١٩٧٨ من أن مصر ستكون علي استعداد للإضطلاع بالدور العربي ، وذلك بعد التشاور مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني[١].

---

[٢] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٣٥.

[٣] صلاح العقاد، مرجع سابق ، ص١٧٩.

[٤] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٣٤-١٣٥.

[١] محمد خالد الأزعر ،" الرؤية المصرية للحكم الذاتي الفلسطيني ١٩٧٨-١٩٨٢ "، **الدراسات الفلسطينية** ،عدد١٤، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ربيع ١٩٩٣، ص ٦١.

أما فيما يتعلق بموقف السادات من الخيار الأردني الذي جاء في مشروع الرئيس ريغان في ٢ شباط/ فبراير ١٩٨٢ علي اثر جلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان بالنص علي إنجاز حكم ذاتي للضفة الغربية وغزة مرتبط بالأردن[٢] هذا وقد أكد الرئيس السادات موقفه من الخيار الأردني ومن منظمة التحرير الفلسطينية عندما دعا من خلال زيارته لباريس إلى إعلان قيام حكومة فلسطينية مؤقتة، وتحقيق الاعتراف المتبادل بينها وبين إسرائيل ، علي اعتبار أن ذلك سيكون السبيل الوحيد لاشتراك الفلسطينيين من جميع الفصائل والاتجاهات في تقرير مصيرهم في التسوية النهائية ، كما جاء في اتفاقية كامب ديفيد أي بعد الفترة الانتقالية الخاصة بالحكم الذاتي[٣]، أما فيما يتعلق بمنظمة التحرير أعرب السادات عن رفضه لاشتراكها في المباحثات الخاصة بالشق الفلسطيني من كامب ديفيد إلى حين "معتبراً " أن لديه تحفظات تجاه كون المنظمة الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، ومتسائلاً ماذا عن أولئك الذين يرزحون تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة ، إن المنظمة تتفق علي شيء ثم ترفضه، واستمر السادات في إعلانه بتلك التصريحات بأنه لا ينصح بانضمام المنظمة حتى تتفق علي الحكم الذاتي الكامل، ومن ثم يختار الفلسطينيين وفداً من المنظمة أومن أولئك الذين يرزحون تحت الاحتلال حسب ما يرغبون ، هذا من جهة كما ظل السادات علي اعترافه بالمنظمة دون أن يعتبرها الطرف الوحيد الذي يمثل الفلسطينيين من جهة أخرى[٤] .

ردود الفعل تجاه خطاب السادات أمام البرلمان الأوروبي :-

١ - الموقف العربي:-

جاء علي لسان أمين عام جامعة الدول العربية في مؤتمر صحفي في لاهاي أن الحكومات العربية تري في الدور الأوروبي سبيلاً لإطار تفاوضي غير كامب ديفيد، لذلك رفضت الدول العربية في مؤتمر قمة الطائف - الخيار الأردني الذي يعني في نهاية المطاف إحلال الأردن محل المنظمة أو الفلسطينيين في التفاوض ، كما أدان المتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية في بر وكسل ما ورد في خطاب السادات أمام البرلمان الأوروبي، واستنكر أن يكون له الحق في تمثيل الفلسطينيين أو العرب، كما رفض فكرة تشكيل حكومة فلسطينية في المنفي[١].

٢ - الموقف الإسرائيلي:-

لقد جاء علي لسان مناحيم بيغن في مؤتمر صحفي في ١١شباط / فبراير ١٩٨١، عبر فيه عن رضاه لما ورد في خطاب السادات أمام البرلمان الأوروبي، خاصة عدم ذكر السادات لمنظمة التحرير[٢]، وكان ذلك

---

[٢] نائلة القلقيلي ، مرجع سابق ، ص٣٦.

[٣] نادية مصطفى ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٣٦.

[٤] محمد خالد الأزعر، " الرؤية المصرية للحكم الذاتي الفلسطيني ١٩٧٨-١٩٨٢"، مرجع سابق ، ص ٦٢.

[١] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٣٦-١٣٧.

[٢] المرجع السابق ، ص ١٣٧.

موافقاً تماماً لوجهة نظر بيغن الذي أعلن أن إسرائيل تفتقر إلى وجود شريك من الفلسطينيين في المفاوضات[٣]، وهنا المقصود بذلك بطبيعة الحال منظمة التحرير الفلسطينية ، كما رحبت إسرائيل بالحذر الواضح في خطاب السادات بحيث امتنع عن أي تورط مباشر لصالح المبادرة الأوروبية إلا إذا جاءت كمكمل لكامب ديفيد ، ونظراً لرغبة السادات في عدم إثارة إسرائيل التي كانت ترفض أصلاً أي مشاركة أوروبية ، نجد أنه وصف الضمانات الأوروبية بأنها ضمانات "إضافية"[٤] .

٣ - الموقف الفرنسي: -

أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان فرانسوا بونسيه أن زيارة السادات كانت إيجابية ومثمرة، وأنها أعادت العلاقات مع مصر إلى دفئها وحرارتها ، ولم يعلن تأييده إلا لفكرة ضمانات الأمن التي يمكن أن تشارك فيها أوروبا[٥].

بناءً علي الموقف الفرنسي تطرح الدراسة تساؤلات حول تحسن العلاقات المصرية -الفرنسية، فمن جهة تعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوروبية تحفظاً علي اتفاقيات كامب ديفيد وأكثرها تأييداً لمنظمة التحرير الفلسطينية لاشراكها في المفاوضات من جهة أخرى.

من المرجح أن هذا التغيير في السياسة الفرنسية قد جاء في فترة كانت الساحة الفرنسية تشهد خلالها معركة انتخابات الرئاسة والتي كانت تبشر بفوز الاشتراكيين المعروفين بصداقتهم لإسرائيل، حيث نشطت الحملة اليهودية المعادية لجيسكار ديستان وبلغت هذه الحملة ذروتها مع

الشعار الذي أطلقه هنري هاجد نبرغ رئيس جمعية " التجديد اليهودي" بضرورة معاقبة جيسكار ديستان بحرمانه من أصواتهم[١] وبناءً علي ذلك كانت الدلائل تشير إلى تغير محتمل في السياسة الفرنسية ، كما جاءت المواقف المضادة لد يستان بعد زيارته لعمان بتاريخ ٢٨ اذار/ مارس ١٩٨٠ وأكد فيها علي التحفظ الفرنسي من كامب ديفيد وضرورة إشراك المنظمة في مفاوضات السلام[٢].

٤ -الموقف الألماني: -

لقد أكدت ألمانيا الغربية وعلي لسان وزير خارجيتها خلال زيارته لمصر في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨١ ترحيبها بتشجيع السادات لدور أوروبي مكمل لكامب ديفيد، كما أكدت علي أهمية الاعتراف المتبادل كخطوة تساهم في التوصل إلى الحل العادل والدائم، والذي يتماشي مع المواقف الأوروبية، غير أن الوزير أكد علي بيان البندقية خاصة البند المتعلق بالمطالبة باشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام [٣].

وصول فرانسوا ميتران إلى الرئاسة الفرنسية : -

---

[٣] Neil Lochery , "The Arab-Israeli Conflict" ucl, Academic Year 2004-2005, **http://www.ucl.ac.uk/hebrew-jewish/Downloads/c93**.htm,p.1

[٤] نادية مصطفي، **أوربا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٣٧.

[٥] المرجع السابق ، ص١٣٧.

[١] جورج فرشخ ، **فرانسوا متيران والقضايا العربية** ، ج١ ، ط٢ ، بيروت ، دار آزال ، ١٩٨٥ ، ص١٦٠.

[٢] أندريه فونتين ، مرجع سابق ، ص٤٨٣.

[٣] نادية مصطفى ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص ١٣٨

لقد وصل فرانسوا ميتران إلى الحكم في فرنسا في انتخابات مايو ١٩٨١[٤]، وعليه يمكن الحكم علي المبادرة الأوروبية بالموت وليس بالتأجيل حسبما أراد رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن نظراً لأن فوز ميتران أثر علي توازن القوي السياسية لدي دول السوق المشتركة لغير صالح الاتجاه المؤيد " للمبادرة الأوروبية في الشرق الأوسط "، ويُعد هذا التغير من أهم متغيرات السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي مقارنة مع السياسات الفرنسية السابقة، وبالتأكيد فإن وصول ميتران إلى الحكم قد أثار التساؤلات حول مسار السياسة الخارجية الفرنسية عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة، لما عرف عن صداقة ميتران القوية لإسرائيل، وانتقاداته الدائمة للسياسة الفرنسية المساندة للعرب فقط، حيث كان ميتران يعكس سنوات خبرته الطويلة كأحد المقاومين الفرنسيين ضد النازيين، كما أنه يعتبر أن ما ارتكبته النازية ضد اليهود أكثر مآسي القرن العشرين، إضافة إلى كونه يعد من الجيل الأول من الاشتراكيين الذين كانوا يرون في " إسرائيل " صديق لفرنسا وحليفها[٥]، وذلك ما أكده الرئيس المصري مبارك في لقاء له بالرئيس ميتران بالقول: أعلم انك صديق حميم لإسرائيل، ولكن ذلك لا يزعجني ولا يجعلني أشعر بحساسية خاصة تجاه هذا الأمر بل علي العكس، إن صداقتك لإسرائيل ستفيدنا في متابعة عملية السلام[١]، فضلاً عن أنه أحد أعضاء الاشتراكية الدولية التي جمعت بين الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمال الإسرائيلي، والتي أدت إلى خلق علاقات وطيدة بينهما تجاوزت بعض الاختلافات في الأيديولوجية[٢].

مواقف فرنسا (ميتران) تجاه الصراع العربي الإسرائيلي :-

وهنا يمكن استعراض أبرز المتغيرات في السياسة الخارجية الفرنسية التي فاجئت وصول ميتران للرئاسة وهي كما يلي:-

١ - موقف ميتران الإيجابي من اتفاقيات كامب ديفيد:-

لقد كان ميتران الرئيس الوحيد تقريباً من كبار زعماء السياسة في أوروبا عامة، وفي فرنسا خاصة الذي تحمس لعقد اتفاقات كامب ديفيد كما تحدث عنها وعن زيارة السادات للقدس وغداة كامب ديفيد أصدر المكتب التنفيذي للحزب الاشتراكي (حزب ميتران) بياناً جاء فيه:-

"يعتبر الحزب الاشتراكي أن النتائج التي انتهي إليها مؤتمر كامب ديفيد يمكن أن تساهم في خلق الظروف والشروط الملائمة من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، فالاتفاق الذي توصلت إليه مصر وإسرائيل هو نتيجة تنازلات متبادلة ومهمة، والنتائج التي تحققت تبرهن أن المفاوضات المباشرة بين الذين تتجابهون على أرض المعركة هي خير وسيلة وأكثرها ضماناً للسير نحو السلام، ويعرب الحزب الاشتراكي عن أمله في أن تستحوذ وتتوسع ديناميكية المفاوضات والسلام، وسيعمل الاشتراكيون ما في وسعهم من أجل تشجيع هذه

---

(٤) J.E.Flower,**France Today** , op.cit,p.127.

(٥) نادية مصطفى ،" الدبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان"، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، العددان ٨-٩ ، تموز /يوليو – تشرين أول / أكتوبر ١٩٨٣، ص ١١

(١) جمال عبد الجواد ، "السياسة الأوروبية والصراع العربي الأسرائيلي" ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥-٣٥٦.

(٢) نادية مصطفى ، الدبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان ، مرجع سابق ، ص ١١.

الديناميكية انطلاقاً من موقعهم وفي هذا الإطار تقول أن تضمين النص المشترك لكامب ديفيد عبارة " الشعب الفلسطيني " هذا أمر إيجابي[٣] ،ويعتقد الحزب الاشتراكي أنه لن يقوم سلام دائم في الشرق الأوسط إلا إذا سمح بتحقيق التطلعات القومية والأماني الوطنية لكل الشعوب وبنوع خاص تطلعات الشعب الفلسطيني، عن طريق التفاوض مع ممثليه المؤهلين[٤].

٢- الدعوة إلى إيجاد تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط، حيث أن برنامج الحزب الاشتراكي الفرنسي يدعو صراحة إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية مع منظمة التحريرالفلسطينية، بالإضافة إلى الاستمرار في تعزيز العلاقات الفرنسية مع الدول العربية والتعهد بتنفيذ التزامات فرنسا وعقود التسليح مع تلك الدول[١].

٣- تراجع فرنسا عن مبدأ الحاجة إلى مبادرة أوروبية حول الصراع، الأمر الذي أدي إلى تراجع الإنجازات التي حققتها فرنسا أثناء رئاسة جيسكار ديستان والتي ساهمت في دفع الشركاء الأوروبيين لقبول مبادئ السياسة الفرنسية، كمبادئ لسياسة دول السوق تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، وهذا ما اتضح في بيان البندقية، بينما فرنسا في عهد " ميتران " تشككت في السياسة العملية التي استطاع الموقف الجماعي الأوروبي تحقيقه حتى الآن أو يمكن تحقيقه فيما بعد، غير أن أوروبا مكتفية فقط بإصدار البيانات الشفوية، دون العمل علي تنفيذها [٢] والدليل علي التشكيك الفرنسي في قدرة أوروبا علي المساهمة الفعلية في إيجاد تسوية لهذا الصراع، التصريح الذي أدلى به وزير خارجية فرنسا كلودشيسون، أثناء زيارته لإسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، والذي أعلن فيه أنه طالما أن الاشتراكيين الفرنسيين في السلطة، فلن يكون هناك مشروع أو مبادرة أوروبية[٣].

وفي سياق تحليل هذا التصريح نجد أنه ينطوي علي الحقائق التالية:-

١- نكران الطابع العالمي للسياسة الفرنسية.

٢- تعطيل الدور الفرنسي الذي يمثل المحرك بالنسبة لبلورة موقف أوروبي موحد وبالتالي إعطاء مبرر لبعض أعضاء السوق الأوروبية للتنكر لكل مبادرة أوروبية مستقلة والذي تجسد بوضوح أثناء جولة قام بها رئيس المجموعة الأوروبية آنذاك البلجيكي تيند مانس (Tiendmans) إلى الكويت، السعودية، مصر، إسرائيل ما بين أواخر أيار/ مايو وبداية حزيران/ يونيو ١٩٨٢ حيث اطلع علي تصور الأطراف المتناقضة للدور الأوروبي ووجد أن البلدان العربية التي زارها رحبت بالموقف الأوروبي، ودعت إلى ترسيخه بمبادرات عملية، غير أن إسرائيل رفضت الاعتراف لأوروبا بأي تحرك لايأخذ بعين الاعتبار تصورات

---

[٣] جورج فرشخ ، مرجع سابق ،ص ١٥٨

[٤] المرجع السابق ، ص ١٥٨-١٥٩.

[١] حسين آغا وآخرون ، **التحالف العربي والعلاقات الأطلسية** ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية (١٢)، ط١، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٢،ص٧٩.

[٢] نادية مصطفي ، "الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان "، مرجع سابق ، ص١٣.

[٣] الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء العالم العربي** ، مرجع سابق ، ص١٦١.

كامب ديفيد الأمر الذي حذا برئيس المجموعة الأوروبية إلى تجاوز قرارات البندقية بحيث دعا إلى ضـــرورة استكمال مسلسل المحادثات الثلاثية (الأمريكية المصرية الإسرائيلية) لتحقيق نظـــام الاســـتقلال الإداري فـــي المناطق المحتلة من جانب إسرائيل، مما يعني بوضوح العودة إلى اتفاقية كامب ديفيد لأنه حسب قوله لم يـــتم رفضها صراحة من قبل أوروبا، كما أن تطبيقاتها تجعل من المفيد أخذها بعين الاعتبار(١).

يتضح مما سبق، أن قدرة أوروبا تتراجع أمام القدرة الأمريكية في التأثير علي مجريـــات الأحـــداث علي مسرح السياسة العالمي. أما عن ردود فعل أوروبا والعرب السلبي علي تصريح كلودشيسون، عاد هـــذا الأخير إلى القول: بضرورة التفرقة بين المبادرة بمعني الحركة وبين المبادرة بمعني إصدار البيانـــات لتأكيـــد المواقف والمبادئ، حيث أن فرنسا وشركاءها الأوروبيين لن يحجموا عن تأكيد أفكارهم ومبادئهم (٢).

وكان ميتران يأخذ علي بيان البندقية الصادر في حزيران/ يونيو ١٩٨٠ تحفظه علي منهاج الاتفـــاق غير شامل ويشجع الخطوات الثنائية علي غرار كامب ديفيد، كما يري أن التقدم خطوة أو خطوتين أفضل من الجمود خاصة إذا كانت متطلبات الاتفاق الشامل، أي اشتراك كل الحكومـــات العربيـــة ومنظمـــة التحريـــر وإسرائيل في مفاوضات غير ممكنة حالياً(٣).

يمكن القول: بأن المتغيرات الدولية الأوروبية قد ألقت بظلالها علي إمكانية طـــرح أي مبـــادرة مـــن الطرف الأوروبي لذلك أحجمت أوروبا عن القيام بذلك حتى يتم على الأقل - انسحاب إسرائيل من سيناء- ، ولقد حدد وزير خارجية هولندا الذي كان رئيسا للجماعة الأوروبية صورة واضـــحة لمـــسار دول الجماعـــة بقوله: " لامبادرة أوروبية قبل نيسان/ إبريل ١٩٨٢، لأن ذلك قد يعطي لإسرائيل مبرراً لعدم تنفيذ مـــا تبقـــي من انسحاب سيناء" ، وبمعني آخر جاءت مبررات دول الجماعة بعدم طرح أي مبادرة لحرصـــها علـــي ألا تضر بالإنجازات التي يتم تحقيقها علي طريق السلام(٤).

وهنا تطرح الدراسة التساؤل التالي وهو هل يمكن اعتبار الإحجام الأوروبي عن إطـــلاق مبـــادرات جديدة ناتجاً عن الضغط الأمريكي أو التغيرات الفرنسية فقط والمتمثلة بوصول الاشتراكيين إلى الحكم؟

في معرض الإجابة عن هذا التساؤل، يمكن القول: بأن الإحجام الأوروبي لم يكن ناتجاً عن العوامـــل السابقة فقط بل يعود أيضاً إلى الخلافات بين الدول العربية التي أدت بدورها إلى تعطيل قمة فاس الأولي فـــي ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ (٥) بحيث أصبح من المؤكد عدم قيام أوروبا بأي تحرك لا يتمتع بأي تأييـــد من أدني المواقف العربية. كما تطرح الدراسة تساؤلاً آخراً وهو هل انتهي الاهتمام الأوروبي فـــي المنطقـــة العربية رغم جمود المبادرة الأوروبية ؟ وهل انتهي الاهتمام العربي من قبـــل بعـــض الحكومـــات بتطـــوير المواقف الأوروبية تجاه أزمات الصراع الشرق أوسطي؟

---

(١) الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء العالم العربي** ، مرجع سابق ، ص١٦٢.

(٢) بشارة خضر ، **أوروبا فلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ، مرجع سابق ، ص٤٥٠.

(٣) نادية مصطفي ،" الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان "، مرجع سابق ، ص١٤.

(٤) نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٤٠.

(٥) المرجع السابق ، ص١٤١.

ترتئى الدراسة أن الاهتمام الأوروبي في الشرق الأوسط لم ينته، وفي المقابل اهتمام بعض الحكومات العربية أيضاً بقيام أوروبا بدور نشط في المنطقة لم ينته، وذلك نظراً لحرص أوروبا علي حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية من جهة وتحركها بالإفصاح عن المزيد من التأييد والمساندة لتطبيق معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية من جهة أخري. هذا وستوضح الدراسة صحة هذه التحليلات السابقة كالتالي: -

أولا: الزيارات المتبادلة بين الزعماء الأوروبيين والعرب: -

لقد حرصت أوروبا علي تبادل الزيارات الهامة بين قياداتها وبخاصة تاتشر رئيس وزراء بريطانيا وميتران (الرئيس الفرنسي) وبين القيادات العربية لابراز الاهتمام بتحقيق التوازن بين اتصالاتهم بمصر وإسرائيل، فجاءت زيارة تاتشر للسعودية في نيسان/ إبريل ١٩٨١ ومن ثم البحرين والكويت في أيلول/ ستمبر ١٩٨١، وزيارة ميتران للسعودية في ٢٦-٢٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٨١[١] ومن ثم لإسرائيل في اتجاه محاولة تمكين أوروبا من القيام بدور أكثر فعالية في سياسات الشرق الأوسط، عبر تحقيق التأثير علي إسرائيل بخلق بعض التشابك بين المصالح الإسرائيلية والأوروبية، وهنا يمكن تحليل أهمية زيارة ميتران لكل من الدول العربية وإسرائيل بما أن فرنسا هي أكثر الدول الغربية المرشحة للقيام بهذه المهمة نتيجة عدة عوامل:

١- الدور الفرنسي القيادي في دول السوق الأوروبية .

٢- تعد فرنسا من أكثر دول السوق ارتباطاً بالمصالح العربية، ومن ثم لديها إمكانية القيام بدور الموصل الجيد بين الطرفين العربي والإسرائيلي إذا ما تمكنت من ربط المصالح الإسرائيلية بها بدرجة مناسبة.

٣- إن فرنسا في عهد الرئيس ديغول هي من اكثر دول السوق بعداً عن إسرائيل وخاصة منذ حرب حزيران يونيو ١٩٦٧، الأمر الذي سيمنح الرئيس الفرنسي ميتران تحديداً أهمية خاصة لدي إسرائيل، إذ أن الزيارة ستخرج إسرائيل من عزلتها التي فرضها عليها رؤساء فرنسا السابقين[٢].

وفي سياق الزيارات المتبادلة بين الزعماء الأوروبيين والعرب جاءت زيارة وزير خارجية بريطانيا اللورد كارنغتون للسعودية في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ الذي كان يرأس المجموعة الأوربية آنذاك[١] كما قام الوزير البريطاني بزيارة لإسرائيل قبل أيام قليلة من استقالته من منصبه، والتي تعد الزيارة الأولى من نوعها التي يقوم بها وزير خارجية بريطاني لإسرائيل منذ فترة طويلة، ويمكن اعتبارها مؤشر لطبيعة الدفء في العلاقات الإسرائيلية البريطانية التي أصابها الجمود قبل ثلاث سنوات بسبب تطور السياسة البريطانية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وجاءت تلك الزيارة رغم المحاولات العربية لإثناء الوزير البريطاني عنها، غير أن الحكومة البريطانية أصرت علي إتمامها بدعوة ضرورة استمرار الحوار مع

---

[١] نادية مصطفي،**أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٤١.

[٢] جمال عبد الجواد، السياسة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٣٥٤.

[١] نادية مصطفي،**أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٤١.

إسرائيل، كما لحق بالرئيس الفرنسي والوزير البريطاني زيارة وزير الخارجية الألماني هانز ديتريش غينشر [٢].

وعلي الصعيد العربي تمت زيارة ملك السعودية إلى فرنسا في منتصف حزيران/ يونيو ١٩٨١، كذلك زيارة الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية إلى بريطانيا في ١٧-١٨ أيلول/ سبتمبر، ١٩٨١ ثم لفرنسا في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، ولقد دار محور هذه الاتصالات حول التنسيق بين المبادرة الأوروبية وبين مبادرة فهد *[٣].

يتضح من خلال استعراض الزيارات المتبادلة بين العرب والأوروبيين أن الاتصالات البريطانية - الخليجية اهتمت باحياء الدور البريطاني في المنطقة، بينما الاتصالات الخليجية السعودية - الفرنسية أثارت التساؤلات خاصة لأن وصول ميتران إلى الحكم فاجأ العديد من القيادات العربية، التي كانت تأمل بعودة انتخاب جيسكار ديستان من جديد فهو في نظر العرب يتزعم التحرك الأوروبي المستقل عن الولايات المتحدة، إضافة إلى تحفظه من كامب ديفيد لرؤيته بضرورة مشاركة كافة الأطراف المعنية أي غالبية الدول العربية في المفاوضات السلمية[٤].

وفي إطار تخوف العرب من وصول ميتران للحكم في فرنسا ترتئي الدراسة عدم وجود أي مبرر لهذا التخوف، لأن الرئيس الفرنسي ميتران والمسؤولين الفرنسيين الجدد رسموا الخطوط العريضة لسياسة فرنسا تجاه القضية الفلسطينية والمنطقة العربية وكانت واضحة تماماً وهي كالتالي:-

١- أمن لكل دولة، ودولة لكل شعب، وهو المبدأ الذي ميز تصريحات القادة الجدد لفرنسا حيث، حرص ميتران في المقابلة التي أجريت بعد انتخابه مع "صحيفة نيويورك تايمز" علي التأكيد علي أن "من الطبيعي أن يكون للفلسطينيين وطن يبنون فيه هيكل دولة" وقال بأن "إسرائيل ليست محقة في اعتقادها بأن لا وجود للمشكلة الفلسطينية"، وفي رسالة الشكر التي وجهها ميتران للعقيد معمر القذافي، كرر ميتران هذا المبدأ الموجه لسياسته بشكل محدد، حيث جاء في هذه البرقية " في الشرق الأوسط ستعمل فرنسا مع كافة الأطراف المعنية من أجل إيجاد حل مناسب يسمح لكل الشعوب في المنطقة بأن تعيش في وطن، ضمن حدود آمنة ومعترف بها " أما كلود شيسون وزير خارجية فرنسا، فقد أكد علي ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وقال "إن إعطاءه وطناً هو قضية مقدسة"[١].

---

[٢] جمال عبد الجواد ، السياسة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص٣٥٥.

* لقد طرح مشروع فهد الخاص بتسوية العربي – الاسرائيلي في ٧ آب/ أغسطس ١٩٨١ ونص على: انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وطالبت بتفكيك المستوطنات الاسرائيلية، مع ضمان حرية العيش بسلام وخضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية باشراف الأمم المتحدة ، بحيث تضمن الأمم المتحدة تنفيذ ذلك ، أنظر الحسان بوقنطار، **السياسة العربية للمملكة المغربية**، ط١ ، باريس ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، ١٩٩٧، ص ٨٤

[٣] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٤٢.

[٤] J.E.Flower, **France to day** .op.cit.p.123

[١] مصطفى جفال ، مرجع سابق ،ص ٤٤

ثانيا : اشتراك أربع من دول السوق في القوة متعددة الجنسيات في سيناء: -

لقد كان أحد المواقف الحرجة التي تعرضت لها اتفاقيات كامب ديفيد قضية تشكيل قوة حفظ السلام في سيناء، وذلك بعد تعذر قيام القوات الدولية للأمم المتحدة بذلك، نظراً للمعارضة السوفيتية في مجلس الأمن، وكان المخرج الوحيد لهذه الأزمة يتمثل في تشكيل القوة من خارج الأمم المتحدة، وقد تعثرت محاولات تشكيل القوة حتى كادت تقتصر علي الولايات المتحدة، إضافة إلى عدد محدود من الدول الصغيرة التي تدور في فلكها والتي لا تخفي الطابع الأمريكي لهذه القوات[٢]، الأمر الذي من شأنه إحراج أطراف كامب ديفيد وخاصة مصر، عندما يتم تأكيد الطابع الأمريكي لهذا السلام بحماية أمريكية للاتفاقيات المتعلقة به، مما سيعرقل انضمام أطراف عربية أخري لعملية السلام، وقد جاء إعلان الدول الأوروبية الأربع الكبرى فرنسا وبريطانيا وهولندا وإيطاليا في الاشتراك في القوة متعددة الجنسيات بمثابة إنقاذ لها من مأزقها[٣].

هذا ولقد أعلنت الدول الأربع في ٢٦ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨١ عن استعدادها للمشاركة في هذه القوة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا كانت أول دولة تعلن موافقتها علي المشاركة في القوة، الدولية لحفظ السلام في سيناء[٤]، وهذا يعني تراجعاً ملموساً من قبل فرنسا عن القيام بدور مستقل وعن تزعمها كالعادة للمبادرة الأوروبية.

أما بريطانيا فقد كانت ترغب في صياغة بيان جديد، وكانت تخشى من أن الموافقة السريعة من قبل الدول العشر (الأعضاء في السوق) ستؤدي إلى رد فعل عربي غاضب، غير أن بريطانيا وافقت بعد تلقي وزير الخارجية البريطاني كارنغتون ضمانات من الدول العربية وخاصة السعودية والكويت التي عارضتا إدانة المشاركة الأوروبية في القوة متعددة الجنسيات، وهناك سبب آخر لموافقة بريطانيا وهو الضغوط الأمريكية التي مورست عليها كما أن بريطانيا معروفة بميولها لأمريكا [١]

كما كان لليونان دور غير مباشر، حيث ترددت كثيراً في مساندة اشتراك أوروبا في القوة متعددة الجنسيات لأن الرئيس اليوناني أندرياس بابندريو يرفض اتفاقيات كامب ديفيد [٢]، وكان الموقف اليوناني، سبباً في فشل الجماعة الأوروبية بإصدار بيان حول الاشتراك الأوروبي في هذه القوة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، ثم عادت الجماعة الأوروبية وأصدرت بيانها في لندن في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، ولقد أيدت فيه دول السوق العشر اشتراك فرنسا، بريطانيا، ايطاليا وهولندا في القوة المتعددة الجنسيات في سيناء[٣]، كما أكد المتحدث باسم الجماعة أمام البرلمان الأوروبي في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٢ علي استمرار تمسك الجماعة بالاستعداد للمشاركة في تسوية سلمية شاملة، ومساندتها لكل مبادرة من "دول المنطقة" تهدف إلى إحداث تقدم علي هذا الطريق[٤]، كما صدر بيان آخر في بروكسل ٣٠/٢٩ أذار/ مارس ١٩٨٢* وفيه

---

[٢] جمال عبد الجواد ،" السياسة الأوروبية والصراع العربي – الاسرائيلي "، مرجع سابق ، ص ٣٥١.

[٣] المرجع السابق ، ص٣٥٢.

[٤] بشارة خضر ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٠٥.

[١] جمال عبد الجواد، "السياسة الأوروبية والصراع العربي – الاسرائيلي"، مرجع سابق ، ص ٣٥٨

[٢] بشارة خضر ، **أوروبا وفلسطين في الحروب الصليبية حتى اليوم** ، مرجع سابق ،ص ٤٥١.

[٣] المرجع السابق ، ص٤٥٤

[٤] نادية مصطفي ،**أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٤٤.

أدان المجلس الأوروبي عزل السلطات الإسرائيلية لرؤساء البلديات الفلسطينية "المنتخبين ديمقراطياً" "والإساءة إلى حريات سكان الأراضي المحتلة وحقوقهم" "وإجراءات إسرائيل في الجولان"، واعتبر البيان أن مشاركة أربعة بلدان من الجماعة الأوروبية في قوة المراقبين الدوليين في سيناء تشكل مساهمة جيدة من أجل إنهاء انسحاب إسرائيل من سيناء في ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٨٢[٥]

يمكن القول: بأن هذه الإيضاحات التي وردت في بيان بروكسل قد جاءت في إطار طمأنة الحكومات العربية التي سبق وأن اعترضت علي اشتراك الدول الأوروبية في القوة متعددة الجنسيات كسوريا- مثلاً - التي طالبت في اجتماع وزراء الخارجية العرب في المغرب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ باتخاذ عقوبات ضد الدول الأوروبية المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات [١]، أما بالنسبة لإسرائيل فقد عارضت تلك البيان[ات الصادرة عن دول السوق وذلك لعدم تأييدها الصريح لكامب ديفيد، بالإضافة إلى تكرارها لبعض فقرات بيان البندقية غير أن إسرائيل وافقت في النهاية علي تكوين القوة متعددة الجنسيات في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ تحت الضغط الأمريكي، كما أصدر وزراء الخارجية الأوروبيون في ٢٧ نيسان/ إبريل ١٩٨٢ بياناً حيوا فيه الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، كما أكدوا علي أهمية السلام الشامل والعادل والدائم استناداً إلى مبدأ حق البقاء والأمن لكل الدول والي مبدأ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حق تقرير المصير[٢].

وفي ختام هذا المبحث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: -

- إن صعود ريغان إلى الرئاسة الأمريكية ووصول الرئيس فرنسوا ميتران إلى الحكم في فرنسا ساهم بدور كبير في تعطيل إمكانية قيام دول السوق الأوروبية بتحرك نشط وفعال في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وتجسد ذلك بعدم إمكانية قيام أي مبادرة أوروبية ملموسة بعد إصدار بيان البندقية ١٩٨٠، والذي يعتبر تحولاً جذرياً في السياسة الخارجية لدول السوق الأوروبية المشتركة، لذا فمن الملاحظ أن الموقف الأوروبي لم يستطع تجاوز بيان البندقية رغم نص البيان علي ضرورة المساهمة في إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

- بغض النظر عن جولات غاستون ثورن وفان ديركلاو واللورد كارينغتون، فحتى هذه الجولات لم تسفر عن أي تصور أوروبي لحل النزاع العربي – الإسرائيلي، واكتفت دول السوق فقط بالتمسك بمبادئها التقليدية المتماشية مع التوجه الأمريكي في الشرق الأوسط .

- كما يلاحظ أن السياسة الأوروبية خلال الفترة من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٠ تبدو ذات بعدين متناقضين، فمن جهة تحاول السعي جاهدة للقيام بدور فعال في التسوية السلمية لأزمة الصراع الشرق أوسطي، بما يتماشى

---

* أنظر بيان بروكسل (Conseil Europeen Des 29/30 Mars 1982 Abruxelles) في الملحق رقم (٢١) ص٢٣٦ في http://cuei-u-strasbg.fr/archives/europe/europe.conclusion/Cons0142/22.bruxelles30.

[٥] بشارة خضر ، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦.

[١] جمال عبد الجواد ،" السياسة الأوروبية والصراع العربي – الاسرائيلي "، مرجع سابق ، ص ٣٥٨.

[٢] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٤٥.

مع المصالح الأوروبية المتزايدة في المنطقة، وفي نفس الوقت لم تستطع هذه الدول أن تعــزل نفــسها عــن السياسة الأمريكية في المنطقة، بل علي العكس من ذلك فان تحركاتها قد أدت إلى خلق عناصر مشتركة بينها والتي تمثلت في مساهمة أوروبا في إتمام المرحلة الأولى من كامب ديفيد عبر مشاركتها في قوة حفظ السلام في سيناء، إضافة إلى ممارسة أوروبا تدعيم الجسور بينها وبين إسرائيل، وهذان المبدآن يعبران عــن يقــين أوروبا من أن سعيها للتأثير في جهود التسوية يجب أن يراعي حــدود الفعاليــة الأوروبيــة، فــي المنطقــة والاهتمام الأمريكي الكبير بها، حيث أن أوروبا تدرك بأن أي محاولة أوروبية لتطوير سياسة مــستقلة تمامــاً عن الولايات المتحدة ستواجه بمعارضة أمريكية شديدة من شأنها أن تفقد السياسة الاستقلالية من أي فعاليــة، بمعني آخر ان أوروبا ارتضت وقبلت إقامة جسور قوية بين سياساتها في المنطقة وبين الــسياسة الأمريكيــة فيها علي أمل أن تجعل من صالح الولايات المتحدة عدم معارضــة الــسياسة الأوروبيــة، وأخــذ مــصالح الأوروبيين بعين الاعتبار.

- كما أن تسابق دول السوق ومحاولاتهم الدؤوبة إلى إيجاد تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي يشكل منفذاً مهماً للنفوذ إلى المنطقة .

الفصل الخامس

موقف دول السوق الأوروبية المشتركة منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ – الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧.

مقدمة :

المبحث الأول: موقف دول السوق منذ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ – مارس/ آذار ١٩٨٤.

أولاً: الاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢.

- المواقف الفردية لدول السوق الأوروبية المشتركة من اجتياح لبنان ١٩٨٢.
- الموقف الموحد لدول السوق من الاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢.
- الموقف الفرنسي.

ثانياً: مجازر صبرا وشاتيلا في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢.

- موقف دول السوق منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢- إعلان بروكسل ٢٢/٢١ مارس / آذار ١٩٨٣.
- بيان شتو تجارت ١٧-١٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٣.
- بيان بروكسل ١٩-٢٠ آذار/ مارس ١٩٨٤.

المبحث الثاني: تحرك دول السوق الأوروبية منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤ – كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٧.

أولاً: الموقف الأوروبي تجاه التقارب المصري – الفلسطيني – الأردني.

ثانياً: موقف دول السوق من التحرك الأردني – الفلسطيني ١٩٨٥-١٩٨٦.

ثالثاً: موقف دول السوق الأوروبية من فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام.

رابعاً: الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية المشتركة من فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام.

خامساً: اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧.

- مواقف دول السوق تجاه انتفاضة عام ١٩٨٧.
- الموقف الموحد لدول السوق من الانتفاضة.

الفصل الخامس: موقف دول السوق الأوروبية المشتركة منذ الإجتياح الإسرائيلي للبنان١٩٨٢ - الإنتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧

مقدمة:

لقد شهدت الفترة من عام ١٩٨٢ حتى ١٩٨٧ سلسلة حافلة من التطورات والأحداث التي بدأت بالاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران يونيو ١٩٨٢، كما اتسم صيف هذا العام ببروز الدور الفرنسي في عهد الرئيس ميتران الذي ساهم في إنقاذ منظمة التحرير برفضه سحقها أو القضاء عليها، وتبوء فرنسا دوراً ذا أهمية خاصة في محاولاها التدخل لإيجاد حلول للتراع القائم في الشرق الأوسط في ظل العجز الأوروبي شبه التام عن القيام بأية مبادرة منذ مطلع العام ١٩٨٢، حيث قدمت فرنسا ما يعرف بالمبادرة المصرية الفرنسية في ١٩ تموز /يوليو١٩٨٢، ثم تلا ذلك مشروع ريغان في أول أيلول /سبتمبر ١٩٨٢، ثم المشروع الذي طرحته قمة فاس في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ للسلام، هذا ولقد أعربت دول السوق الأوروبية المشتركة عن موقفها بعد ارتكاب إسرائيل مجزرة صبرا وشاتيلا بحق اللاجئين الفلسطينيين في أيلول/ سبتمبر، حيث -عبرت دول السوق العشر الأعضاء في السوق الأوروبية في إعلان ٢٠ أيلول/ سبتمبر١٩٨٢ عن صدمتها واشمئزازها لقتل المدنيين الفلسطينيين، وطالبت بانسحاب القوات الإسرائيلية من بيروت الغربية، كما حيت المبادرة الأمريكية الجديدة المتمثلة في مشروع ريغان التي توفر فرصة هامة لحل المسالة الفلسطينية سلميا حسب وجهة النظر الأوروبية.

هذا ولقد أصبحت الولايات المتحدة الأوروبية تتولى زمام الأمور منذ أن قدمت "مشروع ريغان " وتوارت الدول الأوروبية وتحديداً دول السوق عن الأنظار لعدم قدرها علي تقديم مبادرات، الأمر الذي يبدو وكأن هذه الدول أصبحت تميل إلى الخيار الأردني الداعي إلى إنشاء كونفدرالية أردنية فلسطينية منذ عام ١٩٨٣، حيث لم يظهر في البيانات الأوروبية المتتالية أي جديد وفي عام ١٩٨٦، اعتبرت دول السوق الأراضي المحتلة كياناً متميزاً ومحكوماً ذاتياً وله الحق في اقتصاد خاص مستقل عن إسرائيل وكان ذلك في تسوية ١٩٨٦ الصادرة عن مجلس الوزراء الأوروبي في ٢٧ تشرين الأول /أكتوبر، وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٨٧ كان لدول السوق رأيها في التراع العربي الإسرائيلي الذي عبرت عنه عبر تأييدها لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في ٢٣ شباط/ فبراير١٩٨٧، وفي إعلان ٩كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٧ (اندلاع الانتفاضة) حيث أكدت علي ضرورة إيجاد حل للتراع العربي الإسرائيلي، هذا ولقد أثارت الانتفاضة دول السوق فهل تمكنت الأخيرة من

إصدار مبادرات جديدة أم لا؟ هذا ما ستحاول الدراسة الإجابة عليه في سياق تناولها للأحداث منذ الاجتياح الإسرائيلي ١٩٨٢ وحتى الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧.

لذا جاء هذا الفصل بعنوان موقف دول السوق الأوروبية المشتركة منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ حتى انتفاضة الشعب الفلسطيني ١٩٨٧، وقسم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان موقف السوق الأوروبية منذ حزيران /يونيو ١٩٨٢(الاجتياح الإسرائيلي) حتى آذار/مارع١٩٨٤ (بيان بروكسل)، هذا وسيتناول **المبحث أولاً:** الاجتياح الإسرائيلي للبنان والمواقف الفردية لدول السوق منه، ومن ثم سيتناول الموقف الموحد لهذه الدول منه. ثم سيتطرق إلى الموقف الفرنسي علي حدةَ والذي جاء بسبب العجز الحاصل في موقف دول السوق والمبادرات التي قدمتها فرنسا في سبيل إيجاد حلول سلمية للصراع..ودورها حتى خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان في تشرين أول/اكتوبر١٩٨٢.

كما سيتناول المبحث موقف دول السوق المشتركة من مجازر صبرا وشاتيلا أيلول/سبتمبر١٩٨٢حتي بيان بر وكسل آذار/مارس١٩٨٤.

أما المبحث الثاني: فلقد جاء بعنوان تحرك السوق الأوروبية المشتركة منذ تشرين الأول /أكتوبر١٩٨٤ حتى كانون الأول/ديسمبر١٩٨٧.

وسيتناول موقف دول السوق قبل إعلان الاتفاق الأردني الفلسطيني (تشرين الأول/اكتوبر١٩٨٤ حتى شباط /فبراير ١٩٨٥ (الاتفاق الأردني الفلسطيني) والاتصالات والزيارات التي جرت في سبيل تحقيق هذا الاتفاق بين زعماء أوروبيين للمنطقة، مروراً بقمة دبلن١٩٨٤ وما أسفرت عنه، ومن ثم سيتناول دور بريطانيا وإيطاليا عقب دبلن، وموقف دول السوق من التحرك الأردني الفلسطيني منذ ١٩٨٥، ثم جهود دول السوق لإيجاد صيغة للتعاون السياسي فيما بينها ، وسيتناول موقف أهم دول السوق كلاً علي حدة من فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام والموقف الموحد للتحرك تجاه المؤتمر الدولي ، ثم بيان بر وكسل ١٩٨٧ وما أسفر عنه من نتائج وصولاً إلى الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ والمواقف الفردية والجماعية لدول السوق منها واخيرا النتائج التي توصل إليها المبحث .

المبحث الأول: موقف السوق الأوروبية المشتركة منذ حزيران/يونيو١٩٨٢ - آذار/مارس ١٩٨٤

لقد كان الغزو الإسرائيلي للبنان مفاجئاً لدول السوق الأوروبية المشتركة، في وقت كانت هذه الدول عاجزة تماماً عن إصدار مبادرات جديدة بسبب فشل الجولة التي قام بها رئيس مجلس دول السوق وزير خارجية بلجيكا " ليوتندمانس" leotind mans في أيار/مايو-حزيران/يونيو ١٩٨٢، أي قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان بعدة أسابيع – والتي زار خلالها الكويت ، السعودية، مصر، إسرائيل، تأكد كما اتضح من خلال زيارة وزير الخارجية الألماني غينشر آنذاك لإسرائيل في ٣- ٤ حزيران/ يونيو١٩٨٢ استبعاد كلي لفكرة إصدار بيان جديد عن القمة الأوروبية المزمع عقدها في أواخر حزيران/يونيو١٩٨٢ في بروكسل وهي الفكرة التي أثيرت حولها التساؤلات خلال زيارة المبعوث الأوروبي للمنطقة [(١)].

خاصة بعد تحول الموقف الأوروبي والذي عبر عنه بصراحة السيد تاندمانس بقوله"إن اتفاقات كامب ديفيد تتيح وحدها حل المشاكل"، إذا كانت أوروبا تعبر عن فعل شيئ ما فذلك بأن تدعم كامب ديفيد علانية بلا لبس[(٢)].

أولاً: الاجتياح الإسرائيلي للبنان١٩٨٢:-

لقد ظلت أوروبا غائبة عن الساحة أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان والذي يعرف بحرب لبنان، كما يعرف بالغزو الإسرائيلي للبنان أما إسرائيل فتسميه عملية سلامة الجليل ، وكان الغزو قد بدأ في ٦حزيران /يونيو١٩٨٢ ، عندما قامت القوات الإسرائيلية باجتياح لبنان كرد فعل علي محاولة منظمة أبو نضال لاغتيال السفير الإسرائيلي في المملكة المتحدة شلومو أرجوف ، غير أن السبب الرئيسي كان إيقاف سقوط صواريخ الكاتيوشا من قبل الفدائيين الفلسطينيين علي شمال الجليل التي كانت تطلق من جنوب لبنان ، وبدأ الغزو بعد قيام سلاح الطيران الإسرائيلي بقصف أهداف فلسطينية في جنوب لبنان[(٣)]، وكانت إسرائيل قد أعلنت في بداية

---

(١) نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٢) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٥٦.

(٣)1982 Lebanon war,http**:www.answers.com/min/ntquery?methed=4dsid=2222dekey =1982-Lebanon t**……,p.1.

عدوانها أن هدفها من هذا العدوان هو إقامة منطقة عازلة في الجنوب اللبناني ، ثم تطورت أهداف العملية إلى إعلان إسرائيل عن نيتها طرد الفلسطينيين من لبنان حتى لا يشكلوا تهديداً لأمنها وحدودها مع لبنان كما تدعي [٤].

- المواقف الفردية لدول السوق الأوروبية المشتركة من اجتياح لبنان١٩٨٢:-

١- موقف ألمانيا الغربية: في ١٣حزيران/يونيو١٩٨٢ أدان وزير خارجية ألمانيا غينشر الغزو واعتبر "انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان غير كاف، بل ينبغي إيجاد حل يعيد سيادة لبنان ويؤمن سلطة مؤسسات الدولة وسلامة أراضيها بضمان دولي ، أما الانسحاب الإسرائيلي فقط فهو في رأيه لا يؤدي إلا إلى العودة إلى الأمر الواقع السابق [١].

٢- الموقف البريطاني: في ١١حزيران/يونيو١٩٨٢ قال فرانسيس بيم وزير الخارجية البريطاني في حديث أدلى به لمحطة التلفزيون البريطانية أي تي إن:" إن منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير هو مفتاح الحل لأزمة الشرق الأوسط وان السلام والاستقرار لن يتحققا في المنطقة ما لم توضع تطلعات الشعب الفلسطيني في الحسبانً[٢]، وفي ١٢،١٦ حزيران/يونيو دعا إلى إجراء حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة [٣].

٣- موقف اليونان: لقد أوفدت اليونان مبعوثاً خاصاً بعد غزو إسرائيل لبنان ١٩٨٢ إلى ياسر عرفات أكدت فيه دعمها الكامل للحقوق الفلسطينية، الأمر الذي أحدث ردود فعل عنيفة لدي الدوائر الأمريكية والإسرائيلية، حيث قال المراقبون في ذلك الوقت أن منظمة التحرير الفلسطينية نجحت في كسب مواقع جديدة علي الساحة الأوروبية[٤]، وهذه المواقف اليونانية غير مستغربة نظراً لأن رئيس الوزراء اليوناني أندرياس بابندريو كان قد اعترف منذ نهاية عام ١٩٨١ بمنظمة التحرير الفلسطينية ، إضافة إلى أن اليونان تعتبر من أكثر دول السوق التي تبنت أكثر المواقف تشدداً تجاه إسرائيل[٥]، لذا دعت اليونان دول السوق الأوروبية في ٢١ حزيران /يونيو١٩٨٢ أثناء اجتماع وزراء خارجيتها إلى عدم الاكتفاء بإدانة الغزو الإسرائيلي ، بل طالبت بفرض عقوبات اقتصادية علي إسرائيل فضلاً، عن حظر تصدير الأسلحة والمعدات الحربية إليها [٦] .

٤- الموقف الأسباني*:

قدمت أسبانيا مشروع قرار إلى مجلس الأمن في ٨حزيران/يونيو١٩٨٢ وتضمن أربع نقاط **رئيسية وهي :**

---

[٤] علي بن حسن القرني، مرجع سابق، ص١٤٨-١٤٩.

[١] عصام الخفاجي، "الغزو الإسرائيلي في المنظار الدولي"، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٢٨، تموز/ يوليو١٩٨٢ ،ص٧٤٠.

[٢] طلال الصافي، مرجع سابق ، ص١٧٩.

[٣] عصام الخفاجي، مرجع سابق، ص١٤٥.

[٤] طلال الصافي، مرجع سابق، ص١٧٢.

[٥]Spiros ch.kaminaris,”Greece and middle Eastern terrorism”, **http://www.ict.org.il/articles/articledet.cfm?articleid=403,p.3.**

[٦] عصام الخفاجي، مرجع سابق، ص١٧٤.

١- إدانة عدم تقيد إسرائيل بالقرارين ٥٠٩،٥٠٨**.

٢- المطالبة بالتقيد التام بنصوص معاهدة لاهاي ١٩٠٧.

٣- المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي الفوري إلى الحدود الدولية المعترف بها للبنان.

٤- المطالبة بوقف كل النشاطات العسكرية في الأراضي اللبنانية وعبر الحدود اللبنانية-الاسرائيلية[١] وفي الوقت الذي دافع فيه الرئيس الأمريكي ريغان في تصريح له أعلنه مع السيدة مار جريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا يوم ٩حزيران/ يونيو١٩٨٢ عن قرار مجلس الأمن رقم ٥٠٨ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في نفس اليوم حق النقض (الفيتو) ضد المشروع الأسباني الذي يدين إسرائيل لعدم تقيدها بالقرار المشار إليه، ويدعوها لسحب قواتها من الأراضي اللبنانية وبذلك وقفت الولايات المتحدة حائلاً دون صدور المشروع في صيغة قرار ملزمة كما منعت أيضاً إدانة إسرائيل[٢].

يمكن القول: بأن مشروع القرار الأسباني يعد في جوهرة تأكيداً لما جاء في القرار ٥٠٩ مع توجيه اللوم إلى إسرائيل للامتناع عن تنفيذ القرارين السابقين للمجلس (٥٠٩،٥٠٨)، وكانت حجة الجانب الأمريكي في الاعتراض علي التصويت لصالح مشروع القرار الأسباني تتكون **من ثلاثة أجزاء هي** : عدم توازن القرار وأنه غير كفيل بإعادة السلام إلى لبنان وأخيراً ان الجانب الأمريكي يسعي من خارج المنظمة الدولية إلى إيجاد حل يتعلق بوقف العمليات العسكرية ، وقد كرر الجانب الأمريكي هذه الذرائع الثلاث إزاء المشروعات الأولى التي قدمت إلى مجلس الأمن حتى تلك التي لم تكن تطالب بأي انسحاب إسرائيلي بل ، طالبت بتوفير حد أدنى من فض الاشتباكات بيت القوات المتحاربة مثل مشروع القرار الفرنسي الذي قدم في ٢٦حزيران /يونيو ١٩٨٢، أو ذلك المشروع الذي طالب فقط بمجرد مراعاة بعض الجوانب الإنسانية مثل رفع الحصار العسكري الإسرائيلي عن بيروت ومشروع القرار الأسباني الذي قدم في ٣٠ حزيران /يونيو ١٩٨٢، وتطور الموقف الأمريكي إلى هذا النحو الذي أكد أن الإدارة الأمريكية ساعية إلى استخدام ثقلها الدولي في تحقيق **هدفين** : **الأول** التفرد الأمريكي بحل أية تفجرات خاصة بالصراع العربي – الإسرائيلي وبالتالي عزل المجتمع الدولي عن ممارسة أي دور إزاء هذه التفجرات ، **الثاني**:منع المجتمع الدولي من إمكانياته السياسية في فرض أي مطالب أو التزامات علي إسرائيل من شأنها إعاقة إسرائيل حتى ولو من الناحية النظرية عن تحقيق أهدافها الأساسية والخاصة بالقضاء التام علي البنية السياسية والعسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية [١].

٥- موقف النمسا*: يعتبر موقف النمسا متعاطفاً تقليدياً مع كفاح الشعب الفلسطيني وصل إلى درجة وصف المستشار كرايسكى لحكومة بيغن بأنها "شبه فاشية" وذلك في ١٥حزيران /يونيو ١٩٨٢.

---

*لقد انضمت أسبانيا للعضوية في دول السوق الأوروبية المشتركة في العام ١٩٨٦. هذا ولقد تناولت الدراسة الموقف الأسباني هنا لسببين وهما: أهمية الدور الأسباني في السياسات الأوروبية كما أنها عضو في المجلس الأوروبي الذي يضم ٢١ دولة أوروبية، للمزيد أنظر: نبيه الأصفهاني، " المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية "، مرجع سابق، ص٢٠٥.

** سيتم التطرق إلى قراري ٥٠٨ ، ٥٠٩ لاحقاً عند الحديث، عن الموقف الفرنسي، من الاجتياح.

(١) هالة مصطفي، "الغزو الإسرائيلي للبنان في الأمم المتحدة "، **السياسة الدولية**، عدد١٧٠، اكتوبر ١٩٨٢، ص١٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٨.

(١) حسن أبو طالب، "تطور الدور الأمريكي وغزو لبنان "، **السياسة الدولية**، عدد ٧٠، أكتوبر ١٩٨٢، ص١٤٢.

* تطرقت الدراسة لموقف النمسا رغم عدم عضويتها في دول السوق الأوروبية المشتركة نظراً لاعتبارات سبق وأن أوضحناها في الدراسة.

٦- **موقف إيطاليا:** أوضحت وزارة الخارجية الإيطالية بعد أن قرر وزراء خارجية دول السوق العشرة ** في اجتماعهم الأول في ٩ جزيران /يونيو ١٩٨٢ الاجتماع من جديد لتحديد موقفهم إذا لم تقبل إسرائيل قرارات الأمم المتحدة، حيث أوضحت وزارة الخارجية فيما يتعلق باجتماع ٩حزيران /يونيو ١٩٨٢ عند صدوره أن هذا لا يعني بالضرورة أن الدول العشر ستبحث توقيع عقوبات علي إسرائيل[٢].

٧- **موقف هولندا:** لقد أعربت هولندا عن قلقها إزاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان[٣]، أما عن الموقف الفرنسي***من الاجتياح فسيتم تناوله بالتفصيل بعد استعراض المواقف الجماعية لدول السوق الأوروبية المشتركة من ذلك الحدث المذكور، نظراً لأهمية الدور الذي لعبته فرنسا في هذه المرحلة، ولأنه جاء في مرحلة متأزمة (حزيران/يونيو-أيلول/سبتمبر ١٩٨٢) بعد أن تورات دول السوق الأوروبية عن الساحة تاركة إياها أمام السياسة الفرنسية التي كانت دون أن تحصل علي تفويض رسمي من الشركاء الأوروبيين تحوز رضاً أوروبياً لأنها جاءت لتكمل العجز الحاصل لدي دول السوق [١].

- **الموقف الموحد لدول السوق من الاجتياح الإسرائيلي للبنان١٩٨٢:**

علي ضوء هذه الأحداث يمكن القول: بأن أوروبا اقتصرت علي إصدار بعض التصريحات، حيث صدر إعلان بون في ٩ حزيران/ يونيو١٩٨٢عن الجماعة الأوروبية وفيه أدين الاجتياح الإسرائيلي للبنان، كما أثيرت للمرة الأولى التهديدات بالعقوبات إذا استمرت إسرائيل في رفض التقيد بالحلول المبينة أعلاه فإن الدول العشر ستبحث إمكانيات القيام بتحرك ما في المستقبل تجاه إسرائيل[٢] إذا لم تنسحب من لبنان، وفي السياق ذاته أرسل الأوروبيون بعد أيام قليلة عشرة طلبات إلى دولة إسرائيل، ودعوها إلى الرد عليها فالأوروبيون يريدون التحقق من:

١- استقبال إسرائيل المنظمات الإنسانية في الأرض المحتلة وتسهيل مهماتها.

٢- استقبال ممثلي الصحافة.

٣- تطبيق اتفاقيات جنيف وخاصة فيما يتعلق بالأسرى.

** أصبح عدد دول السوق الأوروبية المشتركة عشرة بعد انضمام اليونان إليها في عام ١٩٨١.

[٢] عصام الخفاجي، مرجع سابق، ص١٧٤.

[٣] جمال عبد الجواد، "السياسة الأوروبية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان "، **السياسة الدولية**، عدد٧٠ ، اكتوبر ١٩٨٢ ، ص١٥٥.

*** كان من المفترض أن يتم طرح الموقف الفرنسي في سياق المواقف المنفردة لدول السوق، ولكن الدراسة ارتأت أن يتم تناول هذا الموضوع بالرصد والتحليل بعد طرح المواقف الجماعية نظراً لاستمرار هذا الدور الفرنسي الوحيد أوروبياً (بمعزل عن دول السوق) حتى عام ١٩٨٤.

[١] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٤٩.

[٢] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار** مرجع سابق، ص١٠٦.

٤- الاعتراف بالسيادة اللبنانية والحدود بين لبنان وإسرائيل.

٥- إعلان إسرائيل عن عدم رغبتها في ضم أي قسم من الأراضي اللبنانية أو احتلالها.

٦- ألا تتدخل إسرائيل في القضايا الداخلية للبنان.

٧- أن تتعاون إسرائيل مع أمين عام الأمم المتحدة في مجال اختصاصاته.

٨- عدم إضمار نية للعدوان علي الشعب الفلسطيني.

٩- عدم وجود رغبة عدوانية تجاه البلدان المجاورة بما فيها سوريا .

١٠- أن تأخذ إسرائيل في عين الاعتبار وقف إطلاق النار إذا روعي ذلك من قبل جميع الأطراف المعنية[٣]، ولقد كان لاعلان ٩ حزيران/ يونيو١٩٨٢ خاصة البند المتعلق بإمكانية فرض عقوبات ما مستقبلاً علي إسرائيل أهمية خاصة لعدم وجود مثيل له سابقاً في مواقف دول السوق، غير أن غموضه وعدم حسمه يعود إلى أنه جاء توفيقاً بين المواقف الأوروبية المتطرفة والمعتدلة ، فاليونان مثلا طالبت بالنص صراحة علي تطبيق إجراءات اقتصادية أو غيرها، أما فرنسا قبلت مجرد النص علي إجراءات اقتصادية في شكل حظر علي الواردات الإسرائيلية من دول السوق، أو إيقاف بعض بنود اتفاق التعاون بين إسرائيل وبين دول السوق ، أما باقي الدول الأوروبية رفضت هذا الاتجاه، الأمر الذي أدى إلى حذف الفقرات التي تشير إلى عقوبات واضحة وصريحة من نص البيان [١]، وجاء الرد الإسرائيلي سلبياً معتبراً المطالب الأوروبية استجواباً غير مقبول، وأنه من غير الملائم التهديد بالقيام ضد إسرائيل بأعمال لا تسهم في البحث عن الحل السياسي، ولا تسهل المفاوضات التي يجب القيام بها ، وأحيطت دول السوق المشتركة علماً بالرد الإسرائيلي الرافض الإجابة عن الطلبات الأوروبية في اجتماع لوزراء الخارجية الأوروبية في ٢١ حزيران /يونيو ١٩٨٢ في لوكسمبورغ[٢]، حيث اتخذ مجلس الجماعة قراراً بتأجيل التوقيع علي البروتوكول المالي بين إسرائيل والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وذلك بعد أن نظر وزراء الخارجية من جديد إلى الوضع في لبنان ، وبذلك تكون الدول العشر الأعضاء في السوق قد استخدمت ولأول مرة الأداة الاقتصادية تجاه إسرائيل ، الأمر الذي لم تفعله من قبل[٣]، غير أن التعليق للبروتوكول يعد بمثابة تأجيل في الواقع لأن البروتوكول نفسه أبرم في ١٠ أذار/ مارس١٩٨٣ في الوقت الذي كانت إسرائيل تستمر في قمع المقاومة في لبنان[٤]، وفي السياق نفسه وجه الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة بعث بها إلى رئيس مجلس الجماعة في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ أي قبل أيام قليلة من انعقاد القمة الأوروبية في بروكسل المقرر عقدها في ٢٩حزيران /يونيو١٩٨٢ ، ناشد الأمين العام لجامعة الدول العربية دول الجماعة بالتدخل الفوري لحماية

---

[٣] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٥٦-٤٥٧.

[١] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٤٨.

[٢] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٥٧.

[٣] إبراهيم عبد الحميد عوض، مرجع سابق، ص٥٤.

[٤] محمد مصطفي كمال ، وفؤاد نهرا ، مرجع سابق ، ص١٧١.

بيروت [٥]، ولقد صدر عن المجلس الأوروبي، أي عن قمة بروكسل في ٢٩ حزيران /يونيو ١٩٨٢ * بيـان كان حصيلة خلافات عنيفة في المواقف الأوروبية المختلفة حيث يمكن القول: بأن دول السوق العشر انقسمت إلى موقفين الأول: يعارض اتخاذ موقف أوروبي مستقل عن السياسة الأمريكية وقد دعمته ألمانيا الغربيـة و هولندا و الثاني : يدفع في اتجاه مزيد من تميز الموقف الأوروبي عن السياسة الأمريكية والسعي لفرض هـذا الموقف وتزعمته فرنسا واليونان بينما، اقترحت ألمانيا الغربية وهولندا عدم ذكر منظمة التحرير بالاسم فـي بيانات المجموعة الأوروبية الصادرة بشأن الأزمة، فان ورود اسم المنظمة كان نتيجة للإصـرار الفرنـسي علي ذلك باعتباره مسالة حيوية ، وفي المقابل فان الطريقة التي واجهت بها المجموعـة الأوروبيـة الأزمـة اللبنانية كانت بمثابة استجابة للموقف الذي تزعمته ألمانيا الغربية، والذي أعلنه وزيـر خارجيتهـا ديتـريش غينشر في بداية الغزو عندما قال: " إن إعادة الوضع السابق إلى ما كان عليه لن يؤدي إلى نتـائج إيجابيـة، حيث دعا إلى إقرار سيادة السلطة اللبنانية [١].

لقد جاء القرار في وقت كانت أوروبا تعاني فيه من ضغط الجانب العربي الـذي يطالبهـا بالتـدخل السريع لحماية بيروت، والذي تمثل في نداء الأمين العام لجامعة الدول العربيـة الـشاذلي الفليبـي فـي ٢٢ حزيران/ يونيو١٩٨٢ ، وبين موقف الولايات المتحدة التي دعت أوروبا إلى التريث في هذا الصدد، لذا فمـن المرجح بأن البيان جاء ليعكس ذلك الأمر[٢] ، ويتضح ذلك من خلال استعراض نصوص البيان، حيـث أنـه أدان العدوان الإسرائيلي علي لبنان، ودعا إسرائيل إلى سحب قواتها من البلاد واحترام سيادتها غير أنه دعـا في الوقت نفسه إلى الانسحاب المتزامن للقوات الإسرائيلية والفلسطينية[٣]، كما أضـاف أن الـدول العـشر ستعمل علي تحقيق هذه الأهداف وأنها ستستمر في إغاثة السكان ، وأنها مستعدة للمساعدة فيمـا بعـد علـي إعادة إعمار لبنان[٤] .

كما أعلن عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما يتضمن ذلك من معني[٥].

- **الموقف الفرنسي**:

لقد ذكرت الدراسة بأن الموقف الفرنسي جاء ليسد الفجوة الناجمة عن التراجع الحاصل في المواقـف الأوروبية والسؤال المطروح هنا، ما الذي أدى إلى هذا التراجع؟

---

[٥] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٤٨.

* أنظر بيان بروكسل ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٨٢، (Conseil Europeen Des 28/29 Juin/1982 ABruxelles) في الملحق رقم (٢٢) ص ٣٥٠ في

http://cuejuastrasbg.fr/archives/europe/europeConclusion cons0142/23bruxelles29..

[١] جمال عبد الجواد، "السياسة الأوروبية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان"، مرجع سابق، ص١٥٦.

[٢] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصيلبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٥٨.

[٣] محمد مصطفي كمال ، وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص١٦١.

[٤] إبراهيم عوض عبد الحميد، مرجع سابق، ص٥٤.

[٥] نائلة القلقيلي، مرجع سابق، ص٢٣.

في سياق تحليل الدور الأوروبي النشط منذ منتصف السبعينات، والذي جاء مع سلسلة الانتصارات التي حققها العرب بعد نجاح الجيوش العربية المصرية والسورية في حرب ١٩٧٣، إضافة إلى بروز القوة النفطية في السياسة الاقتصادية الدولية، وظهور قوة التضامن العربي، وصعود حركة المقاومة الفلسطينية، فان التراجع الأوروبي الذي أعقب ذلك بدءاً من عام ١٩٨٢ قد ارتبط إلى حد بعيد بالتصدع الذي أصاب العالم العربي علي هذه المحاور مجتمعة، كما كان لمجئ ريغان أثر بالغ الأهمية في القضاء علي الجهود الأوروبية المتواصلة في عقد السبعينات لتأسيس إطار للاستراتيجية الأوروبية في الشرق الأوسط، مما أدى إلى تحول جذري في المواقف الأوروبية، حيث أصبحت أوروبا أكثر تبعية للولايات المتحدة ، وهو ما تجسد في تحالف حكومة مار جريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا مع إدارة الرئيس ريغان ، الأمر الذي أدى إلى تقلص الهامش المتاح أمام فرنسا وألمانيا للخروج عن السرب [١]، وجاء الموقف الفرنسي كمحاولة لسد هذا الفراغ الحاصل في مواقف دول السوق نتيجة لتولي الادارة الأمريكية إدارة اللعبة وهنا يمكن طرح التساؤل التالي وهو ما **أبعاد السياسة الفرنسية ؟**

لم يكن الاهتمام الفرنسي بلبنان أمراً جديداً علي السياسة الفرنسية في المنطقة العربية بصفة عامة ولبنان منذ اندلاع الحرب الأهلية بها بصفة خاصة، هذا ولقد أثار الموقف الفرنسي في حينه الكثير من التكهنات والانتقادات أحياناً، والترحيب أحياناً أخرى، ولقد لخص رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك السيد ياسر عرفات الموقف الفرنسي بقوله: " الحكومة الوحيدة ، الدولة الوحيدة التي بحثت عن حل سياسي للصراع هي فرنسا.... وهي تتمتع بنفوذ ملحوظ لدي القوات الفلسطينية و التقدمية[٢]، كما أنه يمكن تحديد **عاملين** رئيسيين باعتبارهما الدافع الأهم وراء هذا النشاط الفرنسي البارز في الأزمة، **الأول**: هو العمل علي حماية المصالح الفرنسية في المنطقة، **والثاني** :الاستجابة للتوقعات العربية بدور فرنسي نشط يوازن الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل ، وقد كانت التوقعات المعلقة علي فرنسا أكثر من تلك المعلقة علي أي دولة أوروبية عموماً في هذا الاتجاه[٣]. لقد جاء الموقف الفرنسي بعد عام من تولي ميتران الرئاسة، حيث كان بمثابة اختبار للسياسة الفرنسية الاشتراكية تجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام و القضية الفلسطينية بشكل خاص، وهنا يمكن تحليل الموقف الفرنسي من حزيران /يونيو حتى تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٢ إلى ثلاثة مراحل تطور خلالها هذا الموقف في ظل تطورات الأزمة ذاتها:-

المرحلة الأولى: ردود فعل الحكومة الفرنسية (حتى ٢٤حزيران/ يونيو١٩٨٢): يمكن القول: بأن الإدانة الفرنسية للغزو لم تكن سريعة وحاسمة ، حيث اكتفى الرئيس الفرنسي ميتران في مؤتمر صحفي

---

(١) حسين حجازي، مرجع سابق ، ص١٥.

(٢) نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٥٠.

(٣) جمال عبد الجواد، "السياسة الأوروبية تجاه الغزو الإسرائيلي"، مرجع سابق ، ص١٥٧.

عقد في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢ عقب اجتماع قمة فرساي* لرؤساء الدول والحكومات وممثلي الجماعات الأوروبية الذي لم يتضمن أي إدانة لإسرائيل ، واكتفي بتأييد القرارات التي اتخذها مجلس الأمن (رقم ٥٠٨- ٥٠٩)[١]، فالقرار رقم ٥٠٨*صدر بتاريخ ٥حزيران/يونيو ١٩٨٢ أي قبل أن تتأكد أخبار الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحث فيه " كل أطراف النزاع علي الوقف الفوري والمتبادل لكل النشاطات العسكرية عبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية " " ويطلب " من كل الأعضاء الذين هم في موقع يسمح لهم بذلك أن يمارسوا نفوذهم علي المعنيين[٢].

بناءً علي ذلك يمكن أن يفسر هذا القرار من وجهة النظر الإسرائيلية علي أساس أنه غير موجه لها فقط بالتحديد، بل إليها والي القوات المشتركة في أن واحد، وكان يمكن تفسير البند الثاني بأنه يتعلق بالأطراف المؤثرة علي كلا الطرفين، أما القرار رقم ٥٠٩ ** والذي تبناه مجلس الأمن بالإجماع بعد يومين من الاجتياح، حيث حل محل القرار رقم ٥٠٨، وأكد مجدداً الحاجة إلى الاحترام الصارم لوحدة أراضي وسيادة لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً، كما طالب إسرائيل، بسحب كل قواتها العسكرية فوراً وبدون شروط إلى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً، كما دعا إلى إيقاف كل النشاطات العسكرية عبر الحدود اللبنانية- الفلسطينية وفي داخل لبنان[٣]. انسجاماً لما سبق يمكن اعتبار هذا القرار ٥٠٩، أكثر وضوحاً من القرار السابق رقم ٥٠٨، حيث أن القرار الأول أشار بشكل صريح إلى أن الأمر لم يعد يتعلق بالنشاطات عبر الحدود اللبنانية – الإسرائيلية كما ذكر القرار رقم ٥٠٨، بل اصبح الاجتياح للأراضي اللبنانية حقيقة واقعة ولم يتقدم متيران بأي مبادرة رسمية حتى ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢، واتسم الموقف الفرنسي بعدة أمور:-

١- أكد ميتران في مؤتمره الصحفي في ٦حزيران/ يونيو ١٩٨٢ أنه ليس لدي فرنسا أية نوايا تدخلية في لبنان، رغم استعداده لدراسة ما قد تطلبه منه حكومة لبنان، ثم أكد في مؤتمره الصحفي في ٩ حزيران /يونيو أن اهتمام

---

* أنظر: البيان الصادر عن قمة الدول الصناعية المنعقدة في فرساي بتاريخ ٦حزيران/يونيو ١٩٨٢ بخصوص لبنان في الملحق رقم(٢٣) ص ٣٥١ نقلاً عن **الفكر الاستراتيجي العربي** ، العددان ٨-٩ تموز/يونيو١٩٨٣- تشرين الأول /أكتوبر١٩٨٣ ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ص٥٨٩.

[١] نادية مصطفي ، "الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان "، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، العددان ٨-٩ تموز/يوليو١٩٨٣-تشرين الأول/اكتوبر١٩٨٣ ، بيروت معهد الإنماء العربي ، ص١٧.

* أنظر: نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠٨ الصادر بتاريخ ٥حزيران/يونيو١٩٨٢ ، حول الغزو الإسرائيلي للبنان في الملحق رقم(٢٤) ص٣٥٢ نقلاً عن **الفكر الاستراتيجي العربي** ، العددان ٨-٩ تموز/يوليو١٩٨٣ وتشرين الأول/اكتوبر١٩٨٣ ، المرجع السابق ، ص٥٨٨.

[٢] عصام الخفاجي، مرجع سابق، ص١٦٨.

** أنظر: نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠٩ الصادر بتاريخ ٦حزيران/يونيو١٩٨٢ ، في الملحق (٢٥)ص ٣٥٣ نقلاً عن **الفكر الاستراتيجي العربي**، مرجع سابق ، ص٥٩٠.

[٣] عصام الخفاجي، مرجع سابق ، ص١٦٨-١٦٩.

فرنسا بلبنان لا يعني أن تقوم فرنسا بدورها عن طريق إنقاذ لبنان " بجيوشنا" لأن هذا ليس من طبيعة الدور الفرنسي رغم مشاركة فرنسا بنصيب كبير في قوات الطوارئ الدولية للبنان finul .

٢- أكد متيران اهتمام فرنسا بالوسائل الدبلوماسية من خلال الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، حيث وافقت فرنسا علي قراري مجلس الأمن في٤- ٦ حزيران/يونيو رقمي٥٠٨- ٥٠٩ علي التوالي.

٣- كان اهتمام فرنسا بتخفيف آلام ضحايا المعارك، وتقديم المساعدة الفورية لحماية السكان المحليين من كل الجنسيات[١].

وفي ١٤ حزيران/ يونيو١٩٨٢ صدر بيان عن رئاسة الجمهورية الفرنسية، طالب البيان رسمياً إسرائيل بإنهاء الغارات والمعارك بلا تأخير، وأبدى البيان استعداد فرنسا لتلبية أي نداء من الحكومة الشرعية للمساندة ولضمان أي عملية تساعد في إعادة وحدة وسلامة واستقلال لبنان، كما صرح متيران في نفس اليوم للإذاعة الفرنسية بأنه سيفعل كل ما يمكنه لتسهيل الاعتراف المتبادل والمسبق بين الإسرائيليين في نطاق دولتهم المعترف بها، والتي يجب ان يكون لها حدود آمنة ومعترف بها وبين ممثلي الشعب الفلسطيني الذي له الحق في وطن وفي بناء " هياكل دولته " من اختياره، كما أكد متيران أنه بدون هذان الاعترافان لن تتمكن شعوب هذه المنطقة من السيطرة علي العداوات القائمة[٢].

- المرحلة الثانية ابتداءً من ٢٤حزيران/يونيو حتى رحيل المقاومة الفلسطينية عن بيروت:

في تلك المرحلة توالت المبادرات الفرنسية وتمثلت **أولا:** في البيان الصادر عن قصر الاليزيه في ٢٤ حزيران/ يونيو١٩٨٢ ، وفي هذا البيان حذرت فرنسا من حدوث معارك مأساوية في بيروت، الأمر الذي سيزيد من معاناة اللبنانيين ، كما حذرت من اقتحام وتدمير بيروت، مما سيعرض مستقبل لبنان والسلام في المنطقة للخطر، كما طالبت فرنسا إسرائيل باحترام وقف إطلاق النار، إضافة إلى تمكين جيش لبنان من الفصل بين المتقاتلين، كما دعت فرنسا إلى تشكيل قوة برعاية مجلس الأمن إذا رغبت الحكومة اللبنانية الشرعية بذلك،وركزت علي أهمية إشراك مراقبين دوليين ، كما أبدت استعدادها للمساهمة في الجهود التي تقررها حكومة لبنان[٣] .

ثانيا:مشروع القرار الفرنسي المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٦ حزيران/ يونيو١٩٨٢:-

قدمت فرنسا ذلك المشروع إلى مجلس الأمن في ٢٦ حزيران/يونيو١٩٨٢، الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل إلى مسافة عشرة كيلومترات من العاصمة، بيروت كخطوة أولى نحو انسحاب كامل من لبنان، وكذلك انسحاب متزامن للقوات الفلسطينية إلى مواقع يتم تحديدها، غير أن الولايات المتحدة أسقطت المشروع الفرنسي باستخدامها لحق النقض (الفيتو)، وبررت رفضها لهذا المشروع لتجاهله إزالة الوجود الفلسطيني

---

(١) نادية مصطفي، "الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان "، مرجع سابق، ص١٨-١٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٩-٢٠.

(٣) أنظر: نص البيان الصادر عن قصر الاليزيه في ٢٤ حزيران/ يونيو١٩٨٢في الملحق رقم (٢٦) ص٣٥٤ نقلاً عن **الفكر الاستراتيجي العربي** ، مرجع سابق ، ص٥٩١.

المسلح من بيروت وغيرها [1] وفي هذا الإطار أعطت الولايات المتحدة باستخدامها "الفيتو" في مجلس الأمن الضوء الأخضر لإسرائيل لاجتياح بيروت الغربية ، فرحبت الأخيرة بالفيتو ضد مشروع القرار الفرنسي ، كما أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أن إسرائيل تلقت بارتياح كبير الموقف الأمريكي الذي يتفق مع المبادرة السياسية الإسرائيلية [2] .

ثالثا: المشروع المصري الفرنسي:(تموز / يوليو ١٩٨٢):

لقد تقدمت فرنسا مع مصر في ٢ تموز/يوليو١٩٨٢ بمبادرة مشتركة إلى مجلس الأمن تدعو إلى تلبية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتبار منظمة التحرير طرفاً في المفاوضات بالإضافة إلى الدعوة إلى الاعتراف المتبادل والمتزامن بين الطرفين المعنيين: إسرائيل ومنظمة التحرير[3]، إضافة إلى ذلك اقتراح لفك الاشتباك بين القوات الفلسطينية والإسرائيلية في بيروت الغربية[4].

ويتضح من ذلك أن المشروع يتعرض للجوانب السياسية للمشكلة كما يوضح العلاقة بين فض الاشتباك بين المتحاربين فوراً وتشكيل قوة من مراقبي الأمم المتحدة من ناحية، وبين المبادئ التي يجب أن تقوم عليها محادثات القضية الفلسطينية من ناحية أخرى، وإذا كانت كلاً من مصر وفرنسا لم تلحا في طلب طرح المشروع للتصويت، فقد رجع ذلك إلى رغبتهما في تفادي الفيتو الأمريكي ، لذلك أعطيا فرصة ليشارك جميع الأطراف في قبول الصيغة النهائية لمشروع القرار وفي هذا الإطار قدم مشروع معدل في نطاق المبادرة المصرية- الفرنسية لحل الأزمة اللبنانية ، وبمقارنة المشروعين يتضح عدم وجود فروق جوهرية بينهما

وينحصر التباين في ثلاث نقاط:

١- نص المشروع المعدل أن يكون الانسحاب متزامناً للقوات الفلسطينية – الإسرائيلية بينما لم يشترط المشروع الأول هذا التزامن في الانسحاب.

٢- نص المشروع الأول علي انسحاب القوات الفلسطينية إلى أحد المخيمات دون تحديد لمواقعها بينما نص المشروع المعدل علي انسحاب القوات الفلسطينية خارج بيروت .

٣- لم يحدد المشروع الأول مصير الأسلحة الفلسطينية الثقيلة، أما المشروع المعدل فقد نص علي إبرام اتفاق مع الحكومة اللبنانية بشأن مصير الأسلحة الفلسطينية، وهكذا لم ينص المشروع المعدل علي أي تعديل جوهري للمشروع الأصلي خاصة فيما يتعلق بالنص علي حق تقرير المصير للفلسطينيين، وهو النص الذي

---

[1] عمرو هاشم ربيع، "العلاقات الأمريكية –الإسرائيلية ١٩٨١-١٩٨٧ "، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٨٤ ، تموز /يوليو١٩٨٨ ، ص٥٤ وأيضاً هالة مصطفي ، "الغزو الإسرائيلي للبنان في الأمم المتحدة "، **السياسة الدولية** ، عدد٧٠ ، أكتوبر ١٩٨٢ ، ص١٣٨.

[2] هالة مصطفي، مرجع سابق، ص١٣٩.

[3] محمد عزيز شكري، **البعد الدولي للقضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص٤٩.

[4] هالة مصطفى، مرجع سابق، ص١٣٩.

طلبت الولايات المتحدة تعديله لقبول المشروع، ولذلك لم تنجح الجهود المصرية –الفرنسية في الحصول علي موافقة أمريكية علي المشروع لتقديمه رسميا إلى مجلس الأمن[١].

رابعا: أبعاد المبادرة الفرنسية من ٢٤حزيران/يونيو١٩٨٢حتي إتمام رحيل المقاومة الفلسطينية عن بيروت:

لقد كان للمبادرات الفرنسية مغزاها والتي تمثلت فيما يلي:

١- لقد أكد الرئيس متيران في مؤتمر صحفي عقده عقب اجتماع المجلس الأوروبي في بروكسل في ٢٩حزيران/يونيو١٩٨٢ علي أن الحل المرغوب ليس هو الحل القائم علي سحق أو إذلال منظمة التحرير الفلسطينية أو القضاء عليها، انطلاقا من الرؤية الفرنسية إلى أن ذلك لن يؤدي إلى إلغاء المشكلة الفلسطينية بقدر المساهمة في إحياء الإرهاب[٢].

وبهذا الصدد عبر وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون آنذاك قائلا: " القضاء علي المنظمة يؤدي إلى زوال جهة تمثل الشعب الفلسطيني، كما يؤدي ذلك إلى نشوء وضع غامض لا يمكن التكهن بنتائجه[٣]، وهذا يعني أن فرنسا تري أن فكرة تدمير المنظمة لن يؤدي إلى القضاء علي المقاومة ، بل ستزداد ، الأمر الذي سينعكس علي عدم الاستقرار في المنطقة.

٢- تكثيف الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، إذ التقي كلود شيسون مع فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما تحدث الرئيس متيران تليفونياً مع ياسر عرفات، وهو أول اتصال من نوعه يتم علي هذا المستوي بين مسؤول أوروبي والزعيم الفلسطيني، وهو ما يمكن اعتباره دعماً دبلوماسياً للمنظمة[١].

٣- إن فرنسا لا ترفض فكرة خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان ولكنها ربطت بينه وبين خروج كل " القوات الأجنبية الأخرى"، وحذرت من عواقبه ان لم تحل المشكلة الفلسطينية بكاملها، بمعني آخر ربطت فرنسا بين حل الأزمة اللبنانية وبين حل الأزمة الفلسطينية، كما استمرت فرنسا في التمسك بالمطالبة باشتراك منظمة التحرير في مفاوضات التسوية بعد تأكيدها علي ضرورة الحفاظ علي بقائها، وأكدت الخارجية الفرنسية علي ذلك أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في تموز/يوليو ١٩٨٢ بالقول: أن إسرائيل لن تحقق أمنها باستخدام القوة، وإنما من خلال المفاوضات، وفي ظل الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الأمر الذي يعني حقه إنشاء دولة، والذي يعني أيضاً تمثيله في المفاوضات ، كما يعني أيضاً ضرورة اشتراك منظمة التحرير في هذه المفاوضات لتتمكن من عرض مطالبها بالوسائل السياسية، وبمعني آخر كانت فرنسا تهدف إلى تحويل طبيعة الوجود الفلسطيني من قوة عسكرية إلى قوة سياسية ، أي الحفاظ علي منظمة

---

[١] هالة مصطفي ، مرجع سابق ، ص١٤٠.

[٢] نادية مصطفي ، "الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان "، مرجع سابق ، ص٢٩.

[٣] جمال عبد الجواد ، "السياسة الأوروبية تجاه الغزو الإسرائيلي "، مرجع سابق ، ص١٥٧.

[١] جمال عبد الجواد ، "السياسة الأوروبية تجاه الغزو الإسرائيلي" ، مرجع سابق ، ص١٥٧.

التحرير ولكن كقوة سياسية وليس عسكرية، أي أن تبقي المنظمة " كممثل وكـشريك سياسـي - " منـزوع السلاح - وهذا ما يتفق ومنطق فرنسا التي عرضت المشكلة منذ البداية علي الصعيد السياسي الشامل [٢] .

٤ - ربطت فرنسا بقوة وبوضوح في المشروع المصري- الفرنسي أساساً - بين كيفية حل المشاكل المباشرة الناتجة عن غزو لبنان (فصل القوات ثم انسحابها) ، وبين الجوانب السياسية للمشكلة بكاملها والمبادئ التـي يجب أن ترتكز عليها المفاوضات حول مستقبل القضية الفلسطينية ، ولقد كان الاعتراف المتبادل والمتـزامن بين الأطراف المعنية (إسرائيل والمنظمة) أهم هذه المبادئ ، كما حرصت فرنسا علي تأكيد موافقة المنظمة علي هذا المبدأ الذي تضمنه مشروع القرار المصري - الفرنسي المشترك ، وكان لهذه التحركات الفرنـسية نتائجها علي صعيد العلاقات الفرنسية /الإسرائيلية في حينه، حيث شابها التوتر في الوقت الذي كان المشروع المصري /الفرنسي المشترك يعكس مغزىً جديداً للعلاقات الفرنسية المصرية ولعلاقة كل من الـدولتين مـع جميع الأطراف المعنية بالصراع أي الفلسطينيين وإسرائيل والحكومات العربية والولايات المتحـدة ، حيـث تعددت قنوات اتصال الدولتين (فرنسا ومصر) بالأطراف المذكورة علي نحـو مكنهـا مـن القيـام بدورها[٣] .

٥ - وافقت فرنسا في تموز/يوليو١٩٨٢ علي الاشتراك في " قوة دولية عازلة تختص بفـك الاشـتباك فـي بيروت" شريطة موافقة منظمة التحرير صراحة، إضافة إلى تأييد من الأمم المتحدة وكان ذلك عندما نـشرت الخارجية الأمريكية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٢ نص" مشروع فيليب حبيب "الوسيط الأمريكي إلـى لبنـان، حيث تم الاتفاق بين حبيب والمقاومة الفلسطينية بواسطة شفيق الوزان رئيس وزراء لبنـان آنـذاك، ونـص الاتفاق علي جلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت مقابل عدم اجتياح جيش إسـرائيل للمدينـة، وسيتم علي هذا الأساس نشر قوات متعددة الجنسيات فرنسية – إيطالية - أمريكية لإفساح المجـال لتطبيـق اتفاق الانسحاب الذي يتضمن ضمانات قاطعة لسلامة المدنيين الفلسطينيين في المناطق التـي يجلـو عنهـا مقاتلوا المنظمة[١]، وقبل انتشار القوات الفرنسية في لبنان ثار الخلاف بين فرنسا الداعية إلى اقتصار مهمـة القوات الدولية علي الفصل بين القوات المتحاربة ، وبين الفريق الآخر من الدول المشاركة في القوة متعـددة الجنسيات، والتي حبذت أن تتولى هذه القوات الإشراف علي إخراج القوات الأجنبية بما فيها الفلسطينيين مـن لبنان والحلول محلها[٢].

وفي النهاية وافقت فرنسا علي المشاركة وأخذت طلائع القوات الفرنسية للقوة متعددة الجنسيات فـي يوم ٢١ اغسطس/آب١٩٨٢ مواقعها في مطار بيروت ، حيث حلت محل القوات الإسرائيلية[٣] .

---

[٢] نادية مصطفي ،"الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلية "، مرجع سابق ، ص٢٥-٢٦

[٣] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٥٣-١٥٤.

[١] عمرو هاشم ربيع ، مرجع سابق ، ص٥٥.

[٢] جمال عبد الجواد، "السياسة الأوروبية تجاه الغزو الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص١٥٦.

[٣] أبو الطيب، **القاطع الثالث من زلزال بيروت**، ط٣، بيروت، دار المسيرة ، ١٩٨٧، ص٥١٦.

أما عن خروج المقاومة الفلسطينية فلقد بدأت القوات الفلسطينية في الرحيل عن مدينة بيروت الغربية يوم٢٢أغسطس/آب ١٩٨٢ ، وكان أولها قوات بدر التي رحلت بالباخرة إلى ميناء ليماسول القبرصى ، ومن هناك بالطائرات إلى الأردن ، كما رحل قسم آخر من القوات إلى اليمن الجنوبي وقسم إلى سوريا وقسم إلى الجزائر وآخر إلى السودان في يوم ٢١ أغسطس/آب١٩٨٢[٤].

وهنا تطرح الدراسة التساؤل التالي :

ما أهمية المشاركة الأوروبية في القوة متعددة الجنسيات في لبنان؟

يمكن اعتبار المشاركة الأوروبية في هذه القوة أمراً ضرورياً لعدة أسباب: -

١- توفير غطاء دولي لعملية إخراج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت.

٢- تفويت الفرصة علي المعارضة السوفيتية لانفراد الولايات المتحدة بإرسال قواتها إلى لبنان وتجنب أي احتمال للمواجهة مع السوفييت بسبب ذلك، حيث أن الاتحاد السوفيتي كان قد حذر رسمياً في رسالة بعث بها الرئيس السوفيتي بريجينيف إلى الرئيس الأمريكي ريفان من هذا العمل.

٣- تخفيف المعارضة الصادرة من داخل الولايات المتحدة ضد التورط الأمريكي في لبنان، حيث اعتبر عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي أن هذه المشاركة ستحول أمريكا من طرف يفترض أن يكون محايد إلى شريك، واشترطوا لإرسال قوات أمريكية إلى لبنان أن تكون ضمن قوة متعددة الجنسيات، وأن يكون لوجودها في لبنان غرض ووقت محدد، وأوروبا من جانبها تنظر إلى التسوية باعتبارها عملية ممتدة ، وأن مشاركتها في ضمان إحدي مراحلها يؤدي إلى أخذ المطالب الأوروبية بعين الاعتبار في المراحل اللاحقة[١].

يبدو أن هذا هو المفهوم الذي علي أساسه شاركت أوروبا في قوة حفظ السلام قبل ذلك في سيناء باعتبار أن المشاركة في المرحلة الأولى من التسوية التي تمت علي أساس كامب ديفيد، قد يضمن لها المشاركة في المراحل التالية ، وهذا أيضاً ما عادت فرنسا وإيطاليا وكررته عندما شاركت في القوة متعددة الجنسيات المشرفة علي ترحيل المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، غير أنه يمكن القول : إن هذا المنهج الذي اتبعته أوروبا في التعامل مع الأزمة لم تثبت فعاليته حيث أن الولايات المتحدة وإسرائيل فرضتا علي المنطقة سياستهما التي تناسب مصالحهما دون أدني مراعاة للمصالح الأوروبية بمعني آخر إن السياسة الأوروبية عملياً تتراجع إلى مستوي تقديم الضمانات أو توفير المظلة الدولية للسياسة الأمريكية في المنطقة ، أي أن أوروبا في النهاية تكون مضطرة إلى إلحاق سياستها في المنطقة بالسياسة الأمريكية طالما لم تتوفر لديها القدرات التي تمكنها من ممارسة سياسة مستقلة .

المرحلة الثالثة: الدور الفرنسي منذ رحيل القوات الفلسطينية وحتى تشرين الأول/أكتوبر١٩٨٢:

---

(٤) المرجع السابق، ص٥١٦.

(١) جمال عبد الجواد ،" السياسية الأوروبية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان"، مرجع سابق ، ص١٥٩.

لقد بدأت السياسة الفرنسية تواجه قيود عدة ، وكان عليها التكيف معها :

١- إن الدور الفرنسي المباشر اقتصر فقط علي الإعداد والاشتراك في قوة دولية جديدة بعد الاجتياح الإسرائيلي لبيروت في ١٥ أيلول/سبتمبر وبعد مجازر صبرا وشاتيلا ، حيث قبلت فرنسا الاتفاق مع الولايات المتحدة حول شروط المشاركة في القوة متعددة الجنسيات التي تكونت خارج الأمم المتحدة رغم رفضها المسبق لذلك تحت رعاية الولايات المتحدة، الأمر الذي أدي توجيه الانتقاد لفرنسا نتيجة قبولها المشاركة خارج إطار الأمم المتحدة. والسؤال المطروح هنا ما الذي حذا بفرنسا لقبول الاتفاق المذكور مع الولايات المتحدة رغم رفضها المسبق له؟ وما هي مبررات ذلك القبول؟

إن القبول الفرنسي له مبرراته حيث كان هذا القبول يهدف إلى مواجهة معضلة هامة فرضت علي فرنسا: إما التخلي عن القيام بدورها في لبنان ومن ثم توجه الاتهامات إليها بالتخلي عن مسئولياتها، وإما أن تقبل التورط في سياسة تخرج عن نطاق سيطرتها وتقع تحت السيطرة الأمريكية ، وهنا فضلت فرنسا الخيار الثاني . وهذا هو السلوك التقليدي لفرنسا والذي دوماً في نهاية المطاف لا يمكن أن يتخطي الخطوط الحمراء للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ومن الجدير بالذكر أن فرنسا رغم تحمسها الشديد للتحرك عقب مجازر صبرا وشاتيلا، ومن أجل تأمين الوضع في بيروت بقوات دولية ، ورغم استنكارها للمجازر الوحشية التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين ، وادانتها الرسمية لدخول القوات الإسرائيلية لبيروت الغربية في ١٥ أيلول/سبتمبر١٩٨٢ ، إلا أنها لم تتهم إسرائيل مباشرة، بخصوص تلك المجازر، وبدلاً عن ذلك أعلنت ثقتها في القيم الديمقراطية لإسرائيل، وتقديرها لرئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن الذي طالب بإجراء تحقيق حول هذه المجازر [(١)] .

٢- بات المشروع المصري الفرنسي يمثل موقف وسطاً بين مقررات فاس الثانية المنعقد ما بين ٦-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وبين مبادرة الرئيس ريغان ٢أيلول /سبتمبر ١٩٨٢، حيث:

١- دعت قمة فاس الثانية إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية.

٢- إزالة جميع المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧.

٣- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

٤- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثانية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي وتعويض من لا يرغب في العودة .

٥- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر .

٦- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

---

(١) نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٥٤-١٥٥.

٧- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جيمع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة .
٨- يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ تلك البنود[١].

وتجسدت أهم نتائج قمة فاس الثانية في الموافقة علي مشروع عربي لاقرار السلام مع إسـرائيل[٢]، ولقد اتسم هذا المشروع بالاعتدال والرغبة في السلام لدول المنطقة جميعها بما فيها الدولة الفلسطينية التـي تقوم علي أرض فلسطين وعاصمتها القدس [٣]، أما مبادرة الرئيس ريغان(٢ايلول /سـبتمبر ١٩٨٢) والتـي كانت قد اقترحت حكماً ذاتياً محدوداً للفلسطينيين ، كما تضمنت تجميد إقامة مستوطنات جديدة [٤]، واستبعدت اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية [٥].

واللافت للانتباه هنا أن توقيت طرح هذه المبادرة قد جاء بين خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت وبين انعقاد قمة فاس الثانية في السادس من أيلول/سبتمبر١٩٨٢.

وهنا تطرح الدراسة تساؤلاً وهو، **لماذا طرحت هذه المبادرة قبل أيام من اجتماع القمة العربية في فاس المقرر عقدها في ٦ أيلول/سبتمبر١٩٨٢؟**

من المعتقد أن طرح المبادرة الأمريكية جاء ليعبر عن رسالة للقادة العرب للنظر في الدور الأمريكي الساعي إلى " إحلال السلام" في المنطقة، وتبعا للنصوص التي أوردها الرئيس ريغان فان دوافعه إلى طـرح خططه التفصيلية هي:

١- التزام أمريكا بإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، وأن خطته تلك هي بمثابة متابعة لهـذه الجهـود التي بدأتها الحكومة الأمريكية السابقة.

٢- المأساه اللبنانية التي أظهرت أن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لـم تقـض علـي تطلـع الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لمطالبه، وفي نفس الوقت إن القوات الإسرائيلية بالرغم مـن كونهـا أقـوي القوات في المنطقة إلا أنها لا يمكنها وحدها تحقيق السلام المنشود، ومن ثم فإن الهدف الأساسي مـن خطـة الرئيس ريغان هو كيفية التوفيق بين المطالب الأمنية الشرعية لإسرائيل وبين الحقوق المشروعة للفلسطينيين، وهو التوفيق الذي يجب حله عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية[١]، وقبل أن يفصل ريغـان خطتـه للسلام أشار إلى عدة نقاط طالب بأخذها في عين الاعتبار وهي كالتالي:-

١- أن يسلم كل طرف بضرورة أن تكون نتائج تلك المفاوضات مقبولة من الجميع وأن الوصول إلى سـلام سيتطلب تنازلات من الجميع .

---

[١] منير الهور، مشاريع التسوية الفلسطينية ٩٤٧-١٩٨٢ ، ط١، عمان، دار الخليل ١٩٨٣، ص٢١١ –٢١٢.

[٢] الحسان بوقنطار، **السياسة العربية للمملكة المغربية،** ط١، بـاريس ، مركـز الدراسـات العربـي الأوروبـي بحـوث استراتيجية(٤)، ١٩٧٩، ص٦٣-٦٤.

[٣] محمد فاضل الجمالي، **مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة،** القاهرة، مكتبة مد بولي، ١٩٩٢، ص٩٢-٩٣.

[٤]Phyllis Bennis,”U.S policy in the middle east, acurriculum guide for teachers”,op.cit,p.19

[٥] محمد مصطفي كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص١١٦.

[١] حسن أبو طالب ، "تطور الدور الأمريكي وغزو لبنان "، **السياسة الدولية** ، عدد٧٠ ، أكتوبر ١٩٨٢.

٢- إن اتفاقية كامب ديفيد مازالت تشكل أساساً للسياسة الأمريكية في المنطقة .

٣- دعوة الدول العربية إلى قبول إسرائيل كحقيقة واقعة وعلي الشعب الفلسطيني أن يسلم بهذه الحقيقة.

٤- إن الأمر الذي تتطلع إليه إسرائيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلام حقيقي يتطلب " شهامة وشجاعة وبعد نظر"[٢].

وفي سياق تقييم مبادرة الرئيس الأمريكي يمكن القول: بأنها تعتبر المرة الأولى من نوعها التي يقدم فيها الطرف الأمريكي تصوراً كلياً وتفصيلياً من منظوره الخاص لحل الصراع العربي- الإسرائيلي، كما أنها المرة الأولى التي يتجاوز فيها الجانب الأمريكي موقف رد الفعل إلى موقف المبادأة بالفعل، وأيضا هي المرة الأولى التي يتجاوز فيها الجانب الأمريكي تقديم مقترحات جزئية لدفع مفاوضات متعثرة أو لاحتواء أزمة إلى مرحلة تقديم مقترحات كلية، كما تعد هذه المبادرة المرة الأولى التي يشير فيها رئيس أمريكي إلى أن القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين.

إجمالاً، عبرت مبادئ الخطة المقترحة عن تعديل لا يرقي إلى درجة التغيير الجذري في الإدارة الأمريكية، بحيث لم يعد عامل التغلغل السوفيتي هو مصدر الخطر الرئيسي في الشرق الأوسط، بل إن الصراع العربي الإسرائيلي بكل تطوراته هو مصدر التهديد الرئيسي للسلام في المنطقة، ومن ثم تهديد لمصالح الولايات المتحدة.

وبالرغم من بعض البنود والتي يمكن اعتبارها إيجابية في هذه المبادرة المذكورة إن صح التعبير حسب رأيي الخاص، إلا أنها لا تعبر عن أدني حد من الطموحات العربية المشروعة وذلك لأن هذه المقترحات تجاهلت حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما رفضت قيام دولة فلسطينية مستقلة بمعزل عن الأردن[٣]، إضافة إلى أن المقترحات تجاهلت مصير المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة والقطاع عمداً، وفي حين أكد الرئيس ريغان التزامه الشخصي بأمن إسرائيل وفي الوقت نفسه لم يوجد مثل هذا الالتزام إلى الدول العربية الأخرى في المنطقة، وهي التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي وليس العكس، أما عن موقف فرنسا من المبادرتين السابقتين (فاس الثانية وريغان) ، فان فرنسا لم ترفضهما بشكل صريح ، بل اعتبرتهما مجرد " منطلقات سياسية " للمفاوضات لأنهما تعكسان تحركاً في مواقف الطرفين (العربي والأمريكي)، وبالتالي تؤكد رغبتهما في إجراء مباحثات سياسية . غير أنها ظلت تري أنهما غير كافيتين[١]: فمبادرة ريغان ترفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وتصر علي ربط الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن[٢]، وهذا يعني أنها لا تشير إلى حق تقرير المصير أو إلى منظمة التحرير، كما أن مقررات فاس تشير- ضمنياً- إلى الإعتراف المتبادل بين العرب وإسرائيل.

---

[٢] المرجع السابق، ص١٤٥.

[٣] المرجع السابق، ص١٤٥.

[١] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٥٦.

[٢] سعد الدين إبراهيم ،"مبادرة الرئيس ريغان"، **السياسة الدولية** ، عدد٧٠ ، أكتوبر ، ١٩٨٢ ، ص١٤٨.

- لم تستطع فرنسا ومصر دفع مبادرتهما المشتركة، حيث وصلت هذه المبادرة إلى نهاية مرحلة الجمود بعد زيارة متيران لمصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢. بناءً علي ذلك يمكن القول بأن دبلوماسية متيران أثناء الأزمة اللبنانية (حزيران/يونيو - وتشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٢) خدمت التقليد الديغولي الذي صبغ السياسة الفرنسية منذ عام ١٩٦٧، أي محاولة القيام بدور القوة الثالثة، ولن يتم ذلك إلا بتدعيم الوجود الفرنسي في المنطقة لمحاولة تأكيد الاستقلال عن خط السياسة الأمريكية، غير أن فرنسا لم تستطع تحقيق أهدافها التي أصرت عليها من خلال محاولاتها للوساطة[٣].

لكن تطورات الوضع منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ أكدت صحة التحذيرات الفرنسية، علي نحو أثبتت مدي عدم الاستجابة لتصور فرنسا لطريقة حل المشكلة الفلسطينية وفي علاقاتها بالأزمة اللبنانية، ذلك التصور الذي أكد باستمرار علي الربط بين الأزمة اللبنانية والمشكلة الفلسطينية. وأنه لن يتم حل الأولى إلا في إطار تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي بما فيه المشكلة الفلسطينية غير أن الاتهام لا حق السياسة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ دليلاً علي رفض الوجود الفرنسي في لبنان. هذا وكانت الاتهامات قد بدأت توجه لفرنسا بعد قبولها المشاركة في القوة متعددة الجنسيات (تحت الرعاية الأمريكية) نظراً للغموض الذي اكتنف هذه المشاركة[٤]، والسؤال المطروح هنا لماذا قبلت فرنسا المشاركة في تنفيذ سياسة خارجة عن إرادتها ولا تتماشى مع أهدافها أو تصورها لكيفية حل المشكلة اللبنانية ؟ خاصة وأن هذه المشاركة تعني تحمل مسؤولية المبادرات الدبلوماسية التي لم تشترك بها فرنسا، والتي لا تلقي قبولاً من قبل القوي اللبنانية التقدمية بسبب مطالبة الولايات المتحدة لحلفائها الغربيين المشاركة في القوة متعددة الجنسيات، ومن ثم احتكارها للعمل الدبلوماسي، ومن هنا فان فرنسا ورغم تحفظها علي السياسة الأمريكية، إلا أنها تبدو مشاركة لها في تطبيقها ، حيث أن مجرد الإعلان عن الخلاف بين واشنطن وباريس لم يعد كاف لخدمة الموقف الفرنسي في لبنان ، فالأمر يتطب إدانة صريحة وواضحة للسياسة الأمريكية مع التأكيد علي ضرورة الابتعاد عنها . وهذا ما لم تقم به فرنسا طيلة عام ١٩٨٣ ، إلى أن انتهي الأمر إلى تفجير مقر القيادتين الأمريكية والفرنسية في بيروت[١].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحادثة قد جاءت كرد فعل من قبل المقاومة اللبنانية، حيث أنه بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ١٩٨٢، عملت الولايات المتحدة وإسرائيل على تطويع لبنان باستغلال الأوضاع السائدة فيه بعد الغزو لالحاقه بركب كامب ديفيد، وتدخلت الولايات المتحدة، ولعبت دور الوسيط المنحاز من أجل إبرام اتفاق من هذا النوع، في مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، وبالفعل بدأت المفاوضات الإسرائيلية اللبنانية في نهاية عام ١٩٨٢، وتوجت باتفاق١٧ أيار/مايو١٩٨٣، وتوصل لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة إلى:

---

(٣) نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٥٦.

(٤) المرجع سابق، ص١٥٦-١٥٧.

(١) نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٥٧.

- إنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل، وتعهد البلدين باحترام السيادة والاستقلال ووحدة أراضي كل منهما.

- عدم استخدام أراضي الجانبين كقاعدة للنشاط "الإرهابي" ضد الجانب الآخر .

- تشكيل لجنة اتصال مشتركة تختص بتطوير العلاقات المتبادلة بين البلدين، ويشمل ذلك البضائع والسلع.

- إنشاء قطاع أمنى إسرائيلي في الجنوب اللبناني، ينقسم إلى جزأين : الأول يمتد إلى عمق ١٥كيلو متراً شمال حدود إسرائيل، والثاني يمتد ليشمل صيدا ونهر الأولى.

- إلغاء أي اتفاق يعارض الاتفاق الموقع بعد سنة من تنفيذه.

- إنسحاب إسرائيل من لبنان مع انسحاب متزامن للقوات السورية والفلسطينية[٢].

اتساقاً لما سبق، يمكن أن نلاحظ أن هذا الاتفاق يؤكد الانتقاص من السيادة اللبنانية علي أرض لبنان، كما أنه يجبر الأخيرة علي تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهنا تتضح النوايا الأمريكية بإجراء تسويات منفردة تعكس توازنات داخلية تكون الغلبة فيها للكتائب والقوات اللبنانية بزعامة بشير الجميل ، ونتيجة للرفض الكامل للاتفاق من قبل الشيعة والسنة والدروز وبعض الأجنحة المارونية التي تمثلت في جناح الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، أعلن عن تشكيل جبهة الخلاص الوطني ، وتم الضغط علي الكتائب والرئيس اللبناني لإلغاء الاتفاق، وبدأت المقاومة المسلحة للاتفاق ، التي تدعمت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، بعد قيام المقاومة الوطنية اللبنانية بضرب مقر المار ينز في بيروت، وفي النهاية ألغي الرئيس اللبناني الاتفاق في آذار/مارس١٩٨٤[١].

وبتفجير مقر المارينز لم يعد رحيل القوات المتعددة الجنسيات سوي مسألة وقت فقط، وبهذا الصدد ترددت فرنسا في الانسحاب من لبنان، وكانت هي آخر القوات التي انسحبت من لبنان في نيسان/إبريل ١٩٨٤، وفي خلال عام ١٩٨٤ تبنت فرنسا سياسة جديدة ترتكز أساساً علي الاعتراف بدور سوريا في لبنان بعد تيقن فرنسا بالدور السوري الهام فيما يتعلق بالورقة اللبنانية ، حيث ضغطت سوريا على لبنان، الأمر الذي أدي الى إلغاء الاتفاق اللبناني [٢] كما سبق وأسلفت الدراسة.

ولقد عبر ميتران عن هذا الموقف في زيارته لدمشق في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٨٤، حيث اعترف أثنائها بقدرة سوريا علي المشاركة في وقف نزيف الحرب الأهلية في لبنان وذلك بالاتفاق مع "المسؤولين الأساسيين الشرعيين" في لبنان، ولقد كان الاعتراف الفرنسي يعني أن لبنان يدخل في نطاق المجال السوري الذي يفرض قيوداً علي أي مبادرة فرنسية جديدة تجاه لبنان، إضافة إلى أنه يعني الاعتراف بفشل فرنسا والعرب عامة في ضمان شرعية نظام الرئيس اللبناني أمين الجميل وهو الأمر الذي قامت به سوريا، ومن جهة أخرى وقفت فرنسا إلى جانب القوي المعتدلة في منظمة التحرير التي أعربت عن نفسها في التحرك نحو التفاوض مع الملك الأردني حسين لاستكشاف إمكانية الاستجابة لمبادرة ريغان، حيث اعتبر متيران-

---

[٢] عمرو هاشم ربيع، مرجع سابق، ص٥٥.

[١] عمرو هاشم ربيع ، مرجع سابق ، ص٥٦.

[٢] 1982,lebanon war, op.cit,P.3.

أثناء زيارته للأردن في تموز/يوليو ١٩٨٤- أن هذه المفاوضات خطوة إيجابية إذ ساعدت علي ربط المنظمة بالتيار المعتدل في المنطقة في مواجهة سوريا(٣).

ثانياً: مجازر صبرا وشاتيلا أيلول/سبتمبر١٩٨٢:

لقد وقعت المجازر مساء يوم الجمعة ١٦أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ واستمرت حتى الأحد ١٨ايلول/سبتمبر١٩٨٢، ولمدة قدرت من ٣٦الي ٤٨ ساعة، عندما بدأت الميليشيات المسيحية المارونية بقيادة إيلي حبيقة وبدعم إسرائيلي بدخول مخيمات صبرا وشاتيلا ، حيث قامت بذبح اللاجئين الفلسطينيين ، كما انضم إليهم حوالي ١٥٠ عنصر من قوات سعد حداد التي شاركت في المجزرة ، ومن ثم انسحبت القوات الكتائبية الساعة الثامنة صباحاً ، ليسمح بعدها بدخول الصحافة للمخيمات التي وجدت الجثث المتناثرة في المخيمات (١)، غير أن الرقم الحقيقي للضحايا لم يعرف بالضبط وتبعاً لإحصائيات المنظمة الدولية للصليب الأحمر فقد وصل عدد الضحايا إلى ٢٧٥٠ ضحية (٢) .

- موقف دول السوق منذ أيلول/سبتمبر١٩٨٢- حتى إعلان بروكسل ٢٢/٢١ مارس/ آذار ١٩٨٣

لقد أصدرت الدول العشر الأعضاء في السوق الأوروبية اعلاناً في ٢٠ايلول/سبتمبر ١٩٨٢، طالبت هذه الدول - بعد أن عبرت عن تأثرها ورفضها العميق للمجزرة بحق المدينين الفلسطينيين في مخيمات صبرا وشاتيلا - بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من بيروت الغربية، ورحبت بمبادرة الرئيس الأمريكي ريغان" التي تعطي فرصة هامة لحل سلمي للقضية الفلسطينية "(٣)، وفي تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٢ أبلغت دول السوق الأوروبية منظمة التحرير الفلسطينية ، استعدادها لتوسيع نطاق الإتصالات معها إذا ما انتهجت المنظمة" خطأً سياسياً " وابتعدت تماماً عن العنف(٤).

إن المتتبع للبيانات الصادرة عن المجلس الأوروبي يستنتج أن دول السوق الأوروبية لم تظهر حماساً للتعبير عن رغبة هذه الدول في مشاركة إيجابية لإقرار السلام في لبنان ، بل اكتفت فقط بتأييد المبادرة المصرية –الفرنسية ، كما رحبت بخطة ريغان وبيان قمة فاس الثانية .

وهنا ستتطرق الدراسة للبيانات الصادرة عن دول السوق الأوروبية المشتركة من كانون أول / ديسمبر١٩٨٢ (بيان كوبنهاجن) إلى آذار/ مارس ١٩٨٤ (بيان بروكسل)،

---

(٣) نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٥٨.

(١)Sabra and Shatila massacre,**http://www.answers.com/main/ntquery? Method=4&d sid=2222 delcey=sabra and shati**…..,.,pp.1-3

(٢)Amal Hamdan, "remembering sabra and shatila", **http://english.aljazeera.net/NR/exeres/b26 b8ce1-49 e1-47 ff.-9eds-8elab 1305 cc4.htm**, p.3.

(٣) بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي** ،القرابة والجوار مرجع سابق، ص١٠٧.

(٤) **يوميات ووثائق الوحدة العربية** ،ط١،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،آب/أغسطس ١٩٨٢ ،ص ٢٥٥.

حيث تبلور موقف دول السوق الأوروبية في ضوء إعلان كوبنهاجن ٣/٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ الذي اعتبر الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العربية المنعقد في فاس فرصة تاريخية سياسية[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الترحيب جاء بالتوازي مع موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي رحبت بدورها بقمة فاس١٩٨٢[١]

إعلان بروكسل ١٩٨٣:-

كرر المجلس الأوروبي نفس الآراء في ٢٢/٢١ مارس /آذار في بروكسل*:-

عندما عبر عن تأييده لجهود الولايات المتحدة الرامية إلى تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية والسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما طالب بمغادرة كل القوات غير تلك التي تصرح بها الحكومة اللبنانية الشرعية، كما أعلن عن أن جهود الولايات المتحدة تبقى ضرورية لخلق الظروف المؤدية إلى بدء المفاوضات وفي هذا إقرار بدور مميز للولايات المتحدة في عملية إحلال السلام، بالإضافة إلى ذلك رحب الإعلان بالمحادثات التي أجريت بين الأردن ومنظمة التحرير، ويستشف من ذلك تأييد اشتراكهما معاً في أي مفاوضات بحيث يبقى مصير الضفتين مرتبطتين ، كما نص الإعلان على أنه ينبغي للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية انتهاز الفرصة المتاحة لهما باتخاذ موقف مؤيد لمفاوضات السلام على اعتبار أن ذلك سيكون تقدماً هائلاً ، ومناشدة الدول العربية بتأييد أولئك الذين يريدون تلبية مطالب الشعب الفلسطيني بالوسائل السياسية [٢] .

يتضح من هذه المناشدة أن دول السوق الأوروبية لديها رغبة في تخلي منظمة التحرير عن أسلوب الكفاح المسلح علانية، وأن تؤيد الدول العربية هذا التخلي في مقابل المفاوضات التي تقبل بها إسرائيل .

في سياق التعليق علي بيان آذار/مارس ١٩٨٣ يمكن القول: إن إعلان دول السوق الأوروبية في البيان المذكور عن تأييدها لمبادرة ريغان ، وخطة فاس ، ودعوة دول السوق إلى التوفيق بينهما يعني التخلص من مسؤولية طرح مبادرة أوروبية ، واعتراف ضمني بالفشل في القيام بمثل هذه المبادرة ، أي إنهاء النزعة الاستقلالية التي أبدتها دول السوق في البندقية عام ١٩٨٠ بعد إصدار الإعلان الشهير بدون

---

[٥] أنظر : إعلان كوبنهاجن (Conseil Europeen des 3/4 december 1982 ACopenhague) في الملحق رقم (٢٧) ص ٣٥٥ في

http://cueiu- strasbg.fr/Archives/europe/europ.Conclusionsol02/24.Copenhague.

[١] انظر : الوثيقة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٨٢.

Scientific united Nations Educational , scientific and cultural organization 19 December 1982 , General Assembly united nations, P.7

http://Domino.un.org /unispal.NSF/01faabb 796990cfasa 852560d9005240cf? Open Doc…

*أنظر : (conseil Europeen Des 21/22 Mars 1983 A Bruxelles) في الملحق رقم (٢٨) ص ٣٥٦ في

http://Cuei-u-strahg-fr/archives/Europe/Europe conclusion Cons.0142/25 bruxelles22.

[٢] إبراهيم عبد الحميد عوض، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣.

اخطار الرئيس كارتر ، واكتفت في بيان مارس ١٩٨٣ بالإشادة بنتائج المجلس الوطني الخاصة بإعطاء منظمة التحرير الفلسطينية الحق في إجراء مفاوضات مع الأردن(١).

بيان شتوتجارت ١٧-١٩ حزيران/ يونيو١٩٨٣*:

لقد أعلن المجلس الأوروبي عن تأييده لجهود الرئيس أمين الجميل وحكومته في جهودها الرامية إلى بسط سلطتها علي كل الاقليم اللبناني، واعتبر أن توقيع الاتفاق اللبناني -الإسرائيلي مرحلة يجب أن تتبعها مراحل أخرى، إلا أنه أضاف أن الدول العشر تعتقد أن السلام لن يصبح واقعاً إلا إذا أخذ أمن الدول والشعوب الأخرى في المنطقة ومصالحها المشتركة في الاعتبار(٢).

بيان بروكسل ١٩/٢٠ آذار/مارس١٩٨٤ **:

لقد أعربت دول السوق عن خيبه أملها إزاء تلاشي الآمال التي كانت قد أثارتها مبادرات السلام (مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان في سبتمبر ١٩٨٢، والإعلان الصادر عن قمة فاس الثانية)، ودعت الأطراف إلى أن تقرب من مواقفها آخذة في الاعتبار عناصر المبادرتين، وأضاف البيان إلى " الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرة" عبارة مع "كل ما يرتبه"، وهي عبارة مطاطة ومرنة، وإن كان يمكن أن تفسر علي أنها تفتح المجال أمام كل احتمال بما فيه إقامة دولة فلسطينية، كما أكد البيان علي أن عملية التفاوض تفترض الاعتراف بوجود حقوق أطراف النزاع . وفحوى هذه العبارة أن الاعتراف ضروري قبل التفاوض وليس كهدف أو نتيجة له ، ويعني هذا اعتراف الشعب الفلسطيني بوجود إسرائيل وحقوقها قبل أن تبدو منها أي بادرة عن نياتها ، كما طالب البيان اتصال حكومات الدول الأعضاء بسلطات وشخصيات في الأراضي المحتلة لتحقيق تقارب في المواقف والمساهمة في إزالة العقبات من طريق عملية التفاوض(٣).

وفي سياق تحليل النقطة السابقة يمكن القول : بأنه وعلي الرغم من كون هذه الخطوة قد تكون صحية في حد ذاتها إلا أنها تدعو إلى الذاكرة جهوداً لأطراف أخرى وتحديداً الولايات المتحدة من أجل خلق قيادات من خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية لتقبل تمثيل سكان الأراضي المحتلة وتدخل في مفاوضات وتصل إن- أمكن- إلى نتائج تكون مقبولة إسرائيلياً.

استناداً إلى ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

- لقد أدت مأساة حرب لبنان عام ١٩٨٢ عقب الاجتياح الإسرائيلي ومجازر صبرا وشاتيلا، إلى استنكار شديد لدي دول أوروبا وخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة، لكن دون محاولة هذه الدول اتخاذ أي

---

(١) نبيه الأصفهاني،" الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي"، **السياسة الدولية** ، عدد٩٠ ، أكتوبر ١٩٨٧، ص٩٤.

*أنظر: بيان شتو تجارت (Conseil Europeen des 17/19 Jun 1983 Stuttgart) في الملحق رقم (٢٩)ص ٣٥٧ في **stuttgart 19.http://cueiu-startsbg.fr/archives/Europe/conclusion/cons.0142126**

(٢) إبراهيم عبد الحميد عوض ، مرجع سابق ، ص٥٤.

** أنظر: بيان بروكسل ١٩/٢٠ مارس/آذار ١٩٨٤ (conseil Europeen Des 19/20 Mars 1984 A Bruxelles)) في الملحق رقم (٣٠) ٣٥٨ في

http://curi-u-strasbg.fr/archives/europe/europe.conclnsion/cons0142/28 bruxelles20

(٣) إبراهيم عبد الحميد عوض، مرجع سابق، ص٥٢- ٥٣.

مبادرة لتنشيط المسار الدبلوماسي الأوروبي باستثناء المشروع المصري – الفرنسي- ١٩ تموز/يوليو١٩٨٢، والذي كانت فرنسا قد قدمته نتيجة للعجز الحاصل في المواقف الأوروبية بالإضافة إلى أن فرنسا لا تكتف بدورها في المنطقة من خلال دول السوق الأوروبية، بل هي تسعي وتنشط دائماً من أجل الحصول علي دور ما خاصة في مجال العملية السلمية، وهي تطرح نفسها دائماً بأنها مؤهلة أكثر من غيرها للقيام بهذا الدور، نظراً لعلاقاتها المتميزة بين طرفي الصراع.

- لقد أدى مشروع ريغان في أيلول /سبتمبر١٩٨٢ إلى إفشال المشروع الفرنسي- المصري .

- لقد تبين محدودية الضغط السياسي والاقتصادي لدول السوق الأوروبية المشتركة تجاه السلوك العدواني الإسرائيلي في لبنان منذ ١٩٨٢، بمعني أن هذا الضغط لم يرتق إلى مستوي هذا السلوك العدواني، واكتفت دول السوق فقط بتعليق قرض لصالح إسرائيل بناءً علي بروتوكول مالي ملحق باتفاقية ١٩٧٥ التجارية بينها وبين إسرائيل.

- لقد اقتصرت المواقف الموحدة لدول السوق بعد اجتياح لبنان ١٩٨٢ علي إصدار البيانات المواكبة والمتلاحقة ، واكتفت بالتمسك بمواقفها السابقة مع التعبير بالتلميح عن رفضها للتوجه الإسرائيلي بسحق منظمة التحرير ، غير أنها لم تعترف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .

- إن اقتصار دول السوق علي البيانات يؤكد حدوث تراجع عن المواقف السابقة، وخاصة تلك المتعلقة بإبراز دور منظمة التحرير مولية اهتمامها بشكل اكبر بمنطقة الخليج خاصة بعد اندلاع الحرب العراقية /الإيرانية، مما أدى إلى تزايد التنسيق مع الولايات المتحدة نتيجة للمصالح الأوروبية في الخليج العربي ، لذا وجد الأوروبيون أنهم بحاجة ماسة إلى التشاور مع الولايات المتحدة ، إذن يمكن القول: بأن المتغيرات السابقة كان لها آثارها علي سياسة دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي من حيث أنها هيأت الأجواء لاقتراب الأوروبيين من الحليف الأمريكي وبالتالي الانقياد لضغوطه ، لذا نجد أن الضغط الأمريكي نجح في إفشال المشروع الفرنسي - المصري المشترك الذي دعا إلى تسوية القضية من خلال مجلس الأمن ، حيث دعا إلى الاعتراف المتزامن والمتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل في تموز/يوليو١٩٨٢ ، لذا فقد تماشي الموقف الأوروبي والتحرك الأمريكي ، وليس بديلاً عنه تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي من حيث أنهم لم يعترفوا بمنظمة التحرير فحسب ، بل وضعوا شروطاً لهذا الاعتراف تتماشى تماماً والشروط الأمريكية كضرورة الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وبحق إسرائيل في الوجود والتخلي عن الكفاح المسلح ، وهذا يعني أن أوروبا في نهاية المطاف رضخت للرؤية الأمريكية (الأطلسية) تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

- وفي هذا السياق لن يكون لدول السوق أي دور مستقل تماماً عن الدور الأمريكي ، ومن ثم لن يستجيب للمطالب العربية كاملة طالما استمر الواقع العربي ممزقاً.

- لقد أدى الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ إلى سعي مصر للعب دور الدولة القائد في النظام العربي، وهذا ما أكده طرح مصر مشروعاً مشتركاً مع فرنسا لحل النزاع إلا أنه سرعان ما تقزم هذا الدور الطموح نظراً لارتباط مصر باتفاقيات كامب ديفيد وبشروط المساعدات الأمريكية لها .

- هذا وسيتم في المبحث الثاني تناول تحرك دول السوق الأوروبية منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ وحتى كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٧ (الانتفاضة الفلسطينية) فهل استطاعت دول السوق أن تستعيد تنشيط دورها قبيل الاتفاق الأردني الفلسطيني ؟ وهل توجد علاقة بين إمكانية عقد هذا الاتفاق وإعادة إحياء دور دول السوق الأوروبية ؟ وهل استطاعت دول السوق تطوير بيان البندقية بصياغة جديدة ؟ وما الجهود التي بذلتها دول السوق في سبيل تحقيق ذلك؟ وما الذي جاء به بيان قمة دبلن ١٩٨٤؟ وما مغزى الدور الإيطالي و البريطاني عقب هذه القمة ؟ هل توصلت دول السوق إلى صيغة للتعاون السياسي تمكنها من تبوء دورها في عملية السلام؟ وما موقف دول السوق من فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة ؟ ومتى وصلت إلى قناعة بالمؤتمر الدولي ؟ ولماذا ؟ وكيف؟ وما موقف دول السوق من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧؟ وأخيراً هل اتخذت هذه الدول إجراءات ضد إسرائيل أم لا؟ هذا ما ستحاول الدراسة أن تجيب عليه في المبحث الثاني من الفصل الأخير للدراسة .

المبحث الثاني: تحرك دول السوق الأوروبية منذ أكتوبر ١٩٨٤ /ديسمبر ١٩٨٧

أولاً: الموقف الأوروبي تجاه التقارب المصري – الفلسطيني - الأردني:-

١ -موقف دول السوق قبل إعلان الاتفاق الأردني- الفلسطيني(أكتوبر ١٩٨٤ -فبراير ١٩٨٥).

إن التقارب في العلاقات المصرية – الأردنية هذا من جانب وتطور المفاوضات الأردنية الفلسطينية بمساندة مصرية منذ عام ١٩٨٤ من جانب آخر، أديا إلى التوصل إلى الاتفاق الأردني – الفلسطيني[١]، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق الأردني – الفلسطيني جاء بعد أن بعث وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز في بداية ١٩٨٥ رسالة خطية إلى الملك حسين، يؤكد له فيها أن إدارة الرئيس ريغان ستقوم بتحرك سلمي في المنطقة إذا تم التوصل إلى اتفاق أردني – فلسطيني صريح علي دخول مفاوضات السلام [٢]، وفي سبيل تحقيق ذلك جرت اتصالات عديدة وتحركت مصر في هذا الاتجاه بناءً علي طلب الولايات المتحدة ، ولعبت فيه دور الوسيط مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات[٣]، إلى أن تم توقيع اتفاق عمان بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ كآلية لمشروع سلام عربي، يضمن حقوق الشعب الفلسطيني ، ويتصدي للحلول المنفردة ومشروع الوطن البديل (الأردن) للفلسطينيين ، ويهدف إلى إقامة

---

[١] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق، ص١٦٠.

[٢] غازي حسين ، مرجع سابق ، ص٣٥٤.

[٣] المرجع السابق ، ص٣٥٤.

كونفدرالية بين دولتي فلسطين والأردن[٤] غير أن أهداف الولايات المتحدة تختلف عن الأهداف العربية ، فرغم ترحيب الولايات المتحدة باتفاق عمان واعتبرته خطوة جيدة إلى الأمام ، إلا أنها وضعت شروط تتلخص فيما يلي:

١- الدخول في المفاوضات المباشرة لحل النزاع .

٢- وجوب اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار ٢٤٢.

٣- تتم المفاوضات في إطار القرار ٢٤٢.

٤- رفض قبول ممثلين عن الشعب الفلسطيني من أفراد ومنظمات المقاومة .

٥- رفض عقد مؤتمر دولي[٥].

- هذا ولقد قامت الحكومة الأردنية بنشر نصوص اتفاق عمان في ٢٣ شباط/فبراير١٩٨٥[٦]، ولقد سبق وأن أجريت اتصالات عديدة في سبيل تحقيق الاتفاق ، بالإضافة إلى الاتصالات الأمريكية الأردنية والأمريكية المصرية ، كان هناك اتصالات بين دول أوروبية أيضاً ، مع الأطراف المعنية ، واتضح خلالها أبعاد وحدود الدور الأوروبي آنذاك ، هذا وسوف تقوم الدراسة بطرح هذه الاتصالات .

١- زيارة الرئيس المصري حسني مبارك لفرنسا في ٣ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٤ ثم لألمانيا الغربية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وحتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٨٤، وتتلخص أهداف هذه الزيارة بهدفين، **أولاً**: لقد كانت القيادة المصرية تطمح في تعبئة الدور الأوروبي بتطوير بيان البندقية عن طريق صياغة بيان جديد يصدر عن القمة الأوروبية التي سيتم عقدها في دبلن في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤، بحيث يشكل خطوة عملية لتطبيق مبادئ البندقية.

ثانياً: رغبة مصر في الحصول علي تأييد ومساندة باريس و بون خاصة بعد " الاستقبال البارد " لعودة العلاقات الفاترة بين مصر والأردن برعاية الولايات المتحدة الأمريكية[١]، وفي السياق ذاته ، حرصت كل من ألمانيا وبريطانيا علي توضيح حدود دور أوروبا كالتالي :

١- ان دول أوروبا تتحفظ علي طرح فكرة المؤتمر الدولي، والتي كان الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينف قد طرحها في خطابه أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١ وفيها: "أعلن عن استعداد بلاده للمشاركة في بحث أزمة الشرق الأوسط من خلال مؤتمر دولي يعقد خصيصا لذلك علي النحو التالي":

١- يضم المؤتمر جميع الأطراف المعنية وهي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والدول الأوروبية والعربية وبينهم منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل .

---

[٤] شفيق الحوت ، بيان نويهض الحوت ، **ملحق:الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية** ، (١٩٨٧-١٩٨٨) في الموسوعة الفلسطينية ، ط١ ، مج٦ ، القسم الثاني ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص٩٨٧.

[٥] غازي حسين ، مرجع سابق ، ص٣٥٤.

[٦] المرجع السابق، ص٣٥٥.

[١] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص١٦٠-١٦١.

٢- يسعى المؤتمر إلى إخراج القضية الفلسطينية من جمودها للوصول إلى حل واقعي وعادل وشامل لها.

٣- تتضمن شروط إحلال السلام في المنطقة:-

أ- انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

ب- الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، واقامة دولة مستقلة لهم.

ج- تأمين سلامة جميع دول المنطقة وسيادتها ومنها (إسرائيل)[٢]، وعندما تبنى الملك حسين فكرة المؤتمر الدولي تحفظت دول أوروبا على ذلك، وكانت وجهة النظر الأوروبية أن دولها لديها استعداد لتشجيع الأطراف المعنية علي التفاوض مع عدم إمكانية أخذها دور الوسيط، أو التحدث باسم أحد الأطراف،مع ضرورة التنسيق مع التحركات الأمريكية:وبهذا الصدد كانت مصر مدركة جيداً لهذه الحقائق، لذا لم يتوقع الرئيس المصري حسني مبارك من أوروبا القيام بدور ما قبل أن يتم ترتيب البيت العربي، وقبل انتهاء الانتخابات الأمريكية، وفي خلال زيارته لألمانيا طالب منظمة التحرير الفلسطينية بالتقدم بمبادرة فلسطينية تطرح فيها رؤيتها للسلام، مع توضيح طبيعة الأهداف الفلسطينية، بهدف تفويت الفرصة على المتطرفين من استغلال الوضع القائم للترويج للمفاهيم القائمة على استحالة العيش بين العرب وإسرائيل، كما طالب الرئيس المصري دول السوق بإدراة الحوار حول مثل هذه المبادرة والتوفيق بين مختلف صيغ السلام المطروحة، هذا ولقد اختلفت الآراء داخل دول السوق نفسها، ففي حين كانت ألمانيا تسعي إلى الدمج بين مقررات قمة فاس ومبادرة ريغان وبيان البندقية، ارتأت كل من إيطاليا واليونان المطالبة بصياغة مشروع أوروبي جديد[١].

٢ - الاتصالات المكثفة بين زعماء أوروبيين وبين العرب والولايات المتحدة:

أ- زيارة كرايسكي: من أهم الجولات التي تمت بين الأطراف المعنية لإيجاد حلول سلمية لقضايا الشرق الأوسط كانت جولة بيتينو كرايسكي رئيس الوزراء الإيطالي لكل من مصر والسعودية وتونس والجزائر خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إضافة إلى زيارة الرئيس فرانسوا ميتران لسوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ثم زيارة تاتشر رئيس وزراء بريطانيا للولايات المتحدة في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤[٢].

ولقد حظيت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإيطالي بأهمية بالغة لأسباب عديدة، فمن جهة جاءت بعد المحادثات المصرية التي أجريت في ألمانيا وفرنسا، ومن جهة أخرى، كانت إيطاليا ستتولى رئاسة دول السوق الأوروبية بدءاً من أول كانون الثاني /يناير١٩٨٥ ولمدة ستة اشهر[٣]، لقد سبق وأن ارتبطت إيطاليا من الناحية السياسية بدور هام في إخراج بيان البندقية في حزيران /يونيو١٩٨٠ والذي تم تبنيه أثناء رئاسة إيطاليا لدول السوق الأوروبية المشتركة [٤]، ومن جهة ثالثة جرت لقاءات عدة بين كرايسكي وبين تاتشر وميتران وهلموت كول لتبادل الآراء حول مسألة الشرق الأوسط للإعداد لقمة دبلن المزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر١٩٨٤، وكانت إيطاليا تريد إطلاق مبادرة أوروبية بالتعاون مع شركائها وذلك لاعطاء دفعة جديدة وقوية لبيان البندقية، غير أن كرايسكي يعي تماماً عدم فائدة أي مشروع أوروبي، جديد في ظل عدم استعداد الأطراف المعنية للحوار، إضافة إلى ذلك إن

---

[٢] محمد عزيز شكري، مرجع سابق ، ص٤٤.

[١] نادية مصطفي ، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٦٢.

[٢] المرجع السابق، ص١٦٢.

[٣] المرجع السابق، ص١٦٢.

[٤] غسان سلامة ، مرجع سابق ، ص٨٩.

إحياء الدور الأوروبي يتطلب نقطة بداية تقوم علي قاعدة أردنية - فلسطينية تستطيع إيطاليا من خلالها الاعتماد عليها في تحركاتها أثناء رئاستها لدول السوق الأوروبية، ولقد توج الموقف الإيطالي بلقاء كرايسكي بعرفات في تونس في ٦كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤، وفي سياق تفسير هذا اللقاء يتضح مغزاه، فمن جهة يُعد هذا اللقاء أول لقاء بين رئيس حكومة دولة غربية (إيطاليا) وبين عرفات في مقر إقامة الأخير، ومن جهة ثانية تم اللقاء بعد عودة عرفات من اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في عمان [١] والتي تمت قبل نهاية تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤[٢]، ولقد تأكد كرايسكي بعد لقائه بعرفات من بروز الخط المعتدل لمنظمة التحرير الفلسطينية نظراً لأن اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، قد خلت من استعمال عبارات الكفاح المسلح والتحرير، كما خلت من عبارات التمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني، كما خلت من مهاجمة الإمبريالية والصهيونية [٣]، الأمر الذي يظهر وبشكل فعلي الاعتدال في مواقف منظمة التحرير، وهذا من شأنه طمأنة كرايسكي بوجود إمكانية لتحرك أردني - فلسطيني في عملية التسوية التفاوضية فيما بعد، وهذا ما ترجحه الدراسة غير أن لقاء كرايسكي بعرفات أثار جدلاً حاداً داخل الحكومة الإيطالية، حيث شن وزير الدفاع الإيطالي وزعيم الحزب الجمهوري الإيطالي جيوفاني سبادوليني أعنف هجوم علي كرايسكي ولم يؤيد هذا الأخير سوي الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه كرايسكي نفسه [٤].

ب- زيارة متيران للأردن وسوريا ١٩٨٤: تعد الزيارة التي قام بها الرئيس ميتران لسوريا في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ أول زيارة لها منذ استقلالها، لكن توقيت الزيارة يعبر عن مغزى خاص يعيد إلى الأذهان مغزى توقيت الزيارة التي قام بها ريمون بار رئيس الوزراء الفرنسي لسوريا في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ (بعد زيارة السادات للقدس) والسؤال المطروح هنا ماذا تريد فرنسا من سوريا من هذه الزيارة وفي هذا الوقت تحديداً ؟ هل ستحاول فرنسا أن تضغط علي سوريا لتغيير موقفها، في محاولة من فرنسا لمنع الضغوطات السورية التي أدت إلى فشل المحادثات الأردنية - الفلسطينية عام ١٩٨٣؟

يبقي هذا الاحتمال وارداً ومنطقياً علي ضوء معرفة الموقف الفرنسي الذي تبلور منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان، والذي يتمثل في دعم فرنسا للخيار الأردني ولفكرة الكونفدرالية بين الأردن كيان فلسطيني[٥] ، ولقد أصبح واضحاً أن تلك المساندة تعكس الاتجاه الفرنسي مثلها مثل بقية دول السوق والتي سبق وأعلنت تأييدها للتوجهات المعتدلة لدي الأردن ومنظمة التحرير وللاتفاق الأردني الفلسطيني الذي أعلن في ١١شباط/فبراير١٩٨٥، ومن هذه الدول التي رحبت به كل من بريطانيا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا وإيطاليا بالإضافة إلى الولايات المتحدة [١]، ومن هنا كان مغزى زيارة ميتران للأردن وسوريا.

---

[١] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٦٢-١٦٣.

[٢] غازي حسين، مرجع سابق، ص٣٤٠.

[٣] المرجع السابق، ص٣٤٦.

[٤] نادية مصطفي، مرجع سابق، ص١٦٣.

[٥] المرجع السابق، ص١٦٣- ١٦٤.

[١] غازي حسين ، مرجع سابق ، ص٣٥٤.

ج- بيان القمة الأوروبية في دبلن * (٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤):

قبل اجتماع القمة الأوروبية أرسل الرئيس المصري حسني مبارك رسائل إلى الزعماء الأوروبيين لحثهم علي المساهمة الفعلية لإيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية(٢).

وهنا تطرح الدراسة تساؤلاً وهو، ما الذي أسفرت عنه هذه القمة؟

لقد جاء بيان قمة دبلن ليسجل من جديد موقف الترقب والانتظار الذي اتخذته الدول العشر الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، حيث دعت إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، كما دعت إلى الاعتراف المتبادل بحق كل منهما في الوجود(٣)، كما أكد زعماء أوروبا علي استعدادهم للمساهمة بأي شكل متيسر في الجهود الرامية للتوصل إلى أرضية مشتركة يمكن أن تلتقي علي أساسها الأطراف المعنية، إضافة إلى ذلك طالب البيان بضرورة التنفيذ الكامل لنصوص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨(٤) أما بخصوص المواقف السورية والأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية والإتحاد السوفيتي من إمكان عقد مؤتمر دولي للسلام فان قمة دبلن لم تتطرق إليها، حيث أكدت عن اتجاهات سبق وان أعلنتها دول السوق في بياناتها السابقة، وهذا دليل واضح علي العجز الأوروبي عن القيام بدور يمكن له أن يشكل بديلاً عن الدور الأمريكي، حيث أن الولايات المتحدة وحدها القادرة علي حث إسرائيل علي الجلوس إلى مائدة المفاوضات(٥).

وفي سياق تحليل نتائج دبلن يتضح أنه لم يتبلور خطة عمل من قبل دول السوق من شأنها المساعدة علي تحقيق المبادئ التي أعلنتها لأن البيان لم يحدد طبيعة الدور العملي الذي قد تقوم به دول السوق، بل اقتصر علي إجراء اتصالات بكل الأطراف وعن عزمها علي إيفاد بعثة لتقصي الحقائق الأمر الذي يثير التساؤلات(١) هل ستُكرر مأساه البعثات الأوروبية السابقة ؟ أم ستحقق نتائج إيجابية خاصة مع إسرائيل ؟ وهل يمكن لإيطاليا والتي تمثل الرئيس الدوري لدول السوق الأوروبية المشتركة آنذاك دفع هذه الاتصالات حتى لا تصبح مجرد تأكيد للوجود الاسمي الأوروبي في أوقات حاسمة ؟ ومن جهة أخرى، رفضت دول السوق باستثناء اليونان فكرة المؤتمر الدولي وذلك عندما دعت في البيان إلى إجراء المفاوضات المباشرة القائمة علي الاعتراف المتبادل(٢).

---

* أنظر: (Conseil Europeen Des 3 /4 December 1984 A Dublin) في الملحق رقم (٣١) ص ٣٥٩ في
http://cueiu-strasbg Fr/archives/Europe/europe.conclusion/cons0142/30 Dublin 04/. في

(٢) نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، ص١٦٥.

(٣) نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي"، مرجع سابق، ص٩٤.

(٤) نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٦٥

(٥) نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي "، مرجع سابق، ص٩٤.

(١) نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٥.

تعليقاً علي ما سبق، يمكن القول: بأن الدعوة الأوروبية لقضية الاعتراف المتبادل بين الأطراف المعنية قد تكون أكثر فعالية فيما لو اقترن بالموقف الإسرائيلي الذي يرفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي أي منظمة التحرير الفلسطينية، وإذا سعت أوروبا لكي تحصل علي تعهد من قبل إسرائيل بالاعتراف بالمنظمة، إذا ما أعلنت الأخيرة اعترافها بإسرائيل. غير أن هذا الموقف سيفسر علي أن أوروبا ستقوم بدور الوسيط، الأمر الذي ترفضه دولها الكبرى بتأكيدها ودعمها للمفاوضات المباشرة.

بناءً علي ذلك ، يتضح أن بيان دبلن ١٩٨٤ جاء ضعيفاً لأن دول أوروبا لم تتخلَ عن المبادئ التي صاغتها في الفترة السابقة، بل أكدت عليها حتى في دبلن، كما أنها لن تستمر في تطوير مواقفها المشتركة وإيضاح ما غمض من جوانبها، وبدأ الموقف الأوروبي أكثر اقتراباً لوجهات النظر الأمريكية، أما بخصوص الاعتراف بدور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التفاوض فلقد أصر الأوروبيون بأكثر من شكل علي إعلان المنظمة عن تخليها عن أسلوب الكفاح المسلح[٣].

وهنا يبدو لنا اتساع دائرة المطالب الأوروبية من منظمة التحرير والتي أُحْكِمت في وقت استمرار الولايات المتحدة في عدم رغبتها بطرح أي مبادرة ومن هنا يأتي مغزى الدور البريطاني والإيطالي كما ستوضحه الدراسة عقب مؤتمر دبلن ١٩٨٤.

- الدور البريطاني والإيطالي عقب قمة دبلن ١٩٨٤:

- الدور الإيطالي عقب قمة دبلن ١٩٨٤:

١- بالرغم من إصدار القمة الأوروبية لبيان دبلن ١٩٨٤، إلا أن رئيس الوزراء الإيطالي بيتينو كرايسكي، أكد علي أهمية تعزيز التفاهم الأردني الفلسطيني الذي يعتبره نقطة البداية لخطة التحرك علي الطريق المؤدية نحو السلام، ومع تحذيره من أن النزاعات المزمنة تقدم الأرضية المناسبة لنمو بذور الإرهاب، كما أكد أيضاً أن حلاً عادلاً للنزاع العربي -الإسرائيلي يجب أن يقوم علي أساس إعادة الأراضي العربية المحتلة للعرب، وضمان الأمن والسلام لجميع دول المنطقة في إطار ضمانات دولية، وحل المشكلة الفلسطينية بصورة تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[١]. لذا فقد واصل كرايسكي العمل علي ثقة اعتقاداً منه بأن طرح ياسر عرفات لمبادرة ملائمة إزاء إسرائيل يمكن أن تدفع بالعديد من الحكومات الأوروبية والولايات المتحدة إلى تغيير مواقفها، وبناءً علي ذلك نُسب إلى مصادر رئاسة الوزراء الإيطالية أن كرايسكي- بصفته رئيساً لدول السوق الأوروبية - قد أرسل إلى الرئيس الأمريكي ريغان حول إمكانية طرح مبادرة أوروبية جديدة، كما تردد أيضاً أن إيطاليا تقوم بإعداد أفكار محددة حول تنمية الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية[٢]، غير أن قدرة كرايسكي وفرص نجاحه في هذا المضمار محدودة رغم علاقاته المتينة مع شمعون بيرس - باعتبارهما أعضاء في الاشتراكية الدولية - والسبب في ذلك يعود إلى الانقسام الشديد في

---

[٣] إبراهيم عبد الحميد عوض، مرجع سابق، ص٥٣.

[١] محمود الخطيب، "أوروبا مؤتمر دولي للسلام"، **شؤون فلسطينية**، العددان ١٦٨-١٦٩،آذار/نيسان/مارس/ ابريل ١٩٨٧، ص١٣٨.

[٢] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٦٧.

التحالف الإيطالي الحاكم بالنسبة لقضية التفاوض بين العرب وإسرائيل، فالمسيحيون الديمقراطيون وكثير من الاشتراكيين يؤكدون فكرة الاتحاد بين دولة فلسطينية وبين الأردن، بينما الحزب الجمهوري يفضل إقامة نوع من الحكم الذاتي ويستبعد فكرة الدولة الفلسطينية تماماً ، وفي السياق نفسه ، كانت اليونان تبذل مساع حقيقية للوصول إلى مبادرة جديدة، ومن هنا يأتي مغزى زيارة الرئيس المصري حسني مبارك لليونان في ١٦كانون الثاني/يناير وفي وقت حرج من المفاوضات الأردنية الفلسطينية(٣). فاليونان لها خصوصيتها من حيث أنها تؤكد أكثر من باقي شركائها علي أهمية قيام دول السوق بدور نشط آنذاك، كما أنها ترتبط بعلاقات خاصة مع أطراف الصراع وهي الدولة الوحيدة في دول السوق التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وهذا الاعتراف يعني أن القضية الفلسطينية لم يعد من الممكن تجاهلها على الساحة الأوروبية حيث أن اليونان وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، أوفدت مبعوثاً خاصاً الي ياسر عرفات أكدت من خلاله علي دعمها الكامل للحقوق الفلسطينية، وفي تموز /يوليو ١٩٨٤ نشرت صحيفة – دافار - الإسرائيلية خبراً مفاده أن الحكومة اليونانية عقدت اتفاقاً سرياً مع منظمة التحرير الفلسطينية بموجبه منحت أثينا المنظمة امتيازات فوق أراضيها دون المس بالمصالح اليونانية أينما كانت (١). وفي ١١ أيار /مايو١٩٨٤ دعت الحكومة الاشتراكية اليونانية الحاكمة بزعامة أندرياس بابندريو ياسر عرفات لالقاء كلمة أمام مؤتمرها الذي عقد في أثينا (٢)، وتتضح طبيعة العلاقة اليونانية /الفلسطينية من خلال الموقف اليوناني المساند للقضية الفلسطينية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره عندما دعا أندرياس بابندريو إلى ضرورة التفريق بين الإرهاب كما تطرحة الدول الغربية وبين النضال الفلسطيني الذي لا يعتبر إرهاباً حسب وجهة نظر بابندريو (٣)، ونتيجة لخصوصية العلاقة اليونانية الفلسطينية لا يمكن تجاهل الدور اليوناني الذي يمكن أن يلعب دوراً مؤثراً لدى الكثير من أطراف الصراع .

مغزى الدور البريطاني:

لقد كان لزيارة تاتشر إلى الولايات المتحدة في ٢٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ أهمية خاصة، لكونها تهدف إلى حث الرئيس الأمريكي علي القيام بجهود مكثفة لتنشيط الدور الأمريكي، مع إصرار بريطانيا علي ضرورة أن تأخذ مسبقا أطراف الصراع زمام المبادرة ببدء الحوار من منطلق أن الدور الأوروبي لا يمكنه حل مشاكل الآخرين نيابة عنهم (٤)، وتجدر الإشارة إلى أن الملك حسين قد أكد خلال زيارته لبريطانيا قبل زيارة تاتشر للولايات المتحدة - أن الأخيرة - مسؤولة إلى حد كبير عن جمود القضية، كما أكد علي أهمية المؤتمر الدولي (٥) تحت رعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (٦) التي تم

---

(٣) المرجع السابق، ص١٦٨.

(١) طلال الصافي، مرجع سابق، ص١٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٢.

(٣) محمد خالد الأزهري، " محددات المبادرة الأوروبية ١٩٦٧-١٩٨٩ "، مرجع سابق، ص٥٥.

(٤) نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق ، ص١٦٨.

(٥) المرجع السابق، ص ١٦٩.

تأكيدها لاحقاً في القرارات المتلاحقة التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ١٩٨٥ فعلي سبيل المثال قرار ٩٦/٤٠ أكد علي ضرورة عقد مؤتمر دولي بدون تأجيل نظراً لأن الأمم المتحدة كانت قد أكدت علي ذلك في قراراتها السابقة، وقد اعتبرت أن عقد المؤتمر الدولي فرصة لجميع الأطراف المعنية للمضى قدماً في مفاوضات تؤدي إلى حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية، كما اعتبرت الجمعية العامة في قرار ١٦٨/٤٠ أن القضية الفلسطينية هي أساس الصراع في المنطقة، وأن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يقوم علي حل نهائي وشامل تحت مظلة الأمم المتحدة [١].

بناءً علي ذلك نستنتج أن تأكيد الملك حسين علي عقد مؤتمر دولي للسلام نابع من إدراكه لأن أي وسيط منفرد في أي تسوية وحتى لو كان دولة عظمي، لا يمكنه تحقيق النتائج المرجوة، والحل يكمن في مؤتمر دولي يضم جميع الأطراف المعنية بالصراع بما فيها الدول العظمي في الأمم المتحدة، كما أن الكثير من دول أوروبا تؤكد دعوة الملك حسين لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام [٢]،وهذا الطرح الأردني يدعو إلى تعبئة دور أوروبي إلى جانب الدور الأمريكي وبشكل يتفق مع منطق وأهداف السياسة الخارجية الأردنية المنبثقة عن وضع الأردن، لذلك دأب الملك حسين علي تشجيع أي مبادرة أوروبية لأن ذلك من شأنه مساعدة الأردن علي تعبئة أقصى مسانده دولية بعيداً عن الارتماء التام في أحضان الولايات المتحدة، كما يشجع قيام أوروبا بالحوار مع الولايات المتحدة لإدراكه التام أن أوروبا لا يمكنها التحرك مطلقا بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما اتضح منذ نهاية عام ١٩٨١[٣].

ثانياً: موقف دول السوق من التحرك الأردني الفلسطيني ١٩٨٥-١٩٨٦:

في ظل العجز الأوروبي عن القيام بدور موحد في عملية إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط يمكن وصف دول السوق الأوروبية تجاه التحرك الأردني الفلسطيني طيلة عام ١٩٨٥ بالتردد والحذر الشديدين، فمن ناحية رحبت دول السوق بالاتفاق الأردني الفلسطيني (١١شباط/ فبراير١٩٨٥) ومنها من رأت فيه مبادرة لاحياء عملية التفاوض من أجل السلام، غير أن مؤتمر قمة دول السوق الذي عقد في ميلانو (إيطاليا) في أول يوليو ١٩٨٥ لم يخرج بموقف جديد أو بخطوات عملية من ناحية أخرى، بل إن اللقاء بين رئاسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ووفد أردني فلسطيني الذي كان مقرراً عقده في منتصف أكتوبر١٩٨٥ والذي كان يهدف إلى عرض مشروع للسلام كان الملك حسين وياسر عرفات قد أعداه قد تأجل وذلك بسبب اختطاف الباخرة " أكيلي لا ورو "[٤] علي أيدي فلسطينيين، وقيام المقاتلات الأمريكية بإجبار

---

[٦] محمود الخطيب، مرجع سابق، ص١٤٠.

[١]Yearbook of the United Nations 1985 ,V39,**http://domino-un.org/unispal.nsf/85255 aOaod oae 82832555340060479 d?fbac21a5 6**..,P.6.

[٢] عبد الرحيم شطناوي ،"المقاومة الفلسطينية دولياً موقف فرنسي سلبي وواشنطن تفتعل التوتر"، **شؤون فلسطينية** ، العـــددان ١٤٥ –١٥٥، كانون الثاني/شباط-يناير/فبراير ١٩٨٦ ، ص١٥.

[٣] نادية مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص١٦٩.

[٤] نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي"، مرجع سابق ، ص٩٤.

الطائرة المدنية المصرية التي كانت تقل أبو العباس بالهبوط في إيطاليا[١] وأثناء ذلك الحادثة رفض الإيطاليون إجراء تكتيكيات الذراع الأمريكية القوية بمنعهم الجهود المبذولة من القوات الأمريكية المتمركزة في إيطاليا للقبض علي الخاطفين الفلسطينيين[٢]. ولقد تزامن إلغاء قرار لقاء الوفد الأردني - الفلسطيني برئاسة المجموعة الأوروبية مع إدانة رسمية من قبل دول السوق للغارة الإسرائيلية علي مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في حمامات الشط بتونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ [٣] والتي أسفرت عن سقوط ٥٨ قتيلاً فلسطينياً و١٢ تونسياً[٤].

ولم يخرج دور الجماعة الإقتصادية الأوروبية عن مجرد محاولة تأكيدها لموقف الحياد إزاء طرفي النزاع مع الإعلان عن ضرورة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير كشرط مسبق لأيه مفاوضات مما يعني ضرورة قبول المنظمة بقراري ٢٤٢، ٣٣٨، الأمر الذي طالما رفضته منظمة التحرير، كما رحبت دول الجماعة الإقتصادية الأوروبية باستقبال وفد أردني فلسطيني في نطاق أردني[٥]، ومع ذلك كانت الدول الأوروبية تدرك أهمية مضاعفة جهودها من أجل مفاوضات السلام لهذا لم يمضِ سوي يوم واحد عندما أقدمت الحكومة الأردنية في ١٩ شباط/ فبراير١٩٨٦، علي وقف التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير واتخذت من الإجراءات ما جعل اتفاق عمان مشلولاً كما أوجد حالة من الجمود في العلاقات[٦] حتى أصدر البرلمان الأوروبي قراراً في ٢٠ شباط/ فبراير١٩٨٦، يدعو حكومات الدول الاثنتي عشر ببذل مزيد من الجهود في هذا الشأن وقد حصل القرار المذكور علي ١٨٦ صوتاً مقابل ١٦ وامتناع ٢٥ وهو ينص علي عملية السلام التي يدعمها الاتفاق الأردني – الفلسطيني في عمان والذي ينص علي تأسيس اتحاد كونفدرالي لا يجب أن يهمل [٧]، حيث بدأت دول أوروبا تميل إلى الخيار الأردني من أجل إقامة الكونفدرالية منذ عام١٩٨٣ [٨]، كما دعا القرار منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تشترك في المفاوضات إلى الاتجاه بوضوح إلى الحل السلمي للنزاع مما يفترض الاعتراف بإسرائيل، وفي الوقت ذاته طالب القرار إسرائيل، باحترام الحقوق الدولية للسكان في الأراضي المحتلة، والعدول عن سياسة الاستيطان، ويجب أن تشارك

---

[١] رفعت سيد احمد ، **الصراع علي ليبيا بالوثائق قصة الطائرة الأمريكية والصدام بين ليبيا والغرب** ، ط١، القاهرة ، دار الهدي ، ١٩٩٢، ص٢٢٦.

[٢] غسان سلامة ، مرجع سابق ، ص٨٠.

[٣] شفيق الحوت ، بيان نوهيض الحوت ، **ملحق الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية** (١٩٨٧-١٩٨٨) ، مرجع سابق ، ص٩٩١.

[٤] ياسين سويد،"**الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**، الموسوعة الفلسطينية،ط١ ،مج٦، بيروت، ١٩٩٠، ص٤٩٨.

[٥] نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي"، مرجع سابق ، ص٩٤.

[٦] شفيق الحوت ، بيان الحوت، مرجع سابق ، ص٩٨٧.

[٧] نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي"، مرجع سابق، ص٩٤.

[٨] بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص١٠٧.

جميع الأطراف المعنية بالصراع في المفاوضات (مصر ، الأردن، سوريا ، لبنان ، والفلسطينيين وإسرائيل) من خلال ممثلين سيتم اختيارهم من قبل الدول المذكورة[١].

ولقد أعقب ذلك اجتماع لوزراء خارجية دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية والذي عقد في لاهاي في ٢٥ شباط/فبراير١٩٨٦ وأسفر عن تكليف وزير الخارجية الهولندي "هانزمان دين برويك" بزيارة الأردن لبحث إطار التعاون السياسي فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، وفي بداية مارس ١٩٨٦ تم تفويض "كلودشيسون" عن مجلس وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة بزيارة أبو ظبي أكد خلالها مساندة دول الجماعة الأوروبية لأية مبادرة جديدة في الشرق الأوسط بعد وقف التنسيق الأردني الفلسطيني مع التأكيد علي ضرورة مشاركة جميع دول المنطقة وشعوبها في محادثات السلام بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، وهذا يعني أن أوروبا لن تقدم مبادرة جديدة وأن علي دول المنطقة وشعوبها التحرك نحو تحقيق السلام، وأن الدور الأوروبي يقتصر علي تقديم المساعدة عند الضرورة، غير أن مناقشات وزراء الخارجية التي جرت في بر وكسل في ٥ آذار/مارس ١٩٨٦، قد أكدت علي حد قول وزير خارجية بريطانيا "بيتربارني" آنذاك الشعور بأن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشارك في جهود السلام [٢] رغم فك الارتباط بين الملك حسين وياسر عرفات[٣].

البحث عن إطار للتعاون السياسي بين دول السوق المشتركة: -

لقد واصلت الدول الاثنتا عشرة في السوق الأوروبية جهودها طيلة العام ١٩٨٦ في محاولة منها للتوصل إلي إيجاد صيغة للتعاون السياسي الذي يمكن أن تبذله دول السوق لصالح السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتأتى هذه الجهود في الوقت الذي تتعثر فيه عملية السلام نتيجة لرفض منظمة التحرير وزعيمها ياسر عرفات لقرار ٢٤٢ الذي يتضمن الاعتراف بإسرائيل، إضافة إلى توقف التنسيق الأردني الفلسطيني[٤]. هذا ولقد صرح وزير خارجية هولندا مان دين برويك في لاهاي خلال حديث صحفي له في٢٠ أيار/مايو١٩٨٦ أنه على استعداد للقاء ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بصفته رئيس لمجلس وزراء دول السوق الأوروبية المشتركة، كما أضاف أن السلام في الشرق الأوسط غير ممكن بدون منظمة التحرير الفلسطينية[١]، ونتيجة لذلك قام وزير الخارجية الهولندي مان دين برويك بزيارة إلى تونس في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٦ للاجتماع بياسر عرفات حيث ناشده علي التفاوض من أجل تسوية سلمية في الشرق الأوسط وفي إطار اتفاقية الأردن المعطلة، ومن ثم إنتقل الوزير الهولندي إلى الأردن وسوريا في الوقت الذي يجري

---

(١) نبيه الأصفهاني،"الموقف الأوروبي، من مؤتمر السلام الدولي"، مرجع سابق، ص٩٤

(٢) المرجع السابق، ص٩٤-٩٥.

(٣) Daniel J.Elazar,”The permanent and the transient”.op.cit,p.13.

(٤) نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي"، مرجع سابق، ص٩٥.

(١) طلال الصافي، مرجع سابق، ص١٧٠.

فيه مبعوثين محادثات مع مصر وإسرائيل، وكان رد فعل الأخيرة أن احتجت لدي سفراء دول السوق الأوروبية في القدس علي خطة الوزير الهولندي بإجراء محادثات مع رئيس المنظمة ياسر عرفات[٢].

اتساقاً لما سبق، يتضح أن دول السوق الأوروبية خلال العام ١٩٨٦ كانت تتحرك وكأنها تريد أن تعوض افتقارها إلى مبادرة وترك هذه الأخيرة للولايات المتحدة من خلال تكثيف المساعي الدبلوماسية الدولية بهدف التوصل إلى حل سلمي عادل وشامل.

ولقد قادها اهتمامها هذا إلى التركيز علي ظروف الحياة للسكان الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة في محاولة البحث عن وسائل لتحسين هذه الظروف، وبناءً علي ذلك شكلت لجنة أوروبية لبحث خطة لمساعدة هؤلاء السكان وكانت النتيجة أن وضعت خطة تضمنت خفض الرسوم الجمركية عن الواردات الأوروبية من السلع الزراعية القادمة من الضفة الغربية علي أن تعرض هذه الخطة علي المجلس الوزاري لدول السوق الأوروبية[٣]، واستكمالاً لهذه الخطوات عُقد اجتماع لوزراء خارجية دول السوق الأوروبية في لوكسمبورغ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، والذي جاء ليؤكد القرار الأوروبي الذي تبني التسوية رقم ٨٦/٣٣٦٣ الصادرة عن مجلس الوزراء باقتراح من اللجنة، وتتعلق هذه التسوية بالنظام التعريفي المطبق علي استيراد المنتجات من الأراضي المحتلة [٤] هذا وكانت فكرة التسوية قد بدأت بالنواحي الاقتصادية وذلك لتمكين أوروبا من طرح عمل سياسي، الأمر الذي من شأنه توجيه رسالة للإسرائيليين بطريق غير مباشرة أن دول السوق تعتبر الأراضي المحتلة كياناً مميزاً ومحكوماً ذاتياً وبالتالي له الحق في اقتصاد خاص، هذا وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات التجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع دول السوق الأوروبية المشتركة كانت تتم في الماضي عبر شركة التصدير الإسرائيلية "أجريسكو"[٥].

ثالثاً: موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام:

١ - الموقف الفرنسي:

لقد عبر الرئيس الفرنسي ميتران في حديث للتلفزيون القطري عن اعتقاده بإمكانية تفاوض الأطراف المتحاورة في الشرق الأوسط في إطار مؤتمر دولي في مجلس الأمن كما أضاف إذا كان بإمكان أعضاء مجلس الأمن الدولي، وبخاصة الدائمين التدخل من دون أن يمنع ذلك الأطراف المتصارعة من التفاوض المباشر أثناء المؤتمر، فأنني أعتقد بأنه يمكن في هذه الحالة الربط بين الاتجاهين من خلال مفاوضات مباشرة ومؤتمر موسع[١]، وفي مقابلة أذيعت في الرباط بعد انتهاء زيارة ملك المغرب "الحسن الثاني" لباريس، قال ميتران: إن فرنسا توافق تماماً، علي احتمال عقد اجتماع أو مؤتمر أو مناقشة دولية تضم عدداً من الدول وأنا أقصد، بشكل خاص الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ثم الأطراف المعنية، وذلك بدون

---

[٢] نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي"، مرجع سابق ،ص٩٥.

[٣] المرجع السابق، ص٩٥.

[٤] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص١٦٢.

[٥] عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص ص١٢٧- ١٢٩.

[١] عبد الرحيم شطناوي، مرجع سابق، ص١٥٠، نقلاً عن السفير ١٩٨٥/١١/٢١.

العدول عن إجراء اتصالات مباشرة، إذا كانت ممكنة وتسهيلها، إذا كانت صعبة، كما أشار إلى ضرورة أن تتمكن إسرائيل من العيش بسلام داخل حدودها ويستطيع الشعب الفلسطيني "العيش في وطن"، وذكر أنه قال: هذا الكلام في كل من القدس وعمان ودمشق والرباط[٢] أما وزير العلاقات الخارجية رولان دوما، قال: في ختام زيارته لإسرائيل، أنه يجب أن يتم تمثيل الفلسطينيين في محادثات التسوية ولكن ليس بالضرورة بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية مضيفاً "ان للفلسطينيين حقوقاً مشروعة من ضمنها الحق في وطن"، وبعد أن أكد دوما " أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة مقاتلة" رغم أنها لا تمثل، كل الشعب الفلسطيني، كذلك أكد دعم بلاده للموقف الأردني الداعي إلى مؤتمر، أو إطار دولي للمفاوضات، وقبيل مغادرته لإسرائيل أوضح للصحفيين، أن موقف فرنسا لم يتغير وهو أن منظمة التحرير الفلسطينية هي القوة المقاتلة للشعب الفلسطيني وليس من واجب فرنسا، بالطبع أن تحدد من الذي يمثل الشعب الفلسطيني وتابع كما قال: الرئيس ميتران، فإنه لا بد لهذه القوة (أي المنظمة) التي تقود الكفاح أن تقول: عندما يحين الوقت الملائم، كلمتها في المفاوضات باسم الشعب الفلسطيني[٣]. وفي اجتماع له مع العاهل الأردني الملك حسين، أعلن الرئيس الفرنسي ميتران تأييده لعقد مؤتمر دولي، واستعداد بلاده للإسهام في عملية الإعداد له وترحيبه بأي "عرض واقعي" إلا أنه أكد في نفس الوقت"ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بنفسه"[٤]، وعزز الموقف الفرنسي هذا بحديث لوزير الخارجية جان برنار ريمون، حول علاقة فرنسا بمنظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: "إن هذه العلاقة طبيعية تماماً، نتيجة تطورها خلال السنوات الماضية"، وأوضح أنه استقبل رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي، أربع مرات، ثم أبدي استعداده للاجتماع برئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات[١]. وفي لقاء بين رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك مع شمعون بيرس وزير الخارجية الإسرائيلي، والذي أتاح مقارنة بين وجهات النظر، كما أظهر انفتاحاً فرنسياً علي كل المقترحات، إلا أن باريس في النهاية سوف تنضم إلى موقف الأكثرية، خصوصاً بالنسبة إلى مائدة عقد اجتماع اللجنة التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر الدولي[٢].

وفي السياق ذاته، أوضح المسؤولون الفرنسيون الذين التقوا بشمعون بيرس أن باريس تري أنه من غير الممكن، في ظل الظروف الراهنة، الوصول إلى تسوية سلمية في منطقة الشرق الأوسط من خلال محادثات مباشرة بين الأطراف العربية وإسرائيل، كما تطالب بذلك تل أبيب، وأضاف المسؤولون أنه من أجل دفع مساعي السلام إلى الأمام، فلا بد من أن تبذل المساعي في إطار دولي، بمشاركة الدول الخمس

---

[٢] المرجع السابق، ص١٥٠، نقلاً عن النهار ١٩٨٥/١١/٢٧.

[٣] المرجع السابق، ص١٥٠ نقلاً عن الشرق الأوسط ١٩٨٥/٢/١١.

[٤] محمود الخطيب، "أوروبا مؤتمر دولي للسلام"، مرجع سابق، ص١٤٠ نقلاً عن الأهرام ١٩٨٧/١/١٤.

[١] محمود الخطيب، "أوروبا مؤتمر دولي للسلام، مرجع سابق، ص١٤٠، نقلاً عن القبس١٩٨٧/١/٢٣.

[٢] المرجع السابق، ص١٤١، نقلاً عن النهار ١٩٨٧/١/٢٤.

دائمة العضوية في مجلس الأمن لتوفير ضمان دولي يمكن أن يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني فـي تقرير مصيره، وكذلك تطلعات الجانب الإسرائيلي في الأمن والحدود المعترف بها[٣].

٢- **الموقف الإيطالي**: لقد أعلنت إيطاليا موقفها بصورة أكثر تحديداً علي ألسنة ثلاثة من كبار مسؤوليها، حيث أكد رئيس وزرائها، بتينو كرايسكي "أهمية تعزيز التفاهم الأردني- الفلسطيني"، الذي يعتبر في رأيه "نقطة البداية لخطة التحرك علي الطريق المؤدية نحو السلام" ومع تحذيره من أن النزاعات المزمنة تقدم الأرضية المناسبة لنمو بذور الإرهاب، كما أكد أيضا أن حلاً عادلاً للنزاع العربي – الإسرائيلي" يجب أن يقوم علي أساس إعادة المناطق العربية المحتلة للعرب، وضمان الأمن والسلام لجميع دول المنطقة في إطار ضمانات دولية وحل المشكلة الفلسطينية بصورة تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"، أما وزير الخارجية الإيطالي جوليو أندريوتي، فقد أشار إلى أن بلاده، تفكر في موضوع عقد مؤتمر دولي يرتكز علي عقد اجتماع للجنة تحضيرية، وفي معرض توضيحه لذلك أكد علي صيغة في هذا الاتجاه من شأنها تحقيق هدفين: الأول هو "التزام من الأطراف المعنية ومن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لسلوك طريق الحل السياسي لتسوية النزاع العربي – الإسرائيلي"، والثاني هو "تجنب طرح شروط مسبقة قد تؤدي إلى إحباط المؤتمر"[١]، أما وزير الدفاع الإيطالي جيوفاني سبادوليني، اعتبر أن إسرائيل "هي مصدر الصعوبات التي تعترض فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام"، كما أشار إلى صعوبتين، واحدة تتمثل في اشتراط تل أبيب إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وحل مشكلة اليهود السوفيتيات"، والأخرى تعترض مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، كما تطرق سبادوليني إلى خطة التنمية الأردنية، واعتبرها مرتبطة بالمؤتمر الدولي، وذلك علي الرغم من "صفتها الاقتصادية"[٢].

٣- **الموقف البريطاني**: لقد أعلن وزير الخارجية البريطاني جفري هاو، في بداية جولة له في بلدان الخليج، أن بلاده لا تعارض عقد مؤتمر دولي لحل أزمة الشرق الأوسط إذا ما ثبت أنه سيكون الخطوة الفعالة الممكنة لتسوية النزاع في المنطقة وقال: "إن بريطانيا ستكون مهتمة بظهور تجمع في العالم العربي، يساهم في إنجاح هذا المؤتمر، شريطة أن يرافق ذلك استجابة من إسرائيل والدول الأخرى التي ستشارك فيه" [٣]، وفي مباحثات أجريت بين وزير خارجية إسرائيل، شمعون بيرس وبين تاتشر رئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيتها جفري هاو ،شعر بيرس بأن تفاؤله لم يكن في محله تماماً، وأن الشعور المستجد هذا مرده إلى أن طروحاته لقيت استجابة باردة لدي البريطانيين[٤]، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن بيرس يفضل المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، على المؤتمر الدولي لأنه حسب وجهة نظر بيرس سيؤدي الي

---

[٣] المرجع السابق، ص١٤٠نقلاً عن الشرق الأوسط ١٩٨٧/١/٢٥ .

[١] محمود الخطيب، ص١٣٨نقلاً عن الشرق الأوسط، لندن١٩٨٧/١/٢٢.

[٢] المرجع السابق، ص ١٣٨ نقلاً عن القبس ١٩٨٧/١/٢٠.

[٣] عبد الرحيم شطناوي، مرجع سابق، ص١٥٠-١٥١ نقلاً عن النهار ١٩٨٦/٦/١١.

[٤] محمود الخطيب، مرجع سابق، ص١٤١، نقلاً من انترناشونال هيرالدتريبيون ١٩٨٧/١/٢٦.

مشاركة الاتحاد السوفيتي، كما أنه سيتيح لمنظمة التحرير الفلسطينية فرص استعادة قوتها ونفوذها ليس فقط في لبنان علي نحو ما حصل بل أيضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة(٥).

لقد لاحظ بيرس أن لندن بدأت تميل إلى فكرة القبول بمظلة دولية للمفاوضات أكثر من أي وقت مضى، حتى أنه لمس من جفري هاو أن بلاده لن تمانع في عقد المؤتمر بصفته المعروضة (إشراك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن) إذا كان ذلك يضمن الوصول إلى الحل المنشود، ونقل مصدر أوروبي عن هاو قوله:"إن أوروبا لا تستطيع الوقوف ضد هذه الفكرة في حال اتفق الجميع عليها، حيث أن فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا جميعها متفقة علي هذا الأمر(٦)،وفي تعقيب لوزير الخارجية البريطاني جفري هاو بعد صدور بيان بروكسل ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٧ الذي أيد فيه فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة قائلاً: "إن ثمة وجهة نظر متنامية بأن المؤتمر يمثل عاملاً مساعداً ضرورياً، وقد يعطي الزحم السياسي المطلوب لعملية السلام الهشة، وأوضح هاو أن مجموعة السوق الأوروبية لم تحاول وضع صيغة أوروبية لحل النزاع العربي – الاسرائيلي، ولكن المبادرة الأوروبية سوف تصل إلى الأطراف كافة التي يجب أن تشارك في المحادثات من أجل دراستها(١) ومن ناحية أخرى، عُلم أن هاو عارض، خلال اجتماع بروكسل، الخروج ببيان جديد يعلن فيه الأوروبيون عن خطوات جديدة بالنسبة إلى المؤتمر، وذلك تنفيذاً لما طالبت به إيطاليا واليونان وأسبانيا، كما عارضت بريطانيا فكرة إعلان وزير خارجية بلجيكا رئيس المجموعة، تنديمانس، عن روزنامة زيارات إلى العواصم العربية، حيث كان من المتوقع أن يحمل تنديمانس عقب، الاجتماع، سلسلة من المقترحات العملية حول الوضع في الشرق الأوسط، وقد أرجع مصدر مطلع التصرف البريطاني هذا إلى أن لندن ترغب في تفادي اتخاذ مواقف تتجاوز إرادة الإدارة الأمريكية علي هذا الصعيد(٢).

٤ - **الموقف الأسباني**: في عام ١٩٨٦ أكدت الحكومة الأسبانية إيمانها بضرورة قبول الأطراف المعنية بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية خاصة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، لذلك فمن الضروري البدء بمفاوضات بين الأطراف المعنية بإشراف دولي مناسب، وباشتراك منظمة التحرير الفلسطينية(٣). وفي تطور آخر في الموقف الأسباني أعلنت أسبانيا عن تأييدها لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكدت علي ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني، كما دعمت موقفها بقيادة رئيس وزرائها، فيلييي غونزاليس، بالاجتماع إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في تونس، ولقد علقت إحدى الصحف الأسبانية في افتتاحيتها بالقول: " إن منع المنظمة من اتخاذ مكان لها في المفاوضات ... وهو ما تنشده إسرائيل والولايات المتحدة .. لهو بمثابة إغماض العيون إزاء الحقيقة، أو

(٥) المرجع السابق، ص١٤١ نقلاً عن التايمز ١٩٨٧/١/٢٢، ص١٥.

(٦) محمود الخطيب، مرجع سابق، ص١٤١ نقلاً عن القبس١٩٨٧/١/٢٤.

(١) محمود الخطيب، مرجع سابق، ص١٤٢ نقلاً عن ريتشارد أوين، التايمز ١٩٨٧/٢/٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٢نقلاً عن القبس١٩٨٧/٢/٢٤.

(٣) طلال الصافي، مرجع سابق، ص١٧٤.

كاستخدام إمكانية التفاوض كطُعم يؤدي إلى استمرار الظروف الراهنة [٤]، وفي السياق ذاته، قام غونزاليس أيضاً بزيارة لمصر أجرى خلالها محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك، وفي أعقاب المحادثات، عقد غونزاليس مؤتمراً صحفياً،في القاهرة تناول خلاله الدور الأوروبي في عملية التسوية، قائلاً:"إن هناك وعياً جديداً حول مسائل الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، كما أن هناك محاولات للحركة النشطة لحل الأمور والتعاون مع بلدان المنطقة لإيجاد حل سلمي"[١].

٥- **موقف بلجيكا**: لقد سمع بيرس في بروكسل ما أثار حفيظته، بعدما قال له وزير خارجية بلجيكا رئيس السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، ليوتندمانس، صراحة، أن المجلس الوزاري للسوق يعارض وجهة النظر الإسرائيلية، مؤكداً أن بيان البندقية لعام ١٩٨٠ يمثل نقطة انطلاق للموقف الأوروبي بخصوص الشرق الأوسط، وأوضح تنديمانس لبيرس أن المجلس الوزاري لدول السوق يدعو مجدداً إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وإعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، واشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مساعي التسوية السلمية، وقد أغاظ هذا التصريح بيرس، الأمر الذي دفعه إلى انتهاز فرصة تحدثه إلى الصحافة - ليشن هجوماً عنيفاً على تنديمانس، ثم طالب أوروبا بتشجيع الحوار المباشر بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط، دون أن يشير في حديثه إلى بيان البندقية، واعتبر أن عقد المؤتمر الدولي لا يمكن أن يكون بديلاً عن المفاوضات المباشرة[٢].

رابعاً: الموقف الموحد لدول السوق الأوروبية المشتركة من فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام:

منذ نهاية تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٨٦ جرت اتصالات فرنسية علي المستوي الأوروبي لدفع الدول الاثنتي عشرة* لتأييد فكرة دعوة الدول الخمس الدائمة العضوية لمجلس الأمن- من هذه الدول فرنسا وبريطانيا - لتبني الاقتراح بعقد لجنة تحضيرية لمؤتمر دولي للسلام في إطار الأمم المتحدة [٣] التي أكدت مجدداً من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ١٩٨٥ في قرار لها، دعوتها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، رغم معارضة أمريكا وإسرائيل وكندا، كما أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أسفها للرد السلبي المستمر من قبل أمريكا وإسرائيل، وعدم استعدادهما لاعادة النظر في موقفيهما من المؤتمر، وقد حاز هذا القرار علي ١٠٧ أصوات إلى جانبه، مقابل ثلاثة ضده، وامتناع ٤١ عضو عن التصويت، هذا ولقد شددت الجمعية العامة في قرارها "علي الحاجة الملحة إلى بذل المزيد من الجهود البناءة من جانب جميع الحكومات، وذلك من أجل عقد المؤتمر بدون مزيد من التأخير ولتحقيق أهدافه السلمية"، كما وافقت الجمعية العامة، بأغلبية كبيرة علي ثلاثة قرارات أخرى مدرجة في جدول الأعمال تحت بند "مشكلة

---

[٤] محمود الخطيب، مرجع سابق، ص١٣٨-١٣٩نقلاً عن صحيفة أيل بائيس ١٩٨٧/١/١٧.

[١] محمود الخطيب، مرجع سابق، ص١٣٩ نقلاً عن الأهرام القاهرة ، ١٩٨٧/١/١٤.

[٢] المرجع السابق، ص١٤٢ نقلاً عن فرانكفورت الجرمانية ١٩٨٧/٢/٢.

* تجدر الإشارة إلى أن أسبانيا والبرتغال قد أصبحتا عضوين كاملي العضوية في الجماعة الأوروبية منذ أول كانون الثاني /يناير ١٩٨٦، أنظر: بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص ١٠٨.

[٣] نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي"، مرجع سابق، ص٩٥.

فلسطين"، وتهدف إلى تركيز الانتباه العالمي علي المشكلة، كما وصف مندوب الولايات المتحدة هر برت أو كون القرارات بأنها "غير متوازنة وغير منصفة ولا تبشر بخير" كما قال: " إن صياغة هذه القرارات المتعصبة تساهم في إرجاء اليوم الذي تجلس خلاله الأطراف المعنية معاً من أجل، التوصل إلى تسوية(١).

وانسجاماً مع موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام طرحت فرنسا فكرة التحرك الدبلوماسي الأوروبي تجاه الأمم المتحدة بحيث لعبت فرنسا دوراً هاماً في إعطاء القوة الدافعة أو الزخم اللازم، لهذا المفهوم حيث أن قبولها للاقتراح السوفيتي بتشكيل لجنة تحضيرية كخطوة أولى، من أجل تسهيل عقد المؤتمر الدولي أعطي دفعاً كبيراً، علي المستوي الدولي، لتأكيد هذا المؤتمر، وباستثناء كل من أمريكا وإسرائيل، فقد أيدت اللجنة التحضيرية، والمؤتمر الدولي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجميع المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية(٢).

أما دول السوق فلقد طرحت فكرة التحضير للجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي من قبل فرنسا في مؤتمر القمة الأوروبي المنعقد في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ وفي ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٧، ثم عقد اجتماع خاص لوزراء خارجية دول السوق الأوروبية - في بروكسل- من أجل إعادة إحياء عملية السلام إذ كان الشعور السائد هو ما عبر عنه رئيس المجلس وزير خارجية بلجيكا " ليوتندمانس" من أن " الافتقار إلى أفكار جديدة أو إلى مبادرات في المنطقة، قد يخلق وضعاً لا يخلو من الأخطار"، وإننا نشعر أن علينا أن نفعل شيئاً وإن كان ليس من الواضح ما يمكن أن نفعله" وكانت دول السوق قد عبرت عن قلقها لما آل إليه نفوذ الولايات المتحدة ومصداقيتها في المنطقة بعد صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران* والتي أساءت علاقة الولايات المتحدة مع العرب، غير أنها في الوقت نفسه حذرت من أي تكهن بأن أوروبا ستقدم أي مبادرة جديدة وبأن الالتزام الأوروبي الوحيد هو إجراء البحث الجدي لمشاكل الشرق الأوسط(١).

إجمالاً، نجد أن دول الجماعة الأوروبية منذ بداية عام ١٩٨٦ كانت تحاول ملء الفراغ الذي أحدثته فضيحة صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران (إيران جيت)، ولكن مع الالتزام بالحذر الشديد، ففي ٢٧ كانون الثاني/ يناير١٩٨٧ في بر وكسل، أكد رئيس جماعة الأوروبية وزير الخارجية البلجيكي " ليوتندمانس " موقف الجماعة الأوروبية الذي تضمن إعلان البندقية الذي طالب بإنسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ مع ضمان حق دول المنطقة في الاستقرار وإعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين وهذه

---

(١) عبد الرحيم شطناوي، مرجع سابق ، ص١٥١نقلاً عن الأهرام١٩٨٥/١٢/١٤.

(٢) سامي مسلم، أوروبا والسلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٤٤.

* بعد الثورة الإيرانية فرض كل من الرئيس كارتر وريغان حظراً علي تصدير الأسلحة لإيران واتخذ ريغان إجـراءات أكثـر جدية في فرض حظر الأسلحة على إيران اعتباراً من ربيع ١٩٨٣ ولمدة سنتين تقريباً غير أن أمريكا نفسها كسرت الحظر عن تصدير الأسلحة إلى إيران عن طريق الموافقة عن مبادلة السلاح مقابل الرهائن فيما أصبح يعرف باسم إيران جيـت ، أنظـر: يحي حلمي رجب، **أمن الخليج في ضوء المتغيرات الدولية** ، ج١، مرجع سابق،ص١٧٣.

(١) نبيه الأصفهاني ، "الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي"، مرجع سابق ، ص٩٥.

الطروحات أوضحها تنديمانس لشمعون بيرس عندما أكد له أن المجلس الوزاري للسوق يدعو مجدداً إليها [٢] وفي ٤ شباط/ فبراير١٩٨٧ قام وفد علي مستوي عال من دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بزيارة للضفة الغربية وقطاع غزة لإجراء مباحثات مع السكان الفلسطينيين حول كيفية تنفيذ تدابير جديدة لصالح سكان الأراضي العربية المحتلة. وأهم ما جاء في هذه المباحثات هو أن الجماعة الأوروبية تعتبر الأراضي المحتلة كياناً متميزاً ومتمتعاً بحكم ذاتي وله الحق "باقتصاد خاص"[٣] ثم يلي ذلك تحذير عربي علي لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية في بروكسل من إعادة النظر في الجوانب الإيجابية من إعلان البندقية والذي يدعو إلى إشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات للسلام، وأن مثل هذه التعديلات لن تضر فقط بعملية السلام بل ستسيىء أيضاً إلى العلاقات العربية بالدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية [٤].

بيان بروكسل *(**٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧**):

في ضوء مجمل هذه التطورات أصدرت الدول الاثنتا عشرة الأعضاء في الجماعة الأوروبية المنعقدة في بروكسل بياناً أيدت فيه عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة[٥]، وكانت بلجيكا تترأس دول الجماعة الأوروبية في تلك الفترة عندما أكد رئيس الجماعة الأوروبية وزير الخارجية البلجيكي " ليوتندماس " أن بيان البندقية لعام ١٩٨٠ لا يزال يمثل نقطة الانطلاق للموقف الأوروبي بخصوص الشرق الأوسط، وأن دول المجلس الوزاري لدول الجماعة الأوروبية يدعو مجدداً لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير واشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مساعي التسوية، وكانت اليونان وأسبانيا من أكثر الدول تفهماً لموقف منظمة التحرير الفلسطينية، يليهما إيطاليا وفرنسا أما بريطانيا، وخاصة رئيسة وزرائها مارغريت تاتشر **Margret,Thatcher**، فلقد كانت تقف في آخر الصف الأوروبي حتى لتكاد تكون في موقفها أقرب إلى الموقف الأمريكي[١]. هذا ويعتبر بيان بروكسل ١٩٨٧ من أهم البيانات التي صدرت عن المجموعة الأوروبية حول الشرق الأوسط منذ إصدار بيان البندقية ١٩٨٠، حيث اعتبرته مصادر غريبة مكملاً لبيان البندقية، وأكدت المجموعة الأوروبية بأنها باتت مقتنعة تماماً بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة[٢] ولقد نص بيان بروكسل الذي حدد مؤتمر السلام الدولي باعتباره وسيلة لتحقيق السلام علي ما يلي: " طبقاً لذلك، تود الدول الاثنتا عشرة أن تعبر أنها تحبذ مؤتمراً دولياً للسلام يعقد تحت إشراف

---

[٢] محمود الخطيب ، مرجع سابق، ص١٤٢.

[٣] بشارة خضر ،**أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

[٤] نبيه الأصفهاني ،"الموقف الأوروبي من المؤتمر الدولي للسلام"، مرجع سابق ،ص٩٦.

* أنظر: بيان بروكسل ٢٣ شباط/فبراير١٩٨٧ في الملحق رقم (٣٢) ص ٣٦٠ نقلاً عن **شؤون فلسطينية**، العددان ١٦٨-١٦٩ ، آذار/نيسان(مارس –ابريل)١٩٨٧، ص١٤٢.

[٥] European plat forms on Arab-Israeli peace**,<u>http://www.ad.org/international/eu-4peace</u> plat forms-asp.p.2.**

[١] شفيق الحوت ، بيان الحوت، مرجع سابق، ص٩٩٢.

[٢] محمود الخطيب، مرجع سابق ، ص١٤٢.

الأمم المتحدة بمشاركة الأطراف المعنية، وأي طرف قادر علي المساهمة الإيجابية المباشرة في استعادة السلام والحفاظ عليه وفي التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، وتعتقد الدول الاثنتا عشرة بأن هذا المؤتمر يجب أن يوفر أرضية مناسبة للمفاوضات اللازمة بين الأطراف المعنية مباشرة [٣]، ولقد ذكرت وزارة الخارجية البلجيكية بصدد إصدار بيان بروكسل بأنها المرة الأولى التي يتدخل فيها الاتحاد السوفيتي، ويتقدم بمبادرة قبل أن تحدد أوروبا موقفها من المشكلة، وأضافت بأن الأوروبيين سيلجأ ون إلى كل ما لديهم من سلطة دبلوماسية اقناعية لتقريب وجهات النظر حول المؤتمر الدولي، وتعميق الجوانب الخاصة بكيفية انعقاد المؤتمر وهدفه ومكانه، أما الجانب العربي فقد اعتبر البيان أحد التطورات الهامة التي تشهدها المنطقة في بداية هذا العام وسط مفاجآت إقليمية ودولية، فإنه يقرر رأي أوروبي بعدم رجاحة السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث أنه خلال عقد من الزمن فشلت الولايات المتحدة رغم تعهداتها في إقرار صيغة ما للسلام تكون مقبولة من جميع الأطراف المعنية، ويؤكد ذلك أيضاً عدم استقطاب كامب ديفيد أي من الأطراف العربية الأخرى. كما أن البيان قد جاء بعد فضيحة الأسلحة الأمريكية لإيران، وهو بذلك يعبر عن شعور المجموعة الأوروبية بعدم إمكانية بقائها صامته وغير مكترثة للتطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط التي تربطها علاقات تاريخية وجغرافية واقتصادية وثقافية[١].

وهنا تطرح الدراسة تساؤلاً وهو، هل تحركت المجموعة الأوروبية بمفردها دون التشاور مع الولايات المتحدة ؟ وما الذي حذا بدول المجموعة الأوروبية إلى طرح بيان بروكسل ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٧ الداعي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام رغم المعارضة الأمريكية لأية مبادرة أوروبية ؟

في معرض الإجابة على هذا التساؤل يمكن إرجاع ذلك إلى تضاؤل النشاط الأمريكي، وغض نظر واشنطن عن التصرف الأوروبي والذي يعود طبقاً لرأي المراقبين إلى سببين رئيسين الأول: هو أنه لدى الإدارة الأمريكية ما هو جديد فيما يعني حلحلة الوضع في الشرق الأوسط نظراً لانشغالها في فضيحة إيران جيت والتي شكلت نقطة الضعف الأكبر لدي الإدارة الأمريكية والثاني: يتمثل في إدراك الرئيس الأمريكي ريغان لحجم المضاعفات الإقليمية والدولية الناجمة عن ترك الساحة الدولية خالية من أي تحرك دبلوماسي تجاه أزمة الشرق الأوسط، الأمر الذي لا تقبله واشنطن، لذلك فهي بحاجة إلى من يملأ الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة[٢].

علي ضوء ما سبق، يبدو أن الادارة الأمريكية اتخذت هذا الموقف خشية أن يستغل الاتحاد السوفيتي الوضع القائم والارتباك السياسي الأمريكي، في تحسين مواقفه، والتحرك نحو مواقع جديدة. غير أن هناك من يري أن واشنطن لم تكن عاجزة عن عمل أي شي، ما بخصوص الشرق الأوسط، فالبيت الأبيض أبدي رغبة شديدة في العمل علي ضرورة القيام بمبادرة سياسية تدحض التنبؤات المتشائمة، والسوداء فتشجع فكرة

---

[٣] سامي مسلم، "أوروبا والسلام في الشرق الأوسط"، مرجع سابق ، ص٤٤.

[١] نبيه الأصفهاني ،"الموقف الأوروبي من المؤتمر الدولي للسلام"، مرجع سابق، ص٩٦.

[٢] محمود الخطيب، مرجع سابق، ص١٣٦.

عقد المؤتمر الدولي كأحد الإمكانيات لكسر الجمود في عملية السلام، وهذا ما توصل إليه الرئيس الدوري للمجموعة الأوروبية ليوتيندمانس في زيارة قام بها لواشنطن في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧[٣].

وهناك سؤال آخر تطرحه الدراسة ينسجم مع السؤال السابق، وهو لماذا أثارت دول الجماعة عند إصدارها لبيان بروكسل ١٩٨٧ فكرة عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تحديداً؟

فمن ناحية دول الجماعة يمكن القول: أنها قد توصلت إلى إمكانية تسوية القضية الفلسطينية عبر أروقة الأمم المتحدة وفي ظل الشرعية الدولية، ومن ناحية ثانية سيشكل ذلك عنصراً كفيلاً بتخطي العقبات المتمثلة في الاعتراض الأمريكي والإسرائيلي علي مشاركة الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير في مفاوضات السلام، ومن ناحية ثالثة يري البعض أنه إذا أرادت أوروبا أن تلعب دوراً مستقلاً خارج المظلة الأمريكية فإن المؤتمر الدولي يوفر لها فرصة للقيام بذلك[١]، ولترجمة فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام إلى واقع ملموس بدأت أوروبا في جولة سياسية نشطة ، حيث انعقد في بروكسل اجتماع لوزراء خارجية الدول الاثنتا عشرة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٧، وعرضت المجموعة الأوروبية علي السيد فارق القدومي رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس حركة فتح وقت إعداد هذه الرسالة مشروعاً لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وحل المشكلة الفلسطينية ويتمثل هذا المشروع حسب الرؤية الأوروبية في انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع وضع هاتين المنطقتين تحت الانتداب ولمدة معينة يجري بعدها استفتاء شعبي لمعرفة رأي السكان في المصير الذي يريدونه بعد انتهاء الانتداب وأعقب ذلك اتصالات بين وزير الخارجية البلجيكي "ليوتندمانس" والامين العام لمنظمة الأمم المتحدة "بيريزدي كويلار" في نيويورك حول عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط[٢].

ومن الجدير بالذكر هنا إلى أن "دي كويلار" من أهم المؤيدين لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام وهذا ما أوضحه بشكل مفصل عندما تطرق إلى الصيغة المؤمل الوصول إليها، فقال إن المؤتمر الدولي يعتبر الوسيلة الفضلى للبحث في حل مشكلة الشرق الأوسط، وأن اقتراح تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هو اقتراح صحيح تماماً [٣]، وفي السياق ذاته أدلى ليوتندمانس بحديث له في ٦ نيسان/ أبريل١٩٨٧ جاء فيه: أن الدول الاثنتى عشرة تؤيد التمثيل الفلسطيني الذي لم يتعين تحديده بعد، كما لم يستبعد الاقتراح المقدم من ياسر عرفات الخاص بتمثيل منظمة التحرير في إطار وفد لجامعة الدول العربية، وتلا ذلك مفاوضات في ١٦ نيسان/ ابريل بين الأمير "حسن" الأردني و "ليوتندمانس" الذي قام بجولة إلى المنطقة لمدة أسبوع تستهدف فيها معرفة ما يمكن أن يقدمه الأوروبيون للتقريب بين الدول العربية

---

[٣] شاؤول بن حبيم ،" دول السوق الأوروبية المشتركة موقفها من عقد المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط" ،**مجلة الدائرة رقم (١٥)** ، القدس للأبحاث، السنة الأولى، الأحد ١٩٨٧/٢/٢٩ نقلاً عن صحيفة معاريف الإسرائيلية ١٩٨٧/٢/٢٢.

[١] سامي مسلم، "أوروبا والسلام في الشرق الأوسط "، مرجع سابق ، ص٤٤.

[٢] نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من المؤتمر الدولي للسلام"، مرجع سابق، ص٩٦.

[٣] محمود الخطيب، مرجع سابق، ص١٣٦.

وإسرائيل[٤] وبعد أن انتهي تندمانس من زيارته للأردن قام بزيارة للمملكة العربية السعودية ثم لمصر ثم للرياض مرة أخرى ليؤكد في نهاية زياراته بأن فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام قد أصبحت الآن أكثر قبولاً لدي جميع الأطراف أكثر من أي وقت مضى. غير أنه في نهاية أيار/ مايو ١٩٨٧ حدثت خلافات داخل الحكومة الإسرائيلية بعد فشل شمعون بيرس في الحصول علي عدد كاف من الأصوات المؤيدة لفكرة عقد المؤتمر وبالتالي بلغت عملية السلام طريقا مسدوداً[١]، وذلك نظراً لأن بيرس كان قد اقتنع بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام أثناء المباحثات التي جرت بينه وبين الرئيس المصري حسني مبارك خلال زيارة قام بها إلى مصر، حيث اجتمعا في الإسكندرية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٦، وأكد الجابنان التزامهم بالتحرك بفاعلية نحو تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأنه من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة للإسراع بعملية السلام بالتوصل إلى اتفاق من خلال عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٨٧ يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية علي أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وسيوفر المؤتمر الدولي الفرصة للمفاوضات المباشرة من أجل حل النزاع العربي الإسرائيلي من كافه جوانبه، إضافة إلى تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٢]، واستكمالاً للجهود الأوروبية قام تندمانس في حزيران/ يونيو١٩٨٧ بزيارة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بصفته رئيساً للمجلس الوزاري لدول المجموعة الأوروبية، واجتمع في القدس مع ممثلين فلسطينين من المناطق المحتلة، وأخبروه بصريح العبارة بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلهم الشرعي و الوحيد[٣].

إن المتتبع للجهود الأوروبية يتبين له أن الدول الأوروبية عندما تواجه جهودها عقبة أمام أحد جوانب الأزمة فإنها تنتقل إلى غيرها في محاولة منها لإحراز تقدم فيها، وهذا ما اتضح في تموز/ يوليو١٩٨٧ عندما قرر وزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية في كونبهاجن إعادة الاتصالات علي المستوي الرفيع مع سوريا التي تعد نقطة عبور إجبارية لأي عملية سلام في المنطقة، حيث كانت العلاقات بين دول الجماعة وسوريا مجمدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، وظلت هذه الدول تؤكد أن السلام في الشرق الأوسط الذي ينادي به وزراء خارجيتها منذ ٢٣ فبراير١٩٨٧ يبدو لها أكثر من أي وقت مضي "الإطار المناسب" وإن الدول الاثنتى عشرة قد قررت مواصلة اتصالاتها علي كافة المستويات مع جميع الأطراف المعنية مع التحذير بأن كل هذا يتم في إطار المساعدة بكافة الوسائل الممكنة من أجل إحلال السلام في المنطقة ودون التقدم بمبادرة أوروبية[١].

خامساً: اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام١٩٨٧:

لقد أوردت وكالات الأنباء في يوم الثلاثاء الموافق ٨ كانون الأول/ديسمبر١٩٨٧ خبراً مقتضباً من قطاع غزة المحتل يتعلق بمقتل أربعة عمال فلسطينيين،ويقول الخبر:إن إسرائيلياً قد صدم بشاحنته سيارتين

---

[٤] نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من المؤتمر الدولي للسلام"، مرجع سابق، ص٩٦-٩٧.

[١] نبيه الأصفهاني، "الموقف الأوروبي من المؤتمر الدولي للسلام"، مرجع سابق، ص٩٧.

[٢] أنظر: نص البيان المصري –الإسرائيلي عقب زيارة بيرس للقاهرة واجرائه مباحثات مع الرئيس المصري مبارك في الملحق رقم (٣٣) ص ٣٦١ نقلاً عن **شؤون فلسطينية**، العددان ١٦٨-١٦٩ آذار/نيسان(مارس-إبريل) ١٩٨٧، ص١٥٧ .

[٣] سامي مسلم، "أوروبا والسلام في الشرق الأوسط "، مرجع سابق، ص٣٩.

[١] نبيه الأصفهاني ،"الموقف الأوروبي من المؤتمر الدولي للسلام"، مرجع سابق، ص٩٧.

صغيرتين تقلان عمالاً من القطاع بالقرب من حاجز"إيرز"العسكري حيث أسفرعن استشهاد أربعة منهم وجرح تسعة آخرون[٢].ولقد جاءت حادثة الشاحنة علي اثر طعن إسرائيلي في ٦ كانون الأول/ديسمبر١٩٨٧-حتى الموت-أثناء تسوقه في مدينة غزة[٣]،وعلي اثر حادثة استشهاد العمال الفلسطينيين اندلعت المظاهرات والصدامات مع جيش الاحتلال أثناء تشييع جنازات الشهداء في ٨ كانون الأول/ديسمبر١٩٨٧ في مخيم جباليا للاجئتين[٤]،وفي صباح ٩ كانون الأول/ديسمبر١٩٨٧ تجددت المظاهرات الطلابية العارمة ثم تبعتها الجماهير الشعبية والتحموا مع الجيش الإسرائيلي،فسقط أول شهيد في الانتفاضة ويدعي حاتم السيسي،وهو شاب في السابعة عشرة من عمره أثناء مشاركته في المظاهرات[٥]،هذا وسرعان ما انتشرت أخبار الاشتباكات التي اندلعت في مخيم جباليا للاجئين في مختلف أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية[٦]،ولم تكن حادثة الشاحنة الوحيدة من سلسلة الحوادث التي لا تحصي في سياق سياسة الاحتلال الإسرائيلية التعسفية ضد السكان الفلسطينيين،وكم من الحوادث فاقت هذه الحادثة ظلماً وعدوانية،غير أن هذه دون غيرها باتت العلامة الفارقة،والمحطة التاريخية والذكري التي طبعت في ضمير الشعب الفلسطيني،وفي مقدمتهم الذين يرزحون منهم تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر،فهذه الحادثة التي تفجرت علي أثرها الانتفاضة الشعبية العفوية العارمة، والتي انطلقت من مخيم جباليا في غزة لتنتشر بسرعة في كافة أرجاء القطاع والضفة ليصبح يوم التاسع من كانون الأول/ ديسمبر هو نقطة البداية للانتفاضة المباركة[٧].

مواقف دول السوق تجاه الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧:

لقد بدأت بعض العواصم الأوروبية إصرارها علي مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة، وأخري أكدت علي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بنفسه، واقامة دولته المستقلة، وفي هذا السياق سيتم استعراض مواقف أهم دول السوق وهي كالتالي:[١]

١- **الموقف البريطاني**: جاء علي لسان رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر "من وجهة نظرنا يمكن التشاور والاستمرار في طرح المسألة والقيام بالاتصالات ونقل الآراء، ولكننا غير مستعدين لاعلان الحرب السياسية علي الولايات المتحدة بسبب الشرق الأوسط".

---

[٢] شفيق الحوت ، بيان الحوت ، مرجع سابق ، ص٩٩٣.

[٣]Metchell Bard,"The Intifada**",http://www.jewish virtual Kibrary.org/source/history/intifada-html,p.1.**

[٤]Gerald Butt**,life At the crossroads history of Gaza**,Nicosia,Rimal publications,1995,p.166.

[٥] جهاد محمد جهاد،**الانتفاضة المباركة ومستقبلها**،ط١، االكويت،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٨٨،ص٥٥.

[٦]Neil lochery,"The Arab-Israel conflict**,http://www.ucl ac.uk/Jewish/downloads/ ca3,html**,P.4,
Behind and twenty First century Intifada , **http://www.geocities.com/au** **وأيضاً** **feheben?anf-lo-itnifada.htm3 2005** 17,P.1.

[٧] شفيق الحوت ، بيان الحوت، مرجع سابق، ص٩٩٣.

[١] شفيق الحوت، بيان، مرجع سابق، ص١٠٣٧.

٢ - **فرنسا**: كانت تعتبر أن للفلسطينيين الحق في أن يكون لهم دولة، شريطة عدم المساس بتاتاً بأمن إسرائيل الذي تفوق أهميته أي اعتبار آخر لدي باريس، كما تعتبر فرنسا منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً هاماً باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني، ودعت إلى اعترافات متبادلة ومتوازية بين إسرائيل ومنظمة التحرير.

٣ - **ألمانيا**: لقد دعت علي لسان وزير خارجيتها هانز ديتريش غنشر إلى ضرورة بذل الجهود لكسب التأييد لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، ومما قاله " إن الوضع الحالي في الأراضي المحتلة غير مقبول مطلقا".

٤ - **اليونان وإيطاليا وأسبانيا**:وقفن في طليعة الدول الأوروبية الأكثر قرباً من الموقف العربي.

الموقف الموحد لدول السوق من الانتفاضة:

لقد أحدثت الانتفاضة انعطافاً كبيراً في موقف الدول الأوروبية الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة، فأصدر وزراء خارجية وبلدان السوق والعديد من المسؤولين فيها بيانات تؤيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعقد مؤتمر دولي للسلام، ففي إعلان ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وبعد الاجتماع الوزاري السابع والستين ذكّرت الدول الأعضاء في السوق الأوروبية بضرورة إجراء المفاوضات بين الأطراف المعنية لايجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي[٢]. وكان لاندلاع الانتفاضة أثرها الحاسم في الموقف الأوروبي، رغم أنه لم يبدو أن الانتفاضة قد بلورت موقفاً أوروبياً جديداً غير أنها أثبتت، كما ورد ضمناً في بيان المجلس الأوروبي في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٨، أن "الوضع الراهن في الأراضي المحتلة لم يعد محتملاً، كما عبر البرلمان الأوروبي نفسه في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٨ عن تضامنه مع

عائلات الضحايا، وبشكل عام مع جميع الفلسطينيين القاطنين في منطقة تعيش الآن في وضع لا يحتمل[١]. ولقد كان للانتفاضة آثارها البالغة في أوروبا علي صعيد الدول والرأي العام، لكنها لم تتمكن من اتخاذ مبادرة أوروبية، حيث لم يكن بوسع هذه الدول سوي دعوة ياسر عرفات إلى روما في ٣-٤ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٨، ورغم ذلك بقي عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني [٢] وفي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ في الساعة الواحدة و٢٨ دقيقة أعلن ياسر عرفات في الجزائر، إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وجاء الرد من قبل الدول الاثنتا عشرة علي البيان الفلسطيني، في إطار التعاون السياسي الأوروبي بإعلان بروكسل في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨، وكان عنوان الفقرة الأولى ما يلي: " تعلق الاثنتا عشرة أهمية خاصة علي القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، التي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية والتي تتضمن خطوات إيجابية نحو تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي "، هذا ولقد حفلت الأشهر الستة من عام

---

[٢] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ، مرجع سابق، ص٤٦٢.

[١] بشارة خضر ، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، مرجع سابق ، ص١٠٨.

[٢] المرجع السابق، ص١٠٨.

١٩٨٩ بالاحتجاجات الأوروبية لدي إسرائيل التي كانت تضرب بيد من حديد أبناء الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة[٣].

وفي ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٩ أصدر المجلس الأوروبي بياناً شجب فيه التردي المستمر للأوضاع في الأراضي المحتلة والارتفاع المستمر لعدد القتلى والجرحي وكذلك معاناة السكان، ووجه نداء إلى إسرائيل من أجل وضع حد للإجراءات القمعية ومن أجل احترام نصوص معاهدة جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين زمن الحرب[٤]، كما اتخذ البرلمان الأوروبي في سترا سبورغ في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ قراراً، يدين إسرائيل لغلقها رياض الأطفال والمدارس والجامعات الفلسطينية في المناطق المحتلة، كما ندد بالإجراءات العسكرية التي تتخذها في مواجهة أنشطة وكالة الغوث[٥].

يبدو أن دول السوق الأوروبية المشتركة قد نفذ صبرها مقابل التعنت الإسرائيلي ورفضها الامتثال لكافة النداءات التي وجهت إليها ولكنها في الوقت نفسه لا يمكنها اتخاذ مواقف ومبادرات مستقلة دون أخذ مشورة الجانب الأمريكي، لذا امتنعت هذه الدول عن اتخاذ أي إجراءات أو تدابير يمكنها اغضاب الولايات المتحدة وإثارة إسرائيل.

استناداً إلى ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

منذ منتصف الثمانينات يمكن إدراك مستوي التباين في السياسات القومية لدول السوق مع المواقف الجماعية المشتركة التي تعلن عنها بيانات التعاون السياسي الأوروبي تجاه قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي خاصة القضية الفلسطينية عند متابعة هذه المواقف تجاه أحد أهم أبعاد هذه القضية وهو البعد الخاص بالمقاومة المسلحة داخل الأراضي العربية المحتلة، فعلي صعيد التعاون السياسي، استمرت دول السوق علي شروطها السابقة للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني أن تتخلى المنظمة عن الكفاح المسلح، الأمر الذي يعني أن دول السوق ترفض الكفاح المسلح كسبيل للتحرير وتقرير المصير.

- ولقد ظهرت مواقف مغايرة لبعض دول السوق علي مستوي السياسات القومية، حيث أعلنت إيطاليا عن تأييدها الصريح لحق الفلسطينيين في الكفاح المسلح علي لسان رئيس وزرائها بيتينو كرايسكي، وأكد ذلك بإقرار الأمم المتحدة لهذا المبدأ، كما اتخذت اليونان موقفاً مماثلاً عندما رأي رئيس وزرائها ضرورة التفريق بين الإرهاب وبين النضال الفلسطيني.

- لقد ظلت دول السوق تؤكد علي موقفها المحايد من طرفي الصراع مع الإصرار علي ضرورة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير.

---

[٣] بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مرجع سابق، ص٤٦٣.

[٤] غازي حسين، مرجع سابق، ص٤١٠.

[٥] المرجع السابق، ص٤١٠.

- إن دول السوق المشتركة تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام، وتسعي إلى ترجمته إلى واقع، لكنها لن تتورط في الإعلان عن مبادرة أوروبية، قد تعجز عن القيام بها إذا اصطدمت بالمعارضة الأمريكية، حيث أن تجربة بيان البندقية عام ١٩٨٠ ما زالت ماثلة أمامها.

- إن الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ضمن إطار الأمم المتحدة يرضي الدول الأوروبية، لأنه يضم تمثيلاً أوروبياً حيث أن فرنسا وبريطانيا عضوتان دائمتان في مجلس الأمن.

- إن اهتمام دول السوق الأوروبية المشتركة وخاصة بعد إصدارها لبيان لوكسمبورغ ١٩٨٦ الصادر عن وزراء خارجية هذه الدول يمثل تطوراً هاماً في مواقف دول السوق، خاصة المسألة الفلسطينية لأنه يتعامل مع الشعب الفلسطيني ككيان متميز بعيد عن التبعية، كما أن إهتمام دول السوق الأوروبية بأوضاع وظروف المعيشة للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنه أن يساهم في إكساب هذه الدول نوع من التوازن في علاقاتها بدول المنطقة بعد أن كانت منحازة تماماً للجانب الإسرائيلي، الأمر الذي قد يؤهل دول السوق أكثر من السابق في إضفاء نوع من الحياد علي موقفها تجاه أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي.

- لقد بذلت دول السوق ما في وسعها من أجل تخفيف معاناة الفلسطينيين الناجمة عن سياسات القمع الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين، حيث طالبت هذه الدول باحترام حقوق الإنسان، ووقف إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، رغم أنه لم يتضح أن هذه الدول قد مارست أي نوع من الضغوط العملية لا علي إسرائيل ولا علي الولايات المتحدة.

- لقد كان مفهوم السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط مفهوماً عاماً في كل البيانات الصادرة عن دول السوق، وقد وجدت تطوراً في موقف دول السوق من مفهوم " تسوية " تحتاج إلى مشاركة منظمة التحرير في بيان بروكسل ٢٣ شباط/ فبراير١٩٨٧، حيث حدد مؤتمر دولي للسلام باعتباره وسيلة لتحقيق هذا السلام والذي يدعو إلى مشاركة الأطراف المعنية بمشاركة الأمم المتحدة.

- إن انتفاضة الشعب الفلسطيني عام ١٩٨٧ ساهمت في تعزيز إنخراط دول أوروبا الغربية - وخاصة دول السوق - في المسألة الفلسطينية، في حين أن الممارسات القمعية الإسرائيلية للفلسطينيين، ورفض إسرائيل المتكرر تلبية المطالب الأوروبية لتسهيل الصادرات الفلسطينية، وكذلك إعادة فتح الجامعات الفلسطينية، أدت إلى إدانة البرلمان الأوروبي لهذه الممارسات.

الخاتمة ونتائج الدراسة

لقد تناولت الدراسة مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجـاه الـصراع العربـي الإسـرائيلي (١٩٦٧-١٩٨٧) وتميزت هذه الفترة بإعلام دول السوق الأوروبية المشتركة للموقف الحيادي بـين طرفـي النزاع .

- ظلت دول السوق الأوروبية المشتركة تركز على البعد الاقتصادي، غير أن حرب عـام ١٩٦٧ أبـرزت أهمية البعد السياسي، وتعتبر قمة لاهاى ١٩٦٩ نقطة الانطلاق لتنـسيق سياسـات دول الـسوق الأوروبيـة المشتركة، غير أنها لم تدين إسرائيل .

- أصبح الموقف الأوروبي أكثر وضوحاً بعد صدور وثيقة شومان ١٩٧٠، حيث طالبت الوثيقـة إسـرائيل بالانسحاب من أراضي عام ١٩٦٧، وتدويل القدس ، وجعل الضفة الغربية منزوعة الـسلاح، إضـافة إلـى اهتمامها باللاجئين الفلسطينين .

أما الفترة (١٩٧٣-١٩٨٧) فكان أبرز سماتها :-

- تطور في مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، خاصـة بعـد إعـلان كوبنهاجن في نوفمبر ١٩٧٣، الذي أضاف تعديلات على وثيقة شومان باعترافه بالشعب الفلـسطيني وحقوقه، كما طالب بمحادثات سلام بضمانات دولية .
- لقد شهد الموقف الأوروبي تطوراً آخراً في قمة لندن ١٩٧٧، حيث طالب المجلس الأوروبي بـوطن فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في محادثـات الـسلام دون تحديد هوية هؤلاء الممثلين أو تحديد مكان هذا الوطن .
- أيدت معظم دول السوق الأوروبية المشتركة مبادرة السادات عام ١٩٧٧، باستثناء فرنسا التي كـان لديها تحفظات على الزيارة، غير أنها اضطرت فيما بعد الى الموافقة
- أيدت معظم دول السوق معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ورحبت بها رغم التحفظ الفرنـسي الـشديد وبشكل أقل بريطانيا .
- استمرت دول السوق الأوروبية المشتركة على مواقفها تجاه معاهدة السلام المـصرية – الإسـرائيلية ١٩٧٩ مثلما كانت عليها هذه المواقف ابان كامب ديفيد ١٩٧٨، أى أنها ظلت تؤكد على ضـرورة تطبيق قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وإحداث تسوية شاملة تضم كافة الأطراف المعنية بالصراع .
- شهد موقف دول السوق الأوروبية تطوراً آخر بعد صدور بيان البندقية عام ١٩٨٠، والـذي طالـب بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أى مفاوضات ، غير أنه لم يعترف بها كممثل شرعي ووحيـد للشعب الفلسطيني، كما اعترف بحق تقرير المصير للفلسطينيين .
- اتسمت السياسة الأوروبية حتى عام ١٩٨٢ بقبول دول السوق الأوروبية المشتركة إقامة جسور قوية بين سياساتها في المنطقة وبين السياسة الأمريكية من أجل أن لا تقف أمريكا حجر عثـرة أمـام دول السوق، وتأخذ مصالح الأخيرة بعين الاعتبار .

- تميزت المواقف الأوروبية في الفترة (١٩٨٢-١٩٨٦) بعجزها عن اتخاذ أي مبادرة لتنشيط المسار الدبلوماسي الأوروبي، رغم طرح المشروع المصري الفرنسي في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٨٢، واقتصرت دول السوق الأوروبية المشتركة على إصدار البيانات، مما يفسر حدوث تراجع عن المواقف السابقة، خاصة بعد تزايد التنسيق بين دول السوق والولايات المتحدة عقب اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٧٩.
- عاد الموقف الأوروبي ليشهد تطوراً هاماً بعد صدور بيان لوكسمبورغ عام ١٩٨٦، خاصة القضية الفلسطينية واعتبر البيان الشعب الفلسطيني كيان مميز عن التبعية ، إضافة إلى اهتمام دول السوق الأوروبية المشتركة بالأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة(الضفة الغربية وقطاع غزة) حيث بذلت دول السوق أقصى جهودها لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني عبر مطالبتها باحترام حقوق الإنسان، ووقف المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.
- تطور الموقف الأوروبي عام ١٩٨٧، بعد صدور بيان بروكسل - في شباط/ فبراير من نفس العام – الذي حدد مؤتمر دولي للسلام يدعو إلى مشاركة كافة الأطراف المعنية تحت مظلة الأمم المتحدة.
- عززت الانتفاضة الفلسطينية بعد اندلاعها عام ١٩٨٧ من انخراط دول السوق الأوروبية المشتركة في القضية الفلسطينية ووصلت الأمور إلى حد إدانة البرلمان الأوروبي للممارسات الإسرائيلية القمعية تجاه الشعب الفلسطيني.
- رغم كل التطورات في مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي إلا أنها اتسمت إلى حد كبير بالإخفاق في تحقيق أهدافها لتبوأ دور سياسي يوازي ثقلها الاقتصادي في منطقة الجوار العربي، وذلك نتيجة لبعض المعوقات الداخلية المرتبطة بالبيئة الأوروبية التي تنعكس على طبيعة التعاون السياسي الأوروبي الخاص بالصراع العربي – الإسرائيلي. هذا من ناحية، بالإضافة إلى معوقات إقليمية تبلورت ضمن هشاشة النظام الإقليمي العربي تجاه ممارسة الضغوط على دول السوق الأوروبية المشتركة، فضلاً عن الروابط الأيديولوجية والتاريخية الأوروبية الإسرائيلية من ناحية ثانية ، علاوةً على ذلك المعوقات الدولية التي حددت بدورها الهامش المسموح به أوروبياً للتحرك في المنطقة العربية أمام الدول العظمى من ناحية ثالثة .

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **الوثائق :**

١- المؤتمر البرلماني الأول التحضيري للتعاون الأوروبي العربي ١٤ – ١٧ أيلول ١٩٧٤ دمشق، دار الكتاب العربي للصحافة والتوثيق، ١٩٧٤ نقلاً عن بشارة خضر ، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار** ، ترجمة جوزف عبد الله ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ .
٢- مخطط جهاز الحوار العربي الأوروبي (المرحلة الأولى) نقلاً عن بشارة خضر ، **أوروبا الوطن العربي ، القرابة والجوار** ، ترجمة جوزف عبد الله ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .
٣- التصريح التكميلي العربي الصادر عن اجتماع اللجنة العامة الأولى " لوكسمبورغ " ١٨ – ٢٠ أيار / مايو ١٩٧٦ نقلاً عن أحمد صدقي الدجاني ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي ، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** ، بيروت ، مركز أبحاث م.ت.ف ، تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٩ .
٤- البيان الختامي الصادر عن اجتماع اللجنة العامة للكسمبورغ ١٨ – ٢٠ أيار / مايو ١٩٧٦ نقلاً عن أحمد صدقي الدجاني ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي ، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** ، بيروت ، مركز أبحاث م.ت.ف ، تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٩ .
٥- البيان الختامي الصادر عن اللجنة العامة الثاني " تونس " ١٠ – ١٢ فبراير ١٩٧٧ نقلاً عن أحمد صدقي الدجاني ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي ، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** ، بيروت ، مركز أبحاث م.ت.ف ، تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٩ .
٦- البيان الختامي الصادر عن اجتماعات اللجنة العامة الثالث " بروكسل " تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٧ نقلاً عن احمد صدقي الدجاني ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي ، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** ، بيروت ، مركز أبحاث م.ت.ف ، تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٩ .
٧- وثائق اتفاقيات كامب ديفيد ، نقلاً عن شؤون فلسطينية ، عدد ٨٤، بيروت ، مركز أبحاث م.ت.ف ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨.
٨- البيان الصادر عن قمة الدول الصناعية المنعقدة في فرساي بتاريخ ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٢ بخصوص لبنان ، نقلاً عن **الفكر الاستراتيجي العربي** ، العددان ٨ -٩ ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، تموز / يونيو – تشرين أول / أكتوبر ١٩٨٣ .
٩- نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠٨ الصادر بتاريخ ٥ حزيران / يونيو ١٩٨٢ حول الغزو الإسرائيلي للبنان نقلاً عن **الفكر الاستراتيجي العربي** ، العددان ٨-٩ ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، تموز / يوليو – تشرين أول / أكتوبر ١٩٨٣ .
١٠- نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠٩ الصادر بتاريخ ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، العددان ٨-٩ تموز / يوليو – تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ .
١١- نص البيان الصادر عن قصر الإليزية في ٢٤ حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، العددان ٨-٩ ، تموز / يوليو – تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ .

١٢- بيان بروكسل ٢٣ شباط / فبراير ١٩٨٧ **شؤون فلسطينية** ، العددان ١٦٨-١٦٩ في آذار / نيسان (مارس – ابريل) ١٩٨٧ .

١٣- البيان المصري الإسرائيلي عقب زيارة بيرس للقاهرة واجرائه محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك ، **شؤون فلسطينية** ، العددان ١٦٨-١٦٩ / آذار / نيسان (مارس-ابريل) ١٩٨٧ .

- المصادر: -

١- الدجاني ، أحمد صدقي ، **الحوار العربي الأوروبي وجهة نظر عربية من الحوار ووثائق** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ١٩٧٦ .

٢-________ ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي : دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** ، بيروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٩ .

٣- جماعة من العلماء السوفيت ، **موسوعة موجز تاريخ العالم** ، مج٢-٣ ، ترجمة محمد عنياني ، ط١ ، بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٩٠ .

٤- شلبي أحمد، **موسوعة التاريخ الإسلامي**، مج ٩ ، ط٤ ، القاهرة النهضة المصرية ، ١٩٩٩ .

٥- **الموسوعة الفلسطينية** ، مج١ ، ط١ ، دمشق ، ١٩٨٤ .

٦- **الموسوعة الفلسطينية** ، مج٢ ، ط١ ، دمشق ، ١٩٨٤

٧- **الموسوعة الفلسطينية** ، مج٦ ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٠ .

- المذكـــرات: -

١- مذكرات كامل ، محمد إبراهيم ، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد** ، المدينة المنورة ، الشركة العربية للأبحاث ، د.ت .

٢- **يوميات ووثائق الوحدة العربية** ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ .

٣- **يوميات ووثائق الوحدة العربية** ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب / أغسطس ١٩٨٢ .

الرسائل العلمية .

١- أحمد ، نجود ، الموقف **الدولي إزاء أزمة الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧** ،رسالة ماجستير غير منشورة ن جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ .

٢- البرغوثي مروان ، **العلاقات الفرنسية ١٩٦٧-١٩٩٧** ، ط١ ، رسالة ماجستير منشورة ، د.م ، أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي ، ١٩٩٩ .

٣- بوقنطار ، الحسان ، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، طروحة دكتوراه منشورة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ .

٤- سرور ، عبد الناصر ، **السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٩ - ١٩٩٠** ،أطروحة دكتوراه منشورة ، خان يونس ، مكتبة القادسية ، ٢٠٠٣ .

٥- الشنواني ، أميرة ، **السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط** ، أطروحة دكتوراه منشورة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

٦- القرني ، على بن الحسن ، **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات** ، أطروحة دكتوراه منشورة ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ١٩٩٧ .

٧- مسلم ، سامي ، **صورة العرب في صحافة ألمانيا الاتحادية** ، أطروحة دكتوراه منشورة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥ .

٨- ساري ، حلمي خضر ، **صورة العرب في الصحافة البريطانية دراسة اجتماعية للبنات والتغير في سجل الصورة** ، أطروحة دكتوراه منشورة ، ترجمة عطا عبد الوهاب ،ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ .

الكتب العربية :-

١- آغا ، حسين وآخرون ، **التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية**، سلسلة الدراسات الاستراتيجية (١٢) ، ط١ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، ١٩٨٢.

٢- أحمد ، رفعت سيد ، **الصراع على لبيبا بالوثائق قضية الطائرة الأمريكية والصدام بين ليبيا والغرب** ،ط١ ، القاهرة ، دار الهدى ، ١٩٨٢.

٣- الأزعر ، محمد خالد ، **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية** ، ط١ ، عمان ، دار الجليل ، ١٩٩١.

٤- أمين ، جلال ، المشرق **العربي والعرب** ، **بحيث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية** ، **العربية** ، ط٢، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠.

٥- الببلاوي ، حازم ، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة** ، عالم المعرفة ، عدد ٢٥٧، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ٢٠٠١.

٦- البطريق ، عبد الحميد ، **التيارات السياسية المعاصرة ١٨٧٠-١٩٦٥** ، القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٩٩.

٧- بوقنطار ، الحسان ، **السياسة العربية للمملكة المغربية** ، ط١ ، باريس ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ،١٩٩٧.

٨- توفيق ، سعيد حقي ، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين** ،ط١، د.م ، دار وائل للنشر ،٢٠٠٣.

٩- أبو جابر ، فايز صالح ، **القومية العربية والدول الكبرى** ، عمان ، الرائد ، ٢٠٠٠.

١٠- الجمالي ، محمد فاضل ، **مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢.

١١- جهاد ، جهاد محمد ، **الانتفاضة المباركة ومستقبلها** ، ط١، الكويت ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨.ذ

١٢- حتي ، ناصيف يوسف ، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي** ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧.

١٣- حداد ، يوسف أيوب ، **هل لليهود حق ديني أو تاريخي في فلسطين** ، ج١ ،ط١ ، بيروت ، بيسان للنشر ، ٢٠٠٤.

١٤- حسين ، غازي ، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٣-١٩٨٨** ،ط١ ، دمشق ،دار دانية ، ١٩٩٣.

١٥- حمدان ، حمدان ، **عقود من الخيبات كيف وصلنا إلى هنا** ، ط١ ، د.م ، بيسان للنشر ، ١٩٩٥.

١٦- الحوت ، شفيق ، وبيان ، **الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية ١٩٨٧-١٩٨٨** ، في الموسوعة الفلسطينية ، مج٦ ، ط١ ، بيروت ، د.ن، ١٩٩٠.

١٧- داود ، عبد المنعم محمد ،**مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة** ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، د.ت .

١٨- الدجاني ، أحمد صدقي ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي** ، دراسة صدرت في جريدة الفجر المقدسية ، د.م، د.ن ، د.ت

١٩- ـــــــــــــــ ، **ماذا بعد حرب رمضان** ،ط١ ، القاهرة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤.

٢٠-ـــــــــــــــ ، **رؤى مستقبلية عربية للثمانينات ، ط١ ، عمان ، دار الجليل ، ١٩٨٣.**

٢١- ـــــــــــــــ ، **الحوار العربي الأوروبي الفكر والمسار والمستقبل وجهة نظر عربية** ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٣.

٢٢- ديبان ، سامي ، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** ،ط١ ، د.م، د.ن ، ١٩٩٥

٢٣- الديراوي ، عمر ، **الحرب العالمية الأولى عرض مصور** ،ط٢ ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٢.

٢٤- رجب يحيي ، **أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية** ، ج١ ،ط١ ، المعادي ، دار المحروسة ، ١٩٩٧.

٢٥- ــــــــــ ، **أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية** ، ج٢، ط١ ، القاهرة ، دار المحروسة ، ١٩٩٧.

٢٦- زريقة ، نجدت ، **الحق العربي والأثافي الثلاث** ، ط١ ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٩٢.

٢٧- سالم ، لطيفة محمد، **أزمة السويس ١٩٥٤-١٩٥٧ جذور وأحداث ونتائج** ، الإسكندرية ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦.

٢٨- سعيد ، عبد المنعم ، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة** ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦.

٢٩- سرور عبد الناصر ،" **أزمة المياه في فلسطين في ضوء سياسات إسرائيل المائية**" في كتاب فلسطين تاريخ وقضية ،ط١ ، (مجموعة مؤلفين) ، جامعة الأقصى ، غزة ، ٢٠٠٥.

٣٠- سويد ، ياسين ، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية** ،في الموسوعة الفلسطينية ،مج٦ ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٠.

٣١- شبل يوسف ، **تجارة إسرائيل الخارجية** ، سلسلة الدراسات الفلسطينية ، عدد (٦٠) ، بيروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٩.

٣٢- شكر ، زهير ، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي ، مبدأ كارتر** ، ط١ ،بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٢.

٣٣- شكري ، محمد عزيز ، **البعد الدولي للقضية الفلسطينية** ، في الموسوعة الفلسطينية ، مج٦ ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٠.

٣٤- الشوباشي ، شريف ، **هل فرنسا عنصرية ؟ إشكالية الهجرة العربية والإسلامية في أوروبا** ، الإسكندرية ، مطابع الأهرام ، د.ت .

٣٥- الشيخ ، رأفت ، **تاريخ العرب المعاصر** ، الهرم ، عين للدراسات والبحوث ، ٢٠٠٤.

٣٦- الصافي ، طلال ، **الدبلوماسية والاستراتيجية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٨٧** ، ج١، القدس ، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر ، ١٩٨٧.

٣٧- صبري ، عبد الرحمن ،" **علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي**" في كتاب الحركة الصهيونية والصراع العربي الإسرائيلي في مائه عام دروس الماضي وآفاق المستقبل ، (مجموعة باحثين) ، معهد دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠.

٣٨- أبو الطيب ، **القاطع الثالث من زلزال بيروت** ، ط٣ ، بيروت ، دار المسيرة ، ١٩٨٧.

٣٩- عتيق ، وجيه ، **السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية ١٩٥٢. ١٩٦٥**، القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٩٠.

٤٠- العقاد ، صلاح ، **السادات وكامب ديفيد ، الاتفاقات وأصولها التاريخية** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، د.ت .

٤١- أبو علبة ، عبد الفتاح ، وياغي اسماعيل ، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر** ، ط٣ ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، ١٩٩٣.

٤٢- فرشخ ، جورج ، **فرانسوا ميتران والقضايا العربية** ، ج١، ط٢ ، بيروت ، دار آزال ، ١٩٨٥.

٤٣- قاسم ، عبد الستار ، والربابعة غازي ،" **الحرب العربية الإسرائيلية** " في كتاب المدخل إلى القضية الفلسطينية ، جواد الحمد ، محرر ، ط١ ، عمان ، دار البشير ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٧.

٤٤- متولي ، محمد ، **أوروبا الجديدة دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاقتصادية** ، القاهرة ،مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٨٨.

٤٥- المجذوب ، محمد ، **القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة** ، **في الموسوعة الفلسطينية** ، مج ٦، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٠.

٤٦- محافظة ، علي ، **مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية : ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٥**، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١.

٤٧- مرسي ، ليلى ، ووهبان أحمد ، **حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة ١٩٤٥-٢٠٠٠** ، الإسكندرية ، الجامعة الجديدة ، ٢٠٠١.

٤٨- المسيري ، عبد الوهاب ، " **الحركة الصهيونية ومشروعها السياسي** "، في كتاب **المدخل إلى القضية الفلسطينية** ، جواد الحمد ، محرر، عمان ، دار البشير ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٧.

٤٩- مصطفى ، نادية ، **أوروبا والوطن العربي** ،ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦.

٥٠- مقصود ، كلوفيس ،" الغرب والصراع العربي الصهيوني " في كتاب **العرب ومواجهة اسرائيل ، احتمالات المستقبل** ،(مجموعة باحثين) ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠.

٥١- منسي ، محمد صالح ، **فرنسا وإسرائيل** ، القاهرة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٤.

٥٢- منصور ، سامي ، **تجارة السلاح والأمن القومي العربي** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩١.

٥٣- مهنا ، محمد نصر ، **صور من المشكلات السياسية في العالم المعاصر** ، ط١ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١.

٥٤- ميرغني ، إبراهيم ، **الصراع الإقليمي في منطقة البحر الأحمر: البحر الأحمر المعطيات الاستراتيجية والمضامين** ، سلسلة أوراق استراتيجية(١) ، ط١ ، الخرطوم ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٨.

٥٥- نافع ، أحمد ، **أوراق عربية فلسطين ... وهموم أخرى** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، د.ت.

٥٦- نافعة ، حسن وآخرون ، **موقف القوى والتجمعات الدولية الأخرى من القضية الفلسطينية** في كتاب **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية** ، أحمد يوسف أحمد ، محرر ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣.
٥٧- النجار ، حسين فوزي ، **أمريكا والعالم** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦.
٥٨- نجيب ، منير محمد ، **الحركات القومية في ميزان الإسلام** ، ط٢، الزرقاء ، مكتبة المنار ، ١٩٨٣.
٥٩- نوفل ، أحمد سعيد ، **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الاساسية للقضية الفلسطينية** ،ط١ ، الكويت ، كاظمة للنشر ، ١٩٨٤.
٦٠- ـــــــــــــ ، **المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على فلسطين** " في كتاب **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، جواد الحمد، محرر ، عمان، دار البشير ، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧.
٦١- الهور، منير، والموسى طارق، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢**، ط١، عمان، دار الجليل، ١٩٨٣.
٦٢- هيكل، محمد حسنين، **آفاق الثمانينات هل تستطيع أوروبا الغربية أن تجد نفسها دوراً متصلاً ومتوازناً**، ط٥، بيروت، شركة المطبوعات، ١٩٨٥.
٦٣- ـــــــــــــ ، **ملفات السويس**، القاهرة، دار الأهرام للطباعة والنشر، ١٩٩٦.
٦٤- وهبان، أحمد، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٥.

الكتب المترجمة:-

١- أنطونيوس، جورج، **يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية**، ط١، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، دار الهدى، ١٩٩١.
٢- باون كولن، وموني بيتر، **من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥-١٩٨٠**، ترجمة صادق إبراهيم عودة، ط١، عمان، دار الشروق، ١٩٨٤.
٣- بوند، براين، **الحرب والمجتمع في أوروبا ١٨٧٠-١٩٧٠**، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد، دار المأمون، ١٩٨٨.
٤- جنتر جون، **في داخل أوروبا، ترجمة مجموعة اخترنا لك (١١٠)** ، د.م ، د.ن ، د.ت .
٥- خضر بشارة، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، ترجمة جوزف عبد الله، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.
٦- ـــــــــ، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
٧- فوبليكوف وأخرون، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧-١٩٧٠**، ج٢،ترجمة دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦.

٨- فونتين، أندريه ، **فترة من الانفراج الدولي، ١٩٦٢-١٩٨١**، ترجمة موسى الزعبى، دمشق، مطبعة الحافظ، ١٩٨٨.

٩- كامبيل، كولن وآخرون، **نهاية عصر البترول والتدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، ترجمة عدنان عباس، عالم المعرفة، عدد ٣٠٧، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤.

١٠- كانتور، روبرت، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة حسن الطاهر، د.م ، د.ن، د.ت.

١١- لوتسكى، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط٧، ترجمة عفيفة البستاني، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٠.

١٢- مارويك، أرثر، **الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين**، ترجمة سمير الجلبي، بغداد، دار الحرية، ١٩٩٠.

١٣- وغنر، أبراهام، **القرار الإسرائيلي – دراسة للقرار الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧- ١٩٧٣**، ترجمة ميخائيل السخورى، ط١، بيروت، دار القدس، ١٩٧٩.

الدوريات والمجلات

١ - الدوريات :

١. أحمد ، محمد سيد ، " الخلفية الفكرية للحوار "، **السياسة الدولية** ، عدد٤٩ ، يوليو ١٩٧٧.

٢. أحمد ، نازلي معوض ،" السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية "، **السياسة الدولية** ، عدد ٧٣ ، يوليو ١٩٨٣ .

٣. الأزعر ، محمد خالد ، " الرؤية المصرية للحكم الذاتي الفلسطيني ١٩٧٨ – ١٩٨٢ " ، **الدراسات الفلسطينية** ، عدد ١٤ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ربيع ١٩٩٣.

٤. الأزهري ، محمد خالد ، " الرأي العام الأوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة ١٩٤٨ – ١٩٨٨ " ، **شؤون عربية** ، عدد ٥٧ ، تونس ، جامعة الدول العربية ، آذار/ مارس ١٩٨٩ .

٥. ــــــــــــــ ، " قضية الشعب الفلسطيني بين القوى السياسية والرأي العام في المجموعة الأوروبية "، **شؤون عربية** ، عدد ٤٤ ، تونس ، جامعة الدول العربية ، ١٩٨٥ .

٦. أسولا ، رينالدو ، " الحوار اقتصادياً " ، **السياسة الدولية** ، عدد ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ .

٧. الأشول ، نجوان عبد المعبود ، " العلاقات الأوروبية الأمريكية بين الاستقلال والتبعية " **السياسة الدولية** ، عدد ٥٧ ، يوليو ٢٠٠٤ .

٨. الأصفهاني نبيه ، " موقف افريقيا من الحوار ، **السياسة الدولية** ، عدد ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ .

٩. ــــــــــــ ، " المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية ، **السياسة الدولية** ، عدد ٦١ ، يوليو ١٩٨٠ .

١٠.ــــــــــــ ، " الموقف الأوروبي من مؤتمر السلام الدولي ، **السياسة الدولية** ، عدد ٩٠ ، أكتوبر ، ١٩٨٧ .

١١. إبراهيم ، سعد الدين ، " مبادرة الرئيس ريغان " ، **السياسة الدولية** ، عدد ٧٠ ، أكتوبر ، ١٩٨٢ .
١٢. بيومي ، جمال الدين ، " مصر والاتحاد الأوروبي الواقع والآفاق "، **السياسة الدولية** ، عدد ١٤٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ .
١٣.تقرير حول " دول أوربا الغربية والرغبة في دفع عملية السلام" ، **السياسة الدولية** ، عدد ٥٥ ، يناير ١٩٧٩ .
١٤.جاد الحق ، فريدة ،" الهوية الثقافية الأوروبية رؤى جدلية " ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٥٧ ، يوليو ٢٠٠٤ .
١٥.جاد ، عماد ، " أوروبا ١٩٩٢ والعرب سياسياً وعسكرياً " ، **السياسة الدولية** ، عدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٥ .
١٦.الجسور ، ناظم ،" جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية الأوروبية "، **شؤون عربية** ، عدد ٩٩ ، سبتمبر / أيلول ١٩٩٩ .
١٧.حامد ، ناصر ،" الآثار الاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي "، **السياسة الدولية** ، عدد ١٥٧ ، يوليو ٢٠٠٤ .
١٨.حجازي ، حسين ،" الصراع العربي الأوروبي على الشرق الأوسط من نابليون بونابرت إلى مؤتمر برشلونة ، شراكة بين ضفتين"، **قضايا فلسطينية** ، عدد ١ ، غزة ، مركز أبحاث وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، خريف ١٩٩٥ .
١٩. خليل ، إسماعيل ،" الخلفية التاريخية للحوار "، **السياسة الدولية** ، عدد ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ .
٢٠. ربيع ، محمد ،" نظرة مستقبلية عن الحوار "، **السياسة الدولية** ، عدد٤٩ ، يوليو ١٩٩٧
٢١. زرنوقة ، صلاح سالم ،" توسيع عضوية الاتحاد الأوربي (الواقع والتحديات) "، **السياسة الدولية** ، السنة ٣٦ ، العدد١٤٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ .
٢٢. سعيد ، عبد المنعم ، " الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني "، **السياسة الدولية** ، عدد ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ .
٢٣. ـــــــــــــــــ ،" العرب والجماعة الأوروبية ١٩٩٢ "، **السياسة الدولية** ، عدد٩٩ ، يناير ١٩٩٠ .
٢٤. السقاف ، محمد علي ،" اليمن والاتحاد الأوروبي "، **السياسة الدولية** ، عدد ١٤٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ .
٢٥. سلامة ، غسان ، " أوروبا والشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، **قضايا فلسطينية** ، عدد صفر ، غزة ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، صيف ١٩٩٥ .
٢٦. سويد ، ياسين ، " عملية الليطاني ١٩٨٧ : نظرة استراتيجية " **دراسات فلسطينية** ، عدد ١٤ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ربيع ١٩٩٣ .
٢٧. شنري ، وجيه ،" بريطانيا وعضوية السوق المشتركة "، **السياسة الدولية** ، عدد ٢٦ ، أكتوبر ٢٠٠٠ .

٢٨. الشوبكي ، عمرو ،" استرتيجيات الوحدة العربية " **السياسة الدولية** ، عدد ١٥٧ ، يوليو ٢٠٠٤ .

٢٩. صدقي ، راجية إبراهيم ،" الجماعة الأوروبية : مشروع أوروبا ١٩٩٢ "، **السياسة الدولية** ، عدد٩٩ ، يناير ١٩٩٠ .

٣٠. أبو طالب ، حسن ،" تطور الدور الأمريكي وغزو لبنان "، **السياسة الدولية** ، عدد ٧٠ ، أكتوبر ١٩٨٢ .

٣١. أبو عامود ، محمد سعد ، " البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي "، **السياسة الدولية** ،عدد ١٤٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ .

٣٢. عبد الجواد ، جمال ،" السياسة الأوربية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان "، **السياسة الدولية** ، عدد ٧٠ ، أكتوبر ١٩٨٢ .

٣٣. ـــــــــــــــــ،" السياسة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي "، **شؤون عربية** ، عدد ٣٣-٣٤ ، تونس ، جامعة الدول العربية ، تشرين الثاني / نوفمبر – كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ .

٣٤. علي ، جمال الدين محمد ،" مؤتمر القمة العاشر لدول الكومنولث "، **السياسة الدولية** عدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ .

٣٥. ـــــــــــــــــ ،" أوروبا الموحدة ومستقبل الحوار العربي الأوروبي "، **السياسة الدولية** ، عدد ١٠٠ ، ابريل ١٩٩٠ .

٣٦. عليوة ، السيد ،" العقبة الإسرائيلية في إنجاح الحوار "، **السياسة الدولية** ، عدد٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ .

٣٧. عوض ، إبراهيم عبد الحميد ،" الجماعة الأوربية والصراع العربي الإسرائيلي "، **السياسة الدولية** ، عدد ٨٣ ، يناير ١٩٨٦ .

٣٨. عوني ، مالك ،" السياسة الخارجية والأمنية المشتركة .. آفاق التكامل لأوروبا الجديدة "، **السياسة الدولية**، العدد ١٤٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ .

٣٩. غالي ، بطرس بطرس ،" تقديم ملف حول الحوار العربي الأوروبي "، **السياسة الدولية** ، عدد ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ .

٤٠. فهمي ، أماني محمود ،" الاتحاد السوفياتي وأوربا الشرقية "، **السياسة الدولية** ، عدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ .

٤١. ماركو ، جان ،" أي غد لأوروبا "، **السياسة الدولية** ، عدد ١٥٧ ، يوليو ٢٠٠٤ .

٤٢. مرتضى ، محمود عبد المنعم ،" الاتجاهات السياسية الجديدة للسوق الأوروبية المشتركة "، **السياسة الدولية** ، عدد ٢٦ ، أكتوبر ١٩٧١ .

٤٣. مصطفى ، نادية ،" الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان "، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، عدد ٨-٩ ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، تموز / يوليو – تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ .

٤٤. ــــــــــــ ،" السياسة الفرنسية والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧ – ١٩٧٧ ، الأبعاد والمحددات "، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، عدد ١٣-١٤ ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، نيسان/ابريل – تموز / يوليو ١٩٨٥ .
٤٥. ــــــــــــ ،" أوروبا وأمن الخليج ١٩٨٠ – ١٩٨٧ "، **الفكر الاستراتيجي** ، عدد ٢٨ ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، نيسان /ابريل ١٩٨٩ .
٤٦. ــــــــــــ" مصر والقوى الكبرى "، **السياسة الدولية** ،عدد١٠٠ ، ابريل ١٩٩٠ .
٤٧. مصطفى ، هالة ،" الغزو الإسرائيلي للبنان في الأمم المتحدة "، **السياسة الدولية** ، عدد ٧٠ ، أكتوبر ١٩٨٢ .
٤٨. مطاوع ، محمد أحمد ،" تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا "، **السياسة الدولية** ، عدد ١٥٧ ، يوليو ٢٠٠٤ .
٤٩. مقلد ، إسماعيل صبري ،" وحدة أوروبا السياسية في الثمانينات "، **السياسة الدولية** ، عدد ٣٤ ، يوليو١٩٧٣ .
٥٠. مورفيل ، موريس دي ،" الرؤية الفرنسية للحوار "، **السياسة الدولية** عدد ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ .
٥١. نافع ، بشير ،" أوروبا الغربية من الحرب الباردة إلى سنوات عدم اليقين والعيش في خطر "، **قراءات سياسية** ، العددان الثاني والثالث ، تامبا ، مركز دراسات الإسلام والعالم ١٩٨٧ .
٥٢. نافعة ، حسن ،" البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي "، **السياسة الدولية** ، عدد ١٥٧ ، يوليو ٢٠٠٤ .
٥٣. " ندوة مصرية فرنسية حول الحوار "، **السياسة الدولية** ، عدد ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ .
٥٤. نوفل ، أحمد سعيد ، " مستقبل السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين ، **شؤون عربية** ، عدد ٩٧ ، مارس /أكتوبر / آذار ١٩٩٩ .
٥٥. الهواري ، نيرمين ،" الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط "، **السياسة الدولية** ، السنة ٣٦ ، عدد ١٩٤ ، أكتوبر ٢٠٠٠ .
٥٦. ونيونى ، فيرجينيو ،" الرؤية الإيطالية للحوار "، **السياسة الدولية** ، عدد ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ .
٥٧. " يوميات الحوار " **السياسة الدولية** ، عدد ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ .

٢ - المجلات :-

١. الأزهري ، محمد خالد ،" موقف المجموعة الأوروبية من الكفاح الفلسطيني المسلح "، **شؤون فلسطينية** ، العددان ١٥٨-١٥٩ ، أيار /حزيران – مايو / يونيو ١٩٨٦ .
٢. ــــــــــــ ،" الحوار العربي الأوروبي وتأثيره في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية " ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٦٨-١٦٩ ، بيروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير ، آذار /نيسان – مارس / ابريل ١٩٨٧ .

٣. ــــــــــــــــــــــ ،" السياسة الفلسطينية تجاه المجموعة الأوربية "، **شؤون فلسطينية** ، بيــروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير ، تشرين أول /أكتوبر ١٩٨٨ .
٤. ــــــــــــــــــــــ ،" محددات المبادرة الأوروبية تجاه القــضية الفلــسطينية ١٩٦٧- ١٩٨٩ " ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٢٠٣ ، بيروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير ، شباط /فبراير ١٩٩٠ .
٥. الأيوبي ، الهيثم ،" إغلاق مضائق تيران – السبب والذريعــة "، **شــؤون فلــسطينية** ، عــدد ٢٢ ، حزيران /يونيو ١٩٧٣ .
٦. انكليزس ، سنثيا ،" موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير ١٩٤٧- ١٩٨٢ "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٦٨-١٦٩ ، بيروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، تمــوز /آب – يوليو /أغسطس ١٩٨٥ .
٧. الباقوري ، عبد العال ،" فرنسا وإسرائيل وأمن البحر المتوسط ١٩٦٥ -١٩٧٥ "، **شؤون فلــسطينية** ، عدد ٤٣ ، آذار / مارس ١٩٧٥ .
٨. بدوي رهف ،" سلاح النفط وصلته بالقضية الفلسطينية "، **شؤون فلسطينية** ، عدد٦٧ ، تموز / يوليو ١٩٧٥ .
٩. تلحمى ، داود ،" القوى السياسية الفرنسية والمسألة الفلسطينية "، **شؤون فلسطينية** ، بيروت ، مركــز أبحاث م.ت.ف ، عدد ١٦ ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ .
١٠. جريس ، صبري ، " من وعد بلفور إلى تقسيم فلسطين إلى زيارة السادات "، **شــؤون فلــسطينية** ، عدد ٧٣ ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ .
١١. جفال ، مصطفى ،" فرنسا واليسار والقضية الفلسطينية "، **شؤون فلسطينية** ، بيروت ، مركز أبحــاث م.ت.ف، تموز / يوليو ١٩٨١.
١٢. الحسن ،خالد ،"حول موقف أوروبا الغربية والتوجه الإعلامي الفلسطيني نحوها"، **شؤون فلــسطينية** ،عدد ١٠٤ "، بيروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير، تموز/يوليو ١٩٩٠ .
١٣. حمود ، سعيد ،" حرب تشرين الأول المجيدة والثورة الفلسطينية "، **شؤون فلــسطينية** ، عــدد ٢٨ ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ .

١٤. الحوراني ، فيصل ، " الأراضي المحتلة . الانتفاضة والتسوية السياسية "، **رؤية** ، عدد ٣ ، فلــسطين ، الهيئة العامة للاستعلامات ، تشرين أول ٢٠٠٠ .

١٥. الخطيب ، حسام ،" الحوار البرلماني العربي الأوروبي" ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٢٩٩ ، بيــروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير ، شباط / فبراير ١٩٨٠ .

١٦. الخطيب ، محمود ،" أوروبا مؤتمر دولي للسلام "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٦٨-١٦٩ ، آذار / نيسان – مارس / ابريل ١٩٨٧ .

١٧. الخفاجي ، عصام ،" الغزو الإسرائيلي في المنظار الدولي "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٢٨ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ .

١٨. خليل ، حسان ،" الدبلوماسية الثورية تتحدث باسم العرب في اجتماع لوكسمبورغ "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٠٩ ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ .

١٩. ربيع ، عمرو هاشم ،" العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ١٩٨١ – ١٩٨٧"، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٨٤ ، تموز / يوليو ١٩٨٨ .

٢٠. ربيع ، محمد ،" سياسة أمريكا الخارجية تجاه القضايا العربية "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٦٢-١٦٣ ، أيلول / تشرين أول – سبتمبر / أكتوبر ١٩٨٦ .

٢١. سويد محمود ،" من كامب ديفيد إلى أين "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٨٤ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .

٢٢. ــــــــــــ عن التغيير : عود على بدء "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٩١ ، حزيران / يونيو ١٩٧٩ .

٢٣. أبو سيف ، عاطف ،" القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي " ، **رؤية** ، فلسطين ، الهيئة العامة للاستعلامات ، السنة الثانية ، عدد ٢٠ ، تموز ٢٠٠٢ .

٢٤. ــــــــــــ، " ماذا نريد من أوروبا "، **رؤية** ، عدد٢٣ ، السنة الثالثة ، فلسطين ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أيلول ٢٠٠٣ .

٢٥. شاؤول بن حييم ،" دول السوق الأوروبية المشتركة موقفها من عقد المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط "، **مجلة الدائرة** (١٥) ، القدس ، مركز القدس للأبحاث ، السنة الأولى ، الأحد ١٩٨٧/٢/١٩ نقلاً عن صحيفة **معاريف** الإسرائيلية بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٨٧ .

٢٦. شاهين ، حنة ،" المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي : حكم ذاتي أم بانتوستان ؟ "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٢٩١ ، حزيران / يونيو ١٩٧٩ .

٢٧. شاهين ، جيروم ،" حول السياسة الخارجية لليسار الفرنسي والقضية الفلسطينية "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٧٤-٧٥ ، بيروت ، مركز أحاث منظمة التحرير ، كانون الثاني / ينـاير – شـباط / فبراير ١٩٧٩ .

٢٨. شريتح ، أسمهان ،" التنافس الأمريكي السوفياتي ومستقبل التسوية السياسية "، **صامد الاقتصادي** ، السنة ٢٢ ، عدد ١١٩ ، عمان ، دار الكرمل ، كانون الثاني / شباط – آذار ٢٠٠٠ .

٢٩. شطناوي ، عبد الرحيم ،" المقاومة الفلسطينية دولياً : موقف فرنسي سلبي و واشنطن تفتعل التوتر "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٥٤-١٥٥ ، كانون الثاني / شباط- يناير / فبراير ١٩٨٦ .

٣٠. الشهابي ، غسان ،" علاقة السوق الأوروبية المشتركة بالأراضي الفلسطينية المحتلة : خلفيات وآفاق "، **صامد الاقتصادي** ، عدد ٩٤ ، عمان ، دار الكرمل ، تشرين أول – تشرين ثاني – كانون أول ١٩٩٣ .

٣١. أبو صبيح ، عمران ،" العلاقات التجارية البينية والأراضي الفلسطينية المحتلة مع السوق الأوروبية المشتركة" ، **صامد الاقتصادي** ، السنة الحادية عشرة ، عدد ٧٨ ، بيروت ، تشرين أول / تشرين ثاني / كانون أول ١٩٨٩ .

٣٢. طه ناشي ،" الصحافة البريطانية والأمريكية "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٧٤-٧٥ ، كانون الثاني / يناير – شباط / فبراير ١٩٧٨ .

٣٣. عاروري ، نصير ،" مقدمات في قضية كامب ديفيد التناقض الظاهري لدبلوماسية كارتر "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٨٩ ، ابريل / نيسان ١٩٧٩ .

٣٤. عبد القادر ، إيمان ،" أوروبا الغربية والدولة الفلسطينية "، **صامد الاقتصادي** ، عدد ١١٨ ، عمان ، دار الكرمل ، تشرين الأول / تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٩٩ .

٣٥. العلكيم ، حسن ،" الأبعاد الدولية للصراع العربي – الإسرائيلي "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٩٨ ، أيلول / سبتمبر ١٩٨٩ .

٣٦. أبو العون ، رفعت وآخرون ،" مواقف عالمية من حرب ١٩٧٣ " ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٢٧ ، تشرين الثاني / فبراير ١٩٧٣ .

٣٧- فرهود ، جاكلين ،" الصحافة الفرنسية "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٧٤-٧٥ ، كانون الثاني / يناير – شباط / فبراير ١٩٧٨.

٣٨- قابل ، محمد صفوت ،" العلاقات الأمريكية بين إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة" ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٩٨ ، أيلول / سبتمبر ١٩٨٩.

٣٩- القاضي ، ليلى سليم ،" مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨ -١٩٧٢، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٢٢ ، بيروت ، مركز أبحاث م.ت.ف ، يونيو ١٩٧٣.

٤٠- القلقيلي ، نائلة ،" الهوية الفلسطينية واعتراف المجتمع الدولي "، **رؤية** ، عدد ، ٢٢ ، آب ، ٢٠٠٣.

٤١- كرم ، سمير " دوليا " ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٧٤-٧٥ ، كانون الثاني / يناير – شباط / فبراير ١٩٧٨.

٤٢- كنعاني ، سمير ،" الموقف الأمريكي من أزمة النفط ومحاولة تفجير منظمة الأوبك من الداخل" ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٣٩، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤.

٤٣- كروم ،حسنين ،" الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل "، **شؤون فلسطينية** عدد ١٦٨-١٦٩ ، آذار / نيسان – مارس / ابريل ١٩٨٧.

٤٤- كريم ، محمد عبد السلام ،" موقف الدول الخمس الكبرى من قرار التقسيم "، **صامد الاقتصادي** ، عدد ١١٤، عمان ، دار الكرمل ، تشرين الأول – تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٩٨.

٤٥-اللبدي ، محمود ،" التضامن العالمي والانفتاح الأوروبي على القضية الفلسطينية "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٩٩ ، شباط / فبراير ١٩٨٠.

٤٦- ليفان ، كينث م ،" ألمانيا الغربية والشعب الفلسطيني "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٤٤ ، بيروت ، مركز أبحاث م.ت.ف ، نيسان / ابريل ١٩٧٥.

٤٧- مسلم ، سامي ،" أوروبا والسلام في الشرق الأوسط "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٧٨، كانون الثاني / يناير ١٩٨٨.

٤٨- ما تكنز ، ديفيد ،" حزب العمال البريطاني وقضية فلسطين "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٤٧ ، تموز / يوليو ١٩٧٥.

٤٩- نافعة ، حسن ، " أوروبا تحتفل بالتوقيع على دستورها بينما الوطن العربي مهــدد بــالخروج مــن التاريخ "، **المستقبل العربي** ، عدد ٣١٠ ، بيروت ، مركز دراسات الوحــدة العربيــة ، كــانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤.

٥٠- النمس ، جلنار ،" السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي "، **شــؤون فلــسطينية** ، عدد ١١٠، يناير / كانون الثاني ١٩٨١.

٥١- أبو النمل ، حسين ،" أبعاد الاتفاقية الجديدة بين دول السوق الأوروبيــة المــشتركة وإســرائيل "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٤٤، نيسان / ابريل ١٩٧٥.

٥٢- ـــــــــــــ ،" على هامش الحوار العربي الأوروبي : أوروبا الغربية والعرب وإســرائيل "، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٤٨ ، آب / أغسطس ١٩٧٥.

٥٣- نوفل ، أحمد سعيد ،" قراءة في موقف ديغول من القضية الفلسطينية "، **شؤون فلــسطينية** ، عــدد ٢٠٩ ، بيروت ، مركز أبحاث م.ت.ف ، آب / أغسطس ١٩٩٠.

مصادر الانترنت العربية :-

١- أوروبا والصراع العربي الإسرائيلي من الغياب والتردد إلى المشاركة الشعبية
http:// www.albayan/albayan/2002/0.5/10/sya/47html.

٢- بيان الأربعاء : لاءات أوروبا الثلاث في القدس
31.html./http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/11/08/sya

٣- صهيونية من أصل مصري تحذر الغرب من احتلال عربي إسلامي.
http:// www.al-araby.com/articles/958/050508-958-pnpo3.html.

٤- قاسم ، هشام ، د.غالي بطرس ، عفواً – كامب ديفيد لم تكن فرصة سامحة.
http://www.alarabia.net/Articlep.aspx?5=10309.

سادسا : المراجع الأجنبية :

1- Foreign documents.

Firstly: English Documents:-

1.The Marshall plan , Amircan Historical Document ,. 1948: Marshall ,plan , **http://www.all.american-patriots.com/m-mf section+article+article id73.html.**

2. Text of statement by paul G.Hoffman on European Economy , October 31 , 1949: Speeches and statements paul G. Goffman 1948-1952 ; Economic cooperation Administration , **file : paul G Hoffman papers 1949-10-31& document id =50 & study collectionid = mp & page number = 1 & for printer = tr…**

3. Declaration of a may 1950 **, http:// europa.eu.int/abc/symbols/9-may-ded-en.htm.**

4. 1957 paris Agreements . **http://www.wen.int /treaty.html.**
history.leden www.eu5. The messina Declaration 1955 **. http:// univ.nl/index.php3.3?m=10&c=52**
6- letter dated 6 November 1973 from the permanent Represntative of Denmark to united Nations - addressed to the secretary – General.
نقلاً عن الدجاني،أحمد صدقي، **الحوار العربي الأوروبي: وجهة نظر عربية ووثائق**، ص ١٧١-١٧٣
7. Treaty of Rome **, http://en,wikipedia.org/wiki/treaty.**
8. Israel- Egypt peace treaty 20 Mar 1979 , **Israel mfa. Gov.il/MF/peace% 2 peaces.**
9.General Assembly united Nations Educational , Scientific and cultural organization 16 December 1982, **http://domino.un.org/unispal.NSF/01 faabb 796990cf asa 8525 60d 9005240cf?open doc…**

Secondly : French Documents:-

1. Communaaute europeenne de defense , paris 27 mai 1952 , **http :// mjp.univ-prop.fr/Europe/1952 ceda 4.htm.**
2. Declaration Commnneet traite surla cooperation Franco Allemande (dit tl'Elysee) paris , 22 , januer 1963, **http://www.dfjw.org/reseau/fondam)taite 63.html.**
3. Le rapport de Luxembourg (rapport Davignon), The European prospect, **http://www.ell.pos.net/politics/devignon.html.**
4.Conseil Europeen Des 29/30 Juin 1977 alondres , **http://euej.u-strasbg.fr/archives/europe.europe-conclusion/cons-01-42/08-Londres-30..**
5. Conseil: Europeen Des 7/8 Avril 1978 A copenhague) **http://cueg.u.strasbg.fr/archives/europe-conclusion/cons-01 42/10 copenhague.**
6. Conseil europeen Des 12/13 Juin 1980 Avenise). **http:// cuej-u-strasby fr/archives/Europe-europe-conclusion/cons-01-42/17-venise-13-06.**
7. Conseil Europeen, Des 29/30 Juin 1981 Aluxemburg, **http:// cueiy-strashg.fr/archives/Europe condusions/ cons0102/2 luxembourg.**
8.Conseil Europeen Des 1/2, December 1980 . Aluxembourg, **http://cuej-u-strasbog-fr/archives/europe/europe-condusion/cons-01-42/18-luxembourg...**
http://cuei-u-9.Conseil Europeen Des 29/30 Mars1982 ABruxelles , **bruxelless strasbg.fr/archives/europe/europ.conclusion/cons 01.42/22 30**

10. Conseil Europeen Des 28/29 Juin 1982) **http://cuej.u-strasbg.fr/archives/europe/europe. conclusion/cons0142/23 bruxelles 29.**
11.Conseil Europeen Des 3/4 December 1982 Acopenhague , **http://cuein-strabg.fr/Archives/Europe/Europe.conclusion 5012/24.copenhague..**
12.Conseil Europeen Des 21/22 Mars 1983 A Bruxelles , **http://cuei-u-strashg-fr/archives/europe/europe conclusion/cons.0142/25 bruxelles 22..**
13. Conseil Europeen Des 17/19 Juin 1983 Astuttgart , **http://cueiu-strasbg.fr/archives/europe/europe-conclusion/cons.0142/26stuttqart19...**
14. Conseil Europeen Des 19/20 Mars 1984 ABruxelles, **http://euri-u-strasbg.fr/archives/europe/europe-conclusions/cons0142/28bruxelles20..)**
15.Conseil Europeen Des 3/4 December 1984 ADublin , **http: cuei u-strasbg.fr/archives/Europe/Europe.conclusion/cons 0142/30 dublin 04/…**

- Books:-٢

1- Alan clark ,“ Foreign Policy’’, in: **France today** ,ed by: J. E . Flower , Methuen , six edition , London and New York 1987.

2- Balekjian W. H , **Legal Aspects of Foreign Investment in European Economic Commnnity** , Objectives and Institution of the European Economic Commnnity in their Relevence to foreign Investment , Manchester, the unverrsity of Manchester , 1967.
3- B Harold van . Cleveland , **The Atlantic Idea and Its European Rivals** , First edition , New York , 1966.
4- Branton Noel , **Economic organization of Modren Britain** , Second edtion , Great Britain , Suffolk university of Manchster Institue of science and technology , 1979.
5- Butt Gerald , **life the cross roads Ahistory of Gaza**, Nicosia , Rimal publications , 1995.
6- Christiansen Thomas , “ European and reginal intergration” in : **The Globalization of world politics , An introduction to regional integration** , ed by : John Baylis and steve simth , Second edition , oxford university press, 2000.
7- Deutech Karl . w . and et. al, **Political community and north At lantic Area** , U.S. A , Princeton university , 1957.

8- Calvo eoressi Peter, “ Britain and Middle East’’ , in : **Political Dynamics in the Middle East**, ed by : Pouly . Hammond and Sidneys . Alexander Puplishing company , Inc,New York , 1972

9- Hettne Biorn, **Development theory and three world** ,Second edition , London ,totten ham , 1995.

10- Hugett Frank E. , **The land Question and European Society** , London , thames and Hudson ltd , 1975.

11- Lloyd T. O . **, Empire welfare state , Europe 1905-1992,They ‘ never had its so good 1957-1961** , Forth edition, London , 1993.

12- loftus John . A, “ An Inquiry into Feasible Forms of European Inteqration’’ : in **European Integration ,** ed by : C.Grove Haines , Johns Hopkins press , 1957.

13- Malfa U Go.La , “ The Case of European integration Economic consideration’’ in : **European Integration** , ed by : C. Grove Haines , Baltimore ,John Hopkins press ,1957.

14- Rondot Pierre , “ Western Europe in the Middle East ,’’ in **Political Dynamics** in the Middle East , ed by : poul Y. Hammond and sidenys , publishing company , Inc, New York 1972.

15- Spinelli Altiero, “ The Growth of the European Movement Since the world war II ” in : **European integration** , ed by : Grove Haines , Baltimore, John Hopkins press, 1957.

16- Scott Len , “ **Inter National history 1945-1990 ”, in : the Globalization of world Politics . An Introduction to international relation** , ed by : Jone Baylis and steve smith , Second edition , oxford university press , January 2001.

17- Van Kleffens E . N ., “ The case for European Integration Political consideration’’ in : **European Integration** ,ed by : c. Grove Haines , Baltimore, John Hopkins press , 1957.

18- Weiden Werner , feld and Josef Janning , **Global Responsibilties : Europe in Tommorws world,** ed ,by : Brigitte Neuparth , Bertelsmaan Foundation Publishers Gutershon , 1991.

3. Periodicals :-

1. Ma Reilly Sir Poul ,” Designing for the European Market’’ , **the Royal Socity for the Encourgement of Arts** , Manufacturs commerce Journal , university of Manchester, July , 1976.

2. Ramphal Shridath s . , kte , CMG , Qc ,“ The Common Wealth, The EEC , and international community Dimintion of the Global co-

operation", **The royal Society for the encouragement of Arts , Manu factures commerce** , Journal university of man chester,July , 1976.

4. Internet Sources :-

1- Aoun Elena , " The European involvement in the middle East peace Process, Ascond thought About Are Pouted Power Lessness '' **,** **Inaaoun@yahoo.com** .

2- Bard Metchell, "The Intifada", http://www.Jewish virtnall kibary.org/j source/history/intifada-html.

3- "Behind the twenty- First centeury Intifada" , **http://www.geocities.com/ayfeheben auf-10-intifada,html3 200517.**

4- Bennis Phyllis, " u.s policy in the MiddleEeast Acurrieulum Guide for teachers ", **files//C:\Documents and setting\a\RAYAH\My Documents\4-5-policy in the Middle …** .

5- campbell Jhon c., " The Middle East. The Burdens of Empire" , **http://www.forign affairs/org/1979 0201. faessy 9409/Jhon-c-compbell//the_middle east….. .**

6- Cioglu Sema kalay, "Regional Economic – co – operation in the Midd Eeast, perception Journal of international affairs", September – November **.http://www.mafhoum.com/press 3/101 E16.html**1996.vl-no3**.**

7- Elazar Daneil J. , " The permanent and and the transient in the search for Israeli – Arab Peace , two peoples – on land : Federal Solutions for the palesstinians and Jordan" , **http:// .www.org/dje/articles 3/fs 2.html**

8- " Euratom" **, http:// en,wikipedia.org /wiki/Euratom .**

9- " Euro-arab,cooperation conference" **.http://www.alshindagoh.com/may/cooperation.html**

10- "Euro – Arab dialogue" **http ://6000/%3Fpage%3O2%26org%3Den%26doc%3055-euro-arab-hl=en&le=utf.**

11- "Euro- Arab Parliamentary Dialogue Damascus", **http://66.1029.104/search?9= cache :fh3a-damascus.html euro-arab &h1=en& ie =utf**

12- "Europe after 1945",archives and Hertage, **http://www.diplomtic.gour.fr/archieves.gb/dosseies/schman/module02.html**

ihttp://wikipedia.org/wik13- "European coal and steel community" ,

14- "European Economic community" , colombia Encyclopedia, six Edition 2002 **http:// www.battleby.com/65/eu-eu-European E C. html. the –European+ economic community&h1=.**

15- "European Economic community"**, http.//en.Wikipedia.org/ wiki/European Community.**

16- "European plat form on Arab – Israeli peace". **http://www.adl.org/international/Eu-u-peace Platforms.asp.**

17- Gerner Deborah J. , "chronology of Palestine – Israeli Relations" **, http://www.merip.org.**

18- Glazov Jamie, "Bat yeor interview on Eurabia", **http://www.jihad watch.org/dhimm watch/archieves/003264.php.**

19- Griffith Richard. T**., http://www.en-history.leiden unir. Nl /index.php32m=8 & c=87.**

20- Hamdan Amal , "Remembering sabra . and shatila" , **http://english.aljazeera.net/Nr/exepress/b26b8ce1-49e1-47ff-9ed8-8e/ab1305 ccy.html**

21- Ito Tim, "Middle East: Conflict between Arabs and Israelis", **http://www.washington post.com/wp_srv/intal/longten/me_peace /over view.html.**

22- James Alan, "Un Peace keeping and the Arabi , Israeli Conflict , Diplomacy of confliet Resolution in the Middle East" , **http://www.pasia-org seminars/97/diplomacy/4html..**

23- Kaminaris Spiosch., "Goreece and Middle Eastern Terrorism" , **http://www.ict.org.il/articles/article det.cfm? article eid = 403.**

24- "Lebanon war 1982"**, ttp://www.answers.com/min/ntquery ? methed= 4 or adsid=2222 &dekey=1982 lebanon t… .**

25- lechery Neill, "The Arab-Israell Conflict" , http://www.helac.uk hebrow- Jewish/Download,/C93.htm.

26- ____________, "The Arab-Israeli conflict" ucl, Academic year 2004-2005, **http://www.ucl.ac.uk/hebrow-jewish/Downloads /c93.htm.**

27- "Merger Treaty", **http://en.wikipedia.org/wiki/merger-treaty**.

28- Mussalam Sami, "Diplomatic history of the Middle East, Diplomacy and conflict resolution in the Middle East", **http://www..pasia-org seminars/97/Diplomacy/4.html.**

29- "Pages of history " , Archives and heritage, **http://www.diplomatie gouv.fr/archives.gb/dossiess /schuman/ module 101.html.**

30- " Pages of history" , Archives and heritage, **http://www.diplomatie gouv.fr/archives.gb/dossiess /schuman/ module 05.html.**

31- " Pages of history " , Archives and heritage, **http://www.diplomatie gouv.fr/archives.gb/dossiess /schuman/ module 07.html.**
32- "parliamentary association for Euro cooperation" . **http://www.be/?page=0& long = en & idx = o & doc = 1020.**
33- "Rights of Immigrant from North Africa in Europe" **http://www.aueegypt.edu/Student/mal/EAD.html.**
34- " Sabra and Shatila Massacre" **http://www.answers.com/main/ntguary?mothed = 4 &dsid = 2222 & delcey = sabra+ and shati…..**
35- Search view European union, **http://ca:encarta.msn.com/text-7615795.**
36- "The relaunch of Europe and the treaties of Rome Archives and Heritage" **http://www.deplomatic.gour.fr/archieves.gb/dossiers/schuman/ module 06.html.**
37- "Tuchman, Gray, Mideast lol:"the six day war",April 15-2002 post of 11:30 A.M EDT (1530 GMT), CNN .com/word, **http://archives:CNN.com/2002/world/meat/04/14/melol.tuchman,1967.**
.http://wikipedia.org/wiki38- Treaty of paris 1951**,**
39- West Diana , "Explaining the Euro- Arab Axis". **http://www.townhall.com/columnist/dina west dw 2005 22/.shtml.**
40- whitehead Jhon w., Eurabia The Euro-Arab Axis, **http://66-102.104/search!9=cache:\w g.../bat year.htmlt euro-arab+hl=entie-ute.**
41- Year book of the united Nations 1985,v39**, http://domino-un.org/unispal.nsf/85255 aoaodoae 82852555340060479d?fba c2la56... .**
42- Ye'or Bat , "Eurobia and Euro – Arab Anrisemistism" , **. http://www.pagesmay.com/Articles/Read Article -asp 2I p=12857**
43- - **________** , "The road to munich" . **http://www.national review.com/commentYear 100902.asp.**